

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة العربية وآدابها

الخطاب القصصي القرآني دراسة أسلوبية تداولية قصة يوسف عليه السلام نموذجاً

مذكرة معدة لنيل شهادة الماجستير

في تخصص: الدراسات اللغوية النظرية

من إعداد الطالب: نور الدين خيامر

السنة الجامعية: 2003 - 2004

إشراف: د. نزيير سعدي

المشرف المساعد: أ. الطاهر لوصيف

أعضاء اللجنة المناقشة

الدكتور..... رئيساً
الدكتور..... مقررًا
الدكتور..... عضواً
الدكتور..... عضواً

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة العربية وآدابها

**الخطاب القصصي القرآني
دراسة أسلوبية تداولية
قصة يوسف عليه السلام نموذجاً**

مذكرة لنيل شهادة الماجستير
في الدراسات اللغوية النظرية

إعداد الطالب
نور الدين خيار

السنة الجامعية: 2003 - 2004

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الأخوة
والصداقة



... إلى كل من تربطني نهم أو اص المحبة
والأخوة والصداقة... وكل المشاعر الجميلة
أهدي هذا العمل

محمد نور الدين

كلمة شكر

شكري الخالص أسديهِ إلى كلِّ من
قدَّم لي المساعدة والنصيحة من أجل
إخراج البحث في صورته هذه

كلمة شكر
نور الدين

قائمة الرموز المستعملة

ج.إ.	: الجملة الاسمية البسيطة
م. إليه	: المسند إليه
م.	: المسند
ج.إ.م.	: الجملة الاسمية المركبة
مض.	: المضاف
مض. إليه	: المضاف إليه
ج.ف.	: الجملة الفعلية
ج.ف.م.	: الجملة الفعلية المركبة

مُعَلِّمَاتِنَا

لقد أضحي الدرس اللغوي - منذ منتصف القرن العشرين إلى يوم الناس هذا - ميداناً خصباً جلب اهتمام الكثيرين من أولئك المشتغلين في مجال علوم اللغة واللسانيات. وقد غدا رغم تشعب مشاربه ومنافذه، وكذا تنوع معالجاته من بين أكثر مسائل التفكير البشري التي شهدت مؤخراً تطوراً مرموقاً رغم كونه من أعقد وأدق مسائل التواصل البشري.

وهذا لا يعني أن الدراسات اللغوية لم تكن موجودة قبل تلك الفترة. فعودة بسيطة إلى التراث اللغوي عبر مختلف مراحل بدءاً بجهود الهنود ومروراً بأفكار اليونانيين، وانتهاءً عند الدرس اللغوي في التراث العربي، تجعلنا نكتشف تلك الأفكار النيرة في مجال دراسة اللغة في مختلف مستوياتها من أصواتٍ وصرفٍ ونحوٍ ودلالة. ولعل ما أُلّف في مجال فقه اللغة لدليل كافٍ على الاهتمام الكبير الذي أولاه اللغويون المعاصرون للدراسات اللغوية القديمة.

موقع الدراسة:

لقد سعينا من خلال بحثنا هذا الموسوم بـ "الخطاب القصصي القرآني، دراسة أسلوبية تداولية - قصة يوسف عليه السلام نموذجاً"، أن نجعل لدراستنا هذه موقعاً وسط ذلك الزخم الكبير الذي تزخر به الدراسات اللغوية، وذلك بمحاولة الاستفادة بقدر ما تسمح لنا به الإمكانيات والظروف من دراسات وآراء وأفكار المشتغلين في حقل اللغة من قدامى ومحدثين. ولقد رأينا أن هذه الاستفادة لن تتم لنا إلا إذا كانت في نطاق مدونة معينة، حيث يتسنى لنا تطبيق تلك النتائج والأفكار، وبالتالي تتسم الدراسة بنوع من الدقة والتحديد العلمي، حيث تتقارب فيها المنطلقات بالنتائج.

لقد كانت لنا تجربة سابقة في مجال الدراسات اللغوية التي تزوج بين التراث والحداثة، حيث قمنا وزميل لنا في مرحلة الليسانس بإعداد بحث حاولنا من خلاله تسليط الضوء على بعض الظواهر التداولية في القرآن الكريم، وذلك من خلال مجموعة من الآيات من قصة موسى عليه السلام. ومنذ ذلك الحين أصبحت فكرة إعداد هذا البحث الذي نتقدم به هاجساً يراودنا في كل وقت. ولعلّ الفضل الكبير يعود إلى أستاذنا الفاضل محمد يحياتن الذي شجّعنا على مواصلة البحث في مجال الدراسات اللغوية التي تستفيد من جهود القدامى وآراء وتنظيرات المحدثين.

ولو عدنا للحديث عن المدونة التي كانت مجالاً لتطبيقاتنا فيمكن القول إن اختيارنا لها يعود لسببين اثنين: أولهما أنها نصّ قرآني، ولا يخفى علينا أنّ مدار إعجاز النصّ القرآني كان في دقة نظمه وروعة بنائه، رغم أنه أنزل في بيئة الفصاحة والسليقة العربيّة السليمة. وكان ذلك تحدياً كبيراً لفصحاء العرب على الإتيان بآيات أو سور من مثله مثلما صرّح بذلك عزّ وجلّ في العديد من الآيات. وثانيهما أنها خطاب قصصي يمتلك فضاءً داخلياً ذا مقومات وأسس تتمثّل خاصة في حركة الحوار بين الشخصيات والأفعال والمواقف الصادرة من كلّ من ملقي الخطاب وملتقيه، وكذا الظروف التي تصاحب تلك الحركة من نفسية واجتماعية، وحتى اقتصادية. كما أنّ الخطاب القصصي القرآني خطاب ذو عالم واسع مع أنّه محدّد ببيئات وفترات زمنيّة محدّدة، وتشارك فيه شخصيات معيّنة.

ولقد وقع اختيارنا على قصة يوسف عليه السلام لتكون مجال تحليلنا وتطبيقاتنا. وتجدر الإشارة إلى أنّ تناولنا لهذا الخطاب القصصي لم يكن من زاوية أنّه خطاب متّصل بفترة النبوة وما له من أهداف وغايات إذ ذاك، والمتمثّلة بخاصّة في تسليّة النبي صلى الله عليه وآله ورفع معنوياته. خاصّة أنّ سورة يوسف أنزلت في مكّة، حيث عاش صلى الله عليه وآله فترات عصيبة يبلغ فيها رسالة ربّه.

كما أنّ حديثنا عن تلقي هذا الخطاب لا يكون من زاوية أنّه خطاب موجّه من أجل الاتعاض أو التقهّ، فهذا جانب لا ننظرّق إليه، إنّما يكون تناولنا له من جانب أنّه فضاءً مستقلّ يمتلك كلّ مقوماته الداخليّة من حوار وشخصيات وظروف مصاحبة، وفترات زمنيّة محدّدة. إلى جانب كون عملية التلقّي فيه تتصل بالشخصيات فيما بينها، وذلك فيما تتلفّظ به من حوادث وخطابات، وما يصدر عنها من مواقف وأفعال وردود أفعال.

خطة البحث:

لقد تناول البحث الخطاب القصصي القرآني - قصة يوسف نموذجاً، من خلال ثلاث زوايا متكاملة. لذلك تمّ تقسيم العمل إلى ثلاثة فصول، وخاتمة هي بمثابة مجموعة من الاستنتاجات لما سبق من فصول.

تمحور الفصل الأوّل في الدراسة التركيبية لقصة يوسف، ودراسة التركيب تتمثّل خاصة في دراسة لغة هذا الخطاب، وكيفية بنائها وأشكال هذا البناء. وقد قسم هذا الفصل

إلى محثين: الأول تطرقنا فيه إلى الحديث عن طبيعة النظام اللغوي عند اللسانيين المحدثين، حيث وقفنا على بعض المصطلحات الأساسية كـ: النظام، الأسلوب، البنية، محاولين تقديم تحديدات وتعريف لها على ضوء الدراسات اللغوية الحديثة خاصة.

أما المبحث الثاني فكان فيه الحديث عن طبيعة العلاقة الإسنادية أو العلاقة التركيبية، وذلك من منظور الموروث النحوي العربي، فكان الحديث عن مصطلح الإسناد وعناصره والعلاقة التي تجمع بين هذه العناصر. وتفرّع عن هذا المبحث عنصران، العنصر الأول كان الحديث فيه عن الإسناد الاسمي أو ما يعرف بالجملة الاسمية عند نحاة العربية، حيث تحدثنا عن الجملة الاسمية البسيطة وما يتصل بها، ثم قمنا بتحليل مجموعة من النماذج المستقاة من "قصة يوسف". وبعد ذلك كان الحديث عن الجملة الاسمية المركبة وما يتصل بها أيضاً، مدعمين كل ذلك بمجموعة النماذج المحللة في نطاق المدونة التي نحن بصدددها.

أما العنصر الثاني فخصّصناه للحديث عن النوع الثاني الذي يتمظهر فيه الإسناد في العربية، وهو الإسناد الفعلي، أو الجملة الفعلية، وذلك على ضوء ما توفر لنا من آراء النحاة العرب ومجهوداتهم، حيث تطرقنا إلى شكلي الجملة الفعلية والمتمثلين في الجملة الفعلية البسيطة، والجملة الفعلية المركبة. وتحدثنا عن هذين الشكلين وعن مختلف الأنماط التي يردان وفقها. وكل ذلك كان مدعماً بنماذج من المدونة موضوع الدراسة.

ولقد اعتمدنا في تقسيمنا هذا فيما يخصّ الدراسة التركيبية، ودراسة الإسناد الاسمي والفعلي على أحد التقسيمات التي يقترحها د. محمود أحمد نخلة في كتابه "مدخل إلى دراسة الجملة العربية"، حيث يقترح عدّة تقسيمات تمكّن الدارس من خلالها تناول الجملة العربية، فكان أن أخذنا بالاقتراح الذي يتناول الجملة العربية من مبدأي البساطة والتركيب.

الفصل الثاني تمّ فيه تناول الخطاب القصصي القرآني بالدراسة الدلالية، ومهمة هذه الدراسة هي محاولة الوصول إلى عمق الدلالات الماثورة في التراكيب اللغوية، وذلك دون الخروج عن نطاق السياق اللغوي العام الذي تتحرك فيه تلك الدلالات.

وقد جاء هذا الفصل في خمسة مباحث هي كالاتي:

المبحث الأول تناول مفهوم علم الدلالة ومجاله المعرفي وآلياته وأهداف الدراسة الدلالية، وذلك من منظور اللسانيين المحدثين خاصة، أمّا المبحث الثاني فخصّص للحديث عن أهمّ المفاهيم التي يعالجها علم الدلالة والدراسة الدلالية، ألا وهو مفهوم "السياق"، حيث تمّ الحديث عن السياق بنوعيه "اللغوي" و"المقامي" وكيف يعرف المحدثون السياق، وما هي حدود كلّ نوع. وقد أشرنا من خلال ذلك إلى أنّ السياق الذي يعيننا في دراستنا للبعد الدلالي في نطاق المدوّنة هو السياق اللغوي، وما له من أثر في فهم معاني الخطاب وربط أجزائه السابقة بأجزائه اللاحقة.

المبحث الثالث تطرّقنا فيه إلى أوّل مظهر من مظاهر الدراسة الدلالية، وهو ظاهرة التقديم والتأخير التي تقع في تراكيب الخطاب، وما ينتج عن ذلك من دلالات خفية ومعانٍ عميقة في صلب تلك التراكيب اللغوية. فكان الحديث عن التقديم والتأخير في صلب الجملة الفعلية كتقديم المفعول على الفاعل، والجار والمجرور على متعلّقهما. وعن التقديم والتأخير في صلب الجملة الاسمية كتقديم الخبر على المبتدأ، وتقديم متعلّق الخبر عليه. وكلّ ذلك في نطاق المدوّنة موضوع الدراسة.

والمبحث الرابع خصّصناه للحديث عن مظهر ثانٍ ذي موقع هام في الدراسات الدلالية، وهو مظهر الحذف، حيث تمّ التطرّق إلى مفهوم الحذف وأنواعه التي يتمظهر فيها والمتمثلة خاصة في ثلاثة أنواع مثلما أشار إلى ذلك ابن جنّي وهي حذف الحرف، وحذف المفرد وحذف الجملة، وذلك بشيء من التفصيل والتبسيط في كلّ نوع منها.

أمّا المبحث الأخير فمتعلّق بالحديث عن ظاهرة "العائد" في الدراسات الدلالية، حيث كان الحديث عن العلاقة العائدية ودورها في ربط أجزاء الكلام أو الخطاب، وكيف أنّها تسهم كثيراً في فهم معاني الخطاب وإعطاء مظهر الانسجام العام له. كما تحدّثنا عن ظاهرتي الانسجام والاتساق اللتين تتحقّقان في الخطاب أو أيّ شكل لغوي آخر بفضل العلاقة العائدية إلى جانب الظروف الخارجية المصاحبة لعملية إلقاء الخطاب وتلقّيه. وقد حاولنا الاستفادة - في نطاق هذا المبحث - بما توفّر لنا من دراسات حديثة في مجال دراسة اتساق النصوص وانسجامها، ولا سيّما دراسات بنفنيست ومنغنو...

فقد حاولنا من خلال هذا الفصل اكتشاف الدلالات العميقة في قصة يوسف، وذلك من خلال تراكيبها اللغوية، والوصول إلى معانٍ أكثر عمقاً من تلك التي تعبر عنها الدراسة التركيبية.

ويأتي الفصل الثالث والتمثّل في دراسة بعض الظواهر التداولية في الخطاب القصصي القرآني في نطاق المدوّنة موضوع الدراسة، ليكون فصلاً مكملًا ومتممًا للدراستين الأوليين التركيبية والدلالية. فالدراسة التداولية تأتي لدراسة الدلالات اللغوية والمعاني المتضمّنة فيها، بالاعتماد على الظروف الخارجية المصاحبة التي تسهم بقدر وافرٍ في فهم تلك المعاني وظروف إنتاجها، لأنّ مهمّة الدراسة التداولية يمكن تلخيصها في دراسة اللغة لا كمجرّد قواعد وقوالب جاهزة، ولا كمعانٍ ثابتة، بل دراسة اللغة كنشاط إنساني هدفه الأساس هدفٌ تواصلِيّ تبليغيّ تأثيري وتفاعلي. فالدلالات اللغوية والمعاني المتضمّنة في أيّ شكل لغوي لا يمكن فهمها بمعزل عن الظروف التي أنتجت فيها، أو بمعزل عن الذوات التي أنتجتها. ومثلما أشرنا سابقاً إلى أنّ الخطاب القصصي القرآني من خلال قصة "يوسف" يتمتّع بكثير من فسحة المجال، وحركة الحوار وتفاعل الشخصيات فيما بينها. وهذه ميزات لا يمكن اكتشافها من خلال دراسة التراكيب أو دراسة المعاني الدلالية، لذلك كان لا بدّ من الاستعانة بالآليات والمفاهيم التي يقوم عليها المنهج التداولي في تحليل الخطابات.

وقد وقع الفصل في مبحثين: الأول منهما كان الحديث فيه عن التداولية في المفهوم والمنهج، حيث تمّ التطرّق إلى تعريف التداولية وأصولها المعرفية ومنطقاتها والآليات التي تقوم عليها، وكذا أسس المنهج التداولي في الدراسات اللغوية وتحليل الخطاب.

أمّا المبحث الثاني فالحديث فيه تناول أهمّ غايات التحليل التداولي والمتمثّلة خاصة في القوة الإنجازية *La force illocutoire*، حيث تناولنا عنصرين اثنين من مظاهر القوة الإنجازية: الأول تمثّل في دراسة أفعال الكلام عند كلّ من أوستين صاحب النظرية، وثمّ إسهامات سيرل في دراسة أفعال الكلام، وخاصة غير المباشرة منها من خلال مؤلّفه *Sens et expression*، وختمنا بعرض أهمّ جهود العرب قدامى ومحدثين في مجال دراسة أفعال الكلام (مباشرة وغير مباشرة)، وذلك عند كلّ من السكاكي

كنموذج لجهود القدامى، وأحمد المتوكل كنموذج للمحدثين. وبعد ذلك تمّ تحليل ما تيسر من النماذج المستقاة من سورة يوسف في مجال تحليل أفعال الكلام.

العنصر الثاني للقوة الإنجازية تمثّل في دراسة التضمينات أو ما يعرف بالضمني القصدي في الخطاب، وكيف أنّ هذه التضمينات لها دور في فهم العبارات وما ترمي إليه، وبالتالي محاولة كشفها عن نوايا المتحدث تجاه سامعيه. وقد أشرنا إلى نوعين من أنواع الضمنيات القصدية: الأول يتصل أكثر بالبنية اللغوية للخطاب، وبالتالي يستنتج من خلالها، وهو ما يعرف بالافتراض المسبق. أمّا الثاني فصلته أكثر بالسياق المصاحب والظروف، وملابسات الخطاب، ويعرف بالقول المضمر.

وقد قمنا أيضاً بتحليل النماذج التي وردت فيها التضمينات في قصة يوسف - بشيء من التفصيل، وذلك بالاعتماد على أقوال المفسرين حتى لا ندخل معاني القصة في تأويلات مجهولة.

تلك إذن هي الفصول الثلاثة التي قام عليها البحث والتي حاولت أن تعطي صورة وافية للخطاب القصصي القرآني من خلال ثلاثة أبعادٍ متكاملة هي البعد التركيبي والدلالي والتداولي.

مصادر البحث ومراجعته:

إنّ طبيعة الدراسة التي يقدمها هذا البحث لتتبيّن - إلى حدّ ما - عن طبيعة المصادر والمراجع التي استفاد منها. ولا يمكن الادّعاء بأنّها مراجع مفقودة أو غير متوفّرة، إنّما الأمر خلاف ذلك. فوفرتها ربّما كانت من بين الأسباب التي جعلتنا في بعض الأحيان نعدل عن توظيف بعضها، رغم ما فيها من فائدة، ولعلّ السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى حرصنا الشديد على مبدأ حصر الدراسة وعدم الإسهاب في طرح القضايا ومعالجة الأفكار.

ففي الفصل الأوّل كان أغلب الكتب المعتمدة متمثلة في مصادر النحو العربي بخاصّة: المفصل، شرح المفصل، الكتاب، شرح ابن عقيل، شرح شذور الذهب، الأشباه والنظائر في النحو... وما إلى ذلك، إلى جانب بعض المراجع الحديثة المتصلة بالدراسات اللغوية والنقدية والسيمايائية الحديثة.

وفي الفصل الثاني كانت الاستفادة من الدراسات اللغوية الحديثة في مجال دراسة المعاني الدلالية ومظاهر اتساق وانسجام الخطاب، وكذا بعض المصادر القديمة التي تناولت بعض الظواهر الدلالية والتمثّلة في: دلائل الإعجاز، الخصائص.

أما الفصل الثالث فقد حاولنا من خلاله الاستفادة من المراجع الأجنبية المتصلة بمجال الدراسات التداولية وتحليل الخطاب، وذلك لما للغرب من الريادة والتفوق في هذا المجال، خاصة أعمال أوستين، سيرل، موشلر، منغون، أوركيوني، ديكرود. إلى جانب جهود العرب (قدامى ومحدثين) وآرائهم الصائبة وأفكارهم النيرة في هذا النوع من الدراسات، فقد وجدنا الكثير منها عند كل من السكاكي و الجاحظ والجرجاني وأحمد المتوكل.

ونعود للقول إنّ الكمّ الهائل من المصادر والمراجع كان له أثره في صعوبة انتقاء أهمّ ما يتّصل بدراستنا، ونأمل أن نستدرك ذلك في بحوث أخرى بعون الله.

أمّا فيما يتعلّق بالعراقيل والصعوبات التي واجهتنا فنستطيع القول إنّها أمور مشتركة بين كلّ طلبة العلم والمعرفة، لذا لن نتطرّق إلى سردها، وسنعتبرها ضريبة للبحث العلمي وحافزاً إيجابياً يدفعنا إلى خوض مجال البحث والدراسة في فرص أخرى من أجل تدارك الكثير من النقائص. وكلّ ذلك في سبيل الارتقاء بالبحث العلمي في جامعاتنا.

وختاماً نأمل أن يكون هذا البحث قد وفق في تناول الخطاب القصصي القرآني تناولاً سليماً لم يخل به شكلاً ومعنى، وأن يكون هذا المجهود لبنة تُضاف إلى لبناتٍ أخرى لبناء صرح هائلٍ و زاخرٍ في مجال الدراسات اللغوية والتداولية وتحليل الخطاب. ونسأل الله تعالى أن يلهمنا طريق السداد والتوفيق في القول والعمل.

تيزي وزو في 4 مارس 2004م

الموافق : 12 محرّم 1425 هـ .

الفصل الأول

البعد التركيبي

في قصة يوسف عليه السلام

المبحث الأول: النظام اللغوي عند اللسانيين المحدثين.

المبحث الثاني: طبيعة العلاقة التركيبية (العلاقة الإسنادية).

العنصر الأول: الإسناد الاسمي

أولاً: الإسناد الاسمي البسيط

ثانياً: الإسناد الاسمي المركب

العنصر الثاني: الإسناد الفعلي

أولاً: الإسناد الفعلي البسيط

ثانياً: الإسناد الفعلي المركب

المبحث الأول

النظام اللغوي عند اللسانيين المحدثين

لقد تبوأَ درس اللساني مكانة هامة بين مختلف العلوم الإنسانية. ويُعدّ مصدر الإنتاج للعديد من الدراسات اللغوية والنقدية الحديثة كالسيميولوجيا وعلم الدلالة والأسلوبية ولسانيات النصّ والخطاب والنقد الأدبي. وما كان له أن يحوز على هذه المكانة لولا أن مادته الأولى التي يعتمد عليها هي اللسان أو اللغة بشكل أكثر دقة.

ولقد تعدّدت تعريفات اللغة وتشعبت وذلك وفقاً لمعطيات وطرق دراستها، وكانت المفهوم الذي طرق بال الكثيرين من أولئك المشتغلين في حقل التواصل اللغوي، سواء أكانوا قدماء أم محدثين. فمن القدماء مثلاً ابن جنّي الذي يقسم اللسان إلى ثلاثة أقسام: اللغة، الكلام، القول. إذ يقول في تعريف اللغة: «إنّها أصوات يعبر بها كلّ قوم عن أغراضهم». أمّا تعريفه للكلام فهو: «وأما الكلام فكلّ لفظ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسمّيه النحويون الجمل، نحو: زيد أخوك، فكلّ لفظ مستقلّ بنفسه وجنيت ثمرة معناه فهو كلام». وأمّا تعريفه للقول فهو: «وأما القول فأصله إن كان لفظاً يدلّ به اللسان تاماً كان أو ناقصاً فالتام هو المفيد أعني الجملة... والناقص ما كان بغير ذلك نحو: عمر، إن، فكلّ كلام قول وليس كلّ قول كلام»⁽¹⁾.

واللسان (اللغة) هو بالفعل النظام الدلالي الوحيد الذي يمكن استغلاله للتحدّث عن النظم الدلالية الأخرى، وبالتالي التحدّث عنه هو بالذات، على حدّ تعبير دي سوسير F.De.SAUSSURE «دراسة اللغة في ذاتها ولأجل ذاتها».

فاللسانيات أو علم اللسان هو الدراسة العلمية للسان البشري، بغضّ النظر عن كلّ الاعتبارات الأخرى التي ليست من تخصّص اللسانيين. فاللساني لا يهتمّ إلا بتحليل الأحداث اللسانية كما تتمظهر في الواقع وتتحقّق، لا على الحال التي يجب أن تكون عليها؛ وهو بهذا يسعى لأن تكون دراسته متّسمة بالدقّة والموضوعيّة والمنهجية العلمية.

وإذا عدنا إلى التعريف الشائع للغة لدى أغلبية اللسانيين المحدثين والمتمثّل في:

1 - ابن جنّي، الخصائص، ج 1، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دت، ص 33.

« اللغة نظام من الأدلة الاعتبارية »⁽¹⁾ استوقفنا فيه مصطلح نجده في غاية الأهمية والدقة وبحاجة إلى تحليل وتوضيح علمي؛ خاصة في مجال اتصاله بحقل اهتمامنا ألا وهو حقل اللغة. وهذا المصطلح هو "النظام".

فتمّة أسئلة عديدة تُطرح حول طبيعة هذا المصطلح وما يحمله من دلالة؛ فماذا نعني به؟ وما هي المصطلحات التي يمكن أن ترافقه أو توازيه أو ترمي إلى ما يرمي إليه في حقل اللسانيات؟ أسئلة ملحة سنحاول الإجابة عنها من خلال هذا العرض الموجز.

يتعدّد تعريف مفهوم "النظام" بتعدّد العلوم التي تستند إليه وتمارسه. ويمكننا أن نقف على تعريفين اثنين تجتمع فيهما كلّ الخصائص التي تجعلهما ينطبقان على "النظام" تعريفاً ومفهوماً في أيّ علم من العلوم.

فالتعريف الأوّل لـ: **Jean DUBOIS** جان ديوبوا يقول فيه: « النظام مجموعة من العناصر المتناسقة والمتداخلة »⁽²⁾. أمّا التعريف الثاني فهو « النظام مجموعة من العناصر تحددها جملة من العلاقات التي تقيمها فيما بينها »⁽³⁾.

إذن فـ "النظام" يُستعمل للدلالة على مجموعة من العناصر المترابطة والتي تشكل كلاً متكاملًا ومنسجمًا.

عندما بدأ اللسانيون - على غرار دي سوسير دراسة اللغة في ذاتها ولأجل ذاتها، أدركوا ذلك المبدأ الذي صار أساسياً ومهماً في اللسانيات الحديثة؛ والمتمثل في أنّ اللغة تشكل نظاماً. وهو المبدأ الذي ينطبق على كلّ لغة بغضّ النظر عن المجال الثقافي الذي يحدثها أو الفترة الزمنية التي تُدرس فيها.

فانطلاقاً من الأصوات إلى أشكال التعبير الأكثر تعقيداً نجد أنّ اللغة ما هي إلا تنسيق نظامي للأجزاء أو الوحدات⁽⁴⁾. ويواصل بنفنيست **BENVENISTE** قائلاً: « إنه في الحقيقة الكيانات اللسانية لا تتحدّد إلا داخل النظام الذي ينسّقها ويحتويها الواحد

1 - Emile BENVENISTE , Problèmes de linguistique générale, T1, Ed. Gallimard, 1966, p.92.

2 - Jean DUBOIS, Dictionnaire de linguistique, Ed. Larousse, Paris, 1973, p. 481.

3 - Petit Larousse, 1984, p. 980.

4 - بنفنيست، ج 1، ص 21.

منها بالنسبة للآخر»⁽¹⁾.

وقد كان مفهوم "النظام" مألوفاً لدى تلامذة سوسير الباريسيين، وذلك قبل أن ترى "دروس سوسير" النور. فها هو مايبه MEILLET يقول عن أستاذه سوسير: «إنّ الشيء الذي كان دوماً يبحث عن تعريفه وتحديده هو نظام اللغات التي يدرسها»⁽²⁾. ويقول أيضاً: «اللغة تشكّل نظاماً مركباً من وسائل التعبير؛ نظام حيث الكلّ فيه متماسك...»⁽³⁾.

ويؤكد غرامو GRAMMOUT - وهو أيضاً أحد تلامذة سوسير - أنه لا يوجد تغيير صوتي منعزل... ومجموع التقطيعات في لغة ما هو ما يشكّل في الحقيقة نظاماً، حيث الكلّ فيه متعاقد، والكلّ يقع في ارتباط محدّد. وهذا يخرج بنتيجة مفادها أنّ أيّ تحوير أو تغيير يقع في مستوى أيّ جزء من أجزاء هذا النظام فإنّ هناك حظوظاً بحيث يلحق كلّ أجزاء هذا النظام التحوير والتغيير؛ وذلك لأنّه من الضروري أن يبقى هذا النظام متماسكاً⁽⁴⁾.

فاللسان بهذا الاعتبار إذن نظام بُني بناء محكمًا ليؤدّي الوظيفة الرئيسية له التي هي التبليغ والتواصل. وهو بالتالي يمثّل الإطار الشكلي والنظري الذي يمكن من خلاله وصف العلاقات التي تربط بين العلامات المفردة وتركيباتها.

وقد ترد كلمة "النظام" في بعض الأحيان بمعنى "الوضع Code"، حيث توجد أنظمة من الأدلّة أو الرموز يمكن أن تعدّ أيضاً أنظمة للتبليغ؛ فنجد نظام إشارات المرور والإشارات الرياضية وغير ذلك، إلا أنّ دراسة هذه الأنظمة ليست من دائرة اختصاص اللسانيات، ولكنّها من اختصاص علم الأدلّة "السيمولوجيا Semiology".

ويستخلص ممّا سبق أنّ "النظام" ما هو إلا خلاصة الاتحاد بين العلاقات الاستبدالية والعلاقات التركيبية في اللغة بشكل عام.

ويزدوج هذان النوعان من العلاقات في الحدث اللساني من أجل غاية أوليّة محدّدة، وهي إنتاج المعنى اللغوي.

1 - بنفنيست، ج 1، ص 21.

2 - نفسه، ص 93.

3 - نفسه، الصفحة نفسها.

4 - نفسه، الصفحة نفسها.

ويُقصد بالاستبدال مجموعة الألفاظ أو العناصر التي يمكن للمتكلّم أن يأتي بأحدها في كلّ نقطة من نقاط سلسلة الكلام. ومجموعة تلك الألفاظ القائمة في الرصيد المعجمي للمتكلّم - والتي لها طواعية الاستبدال فيما بينها - تقوم بينها علاقات من قابليّة الاستيعاض تُسمّى العلاقات الاستبدالية، ولذلك أُطلق على المحور الذي تقع فيه عملية الاستبدال هذه محور الاختيار⁽¹⁾.

ويذهب رشيد بن مالك إلى القول « إنّ المحور الاستبدالي هو المحور الذي يعكس العلاقات الموجودة بين الأدلّة (العناصر) القادرة أن تقوم بنفس الوظيفة »⁽²⁾.

ولكن إن كان الأمر كذلك فما الجدوى من الاستبدال إذن؟

إنّ الاختيار والانتقاء الذي يقوم به المنشئ للنصّ أو للخطاب تتحكّم فيه اعتبارات وشروط تجب مراعاتها، وذلك بغية الوصول إلى تحقيق الهدف الأساس للشكل اللغوي، ألا وهو نقل المعنى بصورة أكثر دقّة، وبالتالي تحقيق التواصل بين الباث (المرسل) والمستقبل (المرسل إليه). وفاعلية هذا الاتصال تحتم نظرياً أن يكون لكلّ دالّ مدلول واحد لا غير، وهذا ينطبق خاصّة على اللغة العلمية المتّسمة بالدقّة والوضوح أو أنظمة الرموز المنطقية.

بيد أنّ الواقع العملي يؤكّد وجود العديد من الأنظمة، حيث يرجع فيها الدالّ إلى مدلولات كثيرة، وحيث يعبر كلّ مدلول عن ذاته عبر دلالات متعدّدة. ويقول بيار غيرو Pierre GUIRAU في هذا الصدد: «... إنّها حال الرموز الشعرية حيث تهزّل قيمة الاصطلاح وتتضاعف الوظيفة الإيقونية والعلامة المنفتحة »⁽³⁾. فمن تلك الشروط التي تتحكّم في عمليّة اختيار الكلمات في مستوى محور الاستبدال نجد الاختيار الذي يتحكّم فيه سياق المقام والاختيار الذي تتحكّم فيه مقتضيات التعبير الخالصة على حدّ تعبير سعد مصلوح، إذ يقول: « فأما النوع الأوّل فهو انتقاء نفعي "Pragmatique"

1 - رشيد بن مالك، قاموس مصطلحات التحليل السيميائي للنصوص، عربي - إنجليزي - فرنسي، دار الحكمة،

فيفري 2000، ص 126

2 - نفسه، ص 125.

3 - بيار غيرو، السيمياء، ترجمة: أنطوان أبو زيد، منشورات عويدات، بيروت، ط 1، 1984، ص 37.

وربما يؤثر فيه المنشئ كلمة أو عبارة على أخرى لأنها أكثر مطابقة للحقيقة، أو لأنه عكس ذلك يريد أن يضلّ سامعه أو يتفادى الاصطدام بحساسيته تجاه عبارة أو كلمة معينة... أمّا النوع الثاني فهو انتقاء نحوي، والمقصود بالنحو في هذا المصطلح قواعد اللغة بمفهومها الشامل... ويكون هذا الانتقاء حين يؤثر المنشئ كلمة أو تركيباً على تركيب لأنها أصحّ عربية أو أدقّ في توصيل ما يريد. ويدخل تحت هذا النوع كثير من موضوعات البلاغة المعروفة...»⁽¹⁾.

وقد يعادل "النظام" عند البعض المحور الاستبدالي، حيث يشير "النظام" إلى مجموعة من علاقات التقابل، ويتميّز عن البنية التي تحيل في هذه الحال على العلاقات النظامية للتركيب⁽²⁾.

إنّ عملية الاستبدال جدّ حسّاسة وغاية في الأهميّة، فهي التي تعطي الشكل اللغوي المنجز دلالاته الدقيقة، وهي التي تذهب به مباشرة إلى المقصود « والاستبدال في حقيقته اعتراف بأنّ بعض المستويات أضيق نطاقاً من بعض، الاستبدال لا يعني أنّ الكلمتين تتساويان، فنحن أقرب إلى أن ندخل الكلمة في نطاق ثانٍ لتؤدّي وظيفة ثانية»⁽³⁾. فالكلمة موقف يُختار، ولكلّ اختيار ما يضحّي به أو يحذفه. إنّ دلالة الكلمات إذن ليست كلاًّ مُباحاً؛ الكلمات أنظمة مفتوحة، الكلمة حرّية، ولكلّ حرّية قيود⁽⁴⁾.

البعد الثاني الذي تتحدّد به الوحدات اللغوية وتأخذ بوساطته شكلها المنسجم والمتناسق هو البعد التركيبي أو ما يُعرف كذلك "العلاقات التركيبية". ويكون ذلك « عند دراستها (الوحدات) من خلال علاقاتها التسلسلية الشكلية في خضمّ السلسلة الكلامية»⁽⁵⁾. لقد كان لعبد القاهر الجرجاني رأي فيه الكثير من الدقّة العلمية حينما تحدّث عن العلاقات النحوية، حيث يقول: « واعلم أنّ ليس النظم إلا أن تضع كلامك

1 - سعد مصلوح، الأسلوب، دراسة لغوية إحصائية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط 1، 1985، ص 38-40.

2 - رشيد بن مالك، ص 222.

3 - مصطفى ناصف، اللغة والتفسير والتواصل، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، رجب 1415 هـ، يناير-كانون ثان 1995، سلسلة عالم المعرفة، رقم 193، ص 73.

4 - نفسه، ص 85.

5 - بنفنيست، ج 1، ص 22.

الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيع عنها وتحفظ الرسوم التي رُسمت لك فلا تُخلّ بشيء منها... هذا هو السبيل فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً وخطؤه إن كان خطأً إلى النظم. ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه ووضع في حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزِيل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وُصف بصحة نظم أو فساد، أو وُصف بمزية وفضل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة، وذلك الفساد وتلك المزية، وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه»⁽¹⁾.

من خلال هذا النصّ نستشفّ ما للنحو وأحكامه من دور هام في عملية نظم الكلام، وتوجيهه الوجهة الصحيحة السليمة وإبعاده عن كلّ مظاهر الفساد والعلّة؛ فالقواعد النحوية كفيلة بأن تجعل من الكلمات المفردة بعد ضمّها كلاماً متناسقاً ومنتظماً، كلّ كلمة في موضعها الذي يقتضيه قانون الفصاحة ومقياس السلامة المعنوية.

إلا أنّ أحد الباحثين المحدثين له رأي آخر في هذا النصّ، فهو يرى أنّ أصول النحو تنتمي إلى مجال قوانين اللغة، أمّا علم النحو أو النظم فهو الذي يحصر الخصائص الفنيّة والأدبيّة للكلام شعراً كان أو نثراً. والدليل على ما ذهب إليه من هذه التفرقة أنّ الجرجاني عند حديثه عن أصول النحو يعني بذلك تلك القوانين المجملّة، أمّا في حديثه عن علم النحو فإنّه يعطي أمثلة دالّة على فروق في التراكيب أو فروق في الأساليب⁽²⁾. وهذا جانب يختصّ به علم الدلالة دون علم التراكيب.

ويضيف الجرجاني قائلاً في أنّ سبب ضمّ الكلمات المفردة يكون في توافق معانيها وانسجامها، لا من حيث هي متتابعة تتابعاً شكلياً، ما نصّه: «... وإذا كان كلّ واحد منهم قد أعطى يده بأنّ الفصاحة لا تكون في الكلم أفراداً، وأنّها تكون إذا ضمّ

1 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، شرح وتقديم د. ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، ط 1، 2000، ص 127.

2 - نصر أبو زيد، مفهوم النظم عند عبد القاهر الجرجاني، قراءة في ضوء الأسلوبية، مجلة فصول، ع 1، أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر، المجلد 5، 1984، ص 15.

بعضها إلى بعض وكان يكون المراد بضمّ بعضها إلى بعض تعليق معانيها بعضها ببعض، لا يكون بعضها في النطق على أثر بعض، وكان واجباً إذا عُلِمَ ذلك أن يُعلم أن الفصاحة تجب لها من أجل معانيها لا من أجل نفسها...»⁽¹⁾.

وفي تعلق الكلمات بعضها ببعض بدا للجرجاني أنا جسد حي وأن حيوية الجسد كمجموع، متميزة من حيوية أجزائه⁽²⁾.

أمّا السكاكي فيعرّف النحو بقوله: «اعلم أن علم النحو هو أن تتحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً بمقاييس مستتبطة من استقراء كلام العرب، وقوانين مبنية عليها ليتحرّز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية؛ وأعني بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم على بعض ورعاية ما يكون من الهيئات إذ ذلك، وبالكلم نوعيها المفردة وما هي في حكمها»⁽³⁾.

في هذا النصّ يستعمل السكاكي عبارة "علم النحو" على غرار الجرجاني، إلا أن قصده يختلف عما ذهب إليه الجرجاني في عدّ "علم النحو" هو علم إدراك الفوارق الأسلوبية. فالسكاكي يقصد من "علم النحو" العلم الذي يحصل به "أصل المعنى"، أو ما يُعرف بالاصطلاح الحديث بالمعنى اللغوي المباشر، ولم يقصد به العلم الذي يحصل به "كمال المعنى"، وهو ما نجده في كلام ابن خلدون إذ يقول: «... والذي يتحصّل أن الأهمّ المقدمّ منها (أي علوم اللسان العربي) هو النحو؛ إذ به يتبيّن أصول المقاصد بالدلالة. فيُعرف الفاعل من المفعول والمبتدأ من الخبر، ولولاه لجُهل أصل الإفادة... إذ في جهله الإخلال بالتفاهم جملة...»⁽⁴⁾.

أمّا اللغوي الإنجليزي "فيرث FIRTH" فإنّه يرى أن الكلمة تُعرف بالمجموعة التي تُلازمها، لكن بالنسبة له فإنّ التزام الصحبة - الذي يسمّيه بـ "التضام" - ما هو إلا جزء من معنى الكلمة، وليس المعنى كلّهُ. لأنّ المعنى أيضاً يوجد في سياق الحال وفي

1 - الجرجاني، ص 426.

2 - مصطفى ناصف، ص 74-75.

3 - السكاكي، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت، ص 33.

4 - عبد الرحمن ابن خلدون، المقتمّة، (كتاب العبر...)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1993، ص 469.

مستويات أخرى من التحليل... ذلك لأنّ فيرث كان معنياً بتتبّع خصائص السياق اللغوي وغير اللغوي التي اعتبرها خصائص وثيقة الصلة فيما بينها، ولم يكن معنياً بشمولية سياق على آخر (1).

نخلص إلى أنّ العلاقات التركيبية التي أساسها علم التراكيب النحوية، هي مبدأ آخر هام في مجال دراسة نظام لغة معيّنة، فهي تشكّل مع العلاقات الاستبدالية كلاً متكاملًا ولحمة واحدة لا انفصام فيها. فهما علاقتان متعاظدتان تحقّقان معًا انسجامًا داخليًا للشكل اللغوي « وبالتالي فإنّ النظام ليس تعاونًا قائمًا على المساواة بين كلّ العناصر، إنّه يفترض تقديم مجموعة من العناصر "المهيمنة" وتعديل أخرى... إنّ عزل عنصر خلال التحليل ليس سوى طريقة عمل، إنّ دلالاته تكمن في علاقته بالعوامل الأخرى... إنّ عنصرًا لا يرتبط مباشرة مع أيّ عنصر آخر، إذ العلاقة تتمّ حسب تراتبية الأصعدة والمستويات؛ محور البدائل ومحور الاقترانات» (2).

وغاية هذا الالتحام والارتباط الوثيقين هو إنتاج المعنى اللغوي أو إفادة "أصل المعنى" على حدّ تعبير كلّ من السكاكي وابن خلدون.

وعن هذا المعنى الأساسي أو المعنى اللغوي يقول بنفنيست: «إنّه إمكانية وحدة لغوية على إدماج وحدة من مستوى عالٍ» (3).

فالمعنى اللغوي إذن يتحدّد بالتركيبيات التي يستطيع بها إكمال وظيفته، وهو أيضًا خلاصة العلاقات الممكنة في كلمة من مجموع كلمات أخرى تقابلها، ويؤيّد هذا المعنى سوسير إذ يقول: «إنّ الكلمة لا تكون وحدها أبدًا» (4).

ويرى جوس M.JOSS أنّ المعنى اللغوي لوحدة هو «مجموعة من الاحتمالات المشروطة» إذ إنّه يتعامل مع المعنى بالنظر إلى العلاقات بين الكلمات... مع ما قد

1 - ف.ر. بالمر، علم الدلالة - إطار جديد - ترجمة: د. صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1992، ص 145.

2 - ت. تودوروف، ر. بارث، أ. إيكو، م. أنجنو، في أصول الخطاب النقدي الجديد، ترجمة وتقديم: أحمد المدني، نشر وطبع مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، ط 2، 1989، ص 13-14.

3 - نفسه، ص 37.

4 - نفسه، ص 102.

نسميه بالعلاقات التلاؤمية في مقابل العلاقات الاستبدالية (1).

"النظام" إذن هو الصياغة النهائية التي تمنح المنظومة الكلامية قيمتها الدلالية في إطار ما يحدث ضمنها من علاقات اختلاف وتقابل بين وحداتها، أي أنّ العلامة لا تُفهم منعزلة عن بقية العلامات، ولا تُعني عنها تلك التقابلات الصوتية والمعنوية الكامنة فيها ما لم يتم التوحيد والتنسيق بينها وبين أخواتها المجاورة لها، حيث تتحوّل من بنية متميّزة مختلفة إلى جزء من بنية مركبة منسجمة ومنظمة.

ومن المفاهيم التي سائرت مفهوم "النظام" ورافقه في مجال الدراسات اللغوية؛ نشير إلى اثنين منها يشغلان حيزاً كبيراً وهاماً في حقل اللسانيات الحديثة، وبالخصوص في مجال لسانيات النصّ ولسانيات الخطاب التي تسعى في دراساتهما للنصوص والخطابات إلى الربط بين أبعادهما الثلاثة: التركيبي والدلالي والتداولي.

ويتمثل المفهوم الأول في "البنية La structure". لقد اقترن مفهوماً "النظام" و"البنية" منذ البداية، فكانا بمثابة بديلين متناظرين يشغل الواحد منهما مكان الآخر دون أن يؤثر ذلك في الدقة العلمية جرّاء الاستعمال.

فمفهوم "البنية" يكاد يكون الآن قد دخل جميع ميادين العلم، « ونحن ما يعنينا وما يهمنّا منه هو شغله حيزاً هاماً في الدرس اللغوي، فكثير من الباحثين اليوم لا يجدون ضيراً ولا حرجاً من توظيف مصطلح "البنية" في سياق مصطلح "نظام"، أو العكس، فكلاهما يؤدي الغرض نفسه. فها هو دي سوسير، وإن لم يكن قد استعمل مصطلح "البنية" إلا ثلاث مرّات، واستعمل في المقابل مصطلح "نظام" ثمانٍ وثلاثين ومائة مرّة، قد وضع الأسس الأولى للدراسة البنوية للألسنة الطبيعية وأصبح مفهوم البنية مفهوماً محورياً لها... » (2).

فالجديد في تناول اللسانيات الحديثة أنّها عوض أن تهتمّ بالجزئيات والأحداث اللغوية لذاتها منعزلة عن بعضها البعض، مثلما كان سائداً في القرن التاسع عشر

1 - ف. ر. بالمر، ص 143.

2 - خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصة للنشر، 2000، ص 11-12.

خاصة؛ فقد كان دي سوسير « قد أكد على طبيعة نظام اللغة... كان هذا ردّ فعل ضروري ضدّ الدراسة اللغوية التاريخية الأحادية التي كانت لها اليد الطولى في القرن التاسع عشر. فقد ظهر إلى جانب المنهج التاريخي الذي يسعى إلى التقنين وتتبع التطور اللغوي المنهج الوصفي لتحديد وضع لغوي معيّن»⁽¹⁾.

فالسانيات الحديثة تنظر إلى اللسان نظرة كلية، فهو إذن يتشكّل في بنية عبارة عن شبكة تجد كلّ وحدة لغوية مكانها فيها وتربطها بالوحدات الأخرى علاقات صورية مبنية على أساس اتحاد الهويات (أي هويات هذه الوحدات) واختلافها... فلا نهتمّ بالوحدة نفسها بقدر ما نعنّى بنوعية العلاقات التي تربط تلك الوحدة بالوحدات الأخرى والوحدات اللغوية على مختلف مستوياتها تشكّل نظاماً جزئية⁽²⁾.

ويقدم لنا د. عبد الرحمن الحاج صالح تعريفاً للبنية فيقول: «البنية وسيلة من الوسائل لحصر الجزئيات، ولولا البنية لما استطاع الإنسان أن يفكر بل لما استطاع أن يدرك الإدراك الحسي للظواهر والأمور التي حوله... فالبحث عن بنية الشيء هو البحث عن العناصر التي يتركب منها، وعن المقياس الذي رُكبت هذه العناصر على أساسه»⁽³⁾. أمّا بنفنيست فيعرف البنية بقوله: «... نعني بالبنية أنواعاً خاصة ومتميّزة من العلاقات مقطّعة للوحدات الخاصة بمستوى معيّن؛ كلّ وحدة داخلية في نظام معيّن تُعرف بواسطة مجموع العلاقات التي تربطها بالوحدات الأخرى والتقابلات التي تدخل فيها. إنّها كيان نسبي ومتقابل على حدّ قول سوسير»⁽⁴⁾.

وإذا قلنا إنّ البنية نظام من العلاقات فإنّ الدلالة الناتجة لا يمكن أن تكون أو تنشأ إلا على أساس الفوارق والاختلافات. ويؤيد هذا المنحى "جماعة أنتروفيرن *Groupe d'entreverne*" إذ ترى أنّ الدلالة لن تكون ممكنة إلا من خلال قاعدة الاختلاف. فمن هذا المنظور كلّ نصّ يتمظهر كأنه لعبة الاختلاف، تركيب أو نظام محكم بفوارق

1 - وولف كانغ كايزر، العمل الفني اللغوي، مدخل إلى علم الأدب، ترجمة: أبو العيد دودو، دار الحكمة، فيفري 2000، ج 2، ص 422-423.

2 - خولة طالب الإبراهيمي، ص 16-17.

3 - نفسه، ص 16.

4 - بنفنيست، ج 1، ص 21.

اختلافية. والبنية الأساسية إذا بحثنا عن تحديدها يجب أن تتوفر لنا إمكانات لقياس تلك الفوارق وحصر النظام الذي يتحكم في تلك الفوارق. إذن ستكون البنية الأساسية اختلافية وتقابلية. وهذا يعني أنّ هناك كلمتين تظهران معاً وعلاقة بين هاتين الكلمتين. ولا توجد كلمات بدون وجود علاقة بينها، كما أنّ الكلمة وحدها مجردة من الدلالة. البنية إذن ستكون معرفة على أنّها تلك العلاقة التي تربط بين كلمتين أو لفظتين⁽¹⁾. والغاية التي يهدف إليها كلّ تحليل بنوي للنصّ أو للخطاب هي استنباط البنية أو البنيات الخاصة بذلك الشكل اللغوي المعتبر لذاته كمجموعة وكنظام. فعلى سبيل المثال لو أردنا أن نقدّم تحليلاً بنوياً لرواية أو لخطاب مسرحي أو لنصّ قصصي فإنّنا حتماً سنسعى إلى إبراز العلاقات الداخلية والقوانين التنظيمية لهذه الأشكال اللغوية.

فمن خلال هذه المجموعة من الآراء التي عرضت حول مفهوم البنية، يمكن القول إن البنية مفهوم لا يختلف كثيراً عن مفهوم النظام، فكلاهما يمثّل الإطار الشكلي الذي يبنّي على أساسه الشكل اللغوي القائم على العلاقات التركيبية، والعلاقات الاستبدالية التقابلية بين وحدات اللغوية التي هي بدورها مادة النصّ وبنياته المتميزة. أما المفهوم الثاني الذي يتداخل كثيراً مع مفهوم النظام في الدراسات اللسانية والنقدية خاصة هو "الأسلوب le style"، إنّ الأسلوب حدث يمكن ملاحظته ومعاينته من جهات عدّة فهو حدث لساني لأنّ اللغة هي أداة بيانه وهو حدث نفسي لأنّ الأثر غاية حدوثه، وهو حدث اجتماعي لأنّ الآخر ضرورة وجوده نحن نعبر عن كل ما يصدر عنا من أفعال باللغة التي هي أداة للتواصل بيننا والتي تميّزنا عن باقي المخلوقات. واللغة بدورها لا تخلق شكلها الخاص إلا عن طريق الأسلوب الذي يعطي لها تميّزها الذاتي عن باقي أدوات التواصل الأخرى، ولقد أشارت أغلب الدراسات الحديثة في تعريفها للأسلوب إلى تعريف "بيفون" الذي يرى أنّ « الأفكار تشكّل وحدها عمق الأسلوب... لأنّ الأسلوب ليس سوء النظام والحركة وهذا ما نضعه في التفكير »⁽²⁾.

1 - Groupe d'Entreverne, Analyse sémiotique des textes: Introduction-pratique-théorie, Ed. Toubkal, Maroc, 1987. p.p. 129-130.

2 - نور الدين السد، الأسلوبية وتحليل الخطاب، دراسة في النقد العربي الحديث، الأسلوب والأسلوبية، ج1، دار هومه، 1997، ص 131.

وإذا كان الأسلوب نظام فإنه نظام متضمن في النظام اللغوي. وشأنه في ذلك شأن اللغة التي يتجدد فيها وتتجدد فيه، أي أن قواعد اللغة المتناهية قادرة على إنتاج أشكال أسلوبية غير متناهية. وهذه بدورها تحقق للغة التجدد والاستمرارية؛ ففي تعبيراتنا لا نوظف من اللغة إلا ما يسمح به نظامها أو ما يقتضيه المقام الخارجي كالظروف الاجتماعية التي هي في تطورٍ وسيرورة دائمين. واللغة بطبعها المتجدد تماثل هذا التطور وهذه السيرورة فهي ذات قواعد متناهية وقادرة على توليد جمل غير متناهية على حد تعبير "نوام شومسكي N.Chomsky"، فبعد إقراره لمبدأي الملكة والتأدية بنى شومسكي النحو أو النظام النحو المثالي للسان البشري على شكل جهاز من القواعد المتناهية العدد يتفرع عنها عدد لا متناه من الجمل ويصور هذا الجهاز الطاقة التفريعية الكاملة في اللغة، فهو إذا عبارة عن مجموعة من القواعد التوضيحية تتفرع عنها الجمل⁽¹⁾.

ونحن إذ نتكلم نعبّر عن حاجات متجددة ومتطورة وهنا يكون تبعاً لما نقصد إليه صورة للإنتاج اللغوي المتجدد دوماً.

وقد يكون الأسلوب كلمة أو لونا أو إشارة أو أية مادة من المواد، غير أن مادته الخارجية لن تكون ما لم يكن النظام أداة تشكلها، ولذا يمكن القول بشأن الأسلوب أنه «شكل يقيمه نظامه»⁽²⁾.

ويقول كل من "تودوروف Todorove" و "ديكرو Dicrot" في حديثهما عن الأسلوب ما نصّه: «يجب أن نبدأ أولاً العديد من المعاني المتداولة لهذه الكلمة "أسلوب" من أجل تعريفها كمصطلح إجرائي، فهناك الأسلوب بمعنى الفترة الزمنية - أو الطابع - الوحدة أو الاستئناف أو الطابع الوظيفي للغة. نعرّف الأسلوب إذا وكأنه الاختيار الذي يجب على كل نص القيام به من بين عدد من الإمكانيات التي تمنحها اللغة وتتيحها وتحتويها... الأسلوب يبقى خاصية بنوية لا وظيفية»⁽³⁾.

1 - خولة طالب الإبراهيمي، ص 105.

2 - منذر عياشي، مقالات في الأسلوبية، دراسة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1990، ص 40.

3 - Oswald DICROT & Tzvitán TODOROVE, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage ed : Seuil 1972 coll. Points. Essais. p.p 383-384.

من خلال هذا التحديد ندرك أن الأسلوب اختيار يقوم به المنشئ بين وحدات لغوية معينة من أجل التعبير عن موقف معين وهذا الاختيار يكون محكوماً بشروط داخلية وخارجية، مثلما أشرنا إلى ذلك سابقاً. والنظام نجده أيضاً يقوم على مبدأ الاختيار أو الاستبدال بين وحدات اللغة.

والأسلوب أيضاً تركيب لغوي ذو قيمة جمالية وفنية وهذا التركيب يحول الشكل اللغوي إلى عمل فني من خلال اضطراره بقواعد الفصاحة والتركيب السليم الذي يقتضيه علم النحو. وهذا ما يحقق وحدة العمل اللغوي وانسجامه الداخلي، وهذا بالتالي يتفق مع مفهوم الأسلوب المبني على أساس "لسانيات النص" التي تعد الأسلوب طريقة لبناء النص.

وفي مجال أهمية وضع الكلام وفق قواعد النحو وقوانينه، يقول "المسدي" « كل مقطع لساني هو حلقة وصل بين الأشياء والوقائع المرموز إليها والمتقبل لذلك المقطع وهذه العلاقة ليست عفوية ولا اعتباطية، إنما هي تفترض عقداً مزدوجاً: أحد العقدين يستجيب لضغوط الدلالة وهو التواضع على رصيد معجمي معين والآخر يستجيب لضغوط الإبلاغ، وهو التسليم بمجموعة من القوانين الضابطة لتركيب مقاطع الكلام. وهذا العقد الثاني يشمل الأسس العامة تاركاً بعض المجال لتصرف كل فرد من أفراد المجموعة اللسانية الواحدة وهذه الخصوصية هي التي تبرز لنا علاقة الجدولين: النحو والأسلوبية فالأول هو مجال القيود والأسلوبية مجال الحريات. وعلى هذا الاعتبار كان النحو سابقاً في الزمن للأسلوبية؛ إذ هو شرط واجب لها فكل أسلوبية رهينة القواعد النحوية الخاصة باللغة المقصودة ولكنها مراهنه ذات اتجاه واحد لأننا إذا سلمنا بأن لا أسلوب بدون نحو فلا نستطيع إثبات العكس، فنقول: لا نحو بلا أسلوب»⁽¹⁾.

فالنحو إذن يشكل الضابط الأساسي لقوانين الكلام حتى يكون حاملاً للفائدة أما الأسلوب فهو مجال مفتوح يسمح للمنشئ أن يتصرف - في حدود هذا الأسلوب - في اللغة كيفما شاء لكن دون خرق لقواعد اللغة فمن خلال الأسلوب يمكننا أن نكتشف تلك القيم الجمالية والاستعمالات المجازية والدلالات الخفية الكامنة في النتاج اللغوي وتلك

1 - عبد السلام المسدي، الأسلوبية والأسلوب، الدار العربية للكتاب، تونس، ط 2، 1982، ص 55-56.

الظواهر الأسلوبية التي يلجأ إليها المنشئ لأغراض وأسباب معينة. فنظام الأسلوب يمتاز عن نظام اللغة بأنه غير معياري فهو يؤسس اللغة على خلاف القاعدة من جهة وعلى الظواهر الأسلوبية من جهة أخرى، ولا يعطي الأسلوب الثبات القاعدي للنسق اللغوي الذي يستحدثه ولا قوة معيارية كقوى القواعد النحوية.

وهو بهذا المعنى لا يقاس عليه لأن القاعدة فيه تقوم على مخالفة القاعدة وعلى الانزياح⁽¹⁾.

ولهذا فإن لغة الأسلوب تمتلك القدرة على التشكل والتغير ومن هنا نستطيع الإقرار بأن الأسلوب هو أيضا نظام لغوي ولكن نظام من نوع خاص؛ نظام يكون الخضوع فيه للقواعد التركيبية والاستبدالية متفاوتا من نص لآخر، وذلك وفقا لرغبة المنشئ أو للظروف الخارجية التي أثرت في إنتاج النص. والأسلوب ليس فوضى تنظمه اللغة ولكنه نظام تنتظم به اللغة وبه تأخذ شكلها الخاص.

إن تحديد مصطلح هام مثل مصطلح "النظام" في مجال اللسانيات الأسلوبيات وعلاقته بمصطلحات أخرى أكثر لصوقا به، ليعدّ من المهمات الصعبة، ذلك لأن الآراء فيه متشعبة والدراسات حوله كثيرة ومتواصلة. ويبقى تحديده الدقيق رهن البحث الجاد والمتواصل ومدى استغلال التطور العلمي الذي أضحى يخدم شتى المجالات في مجال تنمية حقل اللغة، وترقيته ويبقى بذلك النظام « بحث عن التماسك وكل فصاحة وبيان يهفو إلى التماسك والتواصل، والنظام أشبه بالبحث عن رباط حي بين هموم متنوعة أو البحث عن التجانس وسط متغيرات كثيرة، النظام كلمة تطارد التفكك والذهاب كل في طريق، النظام أشبه بالبحث عن التزام باطني أو تآلف داخلي في عالم تموج فيه قوى التناحر والتعصب »⁽²⁾.

1 - تودوروف ينظر إلى الأسلوب اعتمادا على مبدأ الانزياح فيعرفه بأنه "لحن مبرر" ما كان يوجد لو أن اللغة الأدبية كانت تطبيقا كليا للأشكال النحوية الأولى، ثم يحاول حصر مجال هذا الانزياح محيلا إلى "جان كوهين" فيقرر بأن الاستعمال يكرس اللغة في ثلاثة أضرب من الممارسات: المستوى النحوي والمستوى اللانحوي، والمستوى المرفوض. ويمثّل المستوى الثاني أريحية اللغة فيما يسع الإنسان أن يتصرّف فيه (عدنان بن ذريل، النقد والأسلوبية بين النظرية والتطبيق، دراسة، منشورات اتحاد الكتاب العرب ط1، 1989، ص 25-28).

2 - مصطفى ناصف، ص 105.

المبحث الثاني

طبيعة العلاقة التركيبية (العلاقة الإسنادية)

يُعدّ التركيب الإسنادي بنية ثنائية توّدي بشكل طبيعي إلى أن نميّز بين عنصرين أساسيين: العنصر الذي يُضاف إسناديًا، وهو المسند، ويكون إمّا خبرًا أو فعلاً أو مشتقاً. والعنصر الذي يُضاف إليه إسناديًا، وهو المسند إليه، ويكون إمّا مبتدأً أو فاعلاً.

يؤكد الزمخشري أنه من الضروري وجود هذين الجزأين لنشوء التركيب الإسنادي. ويقول في هذا الشأن: « الإسناد غير ممكن دون وجود طرفين: المسند والمسند إليه »⁽¹⁾. وهذا الكلام يتوافق كثيراً مع التحديد الحديث لمفهوم الجملة، وهذا ما ذهب إليه ابن يعيش في قوله: « الكلام يُسمّى عند النحويين الجملة »⁽²⁾.

ويفسّر هذا المبدأ بقوله: « يُعتبر الكلام جملاً تعبر عن معنى تام، وهو جنس لها، وتعتبر كلّ من الجملة الفعلية والاسمية نوعاً له، ويمكن أن تسمى كلاماً بالقياس إلى كون الكلمة جنساً للكلمات المفردة »⁽³⁾.

أمّا عند المحدثين فنجد إبراهيم أنيس يعطي تصوّراً للجملة يتمثّل في الآتي: « ... على أنّ الجملة في أقصر صورها أو أطولها تتركّب من ألفاظ هي موادّ البناء التي يلجأ إليها المتكلّم أو الكاتب أو الشاعر، يرتّب بينها وينظّم ويستخرج لنا من هذا النظام كلاماً مفهوماً نظمنّ إليه ولا نرى فيه خروجاً عمّا ألفناه في تجارب سابقة »⁽⁴⁾.

ويعرّف جان دييوا علم التراكيب بقوله: « علم التركيب هو دراسة وصفية للعلاقات القائمة بين الوحدات اللغوية (في الخطاب) والوظائف التي تتعلّق بها، كما أنّ هذه العلاقات القائمة بين الوحدات تقدر بالتجريد (في اللسان) أو باللموس (في الخطاب) »⁽⁵⁾.

1 - الزمخشري، المفصل في علم العربية، دار الجيل، د.ت، ص 6.

2 - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، عالم الكتب، بيروت، د.ت، ص 21.

3 - نفسه، ص 24.

4 - إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 7، 1994، ص 278.

5 - Jean DUBOIS et autres, Dictionnaire de linguistique, Larousse, Paris, 1980, p. 480.

أمّا أندريه مارتيني André MARTINET فيقول في شأن التركيب: « وفي بعض الحالات فإنّ زيادة الوحدة ونموّها يرتبط بنموّ التركيب الذي نعرفه في هذا السياق »⁽¹⁾. فالتركيب بهذا المفهوم يتمثّل في تلك الزيادة المنتظمة في الوحدات اللغوية حتّى تأخذ في مجموعها شكلاً لغوياً ذا معنى ووظيفة.

فالتركيب إذن هو تلك الانتظامات الشكلية التي ابتدعها الإنسان في صياغة أفكاره والتعبير عن خلجات نفسه والطريقة التي انتهجها في هندسة كلامه في عملية تواصله مع بني بيئته، والتي تعرف عند نحائنا بـ "الجملة".

ونحاة العربية يستندون في آرائهم عند دراستهم لنظام الجملة إلى الفائدة الإبلاغية المرجوة من العقد والتركيب التي تكون في أغلب الأحيان من تآلف مجموعة كلمات، وسمّوا ما كان من الألفاظ تاماً ومفيداً: كلاماً. وفي هذا الصدد يقول ابن هشام: « الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه »⁽²⁾. وإلى ذلك يُشير أيضاً المبرّد: « اللفظة الواحدة من الاسم أو الفعل لا تغيد شيئاً، وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى واستغنى الكلام »⁽³⁾.

ويتفق نحاة العربية في أنّ التركيب يقوم على العلاقة الإسنادية ذات الطرفين: المسند والمسند إليه، وهما طرفان ملموسان. أمّا علاقة الإسناد فهي معنوية وعملية ذهنية « وذلك لأنّ أحد أجزاء الكلام هو الحكم، أي الإسناد الذي هو رابطة ولا بدّ له من طرفين: مسند ومسند إليه »⁽⁴⁾.

ويوضّح الزمخشري أهميّة العلاقة الإسنادية بقوله: « ولو تجرّد الجزآن من الإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقّها أن يُنعق بها غير معربة لأنّ الإعراب لا يستحقّ

1 - André MARTINET, *Eléments de linguistique générale*, Ed. Armand Colin, Paris, 1980, p. 187.

2 - ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج 2، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1996، ص 431.

3 - المبرّد، المقتضب، ج 4، تحقيق: حسن أحمد، مراجعة: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط 1، 1999، ص 126.

4 - رضي الدين الاسترآبادي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ج 1، تأليف ابن الحاجب النحوي، تحقيق وشرح: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، ط 1، 2000، ص 8.

إلا بعد العقد والتركيب»⁽¹⁾.

نخلص من هذا كله إلى أنّ أساس العلاقة الإسنادية يكمن في عملية العقد والربط بين الوحدات اللغوية من أجل غاية أساسية هي إنتاج المعنى اللغوي. ومثلما أشار النحاة آنفاً فإنّ العلاقة الإسنادية تتنوّع بتنوّع الأطراف التي تشكلها، وهي بالتالي تنحصر في مظهرين أساسيين هما: الإسناد الاسمي والإسناد الفعلي، وسنتعرض إليها فيما يلي، محاولين كشف ما يتعلّق بكلّ مظهر من قواعد وأسس يقوم عليها، مطعّمين كلّ ذلك بجملة من النماذج المستقاة من قصة سيّدنا يوسف عليه السلام.

العنصر الأول: الإسناد الاسمي

يمكن تعريف الإسناد الاسمي على أنّه البنية اللغوية المركّبة من عنصرين أساسيين هما: المسند إليه، وهو ما يعرف بالمبتدأ، والمسند، وهو ما يعرف بالخبر الذي هو محلّ الفائدة في الجملة الاسمية، وذلك عندما يكون نكرة. وتجمع بين هذين العنصرين العلاقة الإسنادية التي تكون في أغلب الأحيان ضمنية. والإسناد الاسمي يتفرّع بدوره إلى نمطين اثنين، هما: الإسناد الاسمي البسيط والإسناد الاسمي المركّب. وفيما يلي سيكون تبيان ذلك وتوضيحه بشيء من التفصيل والتحليل.

أولاً - الإسناد الاسمي البسيط (الأساسي):

نعني بهذا النوع من الإسناد تلك الهيئة التركيبية المكوّنة في أبسط صورها من المبتدأ والخبر. وهما الاسمان اللذان تتألّف منهما جملة مفيدة بالوضع. « والتأليف يكون بالضمّ والإفادة... أي التي يحسن السكوت عليها »⁽²⁾.

يقول الزمخشري في حديثه عن تعريف المبتدأ والخبر ما نصّه: « هما الاسمان المجردان للإسناد، نحو قولك: زيد منطلق. والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل التي هي: كان وإنّ وحسبت وأخواتها، لأنّهما إذا لم تخلوا منها تلعبت بهما وغصبتهما القرار على الرفع. وإنّما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الإسناد، لأنّهما لو جرّدا لا للإسناد

1 - الزمخشري، المفصل، ص 24.

2 - الصبّان محمد بن علي، حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، المطبعة الخيرية،

مصر، ط 1، 1884، ص 24.

لكانا في حكم الأصوات التي حقها أن ينطق بها غير معربة، لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب، وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما لأنه معني قد تناولهما معاً تناولاً واحداً من حيث إن الإسناد لا يتأتى بدون طرفين: مسند ومسند إليه»⁽¹⁾.

فالإسناد إذن يكون لغاية أساسية هي تحقيق المعنى اللغوي بالدرجة الأولى، والذي يتأتى من التركيب والعقد بين الكلم أو الألفاظ المفردة.

ويعدّ الإسناد الاسمي، أو مثلما يسمّى جملة المبتدأ والخبر من المحاور الأساسية والقاعدية التي اهتمت به، سواء المصادر القديمة في علم العربية أو الدراسات الحديثة التي تتطوع إلى إعادة قراءة التراث اللغوي - والنحوي منه على وجه الخصوص - قراءة معاصرة على ضوء ما أحرزته دراسة علم اللغة من تقدّم نتيجة الاحتكاك الكبير بينها وبين مجموعة العلوم الإنسانية كالفلسفة التحليلية وعلم النفس والمنطق وعلم الاجتماع، الأنثروبولوجيا، العلوم الدقيقة كالرياضيات، وتوظيف دقيق ومنهجي لبعض أنظمة الحاسوب في عملية تحليل الإنتاجات اللغوية وإحصائها.

فمن أولئك القدماء الذين كانت إسهاماتهم وأفكارهم ثرية جداً في مجال دراسة الجملة الاسمية نجد صاحب "الكتاب" سيبويه، إذ يقول في باب الابتداء: «فالمبتدأ كلّ اسم ابتدئ ليبنى عليه الكلام. والمبتدأ والمبني عليه رفع. فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه. فالمبتدأ الأوّل، والمبني عليه ما بعده. فهو مسند ومسند إليه»⁽²⁾.

فبهذا يكون المبتدأ هو الأصل الذي يعول عليه في بناء الكلام، وهو الأوّل، ثم يليه الخبر أو المبني عليه لإتمام الكلام وحصول الفائدة المرجوة من ذلك كلّه.

ويذهب نحاة العربية إلى أن المبتدأ في الأصل يجب أن يكون معرفة أو ما قاربها من النكرات، فهذا سيبويه يقول: «لو قلت: رجل ذاهب، لم يحسن حتى تعرفه بشيء فتقول: راكب من بني فلان سائر... فأصل الابتداء للمعرفة»⁽³⁾.

1 - الزمخشري، المفصل، ص 24.

2 - سيبويه، الكتاب، ج 2، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1988، ص 126.

3 - نفسه، ج 1، ص 329.

أمّا المبرّد فنجد أنّه كان أكثر وضوحاً من سيبويه، إذ يقول: « وأمّا المبتدأ فلا يكون إلا معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات »⁽¹⁾.

وعلة كون المبتدأ لا يجيء إلا معرفة هي أنّ المبتدأ هو المخبر عنه، وإذا كان المخبر عنه نكرة، فإنّ الإخبار عن الشيء المجهول لا فائدة منه تُرجى. ويضيف سيبويه قائلاً في طبيعة العلاقة التي تربط بين المسند والمسند إليه في المركّب الاسمي: « واعلم أنّ المبتدأ لا بدّ له من أن يكون المبني عليه شيئاً هو أو يكون في مكان أو زمان »⁽²⁾.

ويقصد هنا بطبيعة العلاقة، العلاقة الدلالية بين المبتدأ والخبر. وبمراجعة هذه العلاقة من خلال العديد من الأمثلة نستنتج أنّ المسند قد يكون عين المسند إليه أو خاصية من خواصّه، أو شيئاً يشبهه، أو سبباً له.

أمّا الشقّ الثاني من هذه العلاقة الإسنادية فهو المسند أو ما يُعرف بالخبر. ويرد المسند معرفة ونكرة. ونحاة العربيّة يقرّون أنّ الأصل في المسند أن يكون نكرة. وهذا من قبيل ما نصّوا عليه من أنّ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات.

يقول سيبويه في هذا المجال: « وأحسنه إذا اجتمع معرفة ونكرة أن يُبدأ بالأعرف وهو أصل الكلام »⁽³⁾.

ويؤيّد هذا المنحى ابن يعيش إذ يقول: « اعلم أنّ أصل المبتدأ أن يكون معرفة، وأصل الخبر أن يكون نكرة »⁽⁴⁾.

أمّا الزمخشري فيذكر من الحالات تلك التي يكون فيها كلّ من المبتدأ والخبر معرفتين حيث يقول: « وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معاً كقولك: زيد المنطلق، والله إلّها، ومحمّد نبينا... ولا يجوز تقديم الخبر هنا بل أيّهما قدّمت فهو المبتدأ »⁽⁵⁾.

1 - المبرّد، المقتضب، ج 4، ص 127.

2 - سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 127.

3 - نفسه، ج 1، ص 328.

4 - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 99.

5 - الزمخشري، المفصل، ص 26-27.

يمكننا الآن من خلال هذا العرض الوجيز لأراء النحاة في جملة المبتدأ والخبر أن نستخلص منها طبيعة نمط هذه الجملة والمتمثل في:

ج إ = م . إليه (معرفة) + م . (نكرة)

وفيما يلي سنحاول أن نحلل التراكيب الاسمية البسيطة الواردة في قصة يوسف عليه السلام. ونحن إذ نستقرئ هذه التراكيب لا نأخذ بعين الاعتبار مبدأ الاستئناف. وقد حاولنا قدر المستطاع أن يكون تحليلنا هذا خاضعاً لمبدأ التتميط، بحيث كل نمط يتفرع إلى صور.

وأول هذه الأنماط التي جاءت وفقه الجملة الاسمية البسيطة يتمثل في:

ج إ = م . إليه (معرفة) + م . (معرفة)

حيث نلاحظ أنّ كلاً من طرفي العملية الإسنادية معرفتان.

يقول الزمخشري في المعرفة: «فالمعرفة ما دلّ على شيء بعينه، وهو على خمسة أضرب: العلم الخاص، والمضمر، والمبهم، وهو شيان أسماء الإشارة والموصولات، والدّاخل عليه حرف التعريف، والمضاف إلى أحد هؤلاء إضافة حقيقيّة. وأعرفها المضمر ثمّ العلم ثمّ المبهم، ثمّ الدّاخل عليه حرف التعريف. وأمّا المضاف فيعتبر أمره بما يضاف إليه. وأعرف أنواع المضمر: ضمير المتكلم ثمّ المخاطب ثمّ الغائب...»⁽¹⁾.

إذن هذه هي أنواع المعارف حسبما يحددها "صاحب المفصل".

وأول صورة تدرج تحت هذا النمط تتمثل في:

ج إ = م . إليه (ضمير) + م . (معرفة)

يعرّف ابن هشام الأنصاري الضمير بقوله: «... المضمر ويسمى الضمير أيضاً ويسمى الكوفيون الكناية والمكني، وإنّما بدأت به لأنّه أعرف الأنواع الستة على الصحيح. وهو عبارة عمّا دلّ على متكلم نحو أنا ونحن، أو مخاطب نحو: أنت وأنتما،

1 - الزمخشري، المفصل، ص 198.

أو غائب، نحو هو وهما، وإنما سمّي مضمراً من قولهم "أضمرت الشيء" إذا سترته وأخفيته... أو من الضمور وهو الهزال لأنه في الغالب قليل الحروف، ثم تلك الحروف الموضوعه له غالبها مهموسة، وهي التاء والكاف والهاء «(1)».

ومن الأمثلة التي جاءت وفق هذه الصورة في قصة "يوسف" عليه السلام نجد قوله تعالى: ﴿ وَأَنَا خَيْرُ الْمُنْزَلِينَ ﴾ (الآية: 59)، تركيب اسمي بسيط ذو مبتدأ ضمير المتكلم عائد إلى يوسف، خبره معرف بالإضافة إلى "المنزلين". وقوله: ﴿ أَنْتَ وَلِيِّي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾ (الآية: 101). هنا المبتدأ ضمير المخاطب "أنت". فالكلام موجّه من يوسف إلى الله تعالى بصيغة الدعاء. خبر المبتدأ مضاف إلى اللاحقة الصرفية "الياء"، والتي في محلّ جرّ مضاف إليه. الجارّ والمجرور متعلقان بالخبر، الواو عاطفة وما بعدها معطوف على ما قبلها.

وقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴾ (الآية: 64). الواو للعطف. المبتدأ ضمير الغائب يعود على الله، خبره جاء على صيغة أفعال التفضيل "ارحم"، وهو مضاف. الراحمين:مضاف إليه. ونفس المثال في (الآية: 92). وقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ ﴾ (الآية: 80). المبتدأ فيه ضمير الغائب المفرد "هو"، خبره مركّب إضافي (مضاف ومضاف إليه). وكذا قوله تعالى: ﴿ وَهُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ ﴾ (الآية: 58). الواو بحسب ما قبلها. "هم":ضمير منفصل لجماعة الغائبين يعود على إخوة يوسف في محلّ رفع مبتدأ. والخبر نكرة مخصّصة بالجار والمجرور المقدمين عليها.

الصورة الثانية التي جاءت وفق النمط الأول تتمثّل في مجيء المبتدأ علماً، وتتمثّل في:

ج إ = م. إليه (علم) + م. (مخصّص)

يعرفه ابن هشام بقوله: « ثمّ قلت: الثاني العلم وهو شخصيّ إن عيّن مسمّاه مطلقاً كزيد. وجنسيّ إن دلّ بذاته على ذي الماهيّة تارة وعلى الحاضر كأسامة. ومن العلم الكنية واللقب، ويؤخّر عن الاسم تابعاً له مطلقاً أو محفوظاً بإضافته إن أفردا «(1)».

1 - ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط 1، 1988، ص 152.

ويشرح قوله هذا بشيء من التفصيل، إذ يقول: فعلم الشخص عبارة عن اسم يعين مسماه تعييناً مطلقاً، أي بغير قيد. أمّا قوله "اسم" جنس فهو بذلك يشمل المعارف والنكرات، إلا أنه يخرج النكرات حين يقول: «يعين مسماه»، لأنّ النكرات لا تعين مسماها بخلاف المعارف، فإنها كلّها تعين مسماها، ذلك أنّها تبين حقيقته وتجعله وكأنه مشاهد حاضر للعيان. وقوله «بغير قيد» يستثني من ذلك كلّ ما ليس علماً، لأنّ المعارف الأخرى تعين مسماها بقيد يكون إمّا قيد الألف واللام أو قيد الإضافة، بخلاف العلم فإنه يعين مسماه بغير قيد. أمّا قوله «علم الجنس» فعبارة عمّا دلّ إلى آخره، وبيان ذلك أنّ قولك «أسامة أشجع من ثعالة» في قوّة قولك «الأسد أشجع من الثعلب». والألف واللام في هذا المثال لتعريف الجنس. وأنّ قولك «هذا أسامة مقبلاً» في قوّة قولك: «هذا الأسد مقبلاً». والألف واللام في ذلك لتعريف الحضور⁽²⁾.

إذن من خلال هذا الشرح المختصر نستنتج أنّ للعلم أصنافاً وحالات وشروطاً يتقيّد بها من بين أنواع المعارف الأخرى.

ومن النماذج التي تدرج تحت هذه الصورة نجد قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴾ (الآية: 18). الواو بحسب ما قبلها. المسند إليه لفظ الجلالة "الله" معرفة مطلقة. أمّا المسند فمعرّف بالألف واللام مرفوع بالضمّة الظاهرة. أمّا العناصر المتبقية (حرف جر + مجرور موصول + صلة "جملة فعلية")، فهي مكّملة للعملية الإسنادية ومتمّمة للمعنى. ونجد قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ ﴾ (الآية: 77). المبتدأ لفظ الجلالة معرفة مطلقة مرفوع بالضمّة الظاهرة. أمّا الخبر فجاء علم على وزن صيغة أفعال التفضيل مرفوع، مخصّص بالجار والمجرور (موصول + صلة الموصول).

صورة ثالثة تتجلى لنا من خلال مجموعة النماذج الآتية، يأتي من خلالها كلّ من المبتدأ والخبر معرفتين، وتتمثّل هذه الصورة في:

ج إ = م. إليه (اسم إشارة) + م. (معرفة)

1 - نفسه، ص 156.

2 - انظر: ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، ص 156-157 (بتصرّف).

يواصل ابن هشام في تحديد أنواع المعارف فيقول في شأن اسم الإشارة: «الثالث من أنواع المعارف الإشارة، وهو ما دلّ على مسمّى وإشارة إلى ذلك المسمّى، تقول مشيراً إلى زيد مثلاً: هذا، فتدلّ لفظة "ذا" على ذات زيد وعلى الإشارة لتلك الذات»⁽¹⁾.

ومن أمثلة هذه الصورة ونماذجها في قصة "يوسف عليه السلام" نجد قوله تعالى: ﴿ وَهَذَا أَخِي ﴾ (الآية:90). الواو هنا عاطفة. هذا: اسم إشارة مبني على السكون في محلّ رفع، والمشار إليه هو أخو يوسف "بنيامين". أمّا الخبر فمعرف بالإضافة إلى اللاحقة الصرفية الياء "أخي". وقوله: ﴿ هَذِهِ بَضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ (الآية:65). المبتدأ: اسم إشارة للمفردة المؤنثة. خبره معرفّ بالإضافة، بضاعتنا. والضمير المتصل عائد إلى إخوة يوسف.

وقوله: ﴿ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ ﴾ (الآية:40). هنا المبتدأ جاء اسم إشارة للبعيد المفرد المذكّر غير العاقل. ومعلوم أنّ اسم الإشارة هو ما وضع ليدلّ على مسمّى محسوس مشار إليه، فإن استعمل في غير المحسوس مثل الاجتهاد والنبل، كان استعماله مجازاً، تنزيلاً للمعقول منزلة المحسوس⁽²⁾. أمّا خبر المبتدأ "الدين" فمعرفّ بأل التعريف ومخصّص بنعت هو "القيّم" يوافق منوعته في جميع الحالات.

وقوله: ﴿ ذَلِكَ كَيْلٌ يَسِيرٌ ﴾ (الآية:65). المبتدأ اسم الإشارة ذلك، خبره مركّب نعني "كيل يسير".

وكذا قوله: ﴿ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴾ (الآية:1). المبتدأ هنا اسم الإشارة للبعيدة المفردة المؤنثة غير العاقلة، وهي "الآيات". خبره مضاف إلى "الكتاب" و"المبين": نعت للكتاب. فمن خلال معالجتنا لهذه النماذج نلاحظ أنّ اسم الإشارة يتنوع ويتحدّد بطبيعة الشيء المشار إليه.

الصورة الرابعة التي جاءت وفقها الجملة الاسمية البسيطة في قصة "يوسف عليه السلام" تتمثل في مجيء المبتدأ أحد الأسماء التي لها الصدارة، ويمكن تمثيلها في:

ج إ = م. إليه (اسم استفهام) + م. (معرفة)

1 - ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص 157.

2 - إيميل يعقوب، معجم الإعراب والإملاء، مادّة "ذا"، ص 214-215.

ولم ترد وفق هذه الصورة إلا جملة واحدة واقعة في محل نصب مقول القول، وهي قوله تعالى: ﴿ قَالَ مَا خَطْبُكَ ﴾ (الآية: 51). يقول سيبويه في باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسد مسده: « لأنه مستقر لما بعده وموضع، والذي عمل فيما بعده حتى رفعه هو الذي عمل فيه حين كان قبله؛ ولكن كل واحد منهما لا يُستغنى به عن صاحبه. فلما جُمعا استغني عليهما بالسكوت، حتى صارا في الاستغناء كقولك: هذا عبد الله. وذلك قولك: فيها عبد الله. ومثله: ثم زيد. وههنا عمرو، وأين زيد، وكيف عبد الله، وما أشبه ذلك. فمعنى أين في: أي مكان، وكيف: على أي آية حالة. وهذا لا يكون إلا مبدوءاً به قبل الاسم؛ لأنهما من حروف الاستفهام (*) فشبهت بـ "هل" و"ألف الاستفهام"، لأنهن يستغنين عن الألف ولا يكنّ كذا إلا استفهاماً» (1).

أمّا عن التحليل التركيبي لهذه الجملة فنقول: إنّ "ما" اسم استفهام يكون في محلّ رفع مبتدأ إذا وليه اسم أو جارٌّ ومجرور أو ظرف، أو فعل لازم، أو فعل متعدّد استوفى مفعوله. وهو في هذه الجملة وليه اسم معرفّ بالإضافة "خطبك"، وهو « مصدر سمّي به الأمر العظيم، ويعمل بالمعنى، لأنّ معناه: ما أردت، أو ما فعلت » (2).

النمط الثاني الذي يمكن استنتاجه من خلال عرض مجموعة أخرى من التراكيب الاسمية البسيطة هو النمط من قبيل:

ج إ = م. إليه (معرفة) + م. (نكرة)

ويعتبر هذا النمط أكثر الأنماط تعبيراً عن الهدف الحقيقي للجملة الاسمية، لأنّ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، لأنّه المخبر عنه. أمّا الخبر فيكون نكرة لأنّه المخبر به. ولسببويه كلام صائب في هذا الصدد إذ يقول: « وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبدأ بالأعرف، وهو أصل الكلام » (3). أي أنّ المبتدأ هو الأصل والأولى

* - يعني من كلمات الاستفهام، وهي أسماء لا حروف. (المحقق).

1 - سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 128.

2 - أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكيري، التبيان في إعراب القرآن، ج 2، (سورة يوسف)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط 2، 1987 م-1407 هـ، ص 735.

3 - سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 328.

بالتقديم من الخبر، خصوصاً إذا كان هذا الأخير نكرة. وإلى ذلك يذهب ابن يعيش إلى القول: «اعلم أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة وأصل الخبر أن يكون نكرة»⁽¹⁾. وفي هذه الحالة يمكن أن نقول عن نوع الخبر هنا إنه خبر ابتدائي، وذلك إذا لم يسمع السامع بالمخبر به من قبل. فالشيء الجديد الذي يستفيدة السامع من هذا الخبر هو إسناد ذلك المخبر به ابتداءً إلى المخبر عنه المعلوم بالنسبة للسامع، على خلاف الخبر غير الابتدائي، وذلك إذا سمع السامع بالمخبر به من قبل، أي حين يُذكر المخبر به أمام السامع للمرة غير الأولى، ولكن السامع يكون في موقف يشكّ فيه بإسناد هذا المخبر به من مخبر عنه معلوم بالنسبة له. وقد يظنّ أنّ السامع في الخبر غير الابتدائي لا يستفيد شيئاً جديداً، لكن الأمر غير ذلك، لأنّ الشيء الجديد الذي يستفيدة السامع هو إسناد المخبر به إلى المخبر عنه، لأنّه كان يشكّ في صحته أو ينكره أصلاً⁽²⁾.

ونجد لهذا النمط صوراً عديدة في قصة يوسف عليه السلام والمتمثلة في:

ج ! = م. إليه (ضمير) + م. (نكرة)

ومن نماذج هذه الصورة قوله تعالى: ﴿ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ ﴾ (الآية: 72). ضمير المتكلم "أنا": مبني على السكون في محلّ رفع مبتدأ، خبره نكرة مرفوعة بالضمّة الظاهرة. والجار والمجرور "به" متعلّقان بالخبر "زعيم". وقوله تعالى: ﴿ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ (الآية: 8). ضمير جماعة المتكلمين الذي يعود على إخوة يوسف مبني على الضمّ في محلّ رفع مبتدأ، والخبر نكرة مفردة "عصبة" مرفوعة وعلامة رفعها الضمّة. أمّا الواو في بداية الجملة فهي واو الحال. وقوله تعالى: ﴿ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالَمِينَ ﴾ (الآية: 44). الواو هنا بحسب ما قبلها. "نحن": ضمير جماعة المتكلمين يعود على الملائكة الذين طلب منهم العزيز تفسير رؤياه، في محلّ رفع مبتدأ. وحرف الجرّ والمجرور والمضاف إليه "بتأويل الأحلام بعالمين" عناصر مكتملة للمعنى ومتممة له. أمّا خبر المبتدأ فهو مجرور لفظاً بالياء لدخول حرف الجرّ الزائد عليه على أنه مرفوع محلاً "بعالمين".

1 - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 99.

2 - انظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، "فصل: القول على فروق في الخبر"، المكتبة العصرية، ط 1، 2000، ص

وتكون الباء حرف جرّ زائد في حالات عديدة من بينها: وجودها في خبر كان المسبوقه بنفي، وخبر ليس، وما الحجازية العاملة عمل ليس⁽¹⁾. ويقول أيضاً "صاحب المفصل" في شأن هذه الباء ما نصّه: «ودخول الباء في الخبر نحو قولك: ما زيدٌ بمنطلق، إنّما صحّ على لغة أهل الحجاز لأنك لا تقول: زيدٌ بمنطلق»⁽²⁾.

ونجد قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا ﴾ (الآية: 17). الواو بحسب ما قبلها. "ما": حرف نفي لا محلّ له من الإعراب. ضمير المفرد المخاطب يعود على يعقوب. فالخطاب موجّه إليه من قبل أبنائه في محلّ رفع مبتدأ. والخبر نكرة مجرورة لفظاً بحرف الجرّ الزائد "بمؤمن" مرفوع محلاً على أنّه خبر المبتدأ. والجار والمجرور "لنا" مكملات للمعنى وموضحة له.

ونلاحظ من خلال هذين النموذجين أنّ الباء تغيّر من الحالة الإعرابية للخبر من الرفع إلى الجرّ، إلا أنّه لا يتعدّى التغيير اللفظي. كما أنّ هذه الباء الزائدة لها فائدتها في التركيب والتمثّلة خاصّة في التوكيد. فكلّ زيادة في المبنى تتبعها زيادة في المعنى. وهذا الأمر « داخل فيما أشار إليه التحويليون من قواعد الزيادة والإقحام (Insertion) التي تأتي بتركيبات نظميّة تدخل فيها كلمات لا تدلّ على معنى العمق، وإنّما تقيّد وظيفة تركيبية. وقد تعدّ من ألوان الزخارف»⁽³⁾.

ونجد قوله تعالى: ﴿ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ ﴾ (الآية: 13). الواو: حالية، إذن فما بعدها كلّها في موقع الحال، وهو جملة اسمية بسيطة مبتدؤها ضمير جماعة المخاطبين يعود على إخوة يوسف. والخطاب إليهم من أبيهم. أمّا الخبر فنكرة جمع مذكّر سالم مرفوع بالواو. والجار والمجرور الذي هو ضمير المفرد الغائب العائد إلى يوسف متعلّقان بالخبر.

وقوله أيضاً: ﴿ إِذْ أَنْتُمْ جَاهِلُونَ ﴾ (الآية: 89). "إذ" في هذه الحالة جاءت ظرفية⁽⁴⁾، وبذلك تعرب ظرفاً للزمان الماضي، مضافاً إلى الجملة مبنياً على السكون في محلّ

1 - إيميل يعقوب، معجم الإعراب والإملاء، ص 118-119.

2 - الزمخشري، المفصل، ص 82.

3 - د. محمود أحمد نخلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربيّة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1988، ص 106.

4 - ينظر معجم الإعراب والإملاء، ص 48. ود. علي توفيق الحمد ويوسف جميل الزعبي، المعجم الوافي في النحو العربي، دار الآفاق الجديدة، ط 1، 1992، ص 33-34.

نصب على الظرفية. المبتدأ "أنتم" ضمير لجماعة المخاطبين هم إخوة يوسف. الخبر نكرة مرفوعة بالواو لأنها جمع مذكر سالم. والجملة الاسمية "أنتم جاهلون" في محل جرّ مضاف إليه.

دائمًا في نطاق الصورة الأولى حيث يكون المسند إليه ضميرًا نحاول تحليل هذه المجموعة الأخرى من النماذج والمتمثلة في قوله تعالى: ﴿ وَهُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ ﴾ (الآية: 58). الواو: عاطفة ما بعدها على ما قبلها. المبتدأ ضمير جماعة الغائبين "هم" مبني على السكون في محل رفع، ويعود على إخوة يوسف. الجار والمجرور "له" متعلقان بالخبر الذي هو نكرة، مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم "منكرون". وقوله: ﴿ فَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ (الآية: 84). يقول الزمخشري في تفسير ذلك « فَهُوَ كَظِيمٌ فَهُوَ مَمْلُوءٌ مِنَ الْغَيْظِ (أي الغضب الكامن) على أولاده ولا يظهر ما يسوؤهم. وفعل بمعنى فعول، بدليل قوله: ﴿ وَهُوَ مَكْظُومٌ ﴾ (القلم: 48)، من كظم السقاء إذا شده على ملئه. والكظم بفتح الظاء: مخرج النفس. يقال: أخذ بأكظامه»⁽¹⁾.

والفاء هنا جاءت للاستئناف، حيث إن معنى الجملة السابقة للفاء تامة المعنى، وهي: ﴿ وَأَبْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزَنِ ﴾. ومعنى ما بعدها جديد، وهو كظم الغضب والغيط. والمبتدأ في هذا النموذج هو ضمير المفرد الغائب "هو"، خبره نكرة مفردة، مرفوع بالضمّة الظاهرة على آخره "كظيم".

الصورة الثانية لذات النمط تتمثل في مجيء المسند إليه علمًا:

ج إ = م. إليه (علم) + م. (نكرة)

ومن نماذجها قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾ (الآية: 19). الواو للاستئناف. "الله": لفظ الجلالة معرفة مطلقة مبتدأ. "عليم": نكرة مرفوعة بالضمّة في آخرها، خبر. الباء حرف الجر، والمجرور هو الاسم الموصول ما، صلته الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع "يعملون". والتركيب نفسه نجده في قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ ﴾ (الآية: 21)، مع اختلاف في طبيعة المجرور وحرف الجرّ.

1 - الزمخشري، تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج 2، رتبّه وضبطه وصحّحه: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، لبنان، ط 1، 1995، ص 479.

وقوله تعالى: ﴿ فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا ﴾ (الآية:64). الفاء هنا استئنافية. المبتدأ هو لفظ الجلالة. والخبر نكرة مرفوعة "خير". "حافظًا" يقول العكبري في شأن هذه المفردة: « خيرٌ حافظًا: يُقرأ بالألف. وهو تمييز. ومثل هذا يجوز إضافته، وقيل: هو حالٌ »⁽¹⁾.

الصورة الثالثة التي يمكن استنتاجها من ذات النمط هي من قبيل:

ج إ = م. إليه (اسم إشارة) + م. (نكرة)

ومن أمثلتها نجد ﴿ هَذَا غُلَامٌ ﴾ (الآية:19). اسم الإشارة "ذا" مبني على السكون في محلّ رفع مبتدأ. والهاء للتنبيه. خبره مفرد نكرة "غلام" مرفوع. و« تُطَلَّقُ "ذا" لتدلّ على المفرد حقيقة، نحو: هذا رجلٌ؛ فرجل مفرد لفظاً ومعنى. وتطلق لتدلّ على المفرد حكماً على وجهين:

- 1 - مفرد في اللفظ، وهو جمع في المعنى، نحو: هذا الجمع، وهذا الفريق.
- 2 - مؤوّل بمفرد، وإن كان في اللفظ اثنين أو جمعاً، نحو: ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ (البقرة:68)، أي بين الفارض والبكر المذكورين »⁽²⁾.

صورة أخرى تأتي وفقها الجملة الاسمية البسيطة ذات الخبر النكرة، وهي:

ج إ = م. إليه (مض + مض إليه) + م. (نكرة)

يواصل "صاحب الشذور" الحديث عن أنواع المعارف فيقول عن المضاف إلى معرفة ما نصّه: « ... هذا خاتمة المعارف وهو المضاف لمعرفة، وهو في درجة ما أضيف إليه. فغلام زيد في رتبة العلم... »⁽³⁾.

وقد وردت أمثلة من هذه الصورة في سورة يوسف عليه السلام منها قوله تعالى: ﴿ وَالْأَجْرُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ (الآية:57). اللام للابتداء، وهي من أحد مسوغات الابتداء بالنكرة، وحقّها الصدارة⁽⁴⁾ أمّا الواو فبحسب ما قبلها. المبتدأ في هذه الجملة

1 - العكبري، ج 2، ص 737.

2 - ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ضبط وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، 2001، ص 134 (الهامش).

3 - ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، ص 175.

4 - المعجم الوافي في النحو العربي، ص 261.

جاء مضافاً إلى اسم محليّ بالألف واللام "الآخرة"، أمّا الخبر فهو نكرة مرفوعة "خير"، أمّا العناصر الأخرى فمكّملة ومخصّصة للمعنى.

والجملة نفسها تقريباً نجدها في قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ (الآية:109).

وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (الآية:103). الواو بحسب ما قبلها. «ما»: حرف نفي لا محلّ لها من الإعراب، عاملة عمل ليس عند الحجازيين، أمّا بنو تميم فتهملها - ولو استوفت الشروط - لها الصدارة في جملتها، ولا تؤثر فيها العوامل⁽¹⁾. المبتدأ مركّب من مضاف ومضاف إليه "أكثر الناس". الجملة الفعلية "لو حرصت" اعتراضية واقعة بين المبتدأ وخبره لا محلّ لها من الإعراب (*). الخبر "بمؤمنين" مجرور لفظاً بحرف الجرّ الزائد.

نمط آخر نستنتجه من خلال مجموعة الأمثلة للجملة الاسمية البسيطة يتمثّل في:

ج إ = م. إليه (غير ظاهر) + م. (معرفة)

في هذا النمط نلاحظ أنّ أحد عنصرَي العملية الإسنادية غير ظاهر للعيان، على أنه مقدّر في سياق الكلام. ولقد تنبّه نحاة العربية إلى ظاهرة جواز حذف أحد عنصرَي الإسناد حين يكون في السياق ما يدلّ على المحذوف من قرائن لفظية أو مقامية. يقول الزمخشري في حذف أحد عناصر الجملة الاسمية: «ويجوز حذف أحدهما، فمن حذف المبتدأ قول المستهلّ: الهلال والله، وقولك وقد شممت ريحاً: المسك والله، أو رأيت شخصاً فقلت: عبد الله وربّي...»⁽²⁾.

ونستطيع القول إنّ هذا النوع من الحذف هو اقتصاد لغوي وظاهرة مشتركة بين كلّ اللغات، ولابن يعيش أيضاً قول مهمّ في هذه الظاهرة: «اعلم أنّ المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما. فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محلّ الفائدة، فلا

1 - المعجم الوافي في النحو العربي، ص 301.

* - يُنظر تفصيل الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب في: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج 2، مراجعة وتقديم: د. فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط 1، 1984، ص 23-24.

2 - الزمخشري، المفصل، ص 25.

بدّ منهما. إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالة تُغني عن النطق بأحدهما فيحذف لدالاتها عليه، لأنّ الألفاظ إنّما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز ألا تأتي به، ويكون مرادًا حكمًا وتقديرًا»⁽¹⁾.

ولسيبويه أيضًا قولٌ في هذا الشأن: « هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمراً ويكون المبني عليه مظهرًا »⁽²⁾. ثمّ نجده يورد الأمثلة التي أوردتها الزمخشري.

ولنتأمل الآن في قصة يوسف عليه السلام في إطار هذا النمط النموذجين الآتيتين:

النموذج الأول: قوله تعالى: ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ (الآية:18) و﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ (الآية:83). المسند إليه هنا غير ظاهر يمكن تقديره بـ. أمرى أو صبري صبرٌ جميلٌ. أمّا المسند فهو مركب وصفي نعت ومنعوت. وللعكبري رأي آخر في إعراب النموذج إذ يقول: « فصبرٌ جميلٌ؛ أي فشأنى، فحذف المبتدأ، وإن شئت كان المحذوف الخبر أي فلي، أو عندي »⁽³⁾.

النموذج الثاني: قوله تعالى ﴿ قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ ﴾ (الآية:44). الجملة واقعة في محل نصب مقول القول. المبتدأ في هذا التركيب محذوف إلا أنّ القرائن المقامية تدلّ عليه، فالقول جاء ردًا على رؤيا الملك. وتقدير المبتدأ يكون "هذه". الخبر "أضغاث" مرفوع وهو مضاف، "أحلام" مضاف إليه. إذن الخبر هنا معرفّ بالإضافة.

نمط أخير استتجناه من خلال مجموع التراكيب الاسمية البسيطة، وهو:

ج إ = م. إليه (معرفة) + م (محذوف)

في هذا النمط الخبر محذوف، ونجد في مكانه ما يقوم مقامه أو بالأحرى ما يدلّ عليه وهو شبه الجملة.

لنتأمل الآن مجموعة الجمل الواردة في نطاق هذا النمط:

1 - ابن يعيش، ج 1، ص 94.

2 - سيبويه، ج 2، ص 130.

3 - العكبري، ج 2، ص 726.

يقول تعالى: ﴿ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ (الآية:26). الواو بحسب ما قبلها. "هو" ضمير فصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ. الجار والمجرور "من الكاذبين" متعلقان بالخبر المحذوف. والتركيب نفسه نجده في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ (الآية:27).

وقوله أيضاً: ﴿ ذَلِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا ﴾ (الآية:38). تركيب اسمي بسيط ذو مبتدأ اسم إشارة "ذا"، والكاف للخطاب. خبره محذوف. الجار والمجرور عناصر متعلقة بالخبر المحذوف، قائمة مقامه في إتمام المعنى المراد.

والتركيب نفسه نجده تقريباً في قوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ ﴾ (الآية:102). وقوله تعالى: ﴿ أَمْ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾. (الآية:39). يرى العكبري أنّ "أم" هنا متصلة⁽¹⁾. وهي هنا مسبوقه بهمزة استفهام ﴿ أَرَبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمْ ﴾، والمسبوقه بهمزة استفهام فيراد منها ومن "أم" تعيين أحد المعادلين، أي أن تتوسط غالباً بين مفردين مجسمين أو معنويين، يتصل أحدهما بأمر يعرفه المتكلم، ولكنه يجهل تعيين صاحبه، فتسبقها همزة استفهام "تسمى همزة تعيين"، يراد بها ود. "أم" تعيين المجهول... نحو أمهندس خالد أم طبيب؟ فالشخص معروف، والمهنة غير معروفة، يراد تعيينها⁽²⁾.

ونواصل في تحليل الجملة ﴿ أَمْ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾ المبتدأ هنا لفظ الجلالة "الله" وما تبقى من كلمات هي نعوت. أمّا الخبر فمحذوف دلّ عليه سياق الآية، وتقديره يكون: ﴿ أَرَبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمْ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾ خير. إذا استغنى عن تكراره لأنه مفهوم من خلال سياق الآية.

ونجد أيضاً قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ (الآية:108). الواو بحسب ما قبلها. "ما" نافية لا محلّ لها من الإعراب. "أنا" ضمير فصل في محل رفع مبتدأ. أمّا الجار والمجرور فمتعلقان بالخبر المحذوف والذي يمكن تقديره بـ. "كائن".

هذه هي إذن جملة الأنماط التي حاولنا رصدها من خلال مجموعة التراكيب الاسمية البسيطة التي قمنا بتحليلها بصورة نسبية، ولاحظنا من خلال ذلك أنّ كلّ نمط

1 - العكبري، ج 2، ص 733.

2 - المعجم الوافي في النحو العربي، ص 67.

تنطوي تحته عدّة صور وهياكل تتركب وفقها الجملة الاسمية البسيطة. وفيما يلي سنحاول إعطاء حوصلة ولو مقتضبة، من خلالها نقدّم بعض الاستنتاجات ونصنّف جملة من الخصائص التي تتميز بها الجملة الاسمية البسيطة، وذلك طبعاً من خلاصة النماذج التي اخترناها من قصة سيدنا يوسف عليه السلام.

خصائص الجملة الاسمية البسيطة:

أ - من حيث البنية:

فهي بنية تتسم بالبساطة، إذ تتكوّن من عنصرين أساسيين، لا يستغني أحدهما عن الآخر، فلا يتمّ المعنى النحوي والدلالي إلاّ بهما معاً مجتمعين. ويقول في ذلك سيبويه "في باب المسند والمسند إليه:" « وهما ما لا يغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدءاً. فمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبني عليه وهو قولك عبد الله أخوك وهذا أخوك⁽¹⁾. إذن فالعلاقة ضرورية بين هذين العنصرين لتحقيق السلامة النحوية والمعنوية. إلاّ أنّ هذه البنية الأساسية (م. إليه + م) تكتنفها بعض التغيرات وتدخلها بعض الإضافات، التي من شأنها أن توضح المعنى أكثر أو تكثّفه، أو تؤكّده، أو تخصص ركناً من أركان البنية، أو تمدّ فيهما معاً. ولكن هذا الامتداد في المعنى محكومٌ بعلاقات سياقية. بعضها أوثق من بعض، يترتب عليها تضامٌ بين العناصر.

وتتمثل خاصة في العلاقة بين الخبر ومعموله، والمضاف والمضاف إليه، أو كالعلاقة بين الحال وصاحبها، والنعت ومنعوتة ... بالإضافة إلى تلك العناصر الإضافية التي تضيف على التركيب معنى خاصاً، كالتوكيد والتحقيق، والمتمثلة خاصة في لام الابتداء، وأساليب النفي والاستفهام.

ب - من حيث المسند إليه:

رأينا أنّ المسند إليه يجيء إمّا معرفة كأسماء العلم، والضمائر بأنواعها. والمبهمات خاصة منها أسماء الإشارة أو المعرفّ بأل التعريف التي لا تدخل إلاّ على الاسم وحده، مثلما يترجم ذلك ابن السراج في "الأصول" في مواقع الحروف حيث يقول: « الحرف لا يخلو من ثمانية مواضع من جملتها أن يدخل على الاسم وحده كـ.

1 - سيبويه، ج 1، ص 23.

لام التعريف «(1). أو نكرة يجوز الابتداء بها وذلك عن طريق الاستعانة بمسوغات. كالإضافة والوصف، أو التخصيص بالجار والمجرور(2).

ج. - من حيث المسند:

أمّا المسند فيمكن أن يجيء معرفة أو نكرة، اسماً جامداً، أو أحد المشتقات أو يكون مركباً إضافياً أو وصفيّاً.

ويمكن للتركيب الاسمي البسيط أن يرد كامل العناصر، كما يمكن أن يأتي غير ذلك. وذلك كأن يحذف فيه أحد طرفي الإسناد، وذلك في حالات عديدة أشرنا إليها. والحذف لا يعني نقصاناً في القيمة المعنوية للجملة، بل لا يتمّ هذا الحذف إلا بوجود قرائن سواء كانت مقالية أو حالية تدلّ على العنصر المحذوف.

أمّا مسألة التقديم والتأخير بين عنصري الإسناد فلم ترد نماذج لها.

وتبقى مسألة المطابقة بين المسند إليه والمسند. ففي كلّ النماذج تقريباً جاء المبتدأ مطابقاً للخبر من حيث النوع والعدد والحركة الإعرابية. أمّا من ناحية التعريف والتذكير، فتتراوح المسألة بين المطابقة وعدمها.

هذه - وبصورة مختصرة - بعض الخصائص التي استتبطنها من خلال تحليلنا لنماذج التركيب الاسمي البسيط. هذه الخصائص التي لم تُقص من قيمة التراكيب بل على العكس من ذلك فقد خرجت بها إلى معانٍ كثيرة، متضمنة في سياق الآيات المترابطة.

والإسناد الاسمي لا يتوقف فقط عند الجملة الاسمية البسيطة بل يتعداها إلى إسناد أكثر تعقيداً وهو الإسناد الاسمي المركب. وسيتجلى لنا هذا الإسناد المركب من خلال هذه المجموعة من الجمل التي سنحاول تحليلها تركيبياً. وبالتالي سنكتشف أنماطاً أخرى لها وخصائص ومميّزات تتفرّد بها.

1 - السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج 2، ص 18.

2 - تراجع مسوغات الابتداء بالنكرة في: (ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق حنا الفاخوري، ج 2، دار الجيل، بيروت، ط2، 1997، ص 136-143).

ثانياً - الإسناد الاسمي المركب (الجملة الاسمية المركبة):

رأينا حين دراستنا للجملة الاسمية البسيطة أنّ ركني الإسناد فيها عبارة عن مفردات. إمّا مكتفية بذاتها أو متصلة بما يوضحها أو يخصّصها، ولكن دون الخروج عن نطاق الفرادة.

أمّا الجملة الاسمية المركبة فهي أكثر اتساعاً إذ يرد أحد ركنيها جملة تحل محل الكلمة المفردة. فهي بهذا إذن جملة تتضمن عدّة عمليات إسنادية فرعية داخلية في نطاق العملية الإسنادية الأساسية التي هي مسند إليه ومسند. وهذا الجمل الفرعية إمّا أن تحل محلّ المبتدأ أو تحلّ محل الخبر، ولها أبنية ووظائف تؤديها في صلب الجملة الكبرى. ونجد من النّحاة من ذكر مصطلح الجملة الكبرى. وهو ابن هشام حيث يقول: «الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو: زيدٌ قام أبوه، وزيد أبوه قائم. والصغرى هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين. وقد تكون الجملة كبرى وصغرى باعتبارين نحو: زيدٌ أبوه غلامه منطلقاً، فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، وغلامه منطلقٌ صغرى لا غير، لأنّها خبر. وأبوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق، وصغرى باعتبار جملة الكلام»⁽¹⁾.

ومما يمكن أخذه على هذا التحديد أنّ الجملة الكبرى ليست فقط قسمًا من الجملة الاسمية؛ بل هي أيضاً قسم من الجملة الفعلية، كما أنّ الجملة الكبرى ليست فقط هي التي خبرها جملة. بل يمكن أن يأتي مبتدؤها أيضاً جملة. مثلما سيأتي بيان ذلك.

سيكون إذن تحديد هذا النوع من التركيب وتبيان خصائصه من خلال عرض أغلب الأمثلة التي وردت في قصة سيدنا يوسف عليه السلام. وبالتالي تتضح أكثر بنية هذا التركيب والوظائف التي يؤديها في صلب الجملة الكبرى.

كما سنعمل على كشف ذلك الترابط الوثيق والمباشر بين الجملة الفرعية التي تحلّ محلّ المفرد والجملة الرئيسية إمّا بوساطة أدوات أو ضمائر تجعلها خاضعة بصفة وظيفية للعلاقة الإسنادية الكبرى.

1 - ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج 2، ص 45.

ومن خلال مجموعة الجمل الاسمية المركبة المقطعة من سياق الآيات حاولنا تصنيفها وفق أنماط مختلفة، حيث لكل نمط أشكال وصور يرد وفقها. وفيما يلي سيكون بيان ذلك.

ولعل أكثر الأنماط ورودًا وترددًا هو النمط من قبيل:

ج. إ = (ناسخ) + م. إليه + م

نلاحظ في هذا النمط دخول كلمات وحروف على الجملة الاسمية المركبة، التي وإن غيرت الحالة الإعرابية للمسند أو المسند إليه، فإنها لا تتغير شيئاً من وظيفتهما، بل وتزيد هذه الجملة معنى جديداً، فكل زيادة في المبنى تحقق - إلى حد كبير - زيادة في المعنى. وتتمثل هذه الحروف والكلمات في النواسخ.

والناسخ في الاصطلاح النحوي: الكلمة التي تتغير حكم المبتدأ والخبر سواء كانت حرفاً مثل إن وأخواتها، أو كانت فعلاً مثل كان وأخواتها. إذن فهي نوعان:

1 - النواسخ الحرفية:

سميت كذلك لشبهها بالحرف في فتح أواخرها. كالماضي، مع وجود معنى الفعل فيها وهي أحرف تعمل عكس عمل الأفعال الناقصة، حيث تنصب المبتدأ وترفع الخبر وهي: إن، أن، كأن، لكن، ليت، لعل. ولكل من هذه الحروف معنى خاص به يفيد كالتوكيد، والتشبيه، والتمني، والترجي، وهي من معاني الأفعال.

يقول صاحب "الكتاب" في باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده: «وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل، لا تصرف الأفعال، كما أن عشرين لا تصرف الأسماء التي أخذت من الفعل وكانت بمنزلته... وكذلك هذه الحروف منزلتها من الأفعال وهي: إن، ولكن، وليت، ولعل، وكأن. وذلك قولك: إن زيدا منطلقاً. وإن عمراً مسافراً... وكذلك أخواتها»⁽¹⁾. يتضح لنا من كلام سيبويه أن هذه النواسخ الحرفية هي من الجوامد التي لا يعترها التغيير والتصريف.

1 - سيبويه، ج 2، ص 29.

وللزمخشري قول في خبر إنّ وأخواتها: « هو المرفوع في نحو قولك إنّ زيداً أخوك، ولعلّ بشراً صاحبك، وارتفاعة عند أصحابنا بالحرف، لأنه أشبه الفعل في لزومه الأسماء والماضي منه في بنائه على الفتح، فألحق منصوبه بالمفعول ومرفوعه بالفاعل، ونزل قولك إنّ زيداً أخوك منزلة ضرب زيداً أخوك... وعند الكوفيين هو مرتفع (أي الخبر) بما كان مرتفعاً به في قولك زيداً أخوك، ولا عمل للحرف فيه »⁽¹⁾.

إنّ فعلة شبه هذه الأحرف بالأفعال، لزومها الأسماء، وبنائها على الفتح مثل الفعل الماضي.

وستتضح لنا أكثر خصائص هذه النواسخ الحرفية من خلال مجموعة الجمل المقتطفة من سياق الآيات من سورة يوسف عليه السلام ودورها الوظيفي، وطبيعة خبرها واسمها، والأحكام التي يخضعان لها.

وبالتالي سيكون شكل النمط الأول كالاتي:

ج.إ.م. = (ناسخ حرفي) + م. إليه + م (جملة)

في هذا النمط نجد أنّ الجملة الاسمية المركبة خبرها جاء جملة قامت مقام مفردٍ ونابت عنه في تأدية المعنى.

وأول صورة لهذا النمط تتمثل في:

ج.إ.م. = (ناسخ حرفي) + م. إليه + م (جملة فعلية).

ومن التراكيب التي جاءت وفق هذه الصورة في سورة يوسف نجد:

قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ (الآية:2). إنّ: حرف نصبٍ وتوكيدٍ مشبه بالفعل، و"نا" ضمير متصل مبني على السكون في محلّ نصب اسم "إنّ". أمّا خبر الناسخ فهو الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي "أنزلناه". فاعله هو الضمير المتصل "نا" ومفعوله هو الضمير المتصل "ه" مبني على الضم في محلّ نصب. و"قرآنًا عربيًّا" حال منصوبة بالفتحة، ويجوز أن يكون "قرآنًا" حالاً موطئة.

1 - الزمخشري، المفصل، ص 27.

وقوله تعالى: ﴿ إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ (الآية:30). في هذا التركيب نجد أنّ خبر الناسخ دخلت عليه "لام" هي "لام الابتداء". وتدخل هذه اللام على الجملة الاسمية فلا تغيّر شيئاً في نظامها، ولا في الحالة الإعرابية للمسند. وقد ذكر النحاة أنها إذا دخلت على الجملة الاسمية - بصفة عامة - جعلت نظامها ثابتاً، أي لا يجوز إعادة ترتيب ركني الإسناد بعد دخولها، سواء أكان المسند إليه في الموقع الأول أم لم يكن. ويحدّد صاحب "المفصل" لام الابتداء بقوله: «وإلام الابتداء هي اللام المفتوحة في قولك لَزِيدٌ مَنْطِقٌ، ولا تدخل إلا على الاسم والفعل المضارع كقوله عزّ وجلّ ﴿ لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً ﴾ و ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ وفائدتها تأكيد مضمون الجملة»⁽¹⁾.

وهناك من النحاة من يعتبر هذه اللام أيضاً حرفاً موطئاً للقسم. وهو ما ذهب إليه الزجاجي في كتابه "كتاب اللامات" حيث يقول: «وهذه اللام لشدة توكيدها وتحقيقها ما تدخل عليه يقدر بعض الناس قبلها قسماً. فيقول: هي لام القسم، كأنّ تقدير قوله. لَزِيدٌ قَائِمٌ وَاللّهِ، فأضمروا القسم ودلّت عليه اللام... لأنّ هذه اللام مفتوحة كما أنّ لام القسم مفتوحة، ولأنّها تدخل على الجمل كما تدخل لام القسم، ولأنّها مؤكدة ومحققة كتحقيق لام القسم، ولكنها ربما كانت لام قسم، وربما كانت لام ابتداء واللفظ بهما سواء، ولكن بالمعنى يستدل على القصد... والمعنى بينهما قريب لاجتماعهما في التوكيد والتحقيق»⁽²⁾.

يتبين لنا من خلال هذا النص أنّه لا فرق بين اللام الموطئة للقسم، وإلام الابتداء من حيث الوظيفة النحوية. إنّما يمكن استنتاج الفرق بينهما من خلال القرائن المعنوية أو الحالية المصاحبة للكلام. وحال هذه "اللام" هو حال الأدوات الأخرى التي هي في الغالب عناصر إضافية تدلّ على اقتران مضمون الجملة بمعنى معيّن يقتضيه السياق.

يقول السيرافي شارح "الكتاب": «هذه اللام تدخل بعد تمام الاسم والخبر فإذا دخلت على الخبر جاز أن يكون الذي يلاصقها الخبر، وأن يكون شيئاً في صلة الخبر مقدماً عليه والخبر بعده. فأما ملاصقتها الخبر فقولك: إنّ زيدا لقائم في الدار... وأما

1 - الزمخشري، المفصل، ص 328.

2 - الزجاجي، كتاب اللامات، تحقيق: د. مازن المبارك، دمشق، 1969، ص 69-71.

ملاصقتها ما في صلة الخبر والخبر بعده فقولك: «إِنَّ زَيْدًا لَفِيهَا قَائِمٌ...»⁽¹⁾. وإذا لم يتم الخبر أو الاسم فإنه لا يجوز إلغاؤها إذا اتصلت بما هو في صلتها.

ولنواصل الآن التحليل التركيبي لقوله تعالى: ﴿ إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ (الآية:30). قلنا إنَّ خبر الناسخ "إنَّ" دخلت عليه لام الابتداء المفيدة للتوكيد. لأنَّ النسوة يُؤكِّدنَّ على كلامهنَّ وظنَّهنَّ بامرأة العزيز. والخبر هنا جملة فعلية ذات فعل مضارع "نراها" استوفى مفعوله. وشبه الجملة: "في ضلال مبين" فيها وجهان: الأول: هي في محل نصب مفعول ثانٍ إذا جعلت الرؤية بمعنى الظن والعلم. وفي محل نصب حال من الضمير "ها" إذا جعلت الرؤية بصرية وهو الوجه الثاني.

ويقول تعالى: ﴿ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾. (الآية:36). وتكررت في (الآية:78). خبر الناسخ هنا جملة فعلية ذات فعل مضارع استوفى مفعوله وهو الكاف. وشبه الجملة: "من المحسنين" في محل نصب مفعول به ثانٍ لأنَّ "نرى" هنا بمعنى العلم والظن أي محسنًا من المحسنين ولو كانت بصرية لأعربت حالًا.

وقوله: ﴿ إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾. (الآية:37). هذه الجملة ابتدائية كما يجوز أن تكون تعليلًا لما قبلها. "إنِّي" حرف نصب وتوكيد مشبَّه بالفعل، والياء ضمير متصل في محل نصب اسم "إنَّ". "تركتُ مِلَّةَ قَوْمٍ" في محل رفع خبر الناسخ "إنَّ" وهو جملة فعلية استوفت فاعلها ومفعولها. أمَّا الجملة "لا يؤمنون بالله" ففي محل نصب صفة لـ "مِلَّة".

وقوله تعالى: ﴿ إِنِّي أَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾. (الآية:96). هذه الجملة أيضًا ابتدائية لم يقع عليها القول. وفيها سلسلة من العمليات الإسنادية الفرعية المترابطة فيما بينها، وهي كالاتي: اسم الناسخ هو الضمير المتصل به، وخبره الجملة الفعلية "أَعْلَمُ" ذات الفعل المضارع وفاعلها ضمير مستتر يعود على "يعقوب" فالكلام منه إلى أولاده. والجار والمجرور "من الله" متعلقان بالخبر.

لا بأس أن نقف هنا ونحن نذكر الجار والمجرور المتعلقين بالخبر - عند مسألة مهمة شرحها ابن يعيـش عن الزمخشري عن سيبويه، إذ يقول: «سبويه كان يسمي

1 - سبويه، ج 2، ص 133 (الهامش).

الظرف والجار والمجرور متى وقع واحد منهما خيراً، مستقراً، لأنه يقدر باستقرّ ومتى لم يكن خيراً سماه لغواً وذلك نحو قولك زيدٌ فيها قائماً. الظرف ههنا مستقرّ لأنه الخبر والتقدير زيد استقرّ فيها. وقائماً حالاً. فإن رفعت قائماً وجعلته الخبر فقلت زيد فيها قائمٌ كان الظرف لغواً لأنه ليس بخبر إنما الخبر "قائمٌ" والظرف من متعلقات الخبر الذي هو قائمٌ... فسيبويه يختار تقديم الظرف إذا كان مستقراً لأنه مضطرّ إليه وتأخيره إذا كان لغواً لأنه فضلة» (1).

من خلال هذا النص يتبين لنا الدور الفعلي الذي يلعبه الظرف أو الجار والمجرور في أي تركيب يتواجدان فيه. وذلك وفق مقتضيات السياق اللغوي والدلالي الذي يتواجدان فيه. وفي التّصوّر الحديث تعتبر هذه العناصر في العملية الإسنادية عناصر محكومة بعلاقات سياقية تعطي لها دلالة ووزناً في العملية الإسنادية. ولا يمكن اعتبارها من الفضلات.

نواصل تحليل الجملة ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾. ما: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به. لأنّ الفعل "أعلم" ليس فعلاً لازماً فهو من الأفعال المتعدية إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر. و«علم" من أخوات "ظنّ"» (2). وصلة اسم الموصول "ما" هي الجملة الفعلية "لا تعلمون" لا محل لها من الإعراب.

ونجد قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ﴾ (الآية: 23). في هذا التركيب يجوز إعراب "رَبِّي" في محل نصب بدلا من الهاء في "إنه". والجملة الفعلية "أحسن مَثْوَايَ" ذات الفعل الماضي المتعدي إلى مفعول به، في محلّ رفع خبر الناسخ "إنّ".

وكذا قوله تعالى في الآية نفسها ﴿إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ هنا أيضاً اسم الناسخ جاء ضميراً متصلاً مبنيّاً على الضم في محلّ نصب اسم "إنّ" أي إنّ الشّأن والحديث... لا: نافية لا محل لها. "يفلح الظالمون": جملة فعلية ذات فعل مضارع اكتفى بفاعله. وهي في محل رفع خبر إنّ.

1 - ابن يعيش، ج 7، ص 114-115.

2 - ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 4، دار الفكر، 1994، ص 416-417.

وقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ لَا يَأْسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ ﴾ (الآية: 87). خبر الناسخ هنا هو الجملة الفعلية "لا ييأس... الكافرون". وتفصيلها يكون: "لا" نافية لا عمل لها. "ييأس": فعل مضارع. "من روح الله" متعلقات بالفعل. و"إلا" أداة حصر لا عمل لها. "القوم": فاعل مرفوع. و"الكافرون": نعت.

ومن النماذج الأخرى التي جاء فيها خبر الناسخ الحرفي "إن" جملة فعلية قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ ﴾ (الآية: 52). في هذه الجملة اسم الناسخ إن جاء اسماً ظاهراً من المعارف وهو لفظ الجلالة "الله"، أما خبره فهو الجملة الفعلية "لا يهدي كيد الخائنين" ذات الفعل المضارع المنفي الذي استوفى مفعوله الذي هو مركب إضافي. ولو أخذنا التركيب الكلي لهذه الآية نجد أن اسم إن وخبرها بتأويل مصدر سدّ مسدّ مفعولي "يعلم" بعد حرف العطف "و"، أي: وليعلم أن الله... الخائنين.

وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ ﴾ (الآية: 88). هنا أيضاً اسم الناسخ "إن" جاء اسماً ظاهراً وخبره الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع المتعدي إلى مفعول به "المتصدقين".

ونجد ناسخاً حرفياً آخر قد دخل على الجملة الاسمية المركبة ذات الخبر جملة فعلية ويتمثل هذا الناسخ الحرفي في "لعل"، وهو حرف مشبه بالفعل من أخوات "إن" تنصب الاسم وترفع الخبر ولها معانٍ ذكرها صاحب "مغني اللبيب" في قوله: « ولها معانٍ أحدها: التوقع وهو ترجي المحبوب والإشفاق من المكروه نحو، لعلّ الحبيب قادم... وتختصّ بالممكن... الثاني: التعليل أثبتته جماعة منهم الأخفش والكسائي وحملوا عليه ﴿ فقولاً له قولاً لئناً لعلّه يتذكر أو يخشى ﴾ ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء... الثالث: الاستفهام أثبتته الكوفيون، ولهذا علق بها الفعل نحو: ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي ﴾⁽¹⁾.

ومن نماذجه قوله تعالى: ﴿ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ ﴾ (الآية: 46). والتحليل التركيبي لهذه الجملة يكون كالتالي: لعلّ حرف مشبه بالفعل والياء ضمير متصل في محل نصب اسم لعلّ. أرجع إلى الناس: جملة فعلية ذات فعل مضارع وجار ومجرور متعلقان به. وهي جملة في محل رفع خبر لعلّ.

1 - ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج 1، ص 471-472.

وقوله: ﴿ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (الآية:2)، و﴿ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ (الآية:46)، و﴿ لَعَلَّهُمْ يَعْرِفُونَهَا ﴾ (الآية:62) و﴿ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ (الآية:62). هذه سلسلة من الجمل الاسمية المركبة. نجد اسم الناسخ الحرفي "عل" فيها ضميراً متصلاً، أمّا خبره فهو جملة فعلية ذات فعل مضارع إمّا مكثف بفاعله أو متعد إلى مفعول به.

هذه إذن مجموعة النماذج التي جاء فيها خبر الناسخ الحرفي جملة فعلية.

الصورة الثانية لذات النمط تتمثل في مجيء خبر هذا الناسخ جملة اسمية. وهي

كالتالي:

ج.إ.م. = (ناسخ حرفي) + م. إليه + م (جملة اسمية).

ومن النماذج التي استطعنا حصرها وتحليلها ما يلي:

يقول تعالى: ﴿ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ (الآية:34). هنا نجد خبر الناسخ هو جملة اسمية ذات مبتدأ ضمير وخبر مركب وصفي. وهناك وجه آخر يجوز في إعراب هذا التركيب حيث نعتبر "هو" ضمير الفصل، فبالتالي يكون خبر الناسخ هو المركب الوصفي "السميع العليم". والتركيب نفسه نجده في قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ هُوَ الْغَوْرُ الرَّحِيمُ ﴾ (الآية:98)، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾ (الآية:100).

أمّا في قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (الآية:90) فخبر الناسخ "إنّ" هو الجملة الشرطية المتكونة من اسم الشرط وفعل الشرط وجوابه في محل رفع. وهي جملة اسمية لأنّ "من" تعرب اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. خبره فعل الشرط وجزاؤه.

من خلال هذه النماذج نستنتج أنّ خبر الناسخ الحرفي "إنّ" يجيء أيضاً جملة اسمية بسيطة أو مركبة بدورها مثلما هو الشأن في الجملة الشرطية.

النمط الثاني الذي يمكن أن نصنّفه في مجال الجملة الاسمية المركبة هو من قبيل:

ج.إ.م. = (ناسخ فعلي) + م. إليه + م (جملة)

في هذا النمط نلاحظ دخول نوع آخر من النواسخ وهو النواسخ الفعلية. وقبل الخوض في تحليل مجموعة النماذج التي جاءت وفق هذا النمط لا بأس أن نقف عند

هذه النواسخ، ونحاول أن نقدم حوصلة ولو وجيزة عن طبيعتها وما تؤديه وما يتعلق بها، وذلك من خلال ما توصل إليه النحاة القدامى من تحديدات وتعريفات.

فالنواسخ الفعلية هي التي تفيد اتصاف المسند إليه بالمسند على وجه يقتضيه المعنى اللغوي لكل أداة؛ مع مراعاة ما يلحق بها في السياق الكلامي، وتسمى هذه النواسخ بالأفعال ناقصة. لأنها لا يتمّ بها وبمرفوعها كلام تامّ، فتحتاج إلى منصوب. يقول ابن يعيش في هذا الصدد: «وتسمى أفعالاً ناقصة... فأما كونها أفعالاً فلتصرفها بالماضي والمضارع والأمر، والنهي، والفاعل نحو قولك: كان، يكون - كن، لا تكن، وهو كائن. وأما كونها ناقصة فإنّ الفعل الحقيقي يدلّ على معنى وزمان نحو قولك: ضرب فإنه يدلّ على ما مضى من الزمان وعلى معنى الضرب. و"كان" إنّما تدلّ على ما مضى من الزمان فقط... فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة»⁽¹⁾ نستخلص من هذا النصّ أنّ علة كونها ناقصة هي افتقارها إلى دلالة الحدث.

ويذكر ابن يعيش رأياً آخر في مسألة كون هذه النواسخ أفعالاً، فيقول: «وقيل هي أفعال لفظية لا حقيقية لأنّ الفعل ما دلّ على حدث... فلما كانت هذه الأشياء لا تدلّ على حدث لم تكن أفعالاً إلا من جهة اللفظ والتصرف... وحيث كانت داخلة على المبتدأ والخبر، وكانت مشبهة للفعل من جهة اللفظ. وجب لها أن ترفع المبتدأ وتتصب الخبر تشبيهاً بالفعل. إذ كان الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول»⁽²⁾.

نفهم من هذا النصّ أنّ علة شبهها بالفعل كونها تعمل في المبتدأ والخبر الرفع والنصب مثلما يفعل الفعل في الفاعل والمفعول الرفع والنصب كذلك.

إلا أنّ لأحد الدارسين المحدثين المهتمّين بالجملة العربية رأي في شأن هذه النواسخ الفعلية وهو رأي له قيمته من وجهة نظر العلاقات الوظيفية التي تتحكم في عناصر الجملة التي تدخل عليها. حيث يقول: «والرأي عندي أنّها أفعال ناقصة لا لأنها تخلو من الحدث ولكن لأنها لا تكون ركناً في الإسناد في الجملة الاسمية. فالجملة قبل

1 - ابن يعيش، ج 7، ص 89.

2 - نفسه، ج 7، ص 89 - 90.

دخولها إسنادية ومن ثمّ فهي عنصر إضافي»⁽¹⁾.

فمن خلال هذين الرأيين نستطيع القول إنّ هذا النوع من النواسخ لا يدخل في صميم التركيب، فهو أمر عارض على الجملة الاسمية، وإنّ غير من الحالة الإعرابية لعناصرها إلاّ أنّه لا يطال المعنى الوظيفي لها، وهذا طبعاً لا يمنعنا من القول إنّ هذه النواسخ - بدخولها على الجملة الاسميّة - تضيف عليها نوعاً من المعنى الخاص.

ومن صور هذا النمط مجيء خبر الناسخ الفعلي جملة فعليّة. وهي:

ج.إ.م. = (ناسخ فعلي) + م. إليه + م. (جملة فعلية)

ومن النماذج التي سجلناها في سورة يوسف والتي تتطوي تحت هذه الصورة ما يلي:

يقول تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ (الآية 43). التحليل التركيبي لهذا الإسناد يكون: "إنّ" حرف شرط جازم. "كنتم"، فعل ماض ناقص مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك. وهو فعل الشرط في محلّ جزم بـ. "إنّ". وجواب الشرط محذوف لتقدم معناه والتقدير: إن كنتم للرؤيا تعبرون فافتوني في رؤياي هذه. الجار والمجرور متعلقان بخبر كان ومقدّمان عليه. وخبر كان هنا، هو الجملة الفعلية "تعبرون". ذات الفعل اللازم المكثفي بفاعله.

هذا وجه من التحليل ويجوز تحليل هذا التركيب باعتباريات أخرى لا مجال لذكرها ههنا.

تركيب آخر يتمثل في قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا يَنْقُونَ﴾ (الآية 57). هذه الجملة معطوفة على ما قبلها بواو العطف، اسم الناسخ ضمير متصل يعود على جماعة الغائبين، أمّا خبره فهو الجملة الفعلية "ينقون"، ذات الفعل المضارع اللازم المكثفي بفاعله.

هذا بصفة مقتضبة - ما تمكنا من حصره وتحليله من نماذج هذه الصورة وهذا النمط بشكل عام.

النمط الثالث والأخير الذي جاءت وفقه الجملة الاسمية المركبة في سورة يوسف يتمثل في مجيء الجملة فيه مجردة من أي ناسخ سواء أكان حرفياً أم فعلياً ويكون فيه

1 - محمود أحمد نخلة، ص 103.

الخبر جملة فعلية فقط. وهو كالتالي:

ج إ م = م. إليه + م (جملة فعلية)

والنماذج الآتية ستوضح ذلك.

يقول تعالى: ﴿أَنَا رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ﴾ (الآية 51) ضمير الفصل المبني على السكون في محل رفع. "أنا" هو المبتدأ ويعود على امرأة العزيز. وخبر هذا المبتدأ هو الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي المتصل بتاء المتكلم في محل رفع فاعل "راودت" والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به والملحقات الأخرى من جار ومجرور ومضاف إليه عناصر متصلة ومتعلقة بالفعل.

ويقول أيضاً: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ (الآية 3) هنا أيضاً المبتدأ هو ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. يعود على الله تعالى لغرض الاستتناس. أمّا الخبر فهو الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع، الفاعل فيه ضمير مستتر. الجار والمجرور متعلقان بالفعل. "أحسن" نائب مفعول مطلق منصوب. "القصص" مضاف إليه. لأنّ التقدير يكون: نحن نقص عليك قصصاً أحسن القصص.

إذن من خلال هذين النموذجين يمكن أن نستنتج أولى صور هذا النمط والمتمثلة في:

ج.إ.م. = م. إليه (ضمير) + م. (جملة فعلية)

صورة أخرى لذات النمط تتمثل في مجيء المبتدأ معرفاً بـ. "أل" التعريف وخبره جملة فعلية أي:

ج.إ.م. = م. إليه (معرف بـ. أل) + م. (جملة فعلية)

ولم يرد منها إلا نموذج واحد هو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْآخِرُ فَيُصَلَّبُ﴾ (الآية 41). الواو عاطفة لما قبلها. "أمّا" حرف شرط وتفضيل. "الآخر" مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة. معرف بـ. "أل" التعريف. أمّا الخبر فهو الجملة الفعلية "يصلب" الفاء واقعة في جواب "أمّا" و"يصلب" فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع ونائب الفاعل فيه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره "هو".

نعود للحديث عن المبتدأ المحلى بـ. "أل" التعريف، حيث يذكره ابن هشام في "الشذور" إذ يقول: « ثم قلت الخامس (من أنواع المعارف) المحلى بـ. أل العهدية كجاء القاضي، ونحو "فيها مصباح المصباح" أو الجنسية نحو: خلق الإنسان ضعيفاً، ذلك الكتاب لا ريب فيه... »⁽¹⁾، أي أنّ المحلى بأل التعريف يأتي في المرتبة الخامسة في أنواع المعارف بعد كل من: الضمير، والعلم واسم الإشارة، واسم الموصول.

كما أنّ لابن جني كلام لطيف وهو يتحدث عن لام التعريف وهو كلام ينم عن دقة تحليل صاحبه وبعد نظره في أسرار الحروف والكلمات. حيث يقول: « وأما الحرف الذي زيدت فيه همزة الوصل فلام التعريف وذلك نحو: الغلام والجارية... وإنما جيء بها أيضاً لسكون لام التعريف »⁽²⁾، ثم يذكر في موضع آخر وهو "باب اللام" علة إسكان لام التعريف فيقول: « إذ جعلوه حرفاً واحداً فلما جعلوه ساكناً... وأما لما سكّنه فالجواب عنه أنّ تسكينه أشدّ وأبلغ في إضعافهم إيّاه وإعلامهم حاجته إلى ما اتصل به؛ لأنّ الساكن أضعف من المتحرّك وأشدّ حاجة وافتقاراً إلى ما يتصل به »⁽³⁾. نفهم من هذا الكلام أنّ اتصال همزة الوصل بلام التعريف هي التي جعلته ساكناً وبالتالي يصبحان كالملازمين لا غنى لهذه اللام الساكنة عما يتصل بها ويقويها وهي همزة الوصل.

الصورة الأخيرة التي استطعنا أيضاً استنتاجها من خلال النموذج الآتي تتمثل في مجيء المبتدأ مضافاً إلى أحد المعارف، خبره جملة فعلية. وهي كالاتي:

ج.إ.م. = م. إليه (معرفة بالإضافة) + م. (جملة فعلية)

والنموذج الموضح لهذه الصورة هو قوله تعالى: ﴿ أَمَّا أَحَدُكُمْ فَيسْقِي رَبَّهُ خَمْرًا ﴾ (الآية 41). هذا النموذج يعرب تقريبا مثل سابقه غير أنّ المبتدأ هنا نجده معرفاً بالإضافة إلى كاف الخطاب ضمير مبني على الضم في محل جرّ بالإضافة أمّا الألف في: "أحدكما" فهو حرف دال على التثنية، لأنّ الخطاب موجّه إلى السجينين من قبل

1 - ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص 168.

2 - ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، ج 1 دار القلم، بيروت، ط 2، 1993، ص 115 - 116.

3 - نفسه، ج 1، ص 345 - 346.

يوسف عليه السلام. أمّا خبر المبتدأ فهو الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع المتعدي إلى مفعولين اثنين هما: "ربّه - خمراً" واقعة في محل رفع.

هذه بصورة مبسّطة أنماط الجملة الاسمية المركبة في قصة يوسف عليه السلام والتي انطوت على عدّة صور وذلك من خلال مجموعة النماذج التي حللناها تركيبياً ونقول أنّها أنماط لها دلالات تركيبية ومعنوية كثيرة.

أمّا الآن سنحاول أن نعطي حوصلة وجيزة نبرز فيها أهمّ الخصائص التي ميّزت الجملة الاسمية المركبة في قصة يوسف عليه السلام وذلك استناداً إلى جملة النماذج المحلّة وسيكون ذلك وفق منطلقات عدّة.

خصائص الجملة الاسمية المركبة:

أ - من حيث البنية:

الجملة الاسمية المركبة تتميز بتعدّد الجمل الفرعية التي تختلف في أبنيتها ووظائفها، وهذه الجمل تلتحم مع المسند إليه لتكوّن الجملة الكبرى، وفي تحديد دلالاتها التي تضيق كلّما كثرت ألفاظ التركيب، وبذلك يبرز نظامها وتظهر خصائصها في العلاقات المتنوّعة التي تتماسك داخل السياق اللغوي.

ب - من حيث المسند إليه:

لقد تعدّدت الأشكال التي جاء وفقها المسند إليه في هذا النوع من الجمل، ف جاء ضميراً، واسماً ظاهراً، ومركباً إضافياً. ولم ترد نماذج حذف فيها المسند إليه.

ج. - من حيث المسند:

أمّا المسند في هذه الجمل ففي كلّ النماذج المحلّة كان مركباً. أي جاء جملة إمّا اسمية أو فعلية، تلتحق بها مكملات الإسناد كالنوعوت وحروف الجرّ ومجروراتها والمضافات.

كما لاحظنا أنّ أغلبية النماذج المحلّة قد دخل عليها الناسخ سواء أكان حرفياً مثل: إنّ، لعلّ، أو فعلياً ويتمثل في الفعل الناقص، كان فقط. وقلنا أنّ هذه النواسخ تؤثر على الحالة الإعرابية لكلّ من المسند إليه والمسند، إلا أنّها لا تؤثر على وظيفة كلّ

منهما سوى أنها تضيف معناً جديداً على التركيب ودلالات تتمثل خاصة في: التحقيق، والشك، الترجي، التوكيد... وهي دلالات تفهم من خلال السياق اللغوي خاصة وذلك بفضل تلك القرائن اللفظية المشار إليه آنفاً.

د - من حيث الربط بين المسند إليه والمسند:

أمّا من حيث الربط في الجملة الاسمية المركبة، فنستطيع القول استناداً إلى النماذج المحلّة أنّ بنيتها كانت محكمة ودقيقة، فالمعنى اللغوي من خلالها يتحدّد بدقة، وذلك يعود إلى كثرة العلاقات الإسنادية التي توضحه وتبسّطه، كما يعود سبب هذه الأحكام إلى وجود مسوغات لذلك، والمتمثلة خاصة في الروابط وأهمها واو العطف، ووجود الضمائر التي تربط الكلام القبلي بالكلام الذي يليه، فالمسند إليه دائماً نجده يرتبط بخبره الذي ورد مركباً وذلك بوساطة العائد الضمير. فالعائد يلعب دوراً هاماً في الاتساق النصي والانسجام العام لجمل وفقرات أيّ تسلسل لغوي.

هـ - من حيث الرتبة:

أمّا من حيث الرتبة بين ركني الإسناد في هذه الجمل، فوجدنا أن لكلّ ركن رتبته المعتادة، فالمسند إليه له الصدارة في الجملة الاسمية المركبة، وبالتالي جاء المسند في مرتبته المناسبة، حيث لم يرد أنه تقدم عن المسند إليه.

هذه هي جملة الخصائص التي تميّزت بها هذه الجمل الاسمية المركبة الواردة في سورة يوسف عليه السلام، والتي ساهمت إلى حدّ كبير في بلورة معاني تلك القصة وتقريبها إلى ذهن القارئ أو المستمع، وذلك من خلال ما تتسم به من سهولة ووضوح. والتركيب اللغوي لا يقوم فقط على الإسناد الاسمي بنوعيه البسيط والمركب مثلما رأينا، ولكن يقوم أيضاً على نوع آخر من الإسناد وهو الإسناد الفعلي. هذا الذي يحقق الحركة والحدث والزمن في أي نص. وسنعمل على دراسة هذا الإسناد وتحليل ما تيسر لنا من نماذجه بنوعيه، البسيط والمركب.

العنصر الثاني: الإسناد الفعلي

هو ما نتعارف عليه بالجملة الفعلية. وهو إسناد تكون الصدارة فيه للفعل التام المسند إلى فاعل أو نائب فاعل. ويعتبر الفعل في اللغة العربية أساس التركيب في الجملة الفعلية. والفعل من وجهة النظر التركيبية يصنف بناءً على علاقته بما أسند إليه فيكون إما ناقصاً فيعدّ من النواسخ التي تطرأ على الجملة الاسمية، وإما تاماً فيكون بذلك الفعل هو الحدث الصادر عن الفاعل مع الاقتران بزمن.

ويصنّف الفعل بناءً على علاقته بالفاعل إلى فعل يسند إلى المتكلم والمخاطب والغائب مفرداً أو مثني أو جمعاً، مذكراً أو مؤنثاً، مظهرًا أو مضمراً. وأفعال تقتصر على الغائب وحده ولا تسند إلى متكلم أو مخاطب مثل الفعل "تمّ"، وأفعال تسند إلى الذات والمعنى وإلى العاقل وغير العاقل. وهذا الإسناد يكون إما حقيقياً أو مجازياً. يقول صاحب "المقتضب": « فالفعل يسند إلى من أوجده بإرادته كما يسند إلى من وقع عليه، كقولك: سقط الجدار وانقطع الحبل. فهما فاعلان في الصورة، ولكنهما لم يفعلا شيئاً على الحقيقة »⁽¹⁾، أي أنّ الفعل الذي يصدره الفاعل يكون إما من اختياره أو مما أسند إليه على سبيل الاتصاف بهذا الفعل، مثلاً الفعل "مات" مثال شائع في هذا المجال. فالفاعل لهذا الفعل لا يجريه ولا يحدثه مثلاً يحدث ويجري مثلاً فعل القيام، أو النوم، أو الأكل... وما شاكل ذلك؛ إنّما يدلّ هذا الفعل على تلبّس الفاعل بصفة محدّدة هي الموت.

كما نجد تصنيفاً آخر للفعل وذلك بناء على علاقته بالمفعول به فيكون الفعل إما لازماً أو متعدياً. فإذا كان الفعل يعبر عن تلبّس الفاعل بصفة محدّدة أو يعبر عن إجرائه وانتقاله. ففي هذه الحالة يكون الفعل لازماً مثل قولنا، نام الولد، سافر الرّجل...

أمّا إذا تجاوز الفعل في دلالاته الفاعل إلى ما يحيط به من العالم الخارجي فإنّ الفعل هنا يدخل تحت تصنيف آخر هو الأفعال المتعدّية. كالأفعال الدالة على الأكل والشرب، والأخذ والعطاء وسائر النشاطات التي يقوم بها الفاعل في البيئة المحيطة به. والفعل مثلاً أشرنا يحتلّ الصدارة في التركيب الذي يرد فيه وهذا هو الأصل. أمّا العناصر المتبقية فترتبط به طبقاً لثلاثة حالات⁽²⁾:

1 - المبرد، ج 3، ص 188.

2 - د. محمود أحمد نخلة، ص 121 - 122.

1 - بعض هذه العناصر يقتضيه الفعل على وجه اللزوم، فإذا حذفت دون نية الذكر أو التقدير صارت الجملة غير نحوية، أو تغيرت دلالتها، ذلك لأنه لا يمكن أن يحلّ غيرها مكانها، مثل: الفاعل في الجملة المبني فعلها للمعلوم، والمفعول به، والجار والمجرور والظروف التي يستغني الفعل عنها وهي بذلك تسمى: عناصر إجبارية.

2 - بعض هذه العناصر يطلبها الفعل على وجه الاختيار فقط، ويجوز أن تذكر معه أو لا تذكر، لكنها إذا ذكرت كانت واقعة تحت تأثير الفعل، كالحال والتمييز، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، أو معه والمستثنى، وتسمى: عناصر اختيارية.

3 - بعض هذه العناصر لا يطلبها الفعل لا على وجه اللزوم ولا على وجه الاختيار، بل تذكر في الجملة دون قيد، ولا تخضع بحال لتأثير الفعل، وذلك كالجار والمجرور وبعض الظروف التي لا يقتضيها الفعل. ولذلك تسمى: عناصر حرة.

أما قضية الترتيب بين عناصر الجملة الفعلية عموماً فتبقى مرتبطة بالسياق الدلالي ومقتضيات الحال التي تخدم معنى الجملة. ويدخل في هذا النطاق قضية التقديم والتأخير بين عناصر الجملة، كأن يتقدم المفعول به على الفاعل أو الظرف أو غيرها من مكملات العلاقة الإسنادية. أما إذا تقدم الفاعل أو نائبه على الفعل فهنا يقع الإشكال وتطرح القضية ما إذا كانت هذه الجملة فعلية أم اسمية للنقاش.

ونجد في هذا الصدد آراء النحاة القدماء حول قضية تقديم الفاعل أو تأخيره تختلف ولكل حجته ودليله في ذلك. فهذا الجرجاني يقول: «ومما يعلم به ضرورة، أنه لا تكون البداية بالفعل كالبداية بالاسم»⁽¹⁾. ويقول في موضع آخر: «وأعلم أن من الخطأ أن يقسم الأمر، في تقديم الشيء وتأخيره، قسمين فيجعل مفيداً في بعض الكلام، وغير مفيد في بعض، وأن يعلل تارة بالعبارة وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب، حتى تطرد لهذا قوافيه ولذلك سجعه. ذلك لأنّ من البعيد أن يكون في جملة النظم ما يدلّ تارة ولا يدلّ أخرى، فمتى ثبت في تقديم المفعول مثلاً على الفعل في كثير من الكلام، أنه قد اختصّ بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخر، فقد وجب أن تكون

1 - الجرجاني، ص 152.

تلك قضية في كلّ شيء وكلّ حال»⁽¹⁾. نستخلص من هذا الكلام أنّ قضية التقديم والتأخير بين عناصر الجملة ليست في متناول الناظم حيث يقدم ويؤخر متى يشاء. إنّما لهذه القضية تأثير كبير في البنية الدلالية والإخبارية للنظم.

أمّا الزمخشري فيقول في هذه القضية: «الفاعل هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه أبداً كقولك: ضرب زيداً... وحقّه الرفع ورافعه ما أسند إليه والأصل فيه أن يلي الفعل لأنّه كالجزء منه، فإذا قدّم عليه غيره كان في النية مؤخراً ومن ثمّ جاز ضرب غلامه زيداً، وامتنع ضرب غلامه زيداً»⁽²⁾.

فالزمخشري يرى أنّ الأصل في الفاعل أن يلي فعله ولا يتقدم عليه، وبهذا يقول أيضاً ابن هشام عند تعريفه للفاعل يقول: «... ولا يتأخر عامله عنه»⁽³⁾ ثمّ يذكر الشارح أحكام تتعلّق بالفاعل والتي من بينها: «أن لا يتأخر عامله عنه فلا يجوز في نحو: "قام أخواك" أن تقول: أخواك قام. وقد تتضمن ذلك الحدّ الذي ذكرناه، وإنّما يقال: أخواك قاما، فيكون أخواك مبتدأ وما بعده فعل وفاعل والجملة خبر»⁽⁴⁾.

فابن هشام إذن من القائلين بعدم جواز تقدم الفاعل عن فعله لأن ذلك يخرج الجملة من نطاق الفعلية إلى نطاق الاسمية.

ويذكر أيضاً في "مغني اللبيب" رأي الكوفيين في مسألة تقديم الفاعل على فعله أنّهم يجيزون ذلك⁽⁵⁾.

وعند النحاة أو اللغويين المحدثين هناك من طرح هذه القضية، وتناول في ذلك إشكالية كون الجملة تحمل خبراً ابتدائياً أو غير ابتدائي. ففي حالة كون الخبر ابتدائي حيث يذكر الفعل فيه لأول مرة أمام السامع. فإنّ السامع يحتاج بالضرورة أن يذكر له بعد الفعل في هذا الخبر اسماً ظاهراً يعلم منه أنّ الفعل يسند إليه لذا يتوجب ذكر اسم

1 - الجرجاني، ص 151.

2 - الزمخشري، المفصل، ص 18.

3 - ابن هشام، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ص 239.

4 - نفسه، ص 242.

5 - ابن هشام، مغني اللبيب، ج 2، ص 581 - 582.

ظاهر مرفوع يلي الفعل ويشير إلى الفاعل، كما يرى أنّ هذا الفاعل المعبر عنه اسم ظاهر مرفوع يلي الفعل هو تابع من الناحية النحوية للفعل الذي يسبقه. والفعل هو عامل الرفع فيه، ولذا فإنّ هذا الفاعل لا يؤثر في الفعل الذي يسبقه من حيث المطابقة معه في الإفراد والتنثنية والجمع. وفي هذه الحال يقترح تسمية حالة رفع الفاعل المعبر عنه باسم ظاهر يلي الفعل "حالة رفع غير مطلق"، لأنّه مقيد في وجوده بوجود فعل يسبقه. كما يقترح الاستخدام الفعل في الموضع الأول في الجملة قبل الفاعل استخداماً غير مطلق ذلك لأنّ مثل هذا الاستخدام للفعل في حالة كون الفاعل شخصاً ثالثاً يمنع تقدير ضمير مستتر في صيغة الفعل يشير إلى الفاعل ويوجب ذكر اسم ظاهر مرفوع بعد الفعل يشير إلى الفاعل⁽¹⁾.

نستخلص من هذا النص أنّ قضية الترتيب بين الفعل والفاعل خاضعة لمبدأ الدلالة فالأمر نسبي ومقيد بشروط وقوانين.

أمّا نحن ففي دراستنا هذه فسيكون تصنيفنا للجملة الفعلية انطلاقاً من مبدأ أنّ الفعل هو المقدم والفاعل هو الذي يليه. كما أنّ تصنيفاتنا ستعتمد على مبدأي البساطة والتركيب اللذين تأتي وفقهما الجملة الفعلية. إذن سنبدأ بالجملة الفعلية البسيطة، ثمّ تليها الجملة الفعلية المركبة.

أولاً - الإسناد الفعلي البسيط:

إنّ هذا الإسناد هو ما يتعارف عليه بالجملة الفعلية البسيطة. وهي التي يمكن أن نعرفها على أنّها الجملة التي تضمّنت عملية إسنادية واحدة، وجاءت عناصرها مفردة، أو مركبة تركيباً غير إسنادي، لأن تعدّد الإسناد من مميزات الجملة الفعلية المركبة.

والجملة الفعلية البسيطة ترتبط مع مثيلاتها بالوصل أو العطف بحيث تكون كلّ جملة مستقلة عن الأخرى من حيث معناها ومعناها أي لا يوجد بينها التداخل الوظيفي. فكلّ جملة تؤدي معناها دون الاعتماد على غيرها. فقط هي تعبر عن أحداث مترامنة متعدّدة، أو مرتبة حسب سياق زمني معيّن مثل قولنا: استيقظت باكراً وتناولت فطوري

1 - جعفر دك الباب، الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني، دار الجيل، دمشق، ط1، 1980، ص 134-136.

ثم توجهت إلى عملي. فهي ثلاث جمل فعلية بسيطة كلّ واحدة منها مستقلة عن الأخرى في تركيبها النحوي، ومعناها الوظيفي، إلا أنها مرتبطة فيما بينها عن طريق روابط الوصل والعطف، ومبدأ التسلسل الزمني للأحداث. وقلنا إنّ الجملة الفعلية يتصدرها فعل يسند إليه فاعل أو نائبه، ثمّ يليهما المفعول به، ثمّ تأتي بقية العناصر الأخرى المتممة للمعنى النحوي. فكلّ زيادة في المبنى هي زيادة في المعنى. وبالتالي هي ابتعاد عن الضحالة والسطحية في المعنى العام للجملة. معنى ذلك أنّ تلك الزيادة تثري الجملة وتجعلها أكثر دقة وأكثر تعبيراً عن المعنى المقصود، فمثلاً هناك فرق بين قولنا: ألقى الأستاذ محاضرة و بين قولنا: ألقى الأستاذ محاضرة في علم العربية.

ومن خلال مجموعة التراكيب الفعلية البسيطة المستخرجة من "سورة يوسف" لاحظنا أنه يمكن تصنيفها إلى مجموعة من الأنماط. ولقد اعتمدنا في هذا التتميط على مبدأ واحد هو مبدأ التعدي واللزوم، لذلك نجد جملاً ورد فيها الفعل لازماً أو محتاجاً إلى عناصر إضافية، أو متعدياً إلى مفعول واحد أو أكثر.

ولعلّ أكثر الأنماط تردداً بعد استقرار أغلبية التراكيب الفعلية البسيطة التي وردت في قصة سيدنا يوسف هو النمط من قبيل:

ج.ف. = فعل + فاعل + مفعول به

ولعلّ السبب الرئيس لهذا التردد أيضاً، هو طبيعة الخطاب المتناول في التحليل والدراسة ألا وهو الخطاب القصصي، هذا الذي يتسم بطابع الحركة والتحوّل والتسلسل في الأحداث، وبالتالي فإنّ الشخصيات المحركة للأحداث تتخلص من جمودها وتدخل في دائرة التأثير والتأثر، وبالتالي تكاد تبتعد كلياً عن أفعال الحالة، وتتجه نحو أفعال التحوّل التي تعبّر عن مختلف النشاطات التي تقوم بها الشخصية في البيئة المحيطة بها وبالتالي تضفي على الخطاب القصصي التجدد والاستمرارية.

إذن في هذا النمط الأول نجد أنّ الفعل يتعدّى إلى مفعول واحد يكون عمده في التركيب الذي لا يستقيم إلا به، لذلك فإنّ طبيعة النظام في هذا النوع من الأفعال هو النظام الثلاثي أي أنّ العلاقة تقوم بين الفعل والفاعل والمفعول.

وللنحاة كلام كثير ووجيه في قضية التعدية إلى مفعول واحد. فهذا سيبويه يقول في هذا الشأن: « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول. وذلك قولك، ضرب عبد الله زيدًا. فعبد الله ارتفع وهنا كما ارتفع في ذهب، وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب. وانتصب زيد لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل »⁽¹⁾.

يفهم من كلام سيبويه أنّ المفعول به مكمل إجباري مع الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد فهو بهذا يكون عمدة في التركيب. يقول ابن يعيش شارحًا كلام الزمخشري في معنى التعدي: « فالمتعدّي ما يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل، والتعدي التجاوز يقال: عدا طوره أي تجاوز حدّه أي أنّ الفعل تجاوز الفاعل إلى محل غيره وذلك المحل هو المفعول به »⁽²⁾.

ثمّ نجده يفصل الحديث في شأن الفعل المتعدي إلى مفعول فيقسمه إلى نوعين: العلاجي وغير العلاجي. « فالعلاج ما يفتقر في إيجاده إلى استعمال جارحة أو نحوها نحو ضربت زيدًا وقتلت بكرًا. وغير العلاج ما لم يفتقر إلى ذلك بل يكون مما يتعلق بالقلب نحو ذكرت زيدًا وشربت الماء وأروي أخاك. ومن المتعدي إلى مفعول واحد أفعال الحواس كلّها يتعدى إلى مفعول واحد »⁽³⁾.

وثمة أسباب لتعدية الفعل واحتياجه إلى عنصر آخر لإتمام المعنى إضافة إلى الفاعل. هذه الأسباب يذكرها الزمخشري وتتلخص في ثلاثة أمور وهي « الهمزة وتثقيل الحشو، وحروف الجر، تتصل ثلاثتها بغير المتعدي فتصيرُه متعديًا... نحو قولك أذهبته... وعلمته القرآن، وغصبتُ عليه الضيعة »⁽⁴⁾.

أمّا ابن هشام فإنّه يضيف أربعة أمور أخرى إضافة إلى ما ذكره الزمخشري وهي: ألف المفاعلة، تقول في جلس زيد ومشى وسار: جالست زيدًا... الأمر الثاني صوغه على استفعل للطلب أو النسبة إلى شيء مثل: استغفرت الله، الأمر الثالث

1 - سيبويه ، ج1، ص 34.

2 - ابن يعيش، ج 7 ، ص 62.

3 - نفسه، والصفحة نفسها.

4 - الزمخشري، المفصل، ص 257.

التضمين الأمر الرابع: إسقاط الجار توسعاً: «أَعَجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ» أي عن أمره⁽¹⁾.
 إذن بوساطة هذه الأمور يمكن لنا أن نجعل أيّ فعل قاصر مكثف بفاعله، فعلاً متعدّيًا إلى عنصر آخر هو المفعول.
 وستتضح لنا أكثر هذه الآراء والأفكار من خلال التحليل التركيبي للجمل الفعلية البسيطة الواردة في نطاق هذا النمط. (فعل + فاعل + مفعول).
 وسعيًا وراء الدقة والمنهجية في التحليل سنركز أكثر على طبيعة المفعول به والصور التي يأتي وفقها. ثمّ بقية العناصر الأخرى الأساسية منها والفرعية.
 وأول صورة لهذا النمط وأكثرها ورودًا هي مجيء المفعول به ضميرًا متصلًا بالفعل. وهي:

ج.ف = فعل + فاعل + م. به

أو ج.ف. = فعل + م. به + فاعل

في هذه الصورة سنلاحظ أنّ عناصر التركيب تارة تخضع إلى الترتيب المنطقي وتارة يحدث أن يقع تقديم وتأخير بين عنصري الفاعل والمفعول. على أننا لن نول لهذه القضية كثيرًا من الاهتمام لأننا سنفصل فيها في مبحث خاص من الفصل الثاني. ولأنّ قضية التقديم والتأخير تتصل أكثر بجانب الدلالة منه بجانب العلاقات التركيبية. يقول ابن يعيش في هذا المجال: «واعلم أنّه يجوز تقديم المفعول على الفاعل وعلى الفعل نفسه، نحو قولك: ضرب زيدًا عمرو وعمراً ضرب زيدًا. كل ذلك عربي جيد. وذلك إذا لم يلتبس لأنّ الإعراب يفصل بين الفاعل والمفعول فإنّ لزم من ذلك لبس بأن يكون الاسمان مبنيين أو لا يظهر الإعراب لاعتلال لاميها نحو: ضرب هذا ذاك أو أكرم عيسى موسى فحينئذ يلزم حفظ الرتبة ليُعرف الفاعل بتقديمه والمفعول بتأخره»⁽²⁾ إذن فالتقديم يكون جائزًا، إذا أمن اللبس والغموض في المعنى بين الفاعل والمفعول. أمّا إذا كان الأمر عكس ذلك فالأولى أن يكون ترتيب العناصر منطقيًا، بأن يكون الفاعل هو الأول والمفعول هو الثاني، وهذا رأي السيوطي، إذ يرى أنّ الأصل في

1 - ابن هشام، مغني اللبيب، ج 2، ص 212 إلى 215.

2 - ابن يعيش، ج 7، ص 63.

المفعول به هو أن يكون متأخراً في رتبته عن كل من الفاعل والفاعل⁽¹⁾. ونجده يذكر الأمور التي توجب تأخير المفعول به وهي: « إن كان مع: إن أو أن، أو مع فعل تعجبي، وموصول بحرف أو جازم لا إن قُدّم عليه، ولام الابتداء، أو قسم، أو قد، أو سوف، أو قلماً أو ربّما »⁽²⁾. فبتوافر هذه الأمور لا يكون المفعول به إلا مؤخراً. وقد وردت بعض النماذج التي توضّح ذلك. أمّا سيبويه فله رأي في هذه القضية إذ يقول: « ... فإن قُدّمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول. وذلك قولك: ضرب زيداً عبد الله. لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدّماً، ولم ترد أن تشغل الفعل أول منه وإن كان مؤخراً في اللفظ. فمن ثمّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدّماً. وهو عربي جيد كثير. كأنهم (إنما) يقدّمون الذي بيانه أهم ولهم وهمّ بيانه أعني وإن كانا جميعاً يهّمّانهم ويعنيانهم »⁽³⁾. نفهم من هذا الكلام أنّ الرتب، وإن تغيّرت شكلاً فهي محفوظة محلاً. كما أنّ العرب تسعى في كلامها إلى تقديم العنصر المهم الذي يرتكز عليه لبّ الكلام. على أنّهم لا يمكنهم أن يستغنوا عن عنصر بمجرد أنّهم أخروه في كلامهم بل كلّ من الفاعل والمفعول مهمّان في إفادة معنى الفعل المتعدّي.

هذه إذن نبذة وجيزة عن بعض آراء النحاة حول قضية تقديم المفعول وتأخيره وكلّ ما يتصل بها بصفة عامّة. وستتضح لنا القضية أكثر من جانبها التركيبي من خلال هذه النماذج.

أول نموذج هو قوله تعالى: ﴿ وَأَتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ (الآية: 93)، هنا نلاحظ أنّ كلاً من الفاعل ومفعول هما ضميران متصلان بالفعل. ضمير الفاعل هو الواو يعود على إخوة يوسف. وضمير المفعول هو الياء، ياء المتكلم يعود على يوسف فالأمر منه هو. وهذا التركيب خاضع للترتيب المنطقي. العناصر الملحقة بهذا التركيب هي الجار والمجرور "بأهلكم" والتوكيد للمجرور "أجمعين" وقوله تعالى: ﴿ رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ ﴾ (الآية: 101). النداء يتضمّن معنى الدّعاء من يوسف لربّه. قد: حرف تحقيق لأنّه داخل على فعل

1 - السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج 3، تحقيق: عبد السلام محمد هارون - عبد العال سالم

مكرم، عالم الكتب، 2001، ص 9.

2 - نفسه، والصفحة نفسها.

3 - سيبويه، ج 1، ص 34.

ماضٍ⁽¹⁾. وهو حرف يختصّ بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من الجازم والناصب، وحرف تنفيس، فلا يدخل على الجامد كعسى، وليس، ولا الإنشائي⁽²⁾.

هنا أيضا كلّ من الفاعل والمفعول متصلان بالفعل، فالفاعل متقدم عن المفعول وهو ضمير المخاطب أنت يعود على الله تعالى. والمفعول به ضمير ياء المتكلم يعود على سيدنا يوسف، والتراكيب نفسها نجدها متتابعة في نفس الآية وهي: ﴿ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ ﴾ و﴿ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحَقْنِي بِالصَّالِحِينَ ﴾. ثم تأتي العناصر المكملّة الإسنادية من مجرورات وحروف الجرّ، والحال في الجملة الأخيرة "مسلمًا".

وقوله: ﴿ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ ﴾ (الآية:46)، ﴿ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ ﴾ (الآية:43)، ﴿ فَأَرْسَلُونِ ﴾ (الآية:45)، ﴿ نَبَّأْنَا بِتَأْوِيلِهِ ﴾ (الآية:36)، الأفعال في هذه التراكيب كلّها جاءت بصيغة الأمر المفيد للطلب تعدّت إلى مفعول به متصل بها على شكل ضمير يعود على المتكلم المفرد أو الجماعة. وهو مؤخر عن الفاعل الذي هو أيضا ضمير متصل بالفعل. نلاحظ أنّ المفعول به في كلّ هذه النماذج ضمير يعود على المتكلم، وهذا هو النوع الأول.

أمّا النوع الثاني فيتمثل في مجيء المفعول به ضميرا يعود على المخاطب. ونماذجه ما يلي: قوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ ﴾ (الآية:6). الواو استئنافية. و"كذلك" الكاف: اسم بمعنى "مثل" مبني على الفتح في محل نصب صفة لمفعول مطلق والتقدير: ومثل ذلك الاجتباء. يجتبيك: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدرة على الياء للثقل. والفعل المضارع هو ما تتعقب في صدره الهمزة والنون والتاء والياء... وتسمى الزوائد الأربعة، ويشترك فيها الحاضر والمستقبل واللام في قولك: إنّ زيدا ليفعل. مخرصة للحال كالسين أو سوف للاستقبال⁽³⁾.

وقد عرض ابن الانباري في "أسرار العربية" لمسألة إعراب الفعل المضارع فقال إنّ الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف. لأنّ الأسماء تتضمن

1 - علي توفيق الحمد، ص 230.

2 - السيوطي، همع الهوامع، ج 4، ص 377.

3 - الزمخشري، المفصل، ص 244.

معاني مختلفة نحو الفاعلية والمفعولية والإضافة، فلو لم تعرب لالتبست هذه المعاني بعضها ببعض، وأمّا الأفعال والحروف فإنّها تدلّ على ما وضعت له بصيغها، فعدم الإعراب لم يخلّ بمعانيها. ويقول: « فإن قيل، فإذا كان الأصل في الفعل المضارع أن يكون مبنياً، فلم حُمِلَ على الاسم في الإعراب؟ قيل: إنّما حُمِلَ الفعل المضارع على الاسم في الإعراب لأنّه ضارع الاسم ولهذا سمي مضارعاً، والمضارعة: المشابهة، ومنها سمي الضرع ضرعاً لأنّه يشابه أخاه»⁽¹⁾. وهو يذكر أيضاً الخلاف بين البصريين والكوفيين في علّة إعراب الفعل المضارع⁽²⁾. كما تتطرق أيضاً ابن يعيش في "شرحه" لهذه المسألة⁽³⁾.

المفعول به ضمير متصل وهو: الكاف، مبني على الفتح في محلّ نصب يعود على يوسف. أمّا الفاعل فهو مؤخّر في الرتبة عن المفعول. وهو اسم ظاهر مضاف إلى ضمير "ربك". والتقديم للمفعول هنا على الفاعل هو تقديم وجوب. لأنّ المفعول ضمير متصل والفاعل اسم ظاهر⁽⁴⁾ والتركيب نفسه نجده في قوله تعالى: ﴿ وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ ﴾ (الآية:6). ونجد هنا أنّ الفاعل والمفعول ضميران، الأول مستتر والثاني الكاف، يعود على يوسف.

والنوع الثالث والأخير هو مجيء المفعول به ضميراً يعود على الغائب المفرد أو الجمع. وقد وردت أكثر النماذج تحت هذا النوع. وتتمثل في:

قوله تعالى: ﴿ أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضًا ﴾ (الآية:9)، ﴿ ...وَأَلْقُوهُ فِي غَيَابَتِ الْجُبِّ ﴾ (الآية:10)، ﴿ ...كَمَا أَتَمَّهَا عَلَى أَبَوَيْكَ ﴾ (الآية:6)، ﴿ أَرْسَلَهُ مَعَنَا ﴾ (الآية:12)، ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ ﴾ (الآية:20)، ﴿ وَنُعَلِّمُهُ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ ﴾ (الآية:21)، ﴿ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ﴾ (الآية:30)، ﴿ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ ﴾ (الآية:31)، ﴿ وَلَقَدْ رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ ﴾

1 - أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجت البيطار، دار الأفاق العربية، د.ت، ص 24-27.

2 - للتفصيل أكثر يراجع المسألة الثالثة والسبعون من كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، ج 2، المكتبة العصرية، بيروت، 1987، ص 549-550.

3 - ابن يعيش، ج 7، ص 6.

4 - السيوطي، الأشباه والنظائر، ج 2، ص 82.

(الآية:32)، ﴿ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ ﴾ (الآية:76)، ﴿ وَلَمْ يُبْدِهَا ﴾ (الآية:77)، ﴿ فَأَلْفَوْهُ عَلَىٰ وَجْهِ أَبِي ﴾ (الآية:93)، ﴿ أَلْقَاهُ عَلَىٰ وَجْهِهِ ﴾ (الآية:96). في هذه المجموعة من النماذج نلاحظ أنّ كلاً من الفاعل والمفعول ضميران متصلان بالفعل فأما الفاعل فقد جاء أما ضميراً بارزاً أو مستتراً ثم يليه المفعول به في الرتبة وهو دائماً ضمير متصل وظاهر. يعود إما على مفرد مذكر غائب، أو مفرد مؤنث غائب.

وقوله تعالى: ﴿ رَأَيْتَهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ (الآية:4)، ﴿ لَتُنَبِّئَهُمْ بِأَمْرِهِمْ هَذَا ﴾ (الآية:15)، ﴿ فَعَرَفَهُمْ ﴾ (الآية:58). في هذه النماذج جاء المفعول به ضميراً لجماعة الذكور الغائبين مبني على السكون في محلّ نصب. مقدّم عليه كلّ من الفعل والفاعل الذي جاء أيضاً ضميراً بارزاً أو مستتراً. هذا إلى جانب العناصر الأخرى المكملّة والمتّمة للمعنى من مجرورات وحال.

ونجد أيضاً قوله تعالى: ﴿ ... يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ ﴾ (الآية:10)، ﴿ فَأَكَلَهُ الذُّنْبُ ﴾ (الآية:17)، ﴿ فَأَسْرَهَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِ ﴾ (الآية:77)، في هذه النماذج نجد أنّ المفعول به ضمير متصل بالفعل أما الفاعل فجاء اسماً ظاهراً مرفوعاً. وفي هذه الحالة مثلما رأينا يكون الفاعل مؤخراً عن المفعول في الرتبة. والسبيل إلى تمييز الفاعل من المفعول هو الإعراب. يقول ابن هشام: « ووجه ما اخترناه أنّ المفعول به أحوج إلى الإعراب لأنه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس »⁽¹⁾. ويتحدث أيضاً عن علة نصب المفعول ورفع الفاعل فيقول: « قد مضى أنّ الفاعل مرفوع أبداً؛ واعلم الآن أنّ المفعول منصوب أبداً، والسبب في ذلك أنّ الفاعل لا يكون إلا واحداً، والرفع ثقيل. والمفعول يكون واحداً فأكثر، والنصب خفيف. فجعلوا الثقيل للقليل، والخفيف للكثير؛ قصداً للتعادل »⁽²⁾. فالرفع أقوى من النصب، والفاعل لا يتعدّد بينما المفعول يتعدّد، لذا جعلوا الحركة الخفيفة للمتعدد حتى لا يستثقل أكثر، وجعلوا الحركة الثقيلة لغير المتعدّد حتى لا يكون مغموراً في الكلام.

1 - ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، ص 234.

2 - ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ص 270.

الصورة الثانية لنفس النمط تتمثل في مجيء المفعول به اسماً ظاهراً. سواء أكان علماً أم مركباً إضافياً أم معرفاً بـ. أل، مقدماً على الفاعل أو محتفظاً برتبته الأصلية. فأما مجيئه علماً فنجد ذلك في النماذج التالية: ﴿ اِقْتُلُوا يُوسُفَ ﴾ (الآية:9)، ﴿ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ ﴾ (الآية:17)، حيث إنَّ المفعول به هو: يوسف والفاعل جاء ضميراً متصلاً بالفعل يعود في النموذجين على إخوة يوسف.

وأما مجيئه اسماً معرفاً بـ. "أل" فنجد ذلك في الأمثلة التالية: ﴿ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴾ (الآية:22)، ﴿ وَغَلَقَتِ الْأَبْوَابَ ﴾ الآية:23، ﴿ كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ ﴾ (الآية:24)، ﴿ وَاسْتَبَقَا الْبَابَ ﴾ (الآية:25)، ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ ﴾ (الآية:36)، ﴿ جَعَلَ السَّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ ﴾ (الآية:70)، ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ (الآية:82)، ﴿ فَأَوْفِ لَنَا الْكَيْلَ ﴾ (الآية:88).

ويتحدث ابن جني عن لام التعريف فيقول: « وأما الحرف الذي زيدت فيه همزة الوصل فلام التعريف. وذلك نحو: الغلام والجارية... وإنما جيء بها أيضاً لسكون لام التعريف ⁽¹⁾ ويعلل في موضع آخر سبب إسكان لام التعريف. فيقول: « إذ جعلوه حرفاً واحداً فلم جعلوه ساكناً؟... وأما لِمَ سَكَّنُوهُ؟ فالجواب عنه أن تسكينه أشدّ وأبلغ في إضعافهم إيّاه وإعلامهم حاجته إلى ما اتصل به؛ لأنّ الساكن أضعف من المتحرك وأشدّ حاجة وافتقاراً إلى ما يتصل به ⁽²⁾. إذن فعلة تسكينه بمثابة إظهار حاجته إلى همزة الوصل التي تسهل عملية الانتقال من كلمة إلى أخرى معرفة بـ. أل.

ففي هذه الأمثلة إذن كلّ المفعولات معرفة بأل. ونلاحظ في الآية (36) أنّ المفعول به توسط كلاً من الفعل والفاعل، وهذا وجه جائز إذا أمن اللبس. وقد ذكره السيوطي وهو يتحدّث عن الوجوه السبعة للمفعول بالنظر إلى تقديمه على الفعل والفاعل وتأخيرهما عنهما وتوسطهما بينهما ⁽³⁾. أمّا في الآية (82) فإنّ المفعول الأصلي محذوف وناب عنه ما أضيف إليه وهو القرية. يقول العكبري « أي أهل القرية؛ وجاز

1 - ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، ج 1، ص 115 - 116.

2 - المصدر نفسه، ج 1، ص 345 - 346.

3 - السيوطي، الأشباه والنظائر، ج 2، ص 88.

حذف المضاف، لأنّ المعنى لا يلتبس»⁽¹⁾.

وتبقى العناصر الأخرى مكّملة للمعنى وموضّحة له والمتمثلة بحروف الجرّ ومجروراتها. ويمكن لها أن تتحرّك داخل التركيب فهي غير مقيدة بمكان محدّد، لأنّ المعنى الأساسي يكتمل دونها، لأنّ الفعل هنا مستوف مفعوله الذي هو عمدة. بخلاف الأفعال غير المتعدية إلى مفعول فإنّ حروف الجرّ، والمضافات والنعوت والحال تلعب دوراً هاماً في التركيب مثلما سنوضح ذلك في النمط الثاني للجملة الفعلية البسيطة.

نوع آخر من المفعولات في نطاق النمط الأول، يتمثل في مجيء المفعول به مضافاً. ومن نماذجه قوله تعالى: ﴿ وَيَتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ ﴾ (الآية:6)، ﴿ فَأَرْسَلُوا وَارِدَهُمْ ﴾ (الآية:19)، ﴿ فَأَدْلَى دَلْوَهُ ﴾ (الآية:19)، ﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ ﴾ (الآية:22)، ﴿ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُ ﴾ (الآية:25)، ﴿ وَأَلْفَيْاً سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ ﴾ (الآية:25)، ﴿ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ ﴾ (الآية:31)، ﴿ وَمَا أَبْرَأُ نَفْسِي ﴾ (الآية:53)، ﴿ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (الآية:56)، ﴿ فَخَذُّ أَحَدَنَا ﴾ (الآية:78)، ﴿ أَوْى إِلَيْهِ أَبُوَيْهِ ﴾ (الآية:99)، ﴿ ... وَرَفَعَ أَبُوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ ﴾ (الآية:100)، ﴿ وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي ﴾ (الآية:38).

في هذه التراكيب نلاحظ أنّ المفعول به يضاف بصفة أكثر إلى الضمائر منه إلى الأسماء. وهو في كلّ ذلك جاء في رتبته الأصلية المتمثلة في تأخره عن الفاعل.

بقي نوع أخير يتمثل في مجيء المفعول به اسماً مفرداً نكرة. ومنه نموذج وحيد هو قوله تعالى: ﴿ وَأَعْتَدْتُ لَهُنَّ مَتَكاً ﴾ الآية:31. الواو ههنا حرف عطف، الفعل ماضٍ مزيد وهذه الزيادة توحى بنوع من التفنن والمبالغة في إعداد مجلس النسوة. أمّا الفاعل فهو ضمير يعود على امرأة العزيز. الجار والمجرور متعلقان بالفعل. أمّا المفعول به فهو النكرة المفرد "متكاً".

يمكن لنا أن نستنتج من خلال عرضنا لكلّ نماذج النمط الأول أنّ الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد في سورة يوسف كثيرة جداً. مقارنة إلى الأنماط الأخرى التي سنتناولها بالتحليل. وهذا له علاقة وطيدة مع طبيعة هذا الخطاب ذي التفاعلات الكثيرة

1 - العكبري، ج 2، ص 742.

مع المحيط الخارجي للفاعلين أو بالأحرى للشخصيات. وكما رأينا أنّ المفعول به يأتي في صور عديدة ويقع في رتب مختلفة. فقد تقدّم على الفاعل وتأخّر عنه. إلا أنه لم يأتي متقدّمًا على الفعل قطّ.

ثاني نمط تردّد في سورة في نطاق الجملة الفعلية البسيطة، من حيث عدد النماذج الواردة يتمثل في مجيء الفعل غير متعدّد إلى مفعول به بل هو مكثف بفاعله، إلا أنه لا يدلّ على حدث مطلق، بل هذا الإطلاق يزول بتقيده بحرف الجرّ. فشكل هذا النمط يتمثل في:

فعل + فاعل + حرف جرّ.

هذا هو الشكل الأساس، ولكن يمكن أن نجد في بعض النماذج أين يرد حرف الجرّ متقدّمًا على عنصري الجملة. وهو تقديم على نيّة التأخير. لأنّ الجارّ فيه يكون متعلّقًا بالفعل رغم تقدّمه عليه.

ونقصد بالأفعال اللازمة التي لم تتعدّد إلى مفعول سواء أكان هذا التعديّ مباشرًا بأن يكون ثمة مفعول مثلما رأينا ذلك في النمط الأوّل أم غير مباشرٍ وذلك بوساطة حرف الجرّ. وهذا لا يعني أنّ التعدي بحرف الجرّ يحول الفعل عن اللزوم ويدخله في دائرة التعدي، بل إنّ ذلك يقيد دلالاته اللزومية والمطلقة. وتستعين اللغة لإنجاز ذلك بحروف الجرّ أو حروف المعاني مثلما يسميها النحويون. يقول السيوطي « وأما حدّ حروف المعاني وهو الذي يلتسمه النحويون فهو أن يقال الحرف ما دلّ على معنى في غيره نحو من وإلى وثم... »⁽¹⁾ وحروف الجرّ لا معنى لها البتة خارج السياق إذ هي جوفاء لا تكتسب دلالتها إلا من جملة السياقات التي ترد ضمنها.

ووظيفة هذه الحروف هي خلق رابطة بين الفعل والاسم بعده، وليست هذه الوظيفة ثابتة في مبنى الحروف، بل تستمدّ من جملة التركيب، فطبيعة الفعل والاسم تحدّدان معنى الحرف. وفي هذا المعنى يقول ابن يعيش: « فهذه الحروف إنّما دخلت الاسم للتعديّة، وإيصال معنى الفعل إلى الاسم لأنّ الفعل قبلها لا يصل إلى الاسم بنفسه لأنّها أفعال ضعفت عرفًا واستعمالًا فوجب تقويتها بالحروف الجارة فيكون لفظه

1 - السيوطي، الأشباه والنظائر، ج 2، ص 17.

مجروراً وموضعه نصباً بأنه مفعول... وذلك من قبيل أن الحرف ينزل منزلة الجزء من الفعل من جهة أنه به وصل إلى الاسم فكان كالهزمة في أذهبته والتضعيف في فرحته...»⁽¹⁾. ويكتسب حرف الجرّ نتيجة لوجوده في تراكيب محدّدة نوعاً من التلازم مع الأفعال، ويشكل مع الفعل ضميمة ذات دلالة مشتركة.

أمّا كونها سميت حروف الجرّ فيقول السيوطي: «قال ابن الحاجب: لأنها تجرّ معنى الفعل إلى الاسم، وقال الرّضي: بل لأنها تعمل إعراب الجرّ... ويسمّيها الكوفيون حروف الإضافة لأنها تضيف الفعل إلى الاسم أي توصله إليه وتربطه به... ولم تعمل رفعاً. لأنه إعراب العمد ومدخولها فضلة، ولا نصباً لأنّ محلّ مدخولها نصب بدليل الرجوع إليه في الضرورة ولو نصبت لاحتمل أنه بالفعل... ودخل الحرف لإضافة معناه إلى الاسم»⁽²⁾.

أمّا ابن الأنباري فله رأي آخر حيث يقول: «إنّما عملت لأنها اختصت بالأسماء. والحروف متى كانت مختصة وجب أن تكون عاملة، وإنّما وجب أن تعمل الجرّ لأنّ إعراب الأسماء رفع ونصب وجرّ... إنّما عملت الجرّ لأنها تقع وسطاً بين الاسم والفعل والجرّ وقع وسطاً بين الرفع والنصب فأعطي الأوسط الأوسط»⁽³⁾.

وخلاصة ما تقدم من آراء أنّ هذه الحروف وسيلة من وسائل تعدية الفعل إلى الاسم بعده والذي تعمل فيه الجرّ. وبذلك يكون هذا النمط الثاني مقبولاً لدى النحاة العرب ومنهم من ذكره وأشار إليه. فيعرف ابن عقيل هذا النوع من الأفعال بقوله: «واللازم... هو ما يصل إلى مفعوله إلا بحرف جرّ أو لا مفعول له»⁽⁴⁾. إذن كون الفعل يتعدى إلى مفعوله بحرف الجرّ لا يخرج من دائرة اللزوم. ويشير أيضاً إلى هذا النمط ابن جني حيث يقول: «فالمتعدي بحرف الجرّ نحو قولك: مررتُ بزيدٍ نظرتُ إلى عمرو... ولو قلتُ مررتُ زيداً، أو أعجبتُ بكذا فحذفتُ حرف الجرّ لم يجر ذلك إلا في ضرورة الشعر»⁽⁵⁾.

1 - ابن يعيش، ج 7، ص 65.

2 - السيوطي، همع الهوامع، ج 4، ص 153 - 154.

3 - ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 253.

4 - ابن عقيل، ج 4، ص 116.

5 - ابن جني، اللمع في النحو، ص 134. (نقلًا عن: مصود أحمد نخلة، منخّل إلى دراسة الجملة العربية، ص 125).

وفي هذا ما يشعر بأنّ بعض النحاة يرى أنّ الفعل قد يتطلب جاراً ومجروراً محدّداً على وجه اللزوم، وعلى ذلك يمكن القول بأنّ هذا النمط جائز عندهم. ومن خلال تحليل النماذج الواردة في سورة يوسف في نطاق هذا النمط ستتضح أكثر طبيعة العلاقة التي تربط بين الفعل والاسم الذي يتعدّى إليه بوساطة حرف الجرّ؛ وبالتالي تبرز معاني تلك الحروف وأهمية الدور الذي تؤديه داخل التركيب الذي ترد فيه.

وأول صورة لهذا النمط تتمثل في تعديّة الفعل بوساطة حرف الجرّ "إلى" وهي:

ج.ف = فعل + فاعل + إلى + مجرور

ومن نماذجها قوله تعالى: ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ ﴾ (الآية:15). "الواو" عاطفة. "أوحينا" فعل وفاعل. "إليه": جار ومجرور. "إلى": هنا تفيد انتهاء الغاية الزمانية. إذ إنّ الوحي بدأ من الله وانتهى إلى يوسف. إذن علاقة الفعل "أوحى" بالحرف "إلى" علاقة تلازمية.

وقوله تعالى: ﴿ أَرْسَلْتُ إِلَيْهِ ﴾ (الآية:31) أيضا "إلى" هنا تفيد انتهاء الغاية المكانية، لأنّ المرسل استقرّ وانتهى به المطاف إلى النسوة. لذلك فإنّ العلاقة بين عناصر هذه الجملة تلازمية. أمّا قوله تعالى: ﴿ أَصْبُ إِلَيْهِ ﴾ (الآية:34). فالفعل هنا مجزوم بحذف حرف العلة لأنّه واقع في جواب الشرط وتعدى إلى الضمير "هنّ" الذي يعود على النسوة بحرف الجرّ "إلى" الذي يفيد هنا دلالة التوجّه، بمعنى أنّ يوسف يميل متجهاً إليهن.

وقوله تعالى: ﴿ ارْجِعُوا إِلَىٰ آبَائِكُمْ ﴾ (الآية:81)، الخطاب هنا من يوسف إلى إخوته فهو يأمرهم بالعودة إلى ديار أبيهم لذلك جاء حرف الجرّ "إلى" ليفيد انتهاء الغاية المكانية لإخوة يوسف عند أبيهم، لذلك فعلاقة الحرف مع الفعل هنا علاقة يستلزمها السياق.

الصورة الثانية لذات النمط تتمثل في تعديّة الفعل بوساطة حرف الجرّ "الباء" وهي:

ج.ف = فعل + فاعل + الباء + مجرور

ومن نماذجها قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ ﴾ (الآية:15)، "لما": حرف وجود لوجود، ويذكره السيوطي: « لما حرف وجود لوجود... تختصّ بالماضي، وتقضي جملتين، وعاملها الجواب، ويكون ماضياً... ومذهب سيبويه وابن خروف: أنها حرف وتقضي جملتين وجدت ثانيتهما عن وجود أولاهما نحو، لما جاءني أكرمته. والعامل

فيها على الظرفية جوابها «⁽¹⁾. الفعل "ذهب" تعدى إلى الضمير المفرد الغائب بالحرف "بـ" الذي يفيد هنا معنى التعدية. والمصاحبة، لأن إخوة يوسف طلبوا من أبيهم أن يرسل معهم يوسف ففعل. وقوله تعالى: ﴿ وَهَمَّ بِهَا ﴾ (الآية:24)، ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ ﴾ (الآية:24) دلالة "الباء" هنا الإلصاق أي جعلته موضع همها، لأن فعل الهم يكون بشيء معين. وأيضاً: ﴿ فَبَدَأَ بِأَوْعِيَّتِهِمْ ﴾ (الآية:76). دلالة "الباء" هنا على الاستعانة، لأنها داخلة على آلة الفعل⁽²⁾. بمعنى الشيء الذي يتم به فعل البدء هو الأوعية. وغالباً يرد الفعل بدأ دائماً مع الحرف "بـ": والذي أكثر معانيه هي الاستعانة.

وقوله أيضاً: ﴿ اذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَذَا ﴾ (الآية:93). دلالة "الباء" هنا دلالة تخصيص وتعيين. فيوسف يخصص قميصه دون ملابسه الأخرى بالأخذ. وأخيراً قوله تعالى: ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي ﴾ (الآية:100)، هنا حرف الجرّ "الباء" خرج إلى معنى الحرف "إلى"، أي قد أحسن الله إليّ، لأنّ طبيعة الإحسان تقتضي أن تكون من طرف إلى آخر. أمّا الصورة الثالثة فتتمثل في تعدية الفعل بوساطة حرف الجرّ "على" وهي:

ج.ف. = فعل + فاعل + على + مجرور

ومن نماذجها نجد قوله تعالى: ﴿ فَدَخَلُوا عَلَيْهِ ﴾ (الآية:58). الفاعل ضمير متصل يعود على إخوة يوسف، ودلالة الحرف "على" هنا هي دلالة الاستعلاء المعنوي، لأنّ إخوة يوسف كانوا أصحاب حوائج، لذلك من باب أولى أنّهم دخلوا على الملك في مجلسه لعرض حاجاتهم. فعلاقة الفعل هنا بحرف الجرّ "على" يقتضيها السياق أن تكون ذات دلالة استعلاء معنوي. ونجد أيضاً قوله تعالى: ﴿ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ ﴾، ﴿ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ ﴾ (الآية:67)، في هذين النموذجين نلاحظ أنّ حرف الجرّ ومجروره مقدّمان على الفعل "توكل". وهو تقديم على نية التأخير لأنّ الجارّ ومجروره متعلقان دائماً بالفعل، أمّا دلالة حرف الجرّ "على" هنا فهي من قبيل الإسناد أي إسناد الاعتماد إلى الله، إذ لا يجوز أبداً الاستعلاء على الله حقيقة أو مجازاً. إذن هي علاقة تتحدّد بظروف السياق المصاحبة. وقوله: ﴿ وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا ﴾ (الآية:88)، الفعل "تصدق" مزيد. وهذه

1 - السيوطي، مع الهوامع، ج 3، ص 219 - 220. وكذا ابن هشام، مغني اللبيب، ج 1، ص 460 - 461.

2 - المعجم الوافي في النحو العربي، مادة "ب"، ص 107.

الزيادة تقتضي عنصراً آخر لتكون تامة. وللوصول إلى ذلك العنصر استدعي حرف الجرّ "على" الذي يفيد في هذا المقام الاستعلاء المعنوي، أي قال إخوة يوسف لأخيهم يوسف تفضل علينا بالصدقة والمؤونة، فهم يستعطفونه أكثر مما يطلبونه. والعطف والتفضل والتصّدق كلّها تكون من الأعلى مرتبة إلى الأدنى منه. وعلى نفس المنوال يكون قوله تعالى: ﴿ قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ (الآية:90)، فضمير "علينا" يعود على يوسف وأخيه بنيامين اللذين منّ الله عليهما بأن جمعهما بعد فراق طويل، والله ذو المنّ والفضل على من يشاء من عباده.

نلاحظ إذن أنّ من أشهر معاني الحرف "على" أن يكون للاستعلاء المعنوي.

الصورة الرابعة تتمثل في تعدية الفعل بحرف الجرّ "اللام" وهي:

ج.ف = فعل + فاعل + اللام + مجرور

ومن نماذجها الواردة في قصة يوسف عليه السلام نجد قوله تعالى: ﴿ يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ ﴾ (الآية:9)، في هذا التركيب الفعل مضارع مجزوم لأنه واقع في جواب الطلب. الفاعل مركّب إضافي "وجه أبيكم" الفعل هنا اقتضى حرف الجرّ اللام. وذلك ليفيد التخصيص وبلوغ غاية الانفراد بالأب، كما يمكن أن تفيد أكثر دلالة الملكية على نحو ما، فالخلو من أجلهم. ويستعار الخلو المكاني للدلالة على الخلو الشخصي. وخلو الشخص هو خلوّ حضرته من الناس الغرباء أو غير المرغوب فيهم.

وقوله: ﴿ وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ ﴾ (الآية:29)، الفاعل وهنا ضمير يعود على امرأة العزيز فالخطاب منه إليها. ودلالة "اللام" هنا هي دلالة الانتهاء، فغاية الاستغفار تكون من أجل محو الذنب في النهاية، لذلك اقتضى الفعل "استغفر" هذا الجارّ.

وقوله: ﴿ فَيَكِيدُوا لَكَ ﴾ (الآية:15). "الفاء" واقعة في جواب النهي، الفاعل ضمير يعود على إخوة يوسف، وتعدى الفعل بـ. الحرف "ل" ليفيد الاختصاص، فالكيد من الإخوة ليوسف دون غيره.

أمّا قوله: ﴿ كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ ﴾ (الآية:76). فـ. "اللام" أيضاً أفادت الاختصاص بمعنى أن الله تعالى خصّ يوسف بذلك الإلهام في شأن استبقاء أخيه بنيامين إلى جانبه.

كما أن حرف الجر هنا عمل الجرّ محلاً والنصب لفظاً لعدة العجمة والعلمية، فالمجرور ممنوع من الصرف.

وقوله: ﴿يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ﴾ (الآية: 92)، دلالة "اللام" أيضاً الاختصاص أي يخصّكم الله بالعفو والمغفرة، والمجرور ضمير يعود على إخوة يوسف.

وأخيراً قوله: ﴿وَحَرُّوا لَهُ سُجْدًا﴾ (الآية: 100)، "الواو" للاستئناف. و"سجّداً" حال من الضمير المتصل بالفعل ويعود على قوم "يوسف". وفي معنى هذا السجود يقول الزمخشري: «وقيل: معناه وحرّوا لأجل يوسف سجّداً لله شكراً»⁽¹⁾. إذن فالسجود لله.

الصورة الخامسة تتمثل في تعدية الفعل إلى الاسم المجرور بوساطة حرف الجرّ "عن". وهي:

ج.ف = فعل + فاعل + عن + مجرور

ومن نماذجها قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرَضُ عَنْ هَذَا﴾ (الآية: 29). "يوسف" يعربُ منادى مبني على الضم لأنه مفرد معرفة. ويذكر ابن الأنباري علّة بنائه على الضم فيقول: وبناءؤه على الضم من ثلاثة أوجه: الأول، لو بني على الفتح لالتبس بما لا يتصرف، ولو بني على الكسر لالتبس بالمضاف إلى النفس، وإذا بطل بناءؤه على الكسر والفتح تعيّن بناءؤه على الضمّ. الثاني، أنه بني على الضم فرقاً بينه وبين المضاف... لأنّ الضم لا يدخل المضاف. الثالث: أنّه بني على الضمّ لأنّه لما كان غاية يتمّ بها الكلام، وينقطع عندها أشبهة "قبلُ وبعدُ" فبنوه على الضم كما بنوهما على الضمّ»⁽²⁾.

"أعرض" فعل أمر، الفاعل فيه ضمير مستتر يعود على يوسف، وحرف الجرّ هنا دلالاته تتمثل في المجاوزة والبعد المعنوي، لأنّ الإعراض يكون عن الشيء والابتعاد عنه.

وقوله: ﴿وَتَوَلَّى عَنْهُمْ﴾ (الآية: 84)، أي أعرض يعقوب عن أولاده كراهة لما جاؤوا به⁽³⁾. ودلالة حرف الجرّ هنا هي المجاوزة والبعد الحقيقي، لأنّ يعقوب أعرض

1 - الزمخشري، تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج 2 (سورة يوسف)، رتبّه وضبطه وصحّحه محمد عبد السلام شاهين، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1، 1995، ص 486.

2 - ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 224 - 225.

3 - الزمخشري، الكشاف، ج 2، ص 477.

عن مقابلة أولاده والاستماع إليهم.

الصورة الأخيرة لذات النمط تتمثل في مجيء الفعل مع حرف الجرّ "من" وهي:

ج.ف = فعل + فاعل + من + مجرور

ومن نماذج هذه الصورة في سورة "يوسف عليه السلام" نجد قوله تعالى: ﴿ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا ﴾ (الآية:26)، الفعل ماضٍ فاعله "شاهدٌ" مرفوع وهو معرفٌ هنا بالتثوين يقول ابن الأنباري: « ألا ترى أنّ التثوين يؤذن بانقطاع الاسم وتمامه فهو يدلّ على الانفصال »⁽¹⁾ وقد تعدى الفعل إلى الاسم المجرور "أهلها" بواسطة الحرف "من". الذي يفيد هنا دلالة التبعية والتخصيص، فقد خصّ الوليد بالشهادة دون غيره من أهل امرأة العزيز.

و« منٌ مبنية على السكون مكسورة الأول، قال ابن درستويه: وكان حقه الفتح ولكن قصد الفرق بينها وبين الاسم، وقال الكسائي والفرّاء: مناً فحذفت الألف لكثرة الاستعمال »⁽²⁾.

وقوله: ﴿ فَتَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْ رَأْسِهِ ﴾ (الآية:41)، "الفاء" للاستئناف. والفعل المضارع المرفوع فاعله اسم ظاهر مرفوع، وقد تعدى الفعل إلى الاسم المجرور "رأسه" بالحرف "من" الذي يفيد في هذا المقام التبعية، لأنّ الطير لا تأكل كلّ رأسه بل بعضاً منه. وتفيد التبعية إذا سدّت مسدّ كلمة "بعض"⁽³⁾.

وقوله أيضاً: ﴿ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعَ شِدَادٍ ﴾ (الآية:48)، دلالة "من" هنا ابتداء الغاية الزمانية، أي بعد انتهاء سنوات الرّخاء تبدأ سبع سنوات شديدة القحط والجفاف. ويدلّ على ذلك أنّ مجرورها هو ظرف الزمان "بعد".

وقوله تعالى: ﴿ وَادْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ ﴾ (الآية:67). أمّا دلالة "من" هنا فهي لابتداء الغاية المكانية. لأنّ الدخول هنا حسّي والمدخول منه كذلك. يقول السيوطي في هذا المجال: « وقال الرضي: المقصود من معنى الابتداء في "من" أن يكون الفعل

1 - ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 279.

2 - السيوطي، مع الهوامع، ج 4، ص 211.

3 - معجم الوافي في النحو العربي، ص 315.

المعدّي بها شيئاً معتدّاً كالسير والمشى. ويكون المجرور بمن الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو: سرت من البصرة، أو يكون الفعل أصلاً للشيء الممتد «(1)». وهذا ما لمسناه من خلال النموذجين الأخيرين.

وقوله تعالى: ﴿ فَتَحَسَّسُوا مِنْ يُوسُفَ وَأَخِيهِ ﴾ (الآية: 87) بمعنى اطلبوا وتعرفوا على أخباره هو وأخوه. ودلالة "من" هنا هي بيان جنس ومدلول الاسم المجرور "يوسف". وأخيراً قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَيَأَسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ ﴾ (الآية: 87). الخطاب هنا من يعقوب إلى أولاده. وقد تعدى الفعل بـ "من" للدلالة على ابتداء الغاية الزمانية. أي أن يعقوب يخاطب أبناءه أن يذهبوا للبحث عن أخيهم يوسف وبنيامين ويحثهم على أن لا يذبّ اليأس في قلوبهم من رحمة الله وهم يبحثون عنهما، إذن فالمجرور "روح الله" منه ابتداء الفعل "تأسوا" وعلى هذا يكون الحرف "من" ذا دلالة وظيفية في هذا المثال.

وخلاصة لما سبق يمكن أن نقول إن هذه النماذج المحلّة نسبياً قد وضّحت إلى حدّ ما طبيعة النمط الثاني الذي وردت فيه، حيث إن الفعل يرد مع حرف الجرّ ويكتسب معه نوعاً من التلازم، وذلك نتيجة وجوده في تراكيب محدّدة معه. أو تكون علاقة الفعل بحرف الجرّ علاقة يحدّدها السياق المعنوي. وهذا من خصوصيات اللغة التي تسمح بإنشاء اتحادات وتلازمات جديدة بين الأفعال نفسها وحروف جرّ أخرى. إذن نقول إنّ تعدية الفعل بحروف الجرّ لا تخرجه من دائرة اللزوم. فقط أنّ العلاقة بين الفعل والحرف قد تكون لازمة، وذلك حينما تدلّ الضميمة على معنى محدد يختلف باختلاف أحد عنصرَي الضميمة، وقد تكون العلاقة حرّة بحيث يمكن تغيير أحد عنصرَي الضميمة دون أن يحدث ذلك اختلافاً كلياً في معنى التركيب.

النمط الثالث الذي ورد في نطاق الجملة الفعلية البسيطة هو من قبيل:

ج.ف = فعل + فاعل

وهو أبسط الأنماط ويمثل الشكل الأدنى للإسناد، يتكوّن من ضميمتين: فعل وفاعل، وبذلك يكون أبسط تركيب مفيد للسامع. وقد أقرّه النحاة، ويعدّون الفاعل فيه

1 - السيوطي، همع الهوامع، ج 4، ص 212.

عنصرًا إجباريًا لا يمكن الاستغناء عنه. ومن الذين أشاروا إلى هذا النمط، صاحب "الكتاب" إذ يقول: « هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدءًا. فمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، ومثل ذلك يذهب عبد الله فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم بدّ من الآخر في الابتداء»⁽¹⁾.

أمّا صاحب "المقتضب" فيذكر هذا النمط بقوله: « والفعل قد يقع مستغنياً عن المفعول البتة حتى لا يكون فيه مضمراً ولا مظهرًا وذلك في نحو قولك: تكلم زيدٌ وقعد عمر وجلس خالدٌ، وما أشبهه من الأفعال غير المتعدية»⁽²⁾.

وإلى هذا يشير أيضا ابن يعيش في قوله: « وما لم ينبئ لفظه عن حلوله في حيز غير الفاعل فهو لازم غير متعدّ نحو: قام، وذهب. ألا ترى أنّ القيام لا يتجاوز الفاعل وكذلك الذهاب»⁽³⁾.

ويذكر ابن هشام الأمور التي لا يكون معها الفعل إلا قاصراً أو بمعنى آخر مكتفياً بفاعله فقط، وتتمثل في: على وزن فَعَلَ، وعلى فَعِلَ ووصفهما على وزن فَعِيل أو كونه على وزن أَفْعَلَ أو افْعَلَّ أو افْوَعَلَّ أو اسْتَفْعَلَ أو انْفَعَلَ. أو كونه مطاوعاً لمتعدٍ إلى واحد نحو: كسرتَه فانكسر، أو يكون رباعياً مزيداً فيه، نحو: تَدَخَّرَجَ، اطمأن، أو أن يضمّن معنى فعلٍ قاصرٍ، أو أن يدلّ سجيةً كـ. "جَبُنَ" أو على عرض كـ. "فَرِحَ". أو على نظافة كـ. "طَهَّرَ ووضوءاً، أو دنس كـ. "نَجَسَ" أو على لون كـ. "احْمَرَّ... أو حلية كـ. "دَعَجَ وَكَحَلَّ"⁽⁴⁾.

من جملة هذه الآراء والتعاريف يمكن أن نستخلص أنّ الفعل اللازم هو حديث عن الفاعل وحده ووصف له في حالاته المختلفة، فهو رصد لسلوك الفاعل المطلق، دون الإشارة إلى تداخله مع عنصر المفعول به.

1 - سيبويه، ج 1، ص 23.

2 - المبرد، المقتضب، ج 4، ص 50.

3 - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 7، ص 62.

4 - ابن هشام، مغني اللبيب، ج 2، ص 209 - 211.

ويشكّل الفعل مع فاعله ضميمة واحدة لا يمكن تجزئتها أو الاستغناء عن أحد طرفيها، أو حتى تغيير مواقع هذين الطرفين. وفي هذا يقول ابن الحاجب: « حدّ الفاعل وهو ما أسند إليه الفعل أو شبهه، وقدم عليه على جهة قيامه به مثل: قام زيداً »⁽¹⁾ ويعلق الاستربابادي على هذا التحديد بقوله: « وقوله "أو شبهه" يعني به اسمي الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل. وبقوله « علم جهة قيامه به » يخرج مفعول ما لم يسمّ فاعله وهو عند عبد القاهر والزمخشري فاعل اصطلاحاً، فلا يحترزان عنه ليدخل في الحدّ »⁽²⁾.

أمّا ابن يعيش فهو أكثر وضوحاً ودقة في تعليقه لقضية وجوب تأخر الفاعل في رتبته عن الفعل فهو يرى أنّ الأصل في أن يكون الفاعل هو المقدم لأنّه هو الذي أوجد الفعل أو أحدثه وليس العكس. إلا أنّ عامل الرفع في الفاعل هو الفعل. ومن المنطق والصواب أن يكون العامل قبل المعمول. كما أنّ الفعل هو الذي يعمل النصب في المفعول لذلك كلّ من الفاعل والمفعول متعلقان بالفعل، فلهذا السبب « قدّم الفعل وكان الفاعل لازماً له ينتزل منزلة الجزء منه بدليل أنّه لا يستغني عنه ولا يجوز إخلاء الفعل عن فاعل »⁽³⁾. وبذلك لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل. وقد ذكر ابن الأنباري سبعة أوجه لعدم جواز هذا التقديم، معللاً ذلك بأنّ الفاعل تنزل منزلة الجزء من الكلمة⁽⁴⁾.

نستخلص إذن ما سبق أنّ النمط: **فعل + فاعل** فيه من التماسك والاتحاد ما يجعله لحمة واحدة وضميمة لا تقبل أي شكل من أشكال التجزئة أو تبديل الرتبة. ومجموعة النماذج التي أحصيناها في سورة يوسف ربّما ستكون كفيّلة بأن توضح مختلف الجوانب المتعلقة بهذا النمط، وبالتالي تؤكد وتدعم آراء النحاة واللغويين فيه.

وسنسعى من خلال تحليل النماذج إلى التركيز على الفاعل وصيغة الفعل التي تسلزم أن يكون الفعل لازماً.

1 - الرضي الاستربابادي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ج 1، ص 179.

2 - المصدر نفسه، ج 1، ص 179 - 180.

3 - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 75.

4 - يراجع: ابن الأنباري، أسرار العربية، من ص 79 إلى ص 83. لمزيد من التوضيح والتبيين.

وأول صورة لهذا النمط تتمثل في ورود الفاعل ضميراً مستتراً في الفعل. وهي:

ج.ف = فعل + فاعل (ضمير مستتر أو ضمير متصل بالفعل)

ومن نماذجها قوله تعالى: ﴿ يَرْتَع وَيَلْعَبُ ﴾ (الآية:12) تركيبان بسيطان مرتبطان بحرف العطف "الواو". الفعل "يرتع" مضارع مجزوم لأنه واقع في جواب الطلب المتمثل في طلب إخوة يوسف من أبيه أن يرسل معهم يوسف للرعي واللعب. وهو فعل لازم لأنه على وزن "فَعَلَ" الثلاثي المجرد ويدلّ على أحد سلوكيات وأفعال صاحبه. والفاعل فيه ضمير مستتر جوازاً يعود على يوسف. وحكمه الرفع لأنّ الفاعل مرفوع أبداً. وذلك لخمس أوجه يعدّها ابن الأنباري في قوله: « خمسة أوجه لرفع الفاعل: أحدها المفعول كثير يوجب النصب الخفيف... والفاعل قليل يوجب الرفع الثقيل قصداً للتعادل. الثاني: الفاعل يشبه المبتدأ، والمبتدأ مرفوع... فالفاعل يكون هو والفعل جملة كما يكون المبتدأ مع الخبر جملة... الثالث: الفاعل أقوى من المفعول. الرابع: أنّ الفاعل أول والرفع أول، والمفعول آخر والنصب آخر فأعطي الأول الأول والآخر الآخر. الخامس: أنّ هذا السؤال لا يلزم. ويرتفع بإسناد الفعل إليه لا لأنه أحدث فعلا على الحقيقة والذي يدلّ على ذلك أنه يرتفع في النفي كما يرتفع في الإيجاب»⁽¹⁾.

أمّا الجملة الثانية، "يلعب" فهي معطوفة على الأولى، وبالتالي فهي حكمها. وقوله: ﴿ فَاسْتَعْصَمَ ﴾ (الآية:32)، "الفاء": للاستئناف. والفعل ثلاثي مزيد على وزن "استفعل" وهي من الصيغ التي تجعل الفعل قاصراً ولازماً. وقد ذكرها صاحب "المغني اللبيب". ومعنى تلك الزيادة "استد". "أنّ يوسف امتنع عن النسوة وإغرائهن طلباً للعصمة والتعفف. والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً يعود على يوسف.

وقوله أيضاً: ﴿ فَلَا تَبْتَئِسْ ﴾ (الآية:69)، "الفاء" هنا سببية. وحرف "لا" حرف نهي وجزم الفعل "تبتئس" مجزوم. الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره "أنت" ويعود على بنيامين. وعلة لزوم الفعل هنا أنه يدلّ على عرض في الفاعل وهو الابتئاس والحزن وهذا من الأمور التي تجعل الفعل قاصراً.

1 - ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 78 - 79.

وقوله: « يَأْتِ بِصِيرًا » (الآية: 93)، الفعل مضارع مجزوم لأنه جواب الطلب. الفاعل فيه ضمير مستتر جوازاً يعود على "يعقوب" وقد أتى الفعل على وزن "يفعل" الصيغة التي تدلّ على أحد سلوكيات الفعل المطلقة وهي المجيء. أمّا كلمة: "بصيراً" فتعرب حالاً من الإتيان منصوبة بالفتحة. والعامل فيها هو الفعل. ويقول في هذا الصدد ابن يعيش: « وقال صاحب الكتاب (يعني الزمخشري): "والمتعدي وغير المتعدي سيان في نصب ما عدا المفعول به من المفاعيل الأربعة وما ينصب بالفعل من الملحقات بهنّ... " يريد أنّ الفعل الذي لا يتعدى الفاعل والذي يتعداه جميعاً يشتركان في التعدي إلى المفاعيل الأربعة وهي المصدر والظرف من الزمان... والمكان والحال... وإنما اشتركا في التعدي إلى هذه الأربعة لأنّ المتعدي، إذا انتهى في التعدي واستوفى ما يقتضيه من المفاعيل صار بمنزلة ما لا يتعدى وكلّ ما لا يتعدى يعمل في هذه الأشياء لدلالته عليها واقتضائه إياها... وقوله: "ما ينتصب بالفعل من الملحقات بهنّ" يريد الملحق بهذه الأشياء الأربعة من نحو المفعول معه والمفعول فيه «⁽¹⁾. إذن فعامل النصب في الحال يشترك فيه الفعل المتعدي على سبيل أنه استوفى مفعوله أو مفاعيله فصار بحاجة إلى عنصر آخر ليستوفي معناه، وأيضاً الفعل اللازم على سبيل أنّ الفاعل يقوم بالفعل في حال معينة، وهذا ما يشير إليه ابن الأنباري في قوله: « فَلَمَّ عمل الفعل اللازم في الحال؟ قيل: لأنّ الفاعل لما كان لا يفعل الفعل إلا في حالة كان في الفعل دلالة على الحال، فتعدى إليها، كما تعدى إلى ظرف الزمان لما كان في الفعل دلالة عليه «⁽²⁾. فالفعل اللازم إذن لا يخلو من التقييد ضمناً كان أم صريحاً. فلا يوجد فعل لازم لزوماً مطلقاً إنّما كلّ فعل له نوع من القيد وإلى هذا تظنن سيبويه حين تحدث عن الفعل اللازم أنّه يتعدى إمّا إلى « اسم الحدثان الذي أخذ منه لأنه إنّما يذكر ليبدل على الحدث... ألا ترى أنّ قولك قد ذهب بمنزلة قولك قد كان منه ذهاب... كما أنّ ذهب قد دلّ على صنف وهو الذهاب... ويتعدى إلى الزمان، نحو قولك ذهب (اليوم) لأنه بني لما مضى منه وما لم يمض فإذا قال ذهب فهو دليل على أنّ الحدث

1 - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 7، ص 68 - 69.

2 - ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 192.

فيما مضى من الزمان، وإذا قال سيذهب فإنه دليل على أنه يكون فيما يستقبل من الزمان. ففيه بيان ما مضى وما لم يمض منه كما أن فيه استدلال على وقوع الحدث وذلك قولك: قعد شهرين، وسيقعد شهرين... فإن شئت لم تجعلها ظرفاً فهو يجوز في كل شيء من أسماء الزمان كما جاز في كل شيء من أسماء الحدث. ويتعدى إلى ما اشتق من لفظه اسماً للمكان وإلى المكان لأنه إذا قال ذهب أو قعد فقد علم أن للحدث مكاناً وإن لم يذكره كما علم أنه قد كان ذهاب. وذلك قولك: ذهب المذهب البعيد، وجلست مجلساً حسناً...»⁽¹⁾.

نستخلص من هذا النص أن الفعل لا يخلو من شيء يتعدى إليه سواء كان اسماً للحدث الذي أخذ منه الفعل أو اسماً لزمان الفعل أو مكانه أو إلى ما اشتق من لفظه.

أما قوله تعالى: ﴿ فَارْتَدَّ بَصِيرًا ﴾ (الآية: 96)، فـ "الفاء" استئنافية. والفعل ماضٍ يصور إحدى العوارض التي تصيب الفاعل وهي عودة البصر بعد العمى. والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً يعود على "يعقوب" وقد عمل الفعل النصب في "بصيراً" التي تعرب حالاً للفعل. ونفس النموذج نجده تقريباً في قوله تعالى: ﴿ خَلَصُوا نَجِيًّا ﴾ (الآية: 80). حيث الفعل ماضٍ على وزن "فعلوا" وهو لازم مكثف بفاعله. إلا أن الفاعل في هذا النموذج ورد ضميراً متصلاً بالفعل وهو "الواو" يعود على جماعة الغائبين الذكور وهم إخوة يوسف. أما "نجياً" فتعرب حالاً وهي منصوبة.

الصورة الثانية لذات النمط تتمثل في مجيء الفاعل اسماً ظاهراً في التركيب، وهي:

ج.ف = فعل + فاعل (اسم ظاهر)

وقد ورد منها ثلاثة نماذج تتمثل في:

قوله تعالى: ﴿ وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ ﴾ (الآية: 19). "الواو" استئنافية. الفعل ماضٍ ثلاثي مجرد لازم على وزن "فعل" اتصلت به تاء التأنيث، لأن الفاعل مؤنث وهو اسم ظاهر معرّف بالتثوين "سيارة" ومعنى سيارة أي جماعة من المسافرين.

1 - سيبويه، ج 1، ص 34 - 35.

وقوله تعالى: ﴿ وَجَاءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ ﴾ (الآية: 58)، "الواو استئنافية". الفعل أيضاً هنا ماضٍ ثلاثي مجرد لازم. اكتفى بفاعل الذي هو مركب إضافي، أي مضاف ومضاف إليه: "إخوة يوسف".

أمّا قوله: ﴿ قُضِيَ الْأَمْرُ ﴾ (الآية: 41). فإنّ الفعل هنا مبني للمجهول، وهذا يعني أنه قبل بنائه للمجهول كان الفاعل موجوداً في التركيب إمّا مستتراً أو ظاهراً. وبالتالي فإنّ نائب الفاعل الذي هو "الأمر" كان قبل ذلك هو المفعول به. إذن نحن الآن أمام النمط (فعل + فاعل + مفعول). إلا أنّ من النّحاة من يعدّ نائب الفاعل فاعلاً في الاصطلاح حيث يقول الرضي الاسترابادي: « وهو (أي مفعول ما لم يسمّ فاعله) عند عبد القاهر والزمخشري فاعل اصطلاحاً، فلا يحتززان عنه ليدخل في الحدّ (أي حدّ الفاعل) »⁽¹⁾.

كما أنّ سيبويه تطرّق إلى هذه القضية في باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل ولم يتعدّه إلى مفعول آخر. حيث يقول: « والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرّغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل... والمفعول الذي لم يتعدّه فعله ولم يتعدّ إليه فعل فاعل فقولك: ضُربَ زيدٌ، ويضربُ عمرو. فالأسماء المحدث عنها والأمثلة دليلة على ما مضى وما لم يمض من المحدث به عن الأسماء... وليست الأمثلة بالأحداث ولا ما يكون منه وهي الأسماء »⁽²⁾. إذن فعند سيبويه أيضاً أنّ نائب الفاعل الذي هو المفعول في الأصل يُرفع مثلما يرفع الفاعل، فهو في حكمه.

ويشير إلى ذلك الزمخشري: « هو ما استغنى عن فاعله فأقيم المفعول مقامه وأسند إليه معدولاً عن صيغة فَعَلَ إلى فُعِلَ ويسمى فعل ما لم يُسمَّ فاعله »⁽³⁾. إذ يمكن أن نعتبر كلمة "الأمر" في مقام الفاعل المرفوع، وبالتالي يكون الفعل مكتفياً به استناداً إلى آراء النحاة. « وإقامة المفعول مقام الفاعل غير غريب في الاستعمال »⁽⁴⁾.

1 - الرضي الاسترابادي، ج 1، ص 180.

2 - سيبويه، ج 1، ص 33 - 34.

3 - الزمخشري، المفصل، ص 258 - 259.

4 - ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 88.

من خلال عرض نماذج هذا النمط نستخلص أنّ الفاعل يمكن أن يكون مكتفياً بفاعله الذي لا يمكن أن يستغني عنه كما أنه يمكن أن يعمل في العناصر الأخرى التي يقتضيها على وجه الاختيار كالحال مثلما كان ذلك.

أمّا النمط الأخير الذي سعينا إلى تحديده في نطاق الجملة الفعلية البسيطة. وذلك طبعاً من خلال النماذج المستقاة من سورة يوسف، فيتمثل في تعديّة الفعل إلى مفعولين اثنين وصورته تتمثل في:

ج.ف = فعل + فاعل + مفعول أول + مفعول ثان

لقد رأينا أنه حينما تتعدّد جهة علاقة الفاعل بالعالم فإنّ التعبير عن ذلك يأتي على نمطين، أحدهما يفصح عن أثر الفاعل على موجود آخر. والنمط الثاني يفصح عن تحديد طبيعة العلاقة بهذا العالم. وقد رأينا النمط الأول في دراستنا للمتعدّي إلى مفعول واحد، حيث إنّ مجموعة الأفعال المتعدّية ليست تعبيراً مقصوراً على الفاعل وإنما هي تعبير عن تفاعله مع موجود آخر بطريقة إيجابية أو سلبية. أمّا النمط الثاني فقد رأيناه في أثناء دراستنا للفعل اللازم الذي تعدّى بحرف الجرّ، حيث اتضح لنا أنّ ذلك التركيب الذي يشكل ضميمته متماسكة يعبر عن طبيعة العلاقة بين الفاعل وموجود آخر.

ولتعدّد علاقة الفاعل بالعالم نمط آخر، ونعني به تعدد المفاعيل المباشرة، فإذا كان الفعل يؤثر في المتعدّي إلى مفعول على مفعول واحد، فهو في المتعدّي إلى مفعولين يتسلط على مفعولين.

ولقد أشار النحاة إلى هذا النمط وحددوه وبسطوا أشكاله. وما سنورده في هذا المقام ما هو إلا قليل من كثير. ومن هؤلاء النحاة سيبويه الذي يشير إلى نوعين من الأفعال المتعدّية إلى مفعولين، فالنوع الأول ملخصه أنّنا إن شئنا اقتصرنا على المفعول الأول وإن شئنا تعدّى الفعل إلى المفعول الثاني⁽¹⁾. وهذا نوع نستبعده في هذا المقام لعدم ورود نماذج موافقة له.

أمّا النوع الثاني فيقول فيه: « وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر... وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنّما أردت أن تبين ما

1 - سيبويه، ج 1، ص 37.

استقرّ عندك من حال المفعول الأول، يقيناً كان أو شكاً، وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقرّ له عندك (من هو) فإنما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقيناً أو شكاً. ولم تُرد أن تجعل الأول فيه الشك أو تقيم عليه في اليقين»⁽¹⁾ أي أن معنى المفعول الأول لا يتم بل يشوبه الغموض والتردد حتى يؤتى بالمفعول الثاني الذي يعطي له الاستقرار ويمنحه دلالاته في جملة التركيب.

أمّا ابن يعيش⁽²⁾ فيقسم ما يتعدى إلى مفعولين قسمين أيضاً. فأما القسم الأول فهي أفعال مؤثرة تنفذ من الفاعل إلى المفعول وتؤثر فيه، نحو: أعطى زيداً عبدُ الله درهماً، وكسا محمدٌ جعفرًا جبةً. فهذه الأفعال قد أثرت إعطاء الدراهم في عبد الله وكسوة الجبة في جعفر، ولا بد أن يكون المفعول الأول فاعلاً بالثاني... فزيدٌ فاعل في المعنى، لأنه أخذ الدرهم. وأما القسم الثاني فيتمثل في تلك الأفعال التي يكون أصل مفعولها مبتدأ وخبراً. وبالتالي يصبح الخبر يقيناً أو شكاً وقد حصرها في سبعة أفعال هي: حسبتُ، ظننتُ، خلتُ، علمتُ، رأيتُ، وجدتُ وزعمتُ. فمنها ما يدل على اليقين مثل علمتُ، رأيتُ ووجدتُ. ومنها ما يدل على الشك والظن مثل: خلتُ، حسبتُ وظننتُ.

أمّا ابن هشام فيقسم الأفعال الداخلة على جملة المبتدأ والخبر إلى نوعين: الأول، هو أفعال القلوب الدالة إمّا على اليقين أو الرجحان، الثاني أفعال التحويل وهي: صير، جعل، وهب، اتخذ - اتخذ، ترك - رد⁽³⁾. وهي أفعال تتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.

أمّا باب كسوتُ وأعطيتُ فيقول الرضي الاسترأبادي: «كسوتُ وأعطيتُ متعد إلى مفعولين حقيقة لكن أولهما مفعول هذا الفعل الظاهر، إذ زيدٌ في قولك: كسوتُ زيداً جبةً وأعطيتُ زيداً جبةً مكسوً مُعطى، وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل إذ الجبةُ مكساةٌ ومعطوةٌ»⁽⁴⁾ أي أن المفعول الأول هو الفاعل في المعنى أي فيه فاعلية معنوية.

1 - سيبويه، ج 1، ص 39 - 40.

2 - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 7، ص 63 - 64.

3 - ابن هشام، مغني اللبيب، ج 4، ط 2، 1997، ص 326 - 337.

4 - الرضي الاسترأبادي، ج 1، ص 334.

إذن يمكن أن نستخلص أنّ التعديّة إلى مفعولين تكون مجازية وحقيقية. ومن خلال تحليل مجموعة النماذج التي استخرجناها من سورة يوسف ستتضح أكثر هذه الآراء والتحديدات، وبالتالي سنحاول التركيز على طبيعة الفعل وكيف أنه استحق مفعولين ليتمّ معناه. ولقد أحصينا أربعة نماذج فقط. ولعلّ السبب في قلّتها يعود إلى طبيعة ذلك الخطاب القصصي الذي لا يحتاج إلى تكلف وزيادة في ألفاظ التراكيب في نقل معانيه إلى السامع، كما أنّ حركة الفاعل وعلاقته بالمحيط الذي يوجد فيه تتجسّد أكثر في تفاعله مع عناصر أخرى إمّا إيجاباً أو سلباً. ولا يعني هذا أنّ التعديّة إلى مفعولين فيها نوع من الإطناب والحشو بل لا يسعنا إلا القول إنّ لكلّ مقام مقال مناسب له.

وأول نموذج يتمثل في قوله تعالى: ﴿ أَوْ نَتَّخِذْهُ وِلْدًا ﴾ (الآية: 21). "أو" حرف عطف حرف عطف يفيد التخيير. والفعل "نتخذ" مضارع منصوب متعديّ إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر. لأنّه من أفعال التحويل أو التصيير⁽¹⁾ المفعول الأول ضمير متصل بالفعل يعود على سيدنا يوسف. والمفعول الثاني "ولداً" والمعنى: أو نصيّره ولداً لنا.

النموذج الثاني يتمثل في قوله تعالى: ﴿ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾ (الآية: 22)، هنا الفعل "أتى" يتعدى إلى مفعولين حقيقة فالضمير في آتيناه هو المفعول الأول ويعود على يوسف. الذي هو فاعل في المعنى أي أنّ يوسف هو الآخذ للحكمة والتصرّف. وبالتالي يكون الحكم معطى له. أمّا "علماً" فهي معطوفة على ما قبلها.

النموذج الثالث قوله تعالى: ﴿ وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سَكِينًا ﴾ (الآية: 31)، هنا أيضاً الفعل "آتت" مثل سابقه تعدى إلى مفعولين حقيقيين الأول منهما يقع في معنى الفاعل وهو "كلّ واحدة منهن" أي أنّ كلّ امرأة هي آخذة لسكين فهي فاعلة في المعنى. والمفعول الثاني فهو مطاوع للفعل بمعنى أنّ السكين مأخوذ.

النموذج الأخير يتمثل في قوله تعالى: ﴿ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا ﴾ (الآية: 100) "قد" تفيد التحقيق لأنها داخلة على فعل ماضٍ. الفعل "جعل" متعدٍ إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر لأنّه من أفعال التحويل. فالمفعول الأول ضمير متصل بالفعل "الهاء" يعود على

1 - ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، ص 388.

الرؤيا. والمفعول الثاني "حقاً" وأصلهما: الرؤيا حق. ومعنى كونه من أفعال التصيير أو التحويل أن الله تعالى جعل مضمون رؤيا يوسف حقيقة بعدما كان مجرد رؤيا فقط.

فمن خلال هذه النماذج المحللة اتضحت لنا فكرة التعدية إلى مفعولين حيث بيّنا إلى حدّ ما طبيعة الفعل المقتضي لمفعولين وفي أي نوع يدخل. كما حاولنا توضيح طبيعة المفعولين: هل كانا حقيقيين أم كانا في الأصل مبتدأ وخبراً.

إذن هذه هي جملة الأنماط التي وردت في الإسناد الفعلي البسيط. ومثلما رأينا كلّ نمط يتجلى في صور مختلفة، وذلك بحسب العنصر المركز عليه: إمّا الفاعل أو حرف الجرّ أو المفعول، أو المفعولين.

وقد يوحي تقسيم الأفعال إلى لازم ومتعد بنوع من الصرامة الشديدة، حتى يظنّ أنه يمكن الوصول إلى وضع قائمتين تضمّ إحداهما الأفعال اللازمة، وتضمّ الأخرى الأفعال المتعدية، ولكن هذه الصرامة وهذا الفصل شيء لا تقرّه اللغة في سمتها، ذلك أنه من طبيعتها المرونة. وهي أولاً وأخيراً نشاط إنساني، ونتاج يعكس حياته، وحياته متداخلة لا تعرف التقسيمات الصارمة. من أجل هذا فقد نجد الفعل اللازم قد ترك دائرته وانتقل إلى دائرة التعدّي وذلك بحسب السياق المقالي والمقامي المصاحب له. ويحدث العكس أيضاً وذلك بأن يأتي بلا مفعول به أو يتوسّل بحرف الجرّ ليصل إلى مفعوله. إذن هي أمور مرتبطة خاصة بالسياق العام للتركيب. كما لا يجب أن نغفل أنّ طبيعة النص القرآني فريدة من نوعها وما يراه الدّارس فيها من غرابة أو إشكال هو في حقيقته إعجاز في المبنى والمعنى.

والإسناد الفعلي لا يتوقف فقط عند التراكيب البسيطة بل يتعدى هذا الشوط وفق ما تملّيه أحكام اللغة وضرورات بناء المعنى السليم إلى نوع آخر من التراكيب ألا وهو التركيب أو الإسناد الفعلي المركب. وهو موضوع العنصر القادم.

ثانياً - الإسناد الفعلي المركب (الجملة الفعلية المركبة):

هو نوع من أنواع التركيب في الجملة الفعلية يتضمن عدة عمليات إسنادية في مستوى سياق التضامّ المفيد لعملية الإخبار.

وتتركب بنية الجملة الفعلية المركبة من ضميمة إسنادية كبرى تفرّعت بعض عناصرها إلى جملة صغرى، وهذه الجملة الفرعية تتنوع في أبنيتها ووظائفها التي تؤديها في صلب الجملة الكبرى. لأنها داخلة أو مدمجة فيها، ومتفرّعة عنها.

إلا أنّ نحاة العرب لم يذكروا مصطلح "التفريع" أو الجملة الفرعية، ولكنهم بالمقابل يصنّفون هذه الجمل الفرعية في قائمة الجمل التي لها محل من الإعراب، وهي عندهم جمل تقع موقع المفرد وتقوم بوظيفته. وهي بذلك تدخل في مجال "التفريع" الذي هو ظاهرة يعنى بها علماء اللغة المحدثون، وخاصة أصحاب المنهج التحويلي التوليدي. وهم يرونها من أهمّ المصادر لتوليد ما لا يحصى من الجمل، ويعتونها من قبيل الظواهر المشتركة بين اللغات⁽¹⁾.

ويذكر السيوطي الجمل التي لها محل من الإعراب في قوله: «وأمّا الجمل التي لها محلّ من الإعراب فهي أيضاً سبع، الأولى: الواقعة خبراً، الثانية: الواقعة حالاً... الثالثة: المحكية بالقول، الرابعة: المضاف إليها... الخامسة: الواقعة بعد الفاء أو إذا جواباً لشرط جازم، السادسة: التابعة لمفرد... السابعة: التابعة لجملة لها محلّ ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة»⁽²⁾.

وتتميز الجمل الفعلية المركبة بالتكثيف اللفظي، والتحديد الدلالي، والترابط السياقي بين عناصرها. وذلك بفضل الرّوابط والأدوات والضّمائر التي تجعل الجمل الفرعية خاضعة وظيفياً لعلاقة الإسناد الكبرى.

وسننطلق من مبدأ التركيز على الجمل الفرعية، وبيان وظيفتها ونوعيتها في نطاق النموذج الذي وردت فيه. أمّا فيما يتعلق بالعناصر المفردة الداخلة في التركيب

1 - محمود نخلة، ص 147.

2 - السيوطي، الأشباه والنظائر، ج 2، ص 23 - 24.

والتي تساهم في بناء المعنى داخل الجملة الفعلية المركبة، فإن الاهتمام بها لا يكون كبيراً ذلك لأنه استفضنا في الحديث عنها في نطاق الجملة الفعلية البسيطة. ولكن هذا لا يمنع من الإشارة إلى أي ملحظ تركيبى ذي صفة متميزة.

ولقد قسمنا مجموعة النماذج التي استخرجناها من "سورة يوسف" إلى أنماط. وذلك بحسب تردد جمل كل نمط. وكان بذلك أكثر الأنماط تردداً هو النمط من قبيل:

ج.ف.م = فعل + فاعل + مفعول به

يعرف ابن الأنباري المفعول به على أنه « كل اسم تعدى إليه فعل فاعل »⁽¹⁾ أي أن الأصل في المفعول به أن يكون مفرداً وليس جملة، ولكنه يأتي جملة في مواضع محددة يذكرها ابن هشام في قوله: « وتقع الجملة مفعولاً في ثلاثة أبواب: أحدها باب الحكاية بالقول أو مرادفه نحو قال: إنني عبد الله وباب ظن وأعلم، فإنها تقع مفعولاً ثانياً لظن، وثالثاً لأعلم، وذلك لأن أصلها الخبر ووقوعه جملة شائع... ثم باب التعليق، وذلك غير مختص بباب ظن بل هو جائز في كل فعل قلبي »⁽²⁾.

إذن جملة المفعول به هي من الجمل التي تتفرع عن الجملة الأصلية دون رابط حرفي، وتحل محل المفرد وتقوم بوظيفته. هذا لأن المفعول به الاسم لا يرتبط بفعله أو فاعله بأي نوع من الروابط، لذلك كانت الجملة في حكم المفرد، إلا أن العامل في المفعول به النصب هو الفعل، رغم الاختلاف القائم بين النحويين البصريين والكوفيين، فيقول ابن الأنباري: « فذهب أكثرهم إلى أن العامل في المفعول هو الفعل فقط، وذهب بعضهم إلى أن العامل فيه الفعل والفاعل معاً. والقول الصحيح هو الأول، وهذا القول (الثاني) ليس بصحيح وذلك لأن الفاعل اسم كما أن المفعول اسم كذلك، فإذا استويا في الاسمية، والأصل في الاسم ألا يعمل، فليس عمل أحدهما في صاحبه أولى بالآخر، وإذا ثبت هذا وأجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل، فإضافة ما ليس له تأثير في العمل إلى ما له تأثير لا تأثير له. فدل على أن العامل هو الفعل فقط »⁽³⁾.

1 - ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 857.

2 - ابن هشام، مغني اللبيب، ج 2، ص 63 إلى 65.

3 - ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 85.

ومن خلال استقراءنا لسورة يوسف عليه السلام تمكنا من تصنيف الجمل الواقعة مفعولاً به إلى نوعين. وسعيًا وراء المنهجية والتنظيم في العمل فإننا سنبدأ بالنوع الأول ونورد بعضًا من نماذجه لتوضيحه، ونبين أهم صورته وأشكاله التي يأتي وفقها هذا النوع، ثم ننتقل إلى النوع الثاني متبعين فيه نفس خطوات العمل في سابقه.

النوع الأول: يتمثل في مجيء المفعول به جملة فعلية، وهو كالتالي:

ج.ف.م = فعل + فاعل + مفعول به (جملة فعلية)

هذا هو الشكل الأساس لهذا النوع، حيث أشرنا فيه إلى العناصر الأساسية التي يقوم عليها الإسناد المحقق للفائدة الإخبارية، وتبقى العناصر الأخرى التي يتطلبها الفعل تتراوح في الظهور والأهمية من نموذج لآخر.

وأول صورة لهذا النوع تتمثل في:

ج.ف.م = فعل + فاعل + مفعول به (جملة ذات فعل ماضٍ)

ومن نماذجها قوله تعالى: ﴿ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا ﴾ (الآيتان: 18 و 83) هذا التركيب ورد في موضعين، "قال": فعل ماضٍ مبني على الفتح. الفاعل فيه ضمير مستتر يعود على يعقوب. "بل": حرف إضراب يفيد الانتقال من حكم سابق إلى حكم جديد أي عدم إلغاء الحكم السابق بل بقاءه على حاله والانتقال منه إلى حكم جديد. « فإن تلاها جملة كان معنى الإضراب إمّا الإبطال نحو: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ ﴾ (المؤمنون: 70)، وإمّا الانتقال من غرض لآخر نحو: ﴿ ... وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى. بَلْ تُؤَثِّرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ (الأعلى: 15 و 16) وهي في هذا كله حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح»⁽¹⁾.

والجملة "سوّلت لكم أنفسكم أمرًا" تركيب فعلي بسيط ذو فعل ماضٍ استوفى مفعوله "أمرًا" والجار والمجرور متعلقان بالفعل، هي واقعة في محل نصب مفعول به للفعل قال، أي أنها محكية بالقول.

1 - السيد يعقوب بكر، نصوص في النحو العربي من القرن السادس إلى الثامن، ج 2، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص 575-576.

وقوله تعالى: ﴿ قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ ﴾ (الآية: 51). "قُلْنَ": فعل وفاعل ضمير متصل. "نون النسوة" مبني على الفتح في محل رفع يعود على النسوة. أما "حاشا" في هذه الآية فإنه يفيد التنزيه والتبرئة. « فَإِنْ نَوْنٌ فَهُوَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَنْ مَعْنَاهُ مَحْذُوفٌ وَجُوبًا، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِقَانِ بِهِ نَحْوُ: حَاشَا لِلَّهِ. وَإِذَا لَمْ يَضْفَ وَلَمْ يَنْوْنِ نَحْوُ: حَاشَا لِلَّهِ، فَالاسْمُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مَبْنِيٌّ لِشَبْهِهِ بِالْحَرْفِ "حَاشَا" لَفْظًا وَمَعْنَى «(1)». ويذكر أيضا ابن الأنباري مسألة الخلاف بين البصريين والكوفيين في شأن "حاشا" فيقول: «... فذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين إلى أنه حرف جرّ وليس بفعل والدليل على ذلك أنه لو كان فعلاً لجاز أن يدخل على "ما" كما تدخل على الأفعال... وذهب الكوفيون إلى أنه فعل، ووافقهم أبو العباس المبرد من البصريين واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه الأول: أنه لا يتصرف، الثاني أنه يدخله الحذف. والحذف إنما يكون في الفعل لا في الحرف ألا ترى أنهم قالوا في: حاشا لله، حاش لله... والوجه الثالث أن لام الجرّ يتعلق به في قولهم "حاشا لله" وحرف الجرّ إنما يتعلق بالفعل لا بالحرف لأنّ الحرف لا يتعلق بالحرف. والصحيح ما ذهب إليه البصريون «(2).

والجملة "ما علمنا عليه من سوء": "ما" نافية لا عمل لها. "علمنا" فعل ماضٍ فاعله متصل به يعود على النسوة، مفعوله مجرور لفظاً بحرف جرّ زائد للتأكيد منصوب محلاً "من سوء". والجملة محكية بالقول في محل نصب مفعول الفعل "قُلْنَ".

ويقول تعالى أيضاً: ﴿ قَالُوا يَا أَبَانَا مُنِعَ مِنَّا الْكَيْلُ ﴾ (الآية: 63)، "قالوا": فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة. الفاعل "واو الجماعة" ضمير متصل يعود على إخوة يوسف. "يا أبانا": أداة نداء ومنادى. "منع": فعل ماضٍ مبني للمجهول. الجار والمجرور متعلقان بالفعل منع. ونائب الفاعل هو "الكيل"، مرفوع بالضمّة الظاهرة. وهو المفعول به في الأصل، فلما حذف الفاعل أقيم المفعول مقامه، « فارتفع بإسناد الفعل إليه كما كان يرتفع الفاعل... والفعل لا بدّ له من فاعل لئلا يبقى الفعل حديثاً عن غير محدث عنه... وإقامة المفعول مقام الفاعل غير غريب في الاستعمال «(3). والجملة: "منع منا

1 - المعجم الوافي في النحو العربي، ص 139.

2 - ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 207 - 209.

3 - نفسه، ص 88.

الكيلُ": محكية بالقول واقعة موقع المفعول به للفعل "قالوا" في محل نصب.

ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالُوا تَاللّٰهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللّٰهُ عَلَيْنَا ﴾ (الآية:91)، الخطاب هنا من إخوة يوسف إلى أخيه. والجملة "لقد آثرك الله علينا" واقعة في محل نصب مفعول به للفعل "قالوا". وهي أيضاً محكية بالقول. وفيها معنى التحقيق. وذلك لدخول "قد" على الفعل "آثر" التي تفيد التحقيق مع الفعل الماضي⁽¹⁾.

الصورة الثانية لذات النوع تتمثل في:

ج.ف.م = فعل + فاعل + مفعول به (جملة ذات فعل مضارع)

ولقد اخترنا لهذه الصورة سبعة نماذج من أجل توضيحها لا حصرها. وتتمثل في:

يقول تعالى: ﴿ قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَقْتُلُوا يُوسُفَ ﴾ (الآية:10). الجملة "لا تقتلوا يوسف" واقعة في محل نصب مفعول به للفعل قال. وهي ذات فعل مضارع دخلت عليه لام النهي فعملت فيه الجزم، وذلك بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة.

ويقول أيضاً: ﴿ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا ﴾ (الآية:47). هنا القول من يوسف عليه السلام إلى أهل مصر أو إلى العزيز على سبيل التوفير. وجملة: "تزرعون سبع سنين دأباً" محكية بالقول واقعة في محل نصب مفعول الفعل قال. وهي ذات فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وقد استوفى مفعوله "سبع سنين". أما "دأباً" فهو حال من المأمورين بالزراعة.

ويقول تعالى: ﴿ قَالُوا سُنْرَاوِدُ عَنْهُ أَبَاهُ ﴾ (الآية:61)، الحكاية أو القول من إخوة يوسف فيما بينهم والجملة "سنراود عنه أباه" محكية بالقول واقعة في محل نصب مفعول به للفعل قال. وهي ذات فعل مضارع دخل عليه حرف "السين". يقول ابن هشام: « حرف يختص بالمضارع ويخلصه للاستقبال وينزل منه منزلة الجزء، ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به، وليس مقتطعاً من "سوف" خلافاً للكوفيين... ومعنى قول المعربين فيها "حرف تنفيس" حرف توسيع وذلك أنها تقلب المضارع من الزمن الضيق - وهو الحال - إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال. وأوضح من عبارتهم قول

1 - المعجم الوافي في النحو العربي، ص 230.

الزمخشري وغيره "حرف استقبال" ⁽¹⁾ «(1). وقد استوفى الفعل مفعول "أباه" والجار والمجرور متعلقان بالفعل.

ويقول: ﴿ قَالَ لَنْ أُرْسِلَهُ مَعَكُمْ ﴾ (الآية:66)، الحكاية من يعقوب إلى أبنائه والجملة "لن أرسله معكم" محكية بالقول أدت وظيفة المفعول به وحلت محله للفعل "قال". وهي ذات فعل مضارع منصوب بالحرف لَنْ ونافية لمضمونه ⁽²⁾. مستوف لمفعوله الذي هو ضمير متصل به "الهاء" يعود على بنيامين والجار والمجرور "معكم" متعلقان بالفعل "أرسله".

ويقول: ﴿ قَالُوا نَفَقْدُ صُوعَ الْمَلِكِ ﴾ (الآية:72)، الحكاية من العاملين على الكيل. والجملة: "نفقد صواع الملك" محكية بالقول واقعة في محل نصب مفعول به. وهي ذات فعل مضارع مرفوع. والفاعل فيه ضمير مستتر تقديره "نحن"، وقد استوفى مفعوله الذي هو "صواع الملك" مضاف ومضاف إليه.

وقوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ ﴾ (الآية:86). الحكاية من يعقوب. والجملة "إنما أشكو بثي وحزني إلى الله" محكية بالقول حلت محل المفعول المفرد فهي إذن في محل نصب. وهي ذات فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل. الفاعل فيه ضمير مستتر تقديره: هو. وقد استوفى "بثي" أما العناصر الأخرى منها العطف والمعطوف والجار والمجرور فهي مكملات للعملية الإسنادية ومخصّصة لها. ونلاحظ في هذا التركيب دخول الحرف: إنمّا. المكفوفة عن العمل لدخول ما عليها. يقول في شأنها سيبويه: «أعلم أنّ كلّ موضع تقع فيه أنّ تقع فيه أنّما وما ابتدئ بعدها صلة لها... ولا تكون هي عاملة فيما بعدها... فأما "إنمّا" فلا تكون اسمًا، وإنمّا هي في زعم الخليل بمنزلة فعل ملغى مثل: أشهد لزيد خير منك، لأنها لا تعمل فيما بعدها ولا تكون إلا مبتدأة بمنزلة "إذا" لا تعمل في شيء» ⁽³⁾.

وأخيرًا قوله تعالى: ﴿ قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي ﴾ (الآية:98). الحكاية من يعقوب لأبنائه. والجملة: "سوف استغفر لكم ربّي" تركيب فعلي بسيط تام العناصر من

1 - ابن هشام، مغني اللبيب، ج 1، ص 231 - 232.

2 - المعجم الوافي في النحو العربي، ص 287.

3 - سيبويه، ج 3، ص 130 - 131.

فعل مضارع وفاعل ومفعول. موقعه في محل نصب مفعول به للفعل قال. ودخول "سوف" على الفعل المضارع يخلصه للاستقبال. ويذكر السيوطي الخلاف بين البصريين والكوفيين حول زمن الفعل مع السين المفردة وزمنه مع سوف فيقول: « قال البصرية، زمانه مع السين أضيّق منه مع سوف نظرًا إلى أنّ كثرة الحروف تفيد مبالغة في المعنى، والكوفيون أنكروا ذلك»⁽¹⁾. والصواب أنّ كلاً من السين وسوف حرفان للتنفيس أي يخلصان المضارع من الزمن الضيق الذي هو الحال إلى الزمان الواسع وهو الاستقبال.

أمّا الصورة الثالثة بالنسبة للنوع الأول فتمثل في:

ج.ف.م = فعل + فاعل + مفعول (جملة ذات فعل أمر)

واخترنا لهذه الصورة ستّة نماذج على سبيل التوضيح لا الحصر وهي كالاتي، يقول تعالى: ﴿ وَقَالَتْ أَخْرِجْ عَلَيْنَ ۖ ﴾ (الآية: 31). "الواو" للاستئناف. "قالت" فعل ماضٍ الفاعل فيه ضمير مستتر تقديره هي يعود على امرأة العزيز. والجملة: "أخرج عليهن" في محلّ نصب مقول القول أو المفعول به للفعل "قالت". وهي ذات فعل أمر مبني على السكون متعلق به الجار والمجرور "عليهن".

ويقول تعالى: ﴿ وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ ﴾ (الآية 42). "قال": فعل ماضٍ فاعله ضمير مستتر يعود على يوسف عليه السلام. "اللام" حرف جرّ، "الذي" اسم موصول في محلّ جرّ بحرف الجرّ. وصلته "ظنّ أنّه ناجٍ منهما" لا محل له من الإعراب. والجملة "اذكرني عند ربك" في محل نصب مفعول به، وهي الجملة المحكية بالقول، ذات فعل أمر مبني على السكون وقد استوفى مفعوله الذي هو "الياء": ضمير متصل به يعود على يوسف. والظرف والمضاف إليه "عند ربك" متعلقان بالفعل.

ويقول تعالى: ﴿ وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ ﴾ (الآية: 50) "الواو" عاطفة. "قال الملك": فعل وفاعل. والجملة "ائتوني به" في محل نصب مقول القول. وهي ذات فعل أمر مبني على حذف النون لأنّ مضارعه من الأفعال الخمسة، وقد استوفى مفعوله الذي هو "الياء": ضمير متصل في محل نصب. والجار والمجرور "به" متعلق بالفعل.

1 - السيوطي، مع الهوامع، ج 4، ص 375.

ويقول أيضاً ﴿ وَقَالَ لِفِتْيَانِهِ اجْعَلُوا بِضَاعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ ﴾ (الآية:62). الحكاية من يوسف. والجملة: "اجعلوا بضاعتهم في رحالهم" محكية بالقول في محل نصب مفعول به قال. وهي تركيب فعلي بسيط يتكوّن من فعل أمر مبني على حذف النون. "الواو" فيه فاعل. والمفعول به هو "بضاعتهم" مضاف ومضاف إليه. والجار والمجرور "في رحالهم" متعلق بالفعل اجعلوا.

وقوله تعالى: ﴿ قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ ﴾ (الآية:55). هنا أيضاً الجملة المحكية بالقول "اجعلني على خزائن الأرض" الواقعة في محل نصب مفعولاً به تتكوّن من فعل أمر مجزوم والفاعل فيه مستتر وجوباً والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به. والجار والمجرور والمضاف إليه متعلقات بالفعل.

وأخيراً قوله تعالى: ﴿ قَالُوا يَا أَبَانَا اسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا ﴾ (الآية:97). الحكاية من أبناء يعقوب لأبيهم. "يا" أداة نداء، أبانا: منادى مضاف منصوب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة. و"نا" ضمير متصل مبني على السكون في محل جرّ بالإضافة. والجملة "استغفر لنا ذنوبنا" محكية بالقول في محل نصب مفعول به للفعل "قالوا". وتتكوّن من فعل أمر مبني على السكون. الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً والجار والمجرور متعلقان بالفعل. و"ذنوبنا" مفعول به مضاف و"نا" مضاف إليه.

إذن هذه هي مختلف صور النوع الأول، حيث ترد جملة المفعول به فعلية محكية بالقول، ومثلما رأينا فقد تعدّدت أشكال هذه الجملة فكانت ذات فعل ماضٍ ومضارع وأمر، كما أنّ هذه الجملة دخلت عليها عدة أمور كالنصب والجزم والحروف الزائدة في جملة المضارع، إضافة إلى العناصر الأخرى المكتملة للعملية الإسنادية منها المضافات وحروف الجرّ، والحال، كما أنّ الجملة الواقعة مفعولاً به لفعل القول لم ترتبط بالفعل برابط أو عائد يعود بها إلى ما قبلها، إلا أنّ الفعل هو الذي عمل فيها النصب على المحلّ.

والنوع الثاني يتمثل في مجيء المفعول به جملة اسمية. وشكلها الأساس هو:

ج.ف.م = فعل + فاعل + مفعول به (مبتدأ + خبر)

وقد أحصينا من نماذج هذا الشكل أكثر من ثلاثين نموذجًا في سورة يوسف، إلا أنه سعيًا وراء الدقة والتركيز قمنا بتحليل بعض النماذج فقط ذلك لأنها في أغلب الأحيان تكون متقاربة وذات نفس العناصر مع بعض الإضافات التي لا تدخل في صميم الإسناد الأساسي.

وأول صورة لهذا النوع تتمثل في:

ج.ف.م = فعل + فاعل + مفعول به (مبتدأ + خبر)

أي أن جملة المبتدأ والخبر هنا جاءت مجردة من أي عنصر من شأنه أن يغير منها. ونقصد بذلك النواسخ التي تدخل على جملة المبتدأ والخبر. وهذه جملة من النماذج التي وردت في نطاق هذه الصورة.

يقول تعالى: ﴿ إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا ﴾ (الآية:8). الحكاية من إخوة يوسف. والجملة "ليوسف وأخوه أحبُّ إلى أبينا منا" محكية بالقول في محل نصب مفعول به للفعل "قالوا". وهي جملة اسمية بسيطة تتكوّن من مبتدأ دخلت عليه لام الابتداء المفيدة للتوكيد "ليوسف" وما بعده معطوف عليه، وخبر مرفوع تعلق به حرف الجرّ وما يليه.

وقوله تعالى: ﴿ قَالَ هِيَ رَاوَدَتْنِي عَنْ نَفْسِي ﴾ (الآية:26)، القول صادر عن يوسف عليه السلام. والجملة الاسمية المركبة ذات مبتدأ ضمير يعود على زوجة العزيز وخبر جملة فعلية ذات فعل وفاعل ومفعول، متعلق بفعلها الجار والمجرور؛ واقعة في محل نصب مقول القول.

ونجد أيضًا قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ ﴾ (الآية:30). "الواو" استثنائية، "قال" فعل ماضٍ مبني على الفتح. الفاعل ضمير مستتر فيه يعود على النسوة. والمفعول به هو الجملة الاسمية المركبة "امرأة العزيز تراود فتاها" ذات مبتدأ مركب إضافي، وخبر جملة فعلية استوفت مفعولها "فتاها".

وقوله: ﴿ قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ﴾ (الآية 32). الجملة بعد الفعل "قالت" في محل نصب مفعول به، "الفاء" في "ذلكن" قد تكون واقعة في جواب شرط محذوف تقديره

إن كنتنّ عاتبتنني فيه فهذا الذي لمتنني فيه. "ذا" اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ... "اللام" للبعد. و"الكاف" حرف خطاب. "النون" للنسوة. الذي: اسم موصول في محل رفع خبر. وصلته لا محل لها من الإعراب، وهي بذلك جملة اسمية بسيطة.

ويقول أيضاً: ﴿ مَا خَطْبُكَ ﴾ (الآية: 51). الحكاية من العزيز إلى النسوة، والجملة بعد الفعل "قال" محكية بالقول. وهي اسمية بسيطة، ذات مبتدأ اسم استفهام، وخبر مرفوع ومضاف إليه.

نموذج آخر يتمثل في قوله تعالى: ﴿ قَالَ اللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ ﴾ (الآية: 66). الحكاية من يعقوب إلى أولاده. والجملة بعد الفعل "قال" في محل نصب مقول القول، وهي أيضاً اسمية بسيطة ذات مبتدأ مفرد "الله" وخبر نكرة "وكيل" والجار والمجرور وما يليه متعلقان بالخبر.

ويقول تعالى كذلك: ﴿ قَالَ أَنَا يُوسُفُ ﴾ (الآية: 90)، الحكاية أو القول من يوسف إلى إخوته. والجملة بعد الفعل قال في محل نصب مقول القول، وهي اسمية بسيطة ذات مبتدأ ضمير المتكلم "أنا" وخبره اسم العلم "يوسف".

وأخيراً قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ ﴾ (الآية: 100). الواو عاطفة. وقال: فعل ماضٍ فاعله ضمير مستتر فيه يعود على "يوسف" والجملة بعده في محل نصب مفعول به وهي اسمية يجوز فيها وجهان إما بسيطة فيكون "تأويل" خبر مرفوع. وإما مركبة فيكون "تأويل" خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير "هذا هو تأويل رؤيائي". أمّا كلمة "رؤيائي" فهي مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتّعذر والياء ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة.

إذن من خلال هذه المجموعة من النماذج المعروضة نستطيع أن نستنتج أنّ المفعول به يمكن أن يكون جملة اسمية إما بسيطة وإما مركبة. وقد تطرقنا فيما سبق إلى أغلبية أنماط الجملة الاسمية البسيطة والمركبة. ونلاحظ كذلك أنّ المفعول به الذي يجيء على شكل جملة اسمية في غالب الأحيان يعبر عن حالة معينة أو يقدم لنا خبراً ابتدائياً لا يمكن للفعل "قال" أن يستغني عنه. فهو بذلك يكون عمدة لا يمكن الاستغناء عنه أو تعويضه بعنصر آخر.

الصورة الثانية لهذا النمط تتمثل في:

ج.ف.م = فعل + فاعل + مفعول به (ناسخ + مبتدأ + خبر)

نلاحظ في هذه الصورة أنّ جملة المبتدأ والخبر الواقعة مفعولاً به قد دخل عليها الناسخ سواء أكان حرفياً أم فعلياً. وهذا من شأنه أن يضيف دلالة إلى التركيب ككل لأنّ التكثيف اللفظي يساهم إلى حدّ كبير في تحديد المعاني وتحقيق الترابط الدلالي بين مختلف العناصر. وهذه المجموعة من النماذج المنتقاة من سورة يوسف ما هي إلا عينة نسعى من خلالها إلى إبراز هذا النوع من "المفعول به"، ومدى تأثيره في المعنى وتبليغه للمقصود.

أول نموذج يتمثل في قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ ﴾ (الآية:13). "قال" فعل ماضٍ مبني على الفتح. والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً يعود على يعقوب. والجملة بعد الفعل "قال" في محل نصب مفعول به، وهي اسمية دخل عليها الناسخ الحرفي "إنّ" المفيد للتوكيد. والضمير المتصل به في محل نصب اسم إنّ. وخبره الجملة الفعلية "ليحزنني". وقد اتصلت بها لام التوكيد أو الابتداء. ونلاحظ أنّ ثقل هذه الجملة كلّها مرتكز على المفعول به الذي هو محل الفائدة. والمصدر المؤول من "أن تذهبوا به" في محل رفع فاعل للفعل "ليحزنني". ونفس التركيب تقريباً في قوله: ﴿ قَالَ أَبُوهُمْ إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ ﴾ (الآية 94). وقوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنَّهُ مِنْ كَيْدِكُنَّ ﴾ (الآية:28) أيضاً. الجملة الاسمية بعد الفعل قال محكية بالقول وقد دخل عليها الناسخ الحرفي "إنّ" اسمه ضمير متصل به وخبره محذوف والجار والمجرور متعلقان به.

وقوله أيضاً: ﴿ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ (الآية:36)، قال فعل ماضٍ فاعله اسم ظاهر مضاف "أحدهما". والجملة "إنّي أراني" في محلّ نصب مفعول به وهي حكاية حال ماضية بمعنى: إنّي رأيت في المنام، وهي اسمية مركبة دخل عليها الناسخ الحرفي إنّ واسمه ضمير متصل به وخبره فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه، والياء في محلّ نصب مفعول به. أمّا جملة "أعصر خمرًا" ففي محلّ نصب مفعول به ثانٍ للفعل "رأى" بمعنى الحلم، ويحمل على معنى "علم"، أو في محلّ نصب حال إذا كانت "رأى" بصرية.

والتركيب نفسه نجده في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الْآخِرُ إِنِّي أُرَانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا ﴾ (الآية:36). وهي معطوفة على ما قبلها، وبالتالي تعرب إعرابها. كما نجد أيضاً نفس التركيب في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ ﴾ (الآية:43).

وقوله تعالى: ﴿ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ ﴾ (الآية:52). ليعلم: "اللام" حرف تعليل والفعل منصوب بأن مضمرة. وهو مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً يعود على العزيز. والجملة الاسمية "أنّي لم أخنه" مركبة من اسم أنّ ضمير، وخبره جملة فعلية ذات فعل مضارع مجزوم بـ "لم" و"الهاء" ضمير في محل نصب مفعول به. أمّا الفاعل فهو ضمير مستتر فيه وجوباً. وهذه الجملة سدّت مسدّ مفعولي الفعل "يعلم". فالفعل هنا تعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.

وقوله أيضاً: ﴿ أَلَا تَرَوْنَ أَنِّي أُوفِي الْكَيْلَ ﴾ (الآية:59). هنا أيضاً المفعول به لم يأت في محل نصب مقول القول، بل هو مرادف للفعل "قال". ألا: حرف عرض، لا عمل له. "ترون": فعل مضارع مرفوع بثبوت النون. و"الواو" فيه في محل رفع فاعل. أمّا الجملة الاسمية المركبة من اسم الناسخ "إنّ" وهو ضمير متصل، وخبره الذي هو جملة فعلية ذات فعل مضارع استوفى مفعوله، ففي محل رفع خبر إنّ، فهي بتأويل مصدر في محل نصب مفعول به لـ: "ترون".

وآخر نموذج قوله تعالى: ﴿ قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ (الآية:85). الحكاية من إخوة يوسف لأبيهم. "تالله" حرف جر للقسم، ولفظ الجلالة مجرور للتعظيم بتاء القسم. والجار والمجرور متعلقان بفعل القسم محذوف تقديره "نقسم". وجملة القسم المحذوفة محكية بالقول في محل نصب مقول القول. أمّا جملة "تفتأ تذكر يوسف"، فهي جواب القسم لا محل لها من الإعراب.

نودّ أن نشير إلى ملحظ تركيبية ورد في هذا النموذج. وهو حذف حرف "لا" من "تفتأ" لأنه لا يلتبس بالإثبات فلو كان إثباتاً لم يكن بدّ من اللام والنون. ويقول ابن الأنباري في هذا الصدد: « فإن قيل: فلمَ جاز حذف "لا" ... قيل لدلالة الحال عليه. لأنه لو كان إيجاباً لم يخلُ من "إنّ" أو اللام، فلمّا خلا منهما دلّ على أنّها (تفتأ) نفي فلهذا جاز حذفها »⁽¹⁾.

1 - ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 278.

أمّا ابن يعيش فكان أكثر تفصيلاً في عرض المسألة، ونورد ههنا قوله في شأن حذف حرف النفي في "فتى": « قد ذكرنا أنّ هذه الأفعال لا تستعمل إلا ومعها حرف الجحد نحو ما زال... وذلك من قبل أنّ الغرض بها إثبات الخبر واستمراره وذلك إنّما يكون مع مقارنة حرف النفي لأنّ استعمالها مجردة من حرف النفي تتأفي هذا الغرض لأنها إذا عريت من حرف النفي لم تغد الإثبات، والغرض منها إثبات الخبر... إلا أنّ حرف النفي قد يحذف في بعض المواضع وهو مرادٌ وإنّما يسوّغ حذفه إذا وقع في جواب القسم، وذلك لأمن اللبس وزوال الإشكال»⁽¹⁾. فالمسوّغ إذن لحذف هذه الـ "لا" أن يكون الفعل الناقص "فتى" واقعاً في جواب القسم، وهو الحال في النموذج السابق، حيث جاء الفعل المضارع الناقص "تفتأ" في جواب القسم.

فمن خلال عرض هذه العينة من النماذج يتبين لنا أنّ الجملة الاسمية بمختلف أشكالها وصورها تستطيع أن تحلّ محلّ المفعول به وتؤدي وظيفته. ولاحظنا كيف أنّ النواسخ الحرفية أو الفعلية ذات دلالة متميزة تضيفها إلى الجملة فتؤكدّها وتخصص أكثر معناها.

وخلاصة هذا النمط أنّ المفعول به يرد جملة فعلية بأنماطها الثلاثة وأزمنتها المعروفة، واسمية أيضاً بسيطة أم مركبة، وميزة جملة المفعول به أنّها تأتي مستقلة عمّا قبلها فلا ترتبط بما قبلها برابط أو عائد سواء أكان ضمناً أم صريحاً، وذلك لأنها في حكم المفعول المفرد، الذي لا يرتبط بما قبله. إلا أنّ عامل النصب فيه يكون دائماً من طرف الفعل وحده. مثلما أوضح ذلك ابن الأنباري⁽²⁾.

النمط الثاني الذي وردت وفقه الجملة الفعلية المركبة يتمثل في مجيء الحال فيها جملة. وهو كالتالي:

ج.ف.م = فعل + فاعل + مفعول + الحال (جملة)

أو ج.ف.م = فعل + فاعل + الحال (جملة)

1 - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 7، ص 109.

2 - ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 85. (وقد تقدم ذلك في ص: 81 من هذا البحث).

نشير إلى أنّ هذه الجملة المركبة يمكن أن تأتي بعنصرين هما الفاعل والفاعل أو بثلاثة عناصر هي الفعل والفاعل والمفعول، إلا أننا لن نوليّ هذه المسألة اهتماماً كبيراً؛ فقد مرّ الحديث عنها في مسألة التعدي واللزوم التي انبنت عليها تحليلاتنا لنماذج الجملة الفعلية البسيطة. إنّما الاهتمام الأكبر سيكون منصباً على عنصر الحال الذي يرد جملة. ولقد تطرّق كثير من النحاة إلى هذا النمط واستفاضوا في الحديث عنه وبيان خصائصه والقواعد والأسس المتحكمة فيه.

وتعدّ الجملة الحالية من الجمل الفرعية التي تحلّ محلّ المفرد من الجملة الأصلية، وذلك برابط يربطها بصاحب الحال. وقد وضع النحاة للجملة الواقعة حالاً شروطاً يجمعها السيوطي في قوله: « تقع الحال جملة خبرية خالية من دليل استقبال أو تعجب فلا تقع جملة طلبية ولا تعجبية ولا ذات السين أو سوف - أو لن... والجملة الواقعة حالاً إمّا ابتدائية... أو مصدرية بلا التبرئة... أو بـ. ما... أو بإن... أو بكأن... أو بمضارع مثبت عارٍ من "قد" أو مقرون بقد... أو (مضارع) منفي بـ. لا... أو بلم... وخالٍ منهما... أو بماضٍ تالٍ لـ. إلا. ولا بدّ للجملة الواقعة حالاً من رابط وهو ضمير صاحبها أو الواو... »⁽¹⁾.

ويقول الرضي الاسترأبادي في جواز وقوع الحال جملة: « أمّا جواز كون الحال جملة فلأنّ مضمون الحال قيد عاملها، ويصحّ أن يكون القيد مضمون الجملة، كما يكون مضمون المفرد، وأمّا وجوب كونها خبرية، فلأنّ مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال »⁽²⁾. ولهذا نجد ابن يعيش يذكر أنّ الحال على ضربين: إمّا أن تكون فضلة أو زيادة في الفائدة إذا كان الاسم قبلها قد استوفى ما يقتضيه من الخبر بالفعل، وإمّا أن تكون الحال ثابتة غير منتقلة وتُذكر توكيداً لمعنى الخبر وتوضيحاً له⁽³⁾.

1 - السيوطي، همع الهوامع، ج 4، ص 42 - 47.

2 - الاسترأبادي، ج 2، ص 81.

3 - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 2، ص 64.

وتتقسم الحال بحسب اعتبارات عدة: فمنها أنها تنقسم بحسب قصدتها لذاتها والتوطئة بها إلى قسمين: مقصودة وهو الغالب، وموطئة وهي الجامدة الموصوفة، نحو: «فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا» (مريم:17)، وتنقسم بحسب التبيين والتأكيد إلى قسمين أيضاً: فإما أن تكون مبيّنة وهو الغالب، وتسمى مؤسسة أيضاً وهي التي تدلّ على معنى لا يفهم مما قبلها. وإما مؤكدة، وهي التي يستفاد معناها بدونها. وتكون إما مؤكدة لمضمون الجملة، وشرط الجملة كون جزأها معرفتين، لأنّ التأكيد يكون للمعارف، وكونها جامدين لا مشتقين ولا ما في حكمهما، أو مؤكدة لعاملها وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ عاملها، فالأكثر أن تخالفه لفظاً نحو: «فتبسّم ضاحكاً»، وقد توافقه نحو: «أرسلناك للناس رسولاً»⁽¹⁾.

والأصل في الحال أن تأتي نكرة ليستفاد من معناها في الجملة التي ترد فيها. ويذكر ابن الأنباري علّة وجوب كون الحالة نكرة في قوله: «لأنّ الحال جرى مجرى الصفة للفعل ولهذا سماها سيوييه نعتاً للفعل... والمراد بالفعل المصدر الذي يدلّ الفعل عليه وإن لم تذكره»⁽²⁾.

ويذكر أيضاً علّة عدم جواز كون الحال معرفة فيقول: «أنّها لا يجوز أن تقوم مقام الفاعل ما لم يسمّ فاعله. لأنّ الفاعل قد يضمّ فيكون معرفة، فلو جاز أن يكون الحال معرفة لما امتنع ذلك كما لم يمتنع في ظرف الزمان والمكان، والجار والمجرور والمصدر»⁽³⁾.

هذا بصفة عامّة بعض آراء النحاة العرب حول وقوع الحال جملة وما يتصل بها من خصائص وشروط. ونحن من خلال استقراءنا لقصة يوسف تمكناً من رصد كلّ النماذج التي ورد فيها الحال جملة. ولاحظنا من خلال ذلك أنّ جملة الحال تنقسم إلى نوعين هما: إما أن تكون فعلية وإما اسمية.

ف. الصورة الأولى إذن لجملة الحال تتمثل في:

1 - السيوطي، همع الهوامع، ج 4، ص 42 - 43 (بتصرف).

2 - ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 193.

3 - نفسه، ص 195.

ج.ف.م = فعل + فاعل + مفعول + (حال جملة فعلية)

أو ج.ف.م = فعل + فاعل + (حال جملة فعلية)

وتتمثل نماذج هذه الصورة في:

قال تعالى: ﴿ وَجَاءُوا آبَاهُمْ عَشَاءً يَبْكُونَ ﴾ (الآية:16). "الواو" في الفعل "جاءوا" فاعل ضمير متصل يعود على إخوة يوسف. والجملة الفعلية "يبكون" ذات الفعل والفاعل في محل نصب حال. وهي جملة ذات فعل مضارع خال من دليل الاستقبال وعار من "قد" وغير منفي بـ "لا". والرابط هنا بين الحال وصاحبها هو الضمير فقط دون الواو. يقول ابن يعيش: «... وأما إذا لم تذكر هناك واوًا فلا بدّ من ضمير»⁽¹⁾ فالضمير الرابط في هذا النموذج هو واو الجماعة المتصل بـ "يبكون" الذي يعود على الفاعل الضمير في "جاءوا" وهم إخوة يوسف.

يقول تعالى أيضاً: ﴿ فَلَمَّا رَأَى قَمِيصَهُ قَدْ مِنْ دُبُرٍ ﴾ (الآية:28). جملة الحال هي، "قد من دبر" وهي فعلية ذات فعل ماضٍ لم يُسمَّ فاعله. والضمير فيه مستتر وهو المفعول في الأصل يعود على مفعول الفعل "رأى" وهو "قميصه". فالجملة هي حال من القميص. والرابط بين الحال وصاحبها هو الضمير، ونلاحظ أنّ جملة الحال ذات فعل ماضٍ خالٍ من "قد" ذلك لأنه لا بدّ للفعل الماضي من "قد" ليفيد الحال، حيث يذكر ذلك الزمخشري: «وكذلك في الماضي ولا بدّ معه من "قد" ظاهرة أو مقدّرة»⁽²⁾. والفعل "رأى" هنا يفيد الرؤية الحسية. كما أنّ العزيز تحقّق من أنّ القميص قد قُدّ من دبرٍ إذن فـ "قد" في الجملة الحالية مقدّرة.

ويقول أيضاً: ﴿ وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ ﴾ (الآية:56). "الواو" هنا للاستئناف. وفعل التمكين حاصل ليوسف والجملة "يتبوا منها حيث يشاء" في محلّ نصب حال من يوسف. لأنّ الضمير المستتر في الفعل "يتبوا" يعود عليه. فالرابط إذن بين الحال وصاحبها هو الضمير فقط. وبما أنّ فعل الحال مضارع مثبت فيكفي فيه

1 - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 2، ص 65.

2 - الزمخشري، المفصل، ص 64.

الضمير كرابط أو راجع. وفي ذلك يقول الاسترأبادي: « وقوله (أي ابن الحاجب) المضارع المثبت بالضمير وحده. وذلك لأنّ المضارع على وزن اسم الفاعل لفظاً، وبتقديره معنى... يركب... راكباً. ولا سيّما وهو يصحّ للحال وضعاً وبين الحالين تناسب وإن كانا في الحقيقة مختلفين »⁽¹⁾.

ويقول تعالى أيضاً: ﴿ وَجَدُوا بِضَاعَتَهُمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ ﴾ (الآية:65). هذه الجملة واقعة جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. والضمير في الفعل "وجدوا" يعود على إخوة يوسف. و"بضاعتهم" مفعول به مركب إضافي والجملة: "ردت إليهم" في محل نصب حال. ولفظة "قد" في الفعل الماضي المبني للمجهول مقدّرة. أمّا الضمير فيه فيعود على المفعول به "بضاعتهم" الذي هو صاحب الحال.

ويقول تعالى: ﴿ وَقَالَ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا ﴾ (الآية:100). الجملة الفعلية مركبة تركيباً متعدداً حيث إنّ مفعول الفعل "قال" هو الجملة الاسمية "هذا تأويل رؤياي من قبل" والحال فيها أيضاً هو الجملة الفعلية المصدرّة بـ. "قد" وذات الفعل الماضي "جعلها" و"الهاء" فيه ضمير متصل يعود على الرؤيا، وهي صاحب الحال. إذن فجملة الحال هنا توفر فيها شرطان هما: الضمير العائد إلى صاحب الحال واقتران الفعل بلفظة قد، التي تقرّب الماضي من الحال فقط. وذلك لأنه كان يستبشع في الظاهر لفظ الماضي والحالية⁽²⁾.

ويقول أيضاً: ﴿...وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ ﴾ (الآية:43). جملة الحال هنا ذات فعل مضارع مثبت فيه ضمير يعود على صاحب الحال وهو الضمير "هنّ" الراجع إلى البقرات السبع السمان.

من خلال عرض نماذج هذه الصورة نلاحظ أنّ جملة الحال الفعلية تكفي فقط بالضمير الذي يربطها بصاحب الحال. ولا تحتاج إلى رابط آخر. كما أنّها جاءت لبيان هيئة الفاعل مثلما هو الأمر في النموذج (16) أو هيئة المفعول في النماذج (28)، (65)، (100)، (43). أو حالاً من المجرور في النموذج (56). كما نلاحظ أنّ جملة الحال

1 - الرضي الاسترأبادي، شرح الكافية في النحو، ج 2، ص 85.

2 - نفسه ص 86. وابن يعيش، شرح المفصل، ج 2، ص 67.

جاءت بعد تمام معنى الجملة الأصلية فهي أشبه بالفضلة، « كما لها بالظرف شبه خاص من حيث إنها مفعول فيها »⁽¹⁾.

أمّا الصورة الثانية لجملة الحال فتتمثل في:

ج.ف.م = فعل + فاعل + مفعول + حال (جملة اسمية)

أو ج.ف.م = فعل + فاعل + حال (جملة اسمية)

وتتمثل نماذج هذه الصورة فيما يلي:

قال تعالى: ﴿ إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا نَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ (الآية:8)،
 ﴿ وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذَّنْبُ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ ﴾ (الآية:13)، ﴿ لَتَتَّبِعَنَّهُمْ بِأَمْرِهُمْ هَذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ (الآية:15)، ﴿ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ ﴾ (الآية:58)، ﴿ أَوْ تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ (الآية:107)، ﴿ يَمْرُؤْنَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ ﴾ (الآية:105).

لقد أثرنا أن ندرج النماذج المتعلقة بهذه الصورة دفعة واحدة، ذلك لأنها كلها جاءت متشابهة من حيث بنية جملة الحال. وهي جملة اسمية بسيطة أو مركبة، جاءت في محلّ نصب حال. وقد صدرت كلّ تلك الجمل الاسمية بالواو التي للحال. يقول ابن جني في هذا المجال: « وأمّا الواو التي للحال، فنحو قولك مررتُ بزيدٍ وعلى يده بازٍ أي مررت به وهذه حاله... ولا يقع بعد هذه الواو إلا جملة مركبة من مبتدأ وخبر »⁽²⁾. ويقول في موضع آخر: « وأعلم أنّ هذه الواو وما بعدها. إذا أريد بالجميع الحال ففي موضع نصبٍ بما قبلها من العوامل التي يجوز لمثلها نصب الحال »⁽³⁾. فمن أحكام الجملة الاسمية الواقعة حالا أن تكون مصدرّة بواو الحال. أمّا الضمير العائد إلى صاحب الحال فليس ملزماً الإتيان به، إلا أنه في النماذج السابقة نلاحظ أنّ بعد واو الحال هناك ضمير الفصل الذي يربط أيضاً الحال بصاحبها. يقول في هذا الصدد ابن يعيش: « وإذا وقعت هذه الجملة (الاسمية) بعد هذه الواو حالا كنت في تضمينها ضمير صاحب

1 - الزمخشري، المفصل، ص 61.

2 - ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، ج 2، ص 640 - 641.

3 - نفسه، ص 644.

الحال وترك ذلك مخيراً... وإنما جاز استغناء هذه الجملة عن ضمير يعود منها إلى صاحب الحال من قبل أن الواو أغنت عن ذلك بربطها ما بعدها بما قبلها فلم تحتج إلى ضمير مع وجودها فإن جئت بالضمير معها فجيّد لأنّ في ذلك تأكيد ربط الجملة بما قبلها «⁽¹⁾. وإلى هذا يذهب أيضاً السيوطي: « ولا بدّ للجملة الواقعة حالا من رابط وهو ضمير صاحبها أو الواو... واجتماعهما في الاسمية أكثر من الاقتصار على الضمير «⁽²⁾. أي أنّ الجملة الاسمية الواقعة حالا لا بدّ لها من واو الحال أمّا الضمير فعلى الاختيار. لأنّ الجملة الكبرى كلام مستقل بنفسه مفيد لمعناه فإذا وقعت الجملة الاسمية حالا فلا بدّ فيها من شيء يعلّقها بما قبلها، ويربطها به لكي لا يظن أنّ جملة الحال مستأنفة. « لأنّ الحال يجيء فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج في الأكثر إلى فضل ربط فصدرت الجملة التي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط أعني الواو التي أصلها الجمع لتؤذن من أول الأمر بأنّ الجملة لم تبقَ على الاستقلال «⁽³⁾.

نستخلص من خلال هذه المجموعة من النصوص أنّ الواو لا يمكن الاستغناء عنها في جملة الحال الاسمية. أمّا الضمير العائد إلى صاحب الحال فليس ملزماً للإتيان به، وبذلك تكون النماذج المدرجة آنفاً قد استجابت لهذه الأحكام والشروط. ووقعت موقع المفرد من الجملة الأصلية، ومحلّها النصب على الحال.

نستنتج من خلال عرض نماذج الصورتين الأولى والثانية أنّ جملة الحال من الجمل التي تحلّ محلّ المفرد وتؤدي وظيفته على أكمل وجه، وذلك وفق شروط وأحكام تضبطها وتتنقيد بها.

النمط الثالث للجملة الفعلية المركبة يتمثل في ورود النعت فيها جملةً. وهو كالتالي:

ج.ف.م = فعل + فاعل + مفعول + نعت (جملة)

أو ج.ف.م = فعل + فاعل + نعت (جملة)

1 - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 2، ص 65.

2 - السيوطي، همع الهوامع، ج 4، ص 46 - 47.

3 - الاسترأبادي، ج 2، ص 82.

من الجمل التي تحل محلّ المفرد أيضاً نجد جملة النعت، التي تقع موقعاً يصحّ للمفرد أن يقع فيه. ومن النحاة من يعرف النعت بقوله: « النعت تابع يدلّ على معنى في متبوعه مطلقاً... وفائدته تخصيص أو توضيح، وقد يكون لمجرد الثناء أو الذم أو التأكيد»⁽¹⁾.

أما ابن الأنباري فيقول في غرض الوصف أو النعت أنه « التخصيص والتفضيل، فإن كان معرفة كان الغرض من الوصف التخصيص لأنّ الاشتراك يقع فيها (أي المعارف) وإن كان الاسم نكرة كان الغرض من الوصف التفضيل»⁽²⁾.

ومعلوم أنّ الصفة تتبع الموصوف في جميع أحواله وجملتها عشرة أشياء هي: الرفع والنصب والخفض والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتعريف والتذكير والتأنيث. والجملة التي تقع نعتاً تحل محلّ المفرد، وبالتالي لها موضع ذلك المفرد من الإعراب. ولقد اشترط النحاة في جملة النعت شروطاً تتمثل في:

أن تكون خبرية. يقول الاسترأبادي: « وإنّما وجب في الجملة التي هي صفة أو صلة بكونها خبرية لأنك إنّما تجيء بالصفة والصلة، لتعرف المخاطب بالموصوف، والموصول المبهمين»⁽³⁾. وإلى ذلك يذهب أيضاً ابن يعيش في حديثه عن نوع الجملة الخبرية الواقعة نعتاً للنكرة فيقول: « وهي التي تكون أخباراً للمبتدأ وصلات للموصولات وهي أربعة أضرب، الأول: أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل. والثاني: أن تكون مركبة من مبتدأ وخبر. والثالث: أن تكون شرطاً وجزاء. والرابع: أن تكون ظرفاً»⁽⁴⁾.

وأن تكون جملة النعت يدخلها الصدق والكذب. وفي ذلك يقول ابن يعيش: « وشرطنا في الجملة التي تقع صفة أن تكون محتملة للصدق والكذب تحرّزاً من الأمر والنهي والاستفهام... فإنّ هذه الجمل لا تقع صفات للنكرات كما لا تقع أخباراً ولا

1 - الاسترأبادي، ج 4، ص 8 إلى 12.

2 - ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 293.

3 - الاسترأبادي، ج 4، ص 26.

4 - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3، ص 52.

صلات، لأنّ الغرض من الصفة الإيضاح والبيان بذكر حال ثابتة للموصوف يعرفها المخاطب له ليست لمشاركة في اسمه. والأمر والنهي والاستفهام ليست بأحوال ثابتة للمذكور يختص بها إنّما هو طلب واستعلام لا اختصاص له بشخص دون شخص»⁽¹⁾. فكون الجملة محتملة للصدق والكذب الذي هو من صفة "الخبر" يستبعد الجمل الإنشائية التي لها غاية معيّنة من إنشائها.

والشرط الثالث يتمثل في اشتمال جملة النعت على ضمير يربطها بالمنعوت في الجملة الأصلية. ويقول في ذلك ابن الحاجب: «توصف النكرة بالجملة الخبرية، ويلزم الضمير»⁽²⁾، أي يجب أن يكون فيها ضمير يربطها بالموصوف حتى تعدّ جملة النعت مستقلة عما قبلها. أو واقعة في استئناف الكلام. ويشير إلى ضرورة وجود العائد في جملة النعت ابن يعيش في قوله: «... لأنّ الصفة كالخبر فكما لا بدّ من عائدٍ إلى المبتدأ إذا وقعت خبراً كذلك لا بدّ منه في الجملة إذا وقعت صفة»⁽³⁾.

نستخلص إذن أنّ العائد أو الضمير الرابط شيء لا بدّ منه في جملة النعت وإلا وقعت في حكم آخر.

هذه هي الشروط التي يجب أن تتوتر في الجملة التي يتوصل بها إلى وصف النكرات. ونقول النكرات فقط دون المعارف لسببين أولهما أنّ الجمل التي توصف بها المعارف لها أحكام وشروط أخرى زائدة عن التي ذكرناها، ثانيهما أنّ النماذج التي استقريناها لم يرد منها ما هو وصف أو نعت لمعرفة، لذلك لم نعد إلى الإشارة إلى وصف المعارف بالجمل وهذا اختصاراً للعمل وتركيزاً على ما هو وارد فقط.

وتتمثل تلك النماذج في مجال وصف النكرات بالجمل ما يلي:

يقول تعالى: ﴿ وَقَالَ الْآخِرُ إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ ﴾ (الآية:36). الجملة الفعل "تأكل الطير منه" خبرية لأنها أضافت معنى جديداً إلى التركيب العام وهي في محلّ نصب نعت لـ: "خُبْرًا". وهو موصوف نكرة، كما أنّ في

1 - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3، ص 53.

2 - الاسترأبادي، ج 4، ص 24.

3 - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3، ص 52.

جملة النعت ضمير يعود على المنعوت، نلمسه في الضمير المجرور "منه" الذي يعود على الخبز. فجملة الشروط متوفرة إذن في هذه الجملة لتكون نعتاً لمفرد نكرة مخصصة بالتثوين. ويقول تعالى أيضاً: ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ ﴾ (الآية:40). جملة النعت في هذا النموذج جاءت فعلية مستوفية مفعولها الذي هو "ها" ضمير متصل في محل نصب مفعول به وهو في ذات الوقت الضمير العائد والراجع إلى المنعوت النكرة المخصصة بالتثوين "أسماء". وهي أيضاً جملة خبرية، لذلك وجب كونها في محل نصب نعت.

وأخيراً قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ ﴾ (الآية:49). في هذا التركيب نجد أنّ جملة النعت هي "فيه يغاث الناس" وهي فعلية ذات فعل مضارع مبني للمجهول. وهي جملة خبرية وقعت نعتاً للكلمة: عام. فهي تخبر بأنّ صفة ذلك العام أنّه عام غيث للناس وفرج. وهي واقعة في محل رفع نعت لأنّ منعوتها جاء مرفوعاً بالضمّة الظاهرة. والعائد "فيها هو الضمير المجرور"فيه".

من خلال هذه النماذج المحلّة نستنتج أنّ جملة النعت قد توفرت فيها كلّ الشروط التي أدرجها النحاة في تحديدهم للجملة الواقعة في محلّ نعت. كما نستنتج أنّ المنعوت في هذه النماذج جاء نكرة مخصصة بالتثوين "خبزاً - عام - أسماء". وبالتالي كانت جملة النعت موافقة في محلّها الإعرابي لمنعوتها. لأنها حلّت محلّ النعت المفرد الذي يتبع منعوته في عدّة أمور. وفي هذا الصدد يقول ابن الحاجب: « وكلّ جملة يصحّ وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الإعراب كخبر المبتدأ الحال والصفة والمضاف إليه »⁽¹⁾.

بقي لنا إذن نمط أخير من أنماط الجملة الفعلية المركبة والذي حاولنا استقراء كلّ نماذجها من خلال "سورة يوسف". والمتمثل في مجيء المضاف إليه جملة. وهو كالتالي:

ج.ف.م = فعل + فاعل + مفعول + مضاف + مضاف إليه (جملة)
أو ج.ف.م = فعل + فاعل + مضاف + مضاف إليه (جملة)

وقد ورد ذكر هذا النمط في كتب النحو. ف. السيوطي يذكر أنواع الجمل التي لها محل من الإعراب فيقول: «ومنها ما هو في موضع جر... القسم الأول أن تقع مضافاً إليها أسماء الزمان، نحو: "جئتكَ يوم زيدٍ أمر"، «يوم يقوم الناس لرب العالمين»⁽¹⁾.

ويذكر هذا النمط أيضاً ابن هشام وهو يعدد الجمل التي لها محل من الإعراب فيقول: «الرابعة المضاف إليها، ومحلها الجر»⁽²⁾.

فهذه الجملة تحل محل المضاف إليه المفرد في صلب الجملة الأصلية أو الكبرى وتؤدي وظيفته ويكون محلها الجر. إلا أن إضافة الجملة إلى ما قبلها ليس بالأمر المطلق بل هي إضافة تتقيد بشروط معينة. وهذه المجموعة من النماذج التي استخرجناها من سورة يوسف، ستبين لنا إلى حد ما كيف يمكن أن تكون الجملة في محل جر مضاف إليه.

أول نموذج يتمثل في قوله تعالى: «إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ ﴿الآية:4﴾. ل. "إذ" استعمالات كثيرة منها: «أن تكون اسماً للزمن الماضي ولها أربع استعمالات، أن تكون ظرفاً وهو الغالب... أن تكون مفعولاً به... أن تكون بدلاً من المفعول... أن يكون مضافاً إليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه نحو: يومئذٍ، حينئذٍ...»⁽³⁾.

وفي هذا النموذج وقعت "إذ" مفعولاً به لفعل محذوف تقديره "اذكر" وهي مضاف. والجملة الفعلية "قال يوسف لأبيه" في محل جرّ بالإضافة. و"إذ" من الظروف الواجبة للإضافة إلى الجملة⁽⁴⁾. وهي ظرف مختص بالزمان الماضي مضاف إلى جملة فعلية غير شرطية لفظاً ومعنى... أو فعلها مضارع لفظاً لا معنى⁽⁵⁾ ونجد التركيب نفسه وارداً في قوله تعالى: «إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنَّا» (الآية:8)، حيث وقعت "إذ" مفعولاً به والجملة بعدها في محل جرّ بالإضافة.

1 - السيوطي، الأشباه والنظائر، ج 2، ص 29 - 30.

2 - ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج 2، ص 66.

3 - نفسه، ج 1، ص 142 - 143.

4 - الرضي الاسترأبادي، ج 4، ص 110.

5 - المعجم الوافي في النحو العربي، ص 23 - 24.

ويقول تعالى أيضاً: ﴿ قَالَ مَا خَطْبُكَ إِذْ رَأَوْتَنِي يُوسُفَ عَنْ نَفْسِهِ ﴾ (الآية: 51)، "إذ" ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب وهو مضاف. والجملة بعده ذات الفعل الماضي "راود" وفاعله ومفعوله في محل جرّ بالإضافة.

ويقول أيضاً: ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ ﴾ (الآية: 100)، الجملة معطوفة على ما قبلها بواو العطف. "إذ" ظرف زمان بمعنى "حين" مبني على السكون في محل نصب متعلق بـ. "أحسن". والجملة بعد "إذ" في محل جرّ بالإضافة.

ويقول تعالى أيضاً: ﴿ ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ ﴾ (الآية: 35). أي: بدأ الرأي للعزير وأهله. "من بعد" جار ومجرور. ما: مصدرية. « وتقول مع ما بعدها بمصدر وتختصّ بالجمل وهي قسمان: إمّا أن تكون مصدرية ظرفية زمانية تقدر بالمدّة والوقت وأكثر ما توصلّ بالفعل المتصرف... وإمّا أن تكون مصدرية غير ظرفية تسبق بمصدر غير مقيد بزمان، وتوصل بالماضي والمضارع... »⁽¹⁾.

وفي هذا النموذج "ما" مصدرية ظرفية زمانية. ويكون بالتالي هي وما بعدها بتأويل مصدر في محل جرّ بالإضافة، لأنّ "بعد" مجرور بـ. "من" وهو مضاف. والجملة بعده مضاف إليه. أي من بعد رؤيتهم الآيات.

ويقول تعالى أيضاً: ﴿ يَتَّبِعُونَ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ ﴾ (الآية: 56)، "يتبؤا": فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه يعود على يوسف، الجار والمجرور متعلقان به. "حيث": ظرف مكان مبني على الضم في محلّ نصب وهو مضاف. والجملة الفعلية بعده "يشاء" في محل جرّ بالإضافة. إذن "حيث" من الظروف التي تضاف إلى الجمل. يقول ابن هشام في هذا المجال: « وإضافتها إلى الجملة لازمة ولا يشترط في ذلك كونها ظرفاً »⁽²⁾. وحيث « من الألفاظ الملازمة للإضافة إلى الجملة الاسمية... أو الفعلية التي تكون في محل جرّ مضاف إليه، ولا يضاف من ظروف المكان إلى الجمل غير حيث »⁽³⁾. ويؤيد هذا قول الرضي في شرح الكافية: « واعلم أنّ الظروف المضافة إلى الجمل

1 - المعجم الوافي في النحو العربي، ص 303 - 304.

2 - ابن هشام، مغني اللبيب، ج 2، ص 58.

3 - المعجم الوافي في النحو العربي، ص 148.

على ضربين، إمّا واجبة الإضافة إليها بالوضع وهي ثلاثة لا غير، حيثُ في المكان. وإذ وإذا في الزمان»⁽¹⁾. وأمّا الضرب الثاني فإضافته إلى الجملة جائزة ولا تكون إلا ظروف الزمان مستفاد منها أحد الأزمنة الثلاثة.

وأخيراً قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا دَخَلُوا مِنْ حَيْثُ أَمَرَهُمْ أَبُوهُمْ ﴾ (الآية: 68)، هنا "حيث" مسبوقة بحرف الجرّ "من" وهي مبنية دائماً على الضم ويعلّل ذلك ابن الحاجب بقوله: « وبني "حيث" على الضمّ في الأشهر تشبيهاً بالغايات »⁽²⁾ وهي هنا في محلّ جرّ. وما بعدها جملة فعلية ذات فعل ماضٍ متعدٍ إلى مفعول به مقدم على الفاعل "أبوهم" وهي جملة في محلّ جرّ بالإضافة.

من خلال تحليل نماذج هذا النمط نستخلص أنّ ما يضاف إلى الجمل هي ظروف الزمان والمكان وأسماءه. كما أنّ هذه الجمل المضافة تكون إمّا فعلية ماضية أو فعلية مضارعة. ولم ترد ههنا اسمية، كما أنّها جمل لا تحتاج إلى رابط أو ضمير يربطها بما تضاف إليه ذلك لأنّها تعتبر جزءاً من المضاف. ويشكّلان معاً ضميمة واحدة. وفي هذا المنحى يقول الرضي الاسترأبادي: « واعلم أنّ الظرف المضاف إلى الجملة، لما كان ظرفاً للمصدر الذي تضمّنته الجملة... لم يجز أن يعود من الجملة إليه ضمير، فلا يقال: أتيتك يوم قدم زيدٌ فيه. لأنّ الرّبط الذي يطلب حصوله من مثل هذا الضمير حصل بإضافة الظرف إلى الجملة وجعله ظرفاً لمضمونها فيكون كأنك قلت: يوم قدوم زيد فيه أي في اليوم، وذلك غير مستعمل »⁽³⁾.

هذه هي أنماط الجملة الفعلية المركبة الواردة في قصة "يوسف"، على أنه توجد أنماط أخرى لم يتسنّ لنا الإشارة إليها وذلك قصداً منّا إلى البساطة وتجنّب التعقيد والتعارض في الآراء. وهذا خاصة فيما يتعلق بالاسم الموصول وصلته؛ فهناك من النحاة من يعتبر الموصول وصلته في محلّ مفرد. وهناك من لا يأخذ بذلك ويرى أنّ الموصول وحده هو الذي يحتلّ موقعاً من التركيب الذي يرد فيه. لذا توجّهنا أكثر إلى

1 - الرضي الاسترأبادي، ج 4، ص 110.

2 - نفسه، ص 124.

3 - نفسه، والصفحة نفسها.

الأنماط التي عليها اتفاق النحاة وتجنبنا التي فيها خلاف بينهم. لأنّ هدفنا الأول والأخير هو دراسة أشكال التركيب التي انبنت عليها الجملة الفعلية المركبة. وقد لاحظنا من خلال تلك الدراسة أنّ الجملة الفرعية أو الواقعة موقع المفرد ترتبط كثيراً بالجملة الأصلية أو الكبرى، ففي الجملة الواقعة مفعولاً به كان الرابط الأساس معنوياً يتمثل في التعديّة. فكان الفعل في الجملة الكبرى يقتضي مفعولاً به جملة على وجه اللزوم، خاصة جملة مقول القول. أمّا في جملة الحال فكان الرابط يتراوح بين الواو والضمير معاً في "الحال الجملة الاسمية" والضمير في "الحال الجملة الفعلية". أمّا في جملة النعت، فكان الرابط فيها والراجع إلى الجملة الأصلية هو الضمير خاصة. ولاحظنا أنّ جملة النعت توافق المنعوت في جميع أحواله. أمّا جملة المضاف إليه التي كنا بصددّها فكانت ذات خاصية تتمثل في مجيئها بعد الظروف والأسماء الخاصة بالزمان والمكان، ولا يوجد فيها رابط يربطها بالجملة الأصلية من ضمير أو غيره، ولكن رابطها كان معنوياً أيضاً يتمثل في خاصية الإضافة.

ونعود ونقول إنّ الجملة الفعلية المركبة جملة ذات علاقات إنشائية مكثفة ودلالات متولدة، ومحدّدة، وتمتاز كذلك بالترابط الشديد بين عناصرها الإفرادية وعناصرها التي جاءت على شكل جملة. وهذا الترابط هو الذي حقق لها الانسجام الكلي والاتساق النصي العام الذي يُحدّد فيه المعنى ويتجدد بصورة مستمرة.

وفي خلاصة هذا الفصل نقول إنّ هدف الدراسة التركيبية هو رصد مختلف العلاقات التي تربط بين أجزاء الكلام فتجعله مستقيماً، ومؤدّياً للمعنى الأساس المراد من ذلك التركيب. ويعدّ التركيب الإنشائي بنية ثنائية تؤدي بشكل طبيعي إلى التمييز فيه بين نوعين من العناصر هما: المسند وهو العنصر الذي يضاف في العملية الإنشائية ويكون إمّا الخبر أو الفعل. والمسند إليه وهو العنصر الذي يضاف إليه في العملية الإنشائية ويكون إمّا المبتدأ أو الفاعل.

والغاية من دراسة التراكيب هو اكتشاف المعنى النحوي الذي هو أصل المعنى ويقول السكاكي في هذا الصدد: « اعلم أنّ النحو هو أن تتحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب

وقوانين مبنية عليها، ليتحرز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية، وأعني بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم على بعض ورعاية ما يكون من هيئات إذ ذلك، وبالكلم نوعيها المفردة وما هي في حكمها»⁽¹⁾. فالغاية إذن من التركيب هو إنتاج المعنى اللغوي السليم وهو أقل قدر من المعنى الذي يمكن أن يستنتج من التركيب. ويعرف جان دي بوا علم التركيب بقوله: « علم التركيب هو دراسة وصفية للعلاقات القائمة بين الوحدات اللغوية في مجال الخطاب والوظائف التي تتعلق بها كما أن هذه العلاقات القائمة بين الوحدات تقدّر بالتجريد (في اللسان) أو باللموس (في الخطاب)»⁽²⁾. فالدراسة التركيبية مثلما رأينا ذلك من خلال تحليل النماذج ما هي إلا وصف للعلاقات الإسنادية التي تتحكم في مختلف أنواع الجمل وما يلحق هذه العلاقات من تغييرات وتبديلات. فالعلاقات التركيبية بمثابة الهيكل الذي ينبنى عليه الكلام ويستقيم به المعنى اللغوي. ثم تأتي بعد ذلك الدلالة التي تتوغل في هذا الهيكل بكل جزئياته لتبرز لنا عمق المعنى. والتي تعطل الاستعمالات اللغوية المخالفة لأصلها.

1 - السكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2000، ص 125.
2 - Jean DUBOIS, Dictionnaire de linguistique, Larousse, Paris, 1980, p. 480.

الفصل الثاني

البعد الدلالي في قصة يوسف عليه السلام

المبحث الأول: مفهوم علم الدلالة

المبحث الثاني: مفهوم السياق

العنصر الأول: السياق اللغوي

العنصر الثاني: السياق المقامي

المبحث الثالث: التقديم والتأخير

العنصر الأول: التقديم على مستوى الجملة الفعلية

العنصر الثاني: التقديم على مستوى الجملة الاسمية

أولاً: تقديم الخبر على المبتدأ

ثانياً: تقديم متعلق الخبر عليه

المبحث الرابع: الحذف

العنصر الأول: مفهوم الحذف

العنصر الثاني: أنواع الحذف

المبحث الخامس: العلاقة العائدية (دراسة في الاتساق)

العنصر الأول: تعريف الاتساق والانسجام

العنصر الثاني: أنواع العائد

في الفصل السابق تحدّثنا عن البعد التركيبي في دراسة الخطاب القصصي القرآني وتوصلنا إلى نتيجة مفادها أنّ دراسة التركيب تساعد إلى حدّ كبير في فهم المعنى، وذلك بفضل تضافر عدّة قرائن نحوية، كالعلامة الإعرابية والتعليق، والرتبة النحوية خاصة، والأدوات الداخلة على الجمل. كما يترتب عن هذا التضافر أنّ « بعض القرائن قد يغني عن بعض عند أمن اللبس و... اللغة العربية - وكلّ لغة أخرى في الوجود - تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها لأنّ اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم. وقد خلقت اللغات أساساً للإفهام والفهم. وإن أعطاهما النشاط الإنساني استعمالات أخرى فنيّة ونفسية»^(١). فغاية التركيب هو حصول المعنى اللغوي والسلامة اللغوية قبل أي شيء آخر. وذلك بوساطة عملية التأليف والنظم بين الكلمات. يقول الجرجاني في هذا الصدد ما نصه: «... وأمّا نظم الكلم، فليس الأمر فيه كذلك، لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني، وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض... والفائدة من معرفة هذا... أن ليس الغرض بنظم الكلم أن توالى ألفاظها في النطق. بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الذّين الذي اقتضاه العقل»^(٢).

فهكذا فإنّ نواة التحليل التركيبي وجوهره هو الوصول إلى عمق المعنى والدلالة. فالدلالة هي الهدف النهائي من دراسة الأنساق اللغوية. وهذا أمر يعطي لعلم التراكيب نوعاً من التجديد والانتعاش بعدما كان في الماضي مجرد قواعد جافة تدرس على حدة، وتقدّم جاهزة خالية من أيّ روح، ومفتقرة إلى أي صلة بالاستعمال الفعلي للغة التي وضعت أساساً للإفهام. فالهدف الأساس الذي ينبغي الوصول إليه من خلال التأليف النحوي هو « أن يتم التوافق بين المعاني النفسية المراد التعبير عنها وطريقة الأداء اللغوي لها عن طريق القيم النحوية التي تراعى خلال تأليف العبارة...»^(٣). من هنا تتضح أكثر فكرة أنّه لا انفصام بين التركيب والدلالة. فكلاهما شقّين لشيء واحد هو

١ - تمام حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها، دار الثقافة، المغرب، ١٩٩٤، ص ٢٣٣.

٢ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٠٢.

٣ - أحمد درويش، دراسة الأسلوب بين المعاصرة والتراث، دار غريب للطباعة، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٦٦.

المعنى المراد، وحصول الفائدة. فالتحليل التركيبي إذن هو « تفجير لهيكل اللغة مع إبراز كيفية الانتقال من الدال إلى الدلالة »^(١).

والتحليل الدلالي في العصر الحديث هو ما عرف عند علماء العربية قديماً بعلم المعاني. هذا العلم الذي يهتم بمختلف أشكال النصوص والخطابات، من شعر وملح، ومقامات ووصايا، وقصص وأخبار... وما إلى ذلك، ويدرسها من مختلف الجوانب بغية استخلاص زبدتها أو إظهار حسن نظمها وبهاء صورها التي تتم عن براعة مؤلفها وذوقه العالي. ولعلّ أهمّ من كان له بالغ الاهتمام بهذا العلم هو عبد القاهر الجرجاني الذي بحث كثيراً في أسرار النظم والبلاغة في سبيل فهم الموروث الشعري العربي وتدوّقه، وفهم النص القرآني واستنباط أحكامه. إلى جانب عبد القاهر نجد من الذين اهتموا بعلم المعاني تقريباً كلّ الذين ألفوا في "مجال إعجاز القرآن" د. الرماني، وابن قتيبة والباقلاني... فكّلهم حرصوا على إظهار خفايا النظم الذي هو مدار الإعجاز.

أمّا التحليل الدلالي في العصر الحديث فهو وليد علم الدلالة. وهو العلم الذي يهتم بالمعاني أيضاً. وقد استفاد فيه اللغويون والنقاد الغربيون كثيراً، ونظّروا له، وأصبح له حقل خاصّ به ومشتغلون فيه، يعكفون على تطويره وتوظيفه في مجالات أخرى غير مجال الأدب.

١ - توفيق الزيدي، أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث من خلال بعض نماذجه، الدار العربية للكتاب، تونس،

المبحث الأول

مفهوم علم الدلالة

فيما يلي بعض الآراء والتحديات لعلم الدلالة عند الغرب: ترى ماري نويل غاري بريور Marie-Noëlle GARY-PRIEUR أنّ علم الدلالة جزء من النظرية اللسانية. ويهتمّ هذا العلم بوصف مختلف أشكال توظيف المعنى في أيّ لغة ما. وتختلف الدلالة (Sémantique) باختلاف مجال تناولها للمعنى. فنجد مثلاً الدلالة الجمالية أو دلالة الجملة (Sémantique phrastique) التي تركز على التأويلات المصاحبة للبنى النحوية في الجملة، والدلالة الحديثية أو دلالة الحديث (Sémantique énonciative) والمرتكزة على دراسة العلاقة بين معنى الجملة والمقام (Situation) الذي ترد فيه. والدلالة المرجعية (S. Référentielle) والتي هي جزء من الدلالة الحديثية، وهي تصف العلاقات الواردة في أيّ قول بين بعض التعابير اللسانية ومرجعها. والمعنى يتولّد دائماً إثر العلاقة بين ما هو لغوي وما هو خارج لغوي، فبهذا تكون الدلالة نشاطاً واقعاً في حدود اللسانيات^(١).

فعلم الدلالة إذن من أولى اهتماماته دراسة المعنى في جميع مستوياته الإفرادية والتركيبية. وإلى هذا يذهب أيضاً دومنيك منغنو Dominique MAINGUENEAU حيث يرى أنّ علم الدلالة يجب أن يأخذ أيضاً بعين الاعتبار العلاقات التي تربط الوحدات اللغوية فيما بينها، لأنّ معنى الجملة ودلالاتها من الأولويات التي يجب تحقيقها، ثمّ يكون الالتفات بعد ذلك إلى معاني المفردات التي تكوّن هذه الجملة^(٢).

بهذا يكون التحليل الدلالي ذا اتجاهين أو مسارين متكاملين المسار الأوّل يتمّ على المستوى الأفقي أو التركيبي، حيث يهتمّ بدلالات مترتبة عن تركيب معيّن، المسار الثاني يتمّ على المستوى العمودي أو الاستبدالي، حيث تدرس الدلالات المترتبة عن اختيار وانتقاء معيّن للألفاظ الموظفة في التركيب.

١ - Marie – Noelle GARY – PRIEUR : Les termes clés de la linguistique, éd. Seuil, Oct. 1999, p.p. 49 – 50.

٢ - Dominique MAINGUENEAU : Aborder la linguistique, éd. Seuil, Fév. 1996, p.p. 28 – 29.

فعلم الدلالة وثيق الصلة بعلم التراكيب. ويبدو الفصل بينهما غير ممكن لأنهما متكاملان، ولكن للضرورة المنهجية فصلنا التحليل التركيبي عن التحليل الدلالي. لأنّ الأوّل ركزنا فيه على علاقات الإسناد وقرائن النحو. أمّا الثاني فسنركز فيه على أبعاد بعض التراكيب وما ترمي إليه من دلالات خفية ترتبط أكثر بالسياق الذي وردت فيه، حيث يبقى المعنى اللغوي الحاصل من التركيب عاجزاً عن كشف تلك الدلالات. ويؤكد بالمر وثيقة الصلة بين علم الدلالة وعلم النحو بقوله: « لا نستطيع أن ندرس علم الدلالة دون اقتراض الكثير من علم النحو، ومن جوانب أخرى من بنية اللغة »^(١).

وإلى هذا يذهب أيضاً شومسكي CHOMSKY حيث يقول: « يظهر أنّ تفسير الجملة الدلالي يرتبط بنوع من العلاقات النحوية هي بعيدة عن أن تكون شفافة »^(٢) ، أي أنّ هذه العلاقات النحوية ليست علاقات عادية سهلة الشرح بل هي علاقات فيها نوع من التعقيد والغموض إمّا على مستوى الرتب بين عناصر التركيب أو على مستوى الظهور والاختفاء لبعض عناصر التركيب، وهي من المستويات التي تضطلع بها الدلالة وتتكلّف بتفسيرها.

ونذكر في هذا المقام كلام مهم لأبي حيان التوحيدي في معاني النحو وذلك في مناظرة جرت بين أبي سعيد السيرافي وأبي بشر متى حيث يقول: « قال أبو سعيد: معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ، وسكناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير... وإن زاغ شيء عن هذا النعت فإنّه لا يخلو من أن يكون... مردوداً لخروجه عن عادة القوم الجارية على فطرتهم »^(٣). فهو يذكر المستويات التي يحصل بها المعنى ابتداءً من الحركات مروراً باللفظ المفرد وصولاً إلى النظم والتأليف. وهذا تقريباً نفس التصوّر الذي يتبناه شومسكي، فهو من خلال نظريته في القواعد التوليدي النحوية يرى أنّ « دلالة الكلمة لا تقتصر فقط على

١ - ف. ر. بالمر، علم الدلالة - إطار جديد -، ص ٢٠.

٢ - نوام شومسكي، "الطبيعة الشكلية للغة"، ترجمة: ميشال زكرياء، مجلة الفكر العربي المعاصر، العددان ١٨-١٩، شباط-آذار ١٩٨٩، ص ٢٩.

٣ - أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، ج ١، الليلة ٨، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت، ص ١٢١.

مدلولها، إنما تحتوي على كلّ المعاني التي قد تتخذها ضمن السياق اللغوي. وذلك لأنّ الكلمات في الواقع لا تتضمّن دلالة مطلقة بل تتحقق دلالتها في السياق الذي ترد فيه، وترتبط دلالة الجملة بدلالة مفرداتها»^(١). نستطيع إذن أن نلمس مدى التوافق الحاصل بين تصوّر القدامى والمحدثين للدلالة. كما نستطيع أن نشهد للعرب القدامى بالسبق والريادة في تناول موضوعات الدلالة والمعنى الحاصلين من النظم والتركيب، إلا أنّ المحدثين - خاصة الغربيين - صاروا أكثر دقة وتحديداً في تناولهم لمفهوم الدلالة والمعنى، وتحديد مجالات الدلالة وأنواع المعنى. ووصف علاقة علم الدلالة بالعلوم الأخرى كالسيميولوجيا وعلم النفس، والانثروبولوجيا، والسيميائية، والفلسفة التحليلية.

ونحن بصدد دراسة الخطاب القصصي القرآني ارتأينا أن نحدّد بدقة مجال التحليل الدلالي له، ذلك لأننا أشرنا آنفاً إلى أنّ التحليل الدلالي يقوم على مستويين الأول هو تحليل دلالي للألفاظ وما تخضع له من انتقاء واختيار. والثاني هو تحليل دلالي للتركيب النحوية وهذا المستوى الثاني هو الذي يعنينا في هذا الفصل. ويعود سبب اختيار هذا المستوى دون الأول، إلى طبيعة الخطاب القصصي. فهو خطاب يتمتع بكثير من التماسك والانسجام والاتساق بين مختلف عناصره ووحداته. لذا فدلالته ترتبط أكثر بمزايا النظم فيه وتركيب الكلمات، وبعلاقة ما تقدّم بما تأخّر. وهذا لا يعني أنّ مبدأ الانتقاء والاختيار على مستوى المفردات غير وارد، على العكس من ذلك فانتقاء الألفاظ يلعب دوراً هاماً في بلورة الدلالات وتنوعها. كما يعود أيضاً سبب هذا الاختيار إلى رغبتنا في استكمال الجانب التركيبي في الفصل الأول بدراسة الدلالات المتمخضة عن المستوى التركيبي.

ومن تلك الظواهر المتجلية على مستوى التركيب والتأليف بين الكلمات، والتي حاولنا تحليلها دلاليّاً من خلال مجموعة النماذج المتعلقة بكلّ ظاهرة اخترنا: ظاهرة التقديم والتأخير، وما لها من أبعاد دلالية في تشكيل الخطاب القصصي في سورة "يوسف". ثمّ ظاهرة الحذف. وما لها من دلالات ومعاني، وأخيراً ظاهرة العائد التي لها

١ - د. ميشال زكرياء، "المكوّن الدلالي في القواعد التوليدية التحويلية"، مجلة الفكر العربي المعاصر، ع ١٨-١٩،

أهمية كبرى في تماسك أجزاء الخطاب وتحقيق الانسجام العام والاتساق الكلي بين مكونات الخطاب.

ولكن قبل التطرّق إلى هذه الظواهر وتحليلها عقدنا مبحثاً خاصاً للحديث عن السياق. لأنّه لا يمكن إقصاء دور السياق من أي تحليل دلالي. فهو يساهم إلى حدّ كبير في فهم دلالة التراكيب خصوصاً إذا تعلق الأمر بظاهرتي التقديم والحذف. فلا يمكننا مثلاً استنتاج العنصر المحذوف دون العودة الفعلية إلى السياق سواء أكان السياق لغويّاً أم غير لغوي.

المبحث الثاني

مفهوم السياق

إنّ من أهمّ المرتكزات التي يقوم عليها التحليل الدلالي للنصوص والخطابات هي دعامة السياق *Contexte*. وقد تبلورت أكثر فكرة دراسة السياق والاهتمام به عند المحدثين المشتغلين في مجال لسانيات النص وتحليل الخطاب.

حتى أنه في السنوات الأخيرة أصبحت الفكرة القائلة بإمكانية تحليل سلسلة لغوية سواء أكانت جملة أم نصاً، أم خطاباً، تحليلاً كاملاً بدون مراعاة للسياق، أصبحت فكرة مستبعدة. كما أنّ التحليل التركيبي لأي سلسلة لا يخلو من اعتبارات يوليهما للسياق من أجل معرفة مدى صحّة تلك الأنساق النحوية واللغوية. ومدى ترابطها والتحامها لتشكيل المعنى العام للتركيب الكلي. يقول شومسكي في مؤلّفه "مفهوم القاعدة النحوية: ١٩٦١" ما نصّه: « من مهمات النحو العادية أن يقوم بتحديد فئات الجمل السليمة التكوين وأن يسند لكل منها وصفاً هيكلياً أي وصفاً للوحدات التي تتكوّن منها الجملة، ولكيفية تشكّلها، وكذلك للعلاقات البنوية بين الجملة وأختها»^(١). ففكرة السياق واردة أيضاً حتى في الدراسة الشكلية البحتة لأي سلسلة لغوية، لذلك فإنّ المجهودات التي بذلت في بلورة هذا المفهوم لا تكاد تعدّ أو تحصى، لما له من أهمية قصوى في فهم المعنى، وذلك قديماً وحديثاً.

فمن القدامى الذين تفتنوا بشكل أو بآخر إلى فكرة السياق ودوره في التواصل، نجد الجاحظ حيث يقول في "البيان والتبيين": « ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاماً ولكل حالة من ذلك مقاماً. حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني ويقسم المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات»^(٢).

١ - صالح الكشو، مدخل في اللسانيات، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٥، ص ١٦٠.

٢ - الجاحظ، البيان والتبيين، ج ١، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٦٠، ص ١٣٩.

ومدار هذا الكلام أنّ الجاحظ يلفت النظر إلى أنّ لكلّ مقام مقال. وهي فكرة تناولها من بعده السكاكي حيث يقول: « ولا يخفى عليك أنّ مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التشكّر يباين مقام الشكاية، ومقام التهنة يباين مقام التعزية... وجميع ذلك معلوم لكلّ لبيب... ثمّ إذا شرعت في الكلام فلكلّ كلمة مع صاحبها مقام ولكلّ حدّ ينتهي إليه الكلام مقام... وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به وهو ما نسميه مقتضى الحال»^(١).

في هذا الكلام الشيء الكثير مما يتبناه اليوم المشتغلون في حقل الدلالة والسياق. ف. السكاكي أشار إلى نوعين من السياق. الأول: هو السياق المتعلق بمقامات الكلام أي ما يعرف اليوم في الدراسات الغربية بـ. مقامات الخطاب Les situations du discours أو السياق المقامي Contexte situationnel... أما النوع الثاني فهو السياق الكائن في تركيب الكلام حينما يقول: « فلكلّ كلمة مع صاحبها مقام » وهو ما يعرف بـ. السياق اللغوي Contexte verbale وهو الذي يرتبط بتنظيم وحدات الكلام أو النص مع مراعاة ما ينتج عن ذلك من دلالات خفية إثر الاستعمال غير العادي للغة. وتوخياً الابتعاد عن الضحالة والتعميم في تحديد مصطلح السياق، رأينا أنه من الأنسب تحديد السياق بنوعيه المشار إليهما آنفاً بشيء من التفصيل.

العنصر الأول: السياق اللغوي

يعرّف على أنه مجموع تلك العلاقات الداخلية التي تتحكم في دلالة النص أو الخطاب (*). أو حتى الجملة. فكلّ نتاج لغوي لا يمكن أن يكون رصفاً ميكانيكياً للوحدات المكوّنة له

١ - ابن علي السكاكي، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ص ٧٣. أو طبعة دار الكتب العلمية، تقديم وتحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠، ص ٢٥٦.

* - لا بدّ من وقفة - ولو وجيزة - نقفها على مصطلحيّ النصّ والخطاب من أجل تحديدهما على ضوء ما توفّر من الدراسات الحديثة، وذلك بغية تجنّب الخلط في استعمالهما، في نطاق دراستنا هذه. يُعدّ مصطلح "النصّ" *texte* من المصطلحات المتداولة بكثرة في الدراسات اللغوية والأدبية الحديثة. وهذا لا يعني أنّ دراسة النصّ ميدان تحتكره الدراسات الأدبية واللسانية، بل إنّ علوماً واختصاصاتٍ متعدّدة أخرى تهتمّ به؛ مثل علم النفس، الأنثروبولوجيا، علم الاجتماع.

= يرى **منغفو** أنّ لفظ النصّ يكتسي قيمًا متغيّرة، على غرار لفظي: "ملفوظ" و "خطاب". ففي غالب الأحيان يُستعمل النص كمرادف لملفوظ، أي كمتوالية لغوية مستقلة شغوية كانت أن مكتوبة، أنتجها متلفّظ واحد أو عدّة متلفّظين في سياق تبليغي اتصالي معيّن. ولقد جرت العادة أن يُربط النصّ بخاصيتين متلاحميتين تميّزانه عن كلّ ما هو ملفوظ أو خطاب؛ فالنصّ بنية قوية، وهو مستقلّ نسبيًا عن السياق. لهذا يفضل بعض المؤلّفين هذه التسمية بالنسبة للنصوص الأدبية والقانونية، وهكذا يضع بينتار وموران تقابلًا بين النصّ والوثيقة... فمن جهة هناك النصوص الفنية من حيث الدلالة، ولا سيّما الأدبية منها المجعولة لاستثارة المشاعر... ومن جهة أخرى هناك الوثائق التي تسعى إلى وصف العالم وصفًا ذا دلالة واحدة. وفي منظور هذه الفكرة القائلة باستقلالية النصّ الكبرى إزاء السياق فإننا نجد أنّ مصطلح النصّ قد حظي بالتفضيل من قبل اللسانيات النصّية أو نحو النصّ. فحينما تستعمل لفظ النص يتّمسّ التشديد على ما يُضفي عليه وحدته التي تجعل منه كيانًا وليس سلسلة بسيطة من الجمل.

(يُنظر: (D. MAINGUENEAU, Les termes clés de l'analyse du discours, p.p. 81-82)

فالنصّ من منظور **منغفو** شكل لغوي يكاد يكون مستقلًا كليًا عن السياق الذي يرد فيه، ويمكن دراسته كوحدة متكاملة ذات كيان مستقلّ.

ويورد **جان ديبيوا** وآخرون في "قاموس اللسانيات" تعريفًا للنصّ فيقول: نعي بالنصّ مجموع الملفوظات الخاضعة للتحليل، النصّ إذن عيّنة للمظهر اللساني الذي يمكن أن يكون مكتوبًا أو شفويًا. ويأخذ **لويس هيلمسليف** مصطلح النصّ في معناه الواسع الذي يعني أنّ النصّ: ملفوظ (énoncé) كيفما كان: شفويًا أم مكتوبًا، طويلًا أم مقتضبًا، قديمًا أو حديثًا. فكلّما "قف" تُعتبر نصًّا، مثلما أنّ "رواية الورد" Le Roman de la Rose " هو نصّ كذلك. وكلّ شكل أو مادّة لسانية مدروسة تشكّل نصًّا في أيّ لغة من اللغات... (يُنظر: Jean DUBOIS et autres, Dictionnaire de linguistique, Ed. Larousse-Bordas/VUEF 2002, p. 428).

وللوصول إلى تحديد دقيق وعقلاني لمصطلح النصّ فإنّ هذا الأمر يقتضي منّا حسب **فان دايك** التعرف على الخصائص المميزة للنصوص، وذلك بأن نستخرج خصائصها الداخلية المتمثّلة في البنى المختلفة التي تتركّب منها، وخصائصها الخارجية، أو الشروط التي ترافق ظهورها في سياقات خاصّة، ووظائفها، والآثار المترتبة عنها في هذا السياق أو ذاك؛ أي تحديد العلاقات الموجودة بين النصّ والسياق. ويقترح **فان دايك** بعض المبادئ العامّة التي يجب أن يقوم عليها تحليل أيّ نصّ، والمتمثّلة في:

١ - إنّ النصوص تُستعمل دائمًا في سياق محدّد، لهذا فإنّ تحليل النصّ وإدراكه يتطلّب التحليل والإدراك المزامن للسياق.

٢ - إنّ التحليل هو نصّ أيضًا، أو ما يسمّى بـ. "ما بعد النصّ"، أو "النصّ الواصف"، لهذا يجب صياغة هذا التحليل وإدراكه في لغة وضمن سياق تواصلية حتّى يكون مفهومًا، وهو ما يفرض خضوعه للقواعد المتعارف عليها لدى الجماعة موضوع الاتصال.

٣ - إنّ النصوص لها خصائص متنوعة، لذا من الملائم تحديد وتمييز مستويات مختلفة من التحليل، وفي كلّ مستوى من هذه المستويات تتعيّن دراسة البنى المميزة له.

٤ - عند تحليل السياق يتعيّن كذلك تمييز أنواع مختلفة من السياقات، فنميّز عمومًا بين السياق التداولي والنفسي (الإدراكي)، والسياق الاجتماعي الثقافي.

= ولقد وضع كلّ من **روبرت ألان دي بوجران**، و**ولف كانغ دريسلار** في كتابهما "مقدّمة للنصوص اللغوية جملة من المعايير التي يحدّد على ضوئها مفهوم النصّ من أنّه حدث تواصلية يلزم لكونه نصًّا أن تتوافر له سبعة

معايير للنصية مجتمعة، ويزول عنه هذا الوصف إذا تخلف واحد من هذه المعايير، فمنها ما يتصل بالنص في ذاته (التماسك والانسجام)، ومنها ما يتصل بمستعملي النص، سواء أكان المستعمل منتجاً أو متلقياً (معياري القصد والقبول)، ومنها ما يتصل بالسياق المادّي والثقافي المحيط بالنص (الإعلام والمقامية والتواصل). (ينظر: عبد القادر بوزيدة، "فان دايك، وعلم النص"، مجلة اللغة والأدب، عدد ١١، ماي ١٩٩٧، ص ٦-١١).

فالنص بهذا يكون شكلاً لغوياً تحكمه قوانين ومعايير لا يمكن إغفالها أو تجاهلها في أثناء التحليل.

ويشير إيزر Iser في كتابه "فعل القراءة، في معرض حديثه عن لغة الأدب إلى أنّ نجاح النشاط اللغوي يعتمد على كشف جوانب الإبهام عن طريق المواضع والإجراءات وضمانات الصدق التي تشكل مجتمعة الإطار المرجعي الذي يتحرك من خلاله النص. ويشير إلى أنّ هذه المواضع هي ما يشكل "رصيد النص"، فيقول: إنها (المواضع) المنطقة المألوفة التي يلتقي فيها النص والقارئ من أجل الشروع في التواصل، على أنه إذا كان الرصيد مألوفاً على الإجمال فإنّ النص قد لا يحقق وظيفته في توصيل شيء جديد للقارئ. وعلى هذا يسلم النصّ الأدبي من خلال رصيده بالمعايير الاجتماعية والثقافية تسليمه بالتقاليد الأدبية حتى يمكن للقارئ أن يقدر وظيفتها في الحياة الواقعية. وينبغي أن يفهم النصّ بوصفه: صدق للمنظومات الفكرية التي اختارها وجسدها في رصيده الخاص. (ينظر: روبرت هولب، نظرية التلقي، مقدّمة نقدية، ترجمة: عزّ الدين إسماعيل، المكتبة الأكاديمية، مصر، ط ١، ٢٠٠٠، ص ١٣٨-١٣٩).

نستنتج من خلال هذا العرض الموجز لبعض الآراء والتصورات التي تطرقت إلى التعريف بالنص أنّ النص، فضلا عن كونه شكلاً لغوياً ذا بنية محكمة خاضعة لقوانين التركيب والدلالة الداخلية، فهو أيضاً نتاج أفرزته أوضاع معينة، وبالتالي يخضع إلى إطار مرجعي يمكن لمحلل النصوص أن يستفيد كثيراً من ذلك المرجع في عملية الفهم لبناء النص وما ترمي إليه تراكيبه من معان مختلفة.

أما المصطلح الثاني فهو مصطلح "الخطاب" (discours) لقد كان استخدام هذا المصطلح في الماضي يقصد منه الدلالة على الصياغة الشكلية للكلام أو الكتابة، ولكنه اكتسب خلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين - ونظراً لاستخدامه في مجالات معرفية مختلفة - عدداً من المعاني الجديدة والإضافية التي زاحمت المعنى السابق وطغت عليه. وربما كان السبب الأساس في تنوع هذه المعاني هو بروز الدراسات اللسانية الحديثة، والتي تأثرت بها كل من نظرية الأدب والنقد الأدبي، إلى جانب ظهور البنية في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين، لذلك فإنّ مصطلح "الخطاب" لدى اللسانيين يعني الوحدة اللغوية المكتملة التي تمت فتشمل أكثر من جملة.

ومن أولئك المنظرين الذين اجتهنوا في وضع تعريف للخطاب نجد منغفو الذي يعرف المصطلح بقوله: « إنّ مصطلح "خطاب" من حيث معناه العام المتداول في تحليل الخطابات يحيل على نوع من التناول للغة أكثر مما يحيل على حقل بحثي محدد. فاللغة في الخطاب لا تعدّ بنية اعتبارية بل نشاطاً لأفراد مندرجين في سياقات معينة، وبما أنّ الخطاب يفترض تقاطع اللغة مع معايير غير لغوية فإنّ الخطاب لا يمكن أن يكون موضوع تناول لساني صرف». (ينظر D.Maingueneau: les termes clés de l'analyse du discours, p. 28 =

= فالخطاب إذاً مجال تتقاسمه كل من اللغة لأنّ بنيته لا تتفك من اللغة، أيّاً كان نوع تلك اللغة أو شكلها، وكذا الظروف الخارجية التي لها تأثير في إنتاجه أو تلقيه، وهذا ما ذهب إليه يعني العيد في معرض حديثها عن القول الأدبي، والذي تعني به الخطاب الأدبي حين تقول: « ليس القول الأدبي صياغة تركيبية أو تطبيقية لتواعد لغوية أدبية جاهزة، ليس القول الأدبي إنشاءً يُحفظ أو يتوارث أو يلقن، شأن التلقين في تعليمنا المدرسي؛ تحفيظ

فحسب، بل يجب أيضاً مراعاة القوانين الداخلية التي تسهم كثيراً في تماسك هذه الوحدات وترابطها من أجل تحقيق غايتها التي هي المعنى؛ « فالمعنى إذن شرط أساسي يجب أن تقوم عليه كل وحدة في أي مستوى من أجل تحقيق شكل لساني »^(١).

ويقول بنفنيست في موضع آخر^(٢): « ومعنى أي وحدة لسانية يتحدد بقدره تأقلم هذه الوحدة مع وحدة أخرى ذات مستوى أعلى منها ».

تراكيب وصيغ جميلة تعادل الثقافة والقدرة على الكتابة. وليس القول الأدبي رصفاً قواعدياً للمفردات أو تواليًا خطياً للألفاظ... بل هو حجم وفضاء؛ حجمه هو في الدلالات التي يولدها انتظامه، الدلالات تولد في حركة الانتظام فتشكل بالعلاقات بينها فضاء هذه الحركة. « (ينظر يمين العيد: في معرفة النص، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت، ط ١، ١٩٨٣، ص ١٨).

ويعرف إستهوب مصطلح الخطاب بقوله: « إن الخطاب مصطلح يعين الطريقة التي تشكل بها الجمل نسقاً تابعياً، وتشارك في كل متجانس ومتنوع على السواء، كما أن الجمل تترايط في الخطاب لكي تصنع نصاً مفرداً، فإن النصوص ذاتها تترايط كذلك مع نصوص أخرى لتصنع خطاباً أوسع نطاقاً. (ينظر ديان ماركونيل: مقدمة في نظريات الخطاب، ترجمة وتقديم عز الدين إسماعيل، المكتبة الأكاديمية، مصر، ط ١، ٢٠٠١، ص ٣١).

في هذا النص يطرح إستهوب فكرة أن الخطاب أوسع نطاقاً من النص، فمجموعة الجمل تترايط لتشكّل نصاً أو خطاباً، أما مجموعة النصوص فتترايط فيما بينها وفق علاقات دلالية وتواصلية مشكّلة بذلك خطاباً أوسع وأشمل.

وفي مقابلة بين مصطلحي "الإخبار والخطاب" يرى بنفنيست أن الإخبار يتعلق الأمر فيه بتقديم أحداث وقعت في لحظة ما من الزمن دون تدخل المتكلم في المحكي، أما الخطاب فعلى النقيض من ذلك يعرف بوصفه كل ملفوظ مشترط بمتكلم ومستمع، وعند الأول فيه التأثير على الثاني بكيفية ما. وكل ملفوظ ينتمي إلى الخطاب يتمتع باستقلال ذاتي عالٍ (ينظر تودوروف وآخرون، في أصول الخطاب النقدي الجديد، ترجمة وتقديم أحمد المدني، عيون المقالات، الدار البيضاء-دار الشؤون الثقافية بغداد، ط ٢، ١٩٨٩، ص ٣٨).

نستطيع القول بعد هذا العرض الموجز لبعض ما قيل في كل من "النص" و"الخطاب" إنهما يكادان يكونان مصطلحاً واحداً نظراً لما فيهما من التداخل والتشابه، فكلاهما يعتبر شكلاً لغوياً ذا بنية معينة، وكلاهما كلام موجه من ملق إلى متلق من خلال ظروف معينة. ورغم ذلك نلاحظ أن مصطلح الخطاب أشمل وأوسع نطاقاً من النص، ذلك لأن الخطاب لا يكاد يخلو من المقاصد والأغراض التي تتماشى أو تتعارض مع طبيعة الظروف الخارجية التي أنتج فيها، وهي أمور لا يمكن لمحلل الخطاب تجاهلها في عمله. أما النص فيمكن أن يُدرس كبنية مغلقة ومستقلة غير حامل لمقصد أو غرض معين دون أن يؤثر ذلك في معناه وجمالياته.

من أجل هذا سنركز أكثر على مصطلح الخطاب الذي يستجيب كثيراً لطبيعة الشكل اللغوي موضوع الدراسة وهو الخطاب القصصي القرآني المرتبط ببيئة معينة والذي يحمل مقاصد مختلفة وتشارك فيه شخصيات يوجد فيما بينها الكثير من التفاعل والتأثير والتأثر.

١ - ينظر، بنفنيست، ج ١، ص ١٢٢.

٢ - بنفنيست، ج ١، ص ١٢٧.

إذن فالمعنى والدلالة لهما جانب من الارتباط بالسياق اللغوي. فنحن نلجأ دائماً إلى السياق في فكّ الغموض الذي يكتنف أيّ منتج لغويّ. ولهذا فإنّ فيرث **Firth** يرى أنّ « المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية، أي وضعها في سياقات مختلفة، فمعظم الوحدات الدلالية تقع في مجاورة وحدات أخرى. وأنّ معاني هذه الوحدات لا يمكن وصفها أو تحديدها إلا بملاحظة الوحدات الأخرى التي تقع مجاورة لها... »^(١).

وبهذا لا تكون أهمية السياق اللغوي مقصورة فقط على تحديد معنى الوحدات اللغوية إنّما أيضاً في تحديد معنى الكلمة؛ الذي يؤدي إلى فهم دلالة الجمل، التي تتماسك وتترابط فيما بينها لبناء الشكل اللغوي.

ويعرّف جان دي بوا السياق بقوله: « السياق هو المحيط، وهو الوحدات (اللغوية) التي تسبق والتي تلحق وحدة (لغوية) معينة »^(٢). أمّا برند شبلنر فيسميه "السياق الصغير": « وهو السياق الذي يقدّم في إطار الجملة الواحدة وهو سياق واضح، يشكّله المجموع النحوي والتركيب، وهو جزء من السياق الكلّي »^(٣). فالسياق اللغوي يرتبط أكثر بجانب التركيب والنظم، فهو يساهم إلى حدّ كبير في فهم معاني الجمل والنصوص والخطابات، حين يكون السياق اللغوي هو الوحيد الذي يضمن الترابط والتماسك بين مختلف الوحدات والأجزاء. ويبقى واقع الأمر « أنّ أيّ جملة غير الجملة الأولى من مقطع خطابي تتأثر في فهمنا لها بالضرورة بالنص السابق لها »^(٤).

إذن من أهمّ أهداف السياق اللغوي هو تحقيق الانسجام والتماسك بين أجزاء الجملة أو النص أو الخطاب، وبالتالي يستحيل تحليل عنصر أو وحدة بمعزل عن الإطار الذي وردت فيه لأنها في النهاية عناصر ووحدات ذات صلة وطيدة فيما بينها

١ - د. أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، مصر، ط ٢، ١٩٨٨، ص ٦٨ - ٦٩.

٢ - Jean DUBOIS, Dictionnaire de linguistique, Paris 1989, p. 120.

٣ - برند شبلنر، علم اللغة والدراسات الأدبية، ترجمة: محمود جاد الرب، الدار الفنية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط ١، ١٩٩١، ص ٨٨.

٤ - ج.ب. براون، ج. يول، تحليل الخطاب، ترجمة وتعليق: د. مصطفى لطفي الزليطني، د. منير التريكي، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٧، ص ٥٧.

وليس مجرد أجزاء متضامة عشوائياً. وهذه الصلة هي التي تجعلها تدخل في إطار علاقات متنوعة فيما بينها. هذه العلاقات التي تدرس خاصة في مجال علم المعاني والبيان. ونختتم بالقول إنه «كلما توافر السياق النصي ضمناً بصفة عامة فهم النص، فالنص يخلق سياقه الخاص به»^(١).

العنصر الثاني: السياق المقامي

أمّا النوع الثاني من أنواع السياق فيتمثل في السياق المقامي وهو ما يعرف بالسياق غير اللغوي. وهو الذي «يشمل أكثر العوامل غير اللسانية التي يرد فيها القول، والمتمثلة في الحالات النفسية للمشاركين في الخطاب أو المنتج له، والعوامل التاريخية والاجتماعية والمخزون المعرفي»^(٢). ومن الذين اهتموا كثيراً بسياق الحال نجد عالم اللغة البريطاني فيرث فهو يفضل أن ينظر إلى سياق الحال باعتباره جزءاً من أدوات عالم اللغة، مثله مثل الفصائل النحوية التي يستخدمها. ولقد قدّم أهم ما يتصل بالسياق المقامي. ولهذا اقترح الفصائل التي يبني عليها سياق الحال والمتمثلة في: الملامح الوثيقة الصلة بالمشاركين: الأشخاص، الخصائص الذاتية المميزة، الحدث الكلامي للمشاركين، الحدث غير الكلامي للمشاركين، الأشياء ذات الصلة بالموضوع وتأثيرات الحدث الكلامي^(٣).

نرى إذن أنّ السياق المقامي يلعب دوراً بارزاً في تحديد معنى الخطاب، ذلك لأنّ اللغة وليدة المجتمع والاحتكاك بين أفرادها، ومن ثمّ فإنّ المجتمع يحيط باللغة. ومن هنا أكد علماء اللغة أنّ اللغة نشاط اجتماعي للإنسان وبالتالي يكون المقام متمماً للمعنى، ولا يمكن الاستغناء عنه في تفسير اللغة، حتى أنّ النحوي المهتمّ بالجملة وبنائها «إذا أراد أن يقدم أحكاماً بشأن مدى "نحوية" جملة من الجمل أو يحدّد ما إذا كانت الأنساق اللغوية التي يقدمها نحوه جملاً لغوية صحيحة فإنّه يعتمد ضمناً على اعتبارات ذات علاقة بالسياق. إذ ماذا نفعل حين يطلب منا أن نحدّد ما إذا كانت جملة

١ - ج.ب. براون، ج. يول، ص ٦٠-٦١.

٢ - Marie-Noëlle GARY-PRIEUR, op. cit., p. 19.

٣ - ف.ر. بالمر، ص ٧٧.

معينة مقبولة أم لا؟ أولسنا نلجأ مباشرة - وبصورة طبيعية تماماً - إلى تشكيل عدد الظروف (أي السياق) ويمكن فيها لتلك الجملة أن تستعمل بشكل مقبول؟»^(١).

فعناصر المقام واردة في كل تحليل نصي، حيث يأخذها محلل الخطاب بعين الاعتبار إذ « هناك بعض الحدود اللغوية التي تتطلب معلومات سياقية أثناء التأويل... ومن أجل تأويل هذه العناصر - حين ترد في خطاب ما - من الضروري أن نعرف على الأقل من هو المتكلم ومن هو المستمع وزمان إنتاج الخطاب ومكانه»^(٢). أما برند شبلنر فيعرف هذا النوع من السياق بـ "السياق الكبير" في مقابل "السياق الصغير" المشار إليه آنفاً، حيث يقول: « السياق الكبير وهو مجموعة من الجمل والفقرات، ويتضمن النظام اللغوي من مرسل ومتلق... كما يتضمن السياق الطبيعي والفيزيائي كالأشخاص والمكان والزمان، ومعارف المرسل وعلاقته بالمتلقي وأخيراً السياق التاريخي والاجتماعي»^(٣).

من خلال هذه المجموعة من التحديدات والتصورات بشأن السياق بنوعيه يتبين لنا مدى أهمية النتائج التي يثمرها السياق في مجال تحليل الخطاب. فبدون فكرة السياق لا يمكن أن ندرس أجزاء الخطاب، كما لا يمكن أن ندرك العلاقة التي تربط بينها، والظروف التي أنتجت الخطاب. فالسياق يوفر لنا عوامل داخلية وخارجية لفهم فحوى الخطابات والنصوص، كما يسهم كثيراً في بلورة فكرة الترابط والاتساق بين عناصر الخطاب. وفي هذا الصدد يقول محمد خطابي: « ومن نتائج هذا التماسك النصي أن الخطاب السابق يحدّد امتداد السياق الذي سيؤوّل فيه المستمع ما يلحق... ولما كان الخطاب ينتظم في شكل متتاليات من الجمل، فإنّ هذا التنظيم سيتحكم في تأويل الخطاب بناءً على أنّ ما يبدأ به المتكلم أو الكاتب سيؤثر في تأويل ما يليه»^(٤).

١ - ج.ب. براون و ج. يول، ص ٣٢.

٢ - محمد خطابي، لسانيات النصّ، مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان والدار البيضاء، المغربي، ١٩٩١، ص ٢٩٧.

٣ - برند شبلنر، ص ٨٨.

٤ - محمد خطابي، ص ٥٧ - ٥٩.

فلا يمكن إذن أن نتحدّث عن دلالة عناصر الخطاب دون الأخذ بعين الاعتبار السياق الذي ترد فيه وهنا يبرز ما يعرف بتماسك الخطاب وانسجام عناصره التي تشكل وحدة متماسكة تمنع في أي حال من الأحوال تناول أي عنصر بمعزل عن الإطار العام له.

ويعرّف هايمز دور السياق في الفهم بأنه يحصر من جهة عدد المعاني الممكنة وأنه يساعد من جهة أخرى على تبني المعنى المقصود، حيث يقول: « إن استعمال صيغة لغوية يحدد مجموعة من المعاني وبإمكان المقام أن يساعد على تحديد عدد من المعاني. فعندما تستعمل صيغة في سياق ما فإنها تستبعد كل المعاني الممكنة لذلك السياق والتي لم تشر إليها تلك الصيغة، والسياق بدوره يستبعد كل المعاني الممكنة لتلك الصيغة التي لا يحتملها السياق»^(١).

ونحن في تناولنا للبعد الدلالي من خلال العناصر الثلاثة المتمثلة في: التقديم والتأخير، الحذف، العائد. سنركّز أكثر على السياق اللغوي، ولكن هذا لا يعني أننا نهمل السياق المقامي. لأنه يتمظهر أكثر في جانب دراستنا لعنصر: الحذف. وحتى العنصرين الآخرين ولكن بدرجات متفاوتة.

إنّ الإلمام بالسياق وعناصره يساعد كثيراً محلّ الخطاب أو حتى محلّ النص في بلورة الأفكار المطروحة وتحديد الأطر المتحكّمة في بناء أيّ شكل لغوي.

المبحث الثالث

التقديم والتأخير

لقد جرى النظام السائد لترتيب الجملة العربية على أن يتقدّم في الجملة الفعلية الفعل على الفاعل وأن يتأخّر المفعول عنهما، وأن تجيء بعد ذلك المتعلقات. أمّا الجملة الاسمية فنظامها المعتاد أن يتقدّم المبتدأ ويتأخّر الخبر. لأنّ الهدف المنشود من خلال هذا التآليف بين عناصر الجملة هو أن يتمّ التوافق بين المعنى المقصود وكيفية التعبير عنه عن طريق قواعد النحو التي تراعى خلال التآليف لكي « يكون لوضع كلّ حيث

وضع علة تقتضي كونه هناك؛ وحتى لو وضع في مكان غيره، لم يصلح»^(١). وتبرز لنا هنا القيمة الموقعية لعناصر الجملة الواحدة. فإذا أخذنا على سبيل المثال المبتدأ « وجدنا قيمته المعنوية تكمن في أنه محكوم عليه، أي أنه موضوع لكي تصدر عليه حكماً معيناً، أو تصفه بصفة معينة، ومن هنا فلا بدّ أن يكون المبتدأ معلوماً لنا، حتى نستطيع وصفه أو الحكم عليه، ولهذا اشترط النحويون في المبتدأ أن يكون معرفة أو نكرة بها بعض التخصيص، حتى يمكن تصوّره وإطلاق صفة أو حكم عليه»^(٢).

والترتيب بين المواقع النحوية منه ما هو لازم لا يمكن مخالفته كالترتيب بين الفعل والفاعل، والجار والمجرور، والمضاف والمضاف إليه، والصفة والموصوف. فكلّ هذه الأنواع يكون الترتيب بينها واجباً وهو الشيء الذي يسمح لنا بإدراك قيمة الموقع النحوي وأثره في المعنى.

ومن الترتيب ما هو جائز يمكن مخالفته كالترتيب بين المبتدأ والخبر، والفعل والمفعول والفاعل والمفعول. وفي هذا النوع تبرز ظاهرة التقديم والتأخير التي نحن بصدد دراستها، حيث يوضع كلّ عنصر من عناصر الجملة في الموضع الذي يستطيع من خلاله التأثير في المعنى.

وتعدّ ظاهرة التقديم والتأخير « بؤرة مباحث الأسلوب الدائرة حول التركيب، ويكتسب هذا المبحث أهمية خاصة من حقيقة أنه يخضع للطابع الخاص بها فيما يتعلّق بترتيب الأجزاء داخل الجملة فيها»^(٣).

ويقع التقديم والتأخير في اللغة العربية بشكل كبير وذلك لأنها تقع ضمن اللغات التي يحدد موقع الكلمة صفتها النحوية. وتعتمد الإعراب في تحديد ذلك الصفة، لذلك كان لها قدر وافر من الحرية، حرية الحركة داخل الجملة لأنّ الكلمة في أثناءها تحمل

١ - الجرجاني، ص ١٠٢.

٢ - أحمد درويش، دراسة الأسلوب بين المعاصرة والتراث، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٦٧.

٣ - د. عبد الحكيم راضي، نظرية اللغة في النقد الأدبي، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٨٠، ص ٢١١.

ما يدلّ على صفتها الإعرابية. فلها تبعاً لذلك من الحرية في التنقل ما لم يكن لغيرها من كلمات اللغات التي تلتزم الموقعية صفة نحوية لها.

ونشير هنا إلى تحديد اللسانيين المحدثين للرتبة^(١)، حيث تعرف على أنها وصف لمواقع الكلمات في التراكيب، كما أن الرتبة نوعان هما: رتبة محفوظة وأخرى غير محفوظة. فالمحافظة تختص بالنحو، لأنّ أي اختلال يمسخها يجعل التركيب مختلاً غير مقبول. في حين الرتبة غير المحافظة تختص بالبلاغة، إذ يهتم بها علم المعاني الذي يبيّن أغراض التقديم والتأخير ضمن دراسة للأسلوب لا للتراكيب.

ولكون هذه الظاهرة من أقوى الأسباب للعدول عن المألوف والمفضية إلى الإبداع الفني حيث « يلتبس السامع أو القارئ دلالات التراكيب ويعيش في ظلالها ويستبطن المعنى ويتأثر به. إذ إنّها توحى بالطابع الجمالي التأثيري لها وزيادة على طبيعتها المعنوية والعلاقيّة»^(٢) فقد حظيت باهتمام واسع لدى البلاغيين واللغويين القدامى، ولعلّ أشهر من أوضح أهميتها الجرجاني الذي يقول فيها: « هو باب كثير الفوائد جمّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بدیعة، ويفضي بل إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه ويلطف لديك موقعه، ثمّ تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدّم فيه شيء وحول اللفظ عن مكانٍ إلى مكانٍ»^(٣).

ففي هذا الباب يجد مستعمل اللغة الكثير من التصرفات والانزياحات عن المألوف والتي تكون مبرّرة، وزيادة على ذلك ذات بعد جمالي أسلوبی راق يتذوقه السامع أو القارئ دونما ملل أو كلال.

١ - أحمد محمد قدّور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر المعاصر، ط ٢، ١٩٩٩، ص ٢٣٢.

٢ - د. محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري، استراتيجية التناص، دار التتوير، بيروت-لبنان، ط ١، ١٩٨٥، ص ١٠٥.

٣ - الجرجاني، ص ١٤٨.

كما اهتم بهذه الظاهرة أيضاً وبيّن أسبابها وفوائدها الزركشي حيث يقول فيها: « التقديم والتأخير هو أحد أساليب البلاغة؛ فإنهم أتوا به دلالة على تمكنهم في الفصاحة، وملكتهم في الكلام، وانقياده لهم، وله في القلوب أحسن موضع وأعذب مذاق»^(١).

ومن اللسانيين المحدثين الذي حاولوا إعادة قراءة تصوّر الجرجاني في التقديم والتأخير، أحمد المتوكل الذي يستخلص من كلام الجرجاني التالي: « واعلم أنّ من الخطأ أن يقسم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين فيجعل مفيداً في بعض الكلام وغير مفيد في بعض... »^(٢) أنه لا يوجد تقديم غير مفيد. وهذا يعني أنّ ترتيب المكونات داخل الجملة محكوم دلاليّاً، وأنّه ليست هناك قواعد تقديم نحوية، وقواعد تقديم أسلوبية. كما أنّه يوضح مبدأ الجرجاني في وصف ظاهرة التقديم بأمرين اثنين، الأول أنّ التقديم لا يؤثر في "البنية الدلالية"، إنّما يؤثر في "البنية الإخبارية" ولكن شريطة أن تُفهم العبارتان الواردتان في النص "مفيد" و"يدلّ" على أنهما حاملتان لمفهومين "بلاغيين" مرتبطين بعلاقة "المقال" بـ "المقام"، بمعنى أنّ التقديم مؤثر في البنية الإخبارية للجملة. والثاني أنّ الجرجاني يعلّل التقديم انطلاقاً من المفهوم العام وهو "العناية والاهتمام". وهذا المفهوم غير كافٍ في وصف هذه الظاهرة، حيث يرى المتوكل أنّ هذا يؤدي إلى عدم التمييز بين التقديم داخل المجال الذي يلي الفعل، والتقديم في المجال الذي يسبق الفعل، وإلى الخلط، وبالتالي، بين جمل ذات خصائص متباينة^(٣).

نستخلص من هذا العرض الموجز لظاهرة التقديم والتأخير، أنّها ذات تمظهر على المستوى التركيبي في التحليل النصي، الذي يتجسد فيه المستوى الثاني للغة، أو مستوى العدول عن القواعد المنطقية للنحو، وهو المستوى الذي يمتلئ بالطاقات الإيحائية، والقيم الفنية الأسلوبية والآثار الدلالية التي تثري الخطاب وتبرز إبداعه.

١ - الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، ج ٣، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٨، ص ٢٣٣.

٢ - ينظر النص كاملاً في، دلائل الإعجاز، ص ١٥١.

٣ - أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ط ١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص ٧٢ - ٧٣.

ويعدّ الخطاب القصصي القرآني من الخطابات التي تحفل بكثيرًا بهذه الظاهرة ونماذجها فيه أكثر من أن تعدّ أو تحصى. وقصة يوسف عليه السلام من القصص التي وردت فيها الكثير من نماذج التقديم والتأخير وذلك لمقاصد وأغراض دلالية كثيرة. وجملة هذه النماذج التي اختيرت للتحليل ما هي إلا عينة نحاول من خلالها أن نبرز الأبعاد الدلالية المرتبطة خاصة بسياق التراكيب، لأنّ تقديم جزء من الكلام أو تأخيره لا يرد اعتبارًا في النظم والتأليف، إنّما يكون أمرًا مقصودًا يقتضيه غرض بلاغي ودلالي أو داع من دواعيهما.

وقبل الشروع في تحليل النماذج المنتقاة يجدر بنا الأمر إلى الإشارة إلى التقسيم الذي وضعه الجرجاني للتقديم^(١)، حيث نجده يقسم الأمر في تقديم الشيء إلى وجهين، فالوجه الأوّل يقال إنّهُ تقديم على نية التأخير، حيث تتمظهر عناصر الجملة في مواقع ليست لها كالمفعول المقدم على الفاعل، وخبر المبتدأ المقدم على المبتدأ. ولكن حركة الإعراب ثابتة هي التي تتمّ على الموقع الأصلي. وهذا القسم من التقديم هو الذي يعيننا في هذا المقام. أمّا الوجه الثاني فيسمّيه تقديم لا على نية التأخير، وهو أن ينقل الشيء عن حكم إلى حكم ويُجعل بابًا غير بابه، وإعرابًا غير إعرابه. ويضرب لذلك مثالًا في الاسمين يحتمل كلّ واحد منهما أن يكون مبتدأ، فأيهما قدّم فلا حرج.

ويشير إلى هذا التقسيم أيضًا السكاكي حيث يقول في معرض حديثه عن العناية والاهتمام بما يقدّم: « والاهتمام بشأنه نوعان، أحدهما: أن يكون أصل الكلام في ذلك هو التقديم ولا يكون مقتضى الحال ما يدعو إلى العدول عنه كالمبتدأ المعرّف فإنّ أصله التقديم على الخبر... وكذلك الحال المعرّف فأصله التقديم على الحال، ... وكالعامل فأصله التقديم على معموله... وغير ذلك مما عُرف له في علم النحو موضع من الكلام يوصف بالأصالة بالإطلاق. وثانيهما: أن تكون العناية بتقديمه والاهتمام بشأنه لكونه في نفسه نصب عينيك وأنّ التفات خاطر إليه في التزايد. كما إذا أخذت

في الحديث وتوهّمت لقرائن الأحوال من أنت معه في الحديث ملتفت الخاطر إلى معنى ينتظر من مساقك الحديث إمامك به»^(١).

نستخلص من هذين النصين أنّ تقديم بعض الألفاظ والكلمات في أي تركيب لغوي والعدول بها إلى رتب غير رتبها المعهودة في عملية إنتاج المعنى، إنّما يعكس الاهتمام بذلك الألفاظ والتركيز عليها وذلك بناءً على الطبيعة اللغوية المتكلم بها، وعلى قصد المتكلم من وراء ذلك. لأنّ التقديم والتأخير - بمعنى آخر - « ليس مجرد إعادة ترتيب مواقع الألفاظ بما يخالف قوانين النحو، وقواعد الكلام، أي أنّ العدول لا ينحصر في تغيير مواقع اللفظ دون الرتبة فحسب، بل تغيير اللفظ شكلياً ومعنوياً مكاناً ورتبة. إذ إنّ تحويل بنية الجملة وتركيبها يقتضي تحوّلاً في الدلالة أو قل في هيئة الإحساس بها»^(٢).

ونحن إذ نذكر التقديم، فينبغي بداهة أن يغنيننا ذلك عن ذكر التأخير لأنه حين يتقدّم عنصر ما في التركيب، وذلك بتحوّله عن رتبته الأصلية المحفوظة، فإنّه في نفس الوقت يتأخر عنصر آخر عن رتبته في نفس التركيب.

وفي واقع الأمر هناك طرق كثيرة لتصنيف أنواع الجمل التي يقع فيها التقديم. ومن بين هذه التقسيمات تلك التي يذكرها إبراهيم أنيس حيث تقسّم بحسب نوعها اسمية أو فعلية^(٣). وهو التقسيم الذي سنعتمده. إضافة إلى ذلك يجب الاهتمام بالتقسيم الذي ينتج عن ترتيب الجمل على شكل خاصّ من أجل استغلال جيّد لعملية تأليف الجمل ونظمها في مجال التعبير عن المعنى النفسي في علم المعنى. بمعنى آخر، التقسيم الذي يبنى على أنواع الدلالات التي يحملها التقديم بغض النظر عن نوع الجملة.

العنصر الأول: التقديم على مستوى الجملة الفعلية

أشرنا حين دراستنا للجملة الفعلية في الفصل السابق إلى كلّ أنماط هذه الجملة تقريباً، وذلك في حالتها البساطة والتركيب. ولقد صادفتنا أثناء ذلك عدّة نماذج وقع فيها

١ - السكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠، ص ٢٤٢-٢٤٣.
٢ - إبراهيم رماني، الغموض في الشعر العربي الحديث، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ١٩٩١، ص ٢٠١.
٣ - إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٧، ١٩٩٤، ص ٢٧٩ - ٢٨٠.

التقديم، إلا أننا أرجأنا الحديث عن دلالات ذلك التقديم إلى حين دراستنا لظاهرة التقديم والتأخير. ولاحظنا أن التقديم وقع فقط بين متعلقات الفعل فيما بينها، كالفاعل والمفعول والجار والمجرور. حيث لم يثبت أن سجلنا نماذج وقع فيها تقديم متعلقات الفعل عليه. وأول صورة للتقديم تتمثل في:

أولاً - تقديم المفعول به على الفاعل:

ومن نماذجها نجد قوله تعالى: ﴿ وَرَأَوْنَهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ ﴾ (الآية: ٢٣). في هذا التركيب نلمس تقدّم المفعول به الذي هو ضمير متصل بالفعل يعود على المفرد الغائب وهو يوسف عليه السلام تقدّم على الفاعل الذي هو اسم موصول "التي" العائد إلى امرأة العزيز. ولقد تقدّم المفعول ههنا لدلالة الاختصاص أي أنّ فعل المراودة وقع على يوسف من امرأة العزيز، ولقد اختصته بهذا الفعل دون غيره من الفتيان لأسباب كثيرة من بينها أنه قد شغفها حباً. فلو أنّ التركيب جاء على النمط الأصلي. وراودت امرأة العزيز يوسف، ربّما يدلّ ذلك أنّ هذه المرأة تراود يوسف وشبابا آخرين.

ويقول تعالى: ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَانِ ﴾ (الآية: ٣٦). "مع" يدل على معنى الصحبة واستحداثها. تقول: خرجت مع الأمير، تريد مصاحباً له. فيجب أن يكون دخولهما السّجن مصاحبين له^(١). نلاحظ أنّ "فتيان" الذي هو الفاعل قد تأخّر عن رتبته التي احتلّها المفعول "السّجن" المتقدّم. وتكمن دلالة هذا التقديم في كون المتقدّم هو محطّ الاهتمام، لأنّ العبرة في السجن الذي دخله يوسف من غير ذنب وليس في الفتيان اللذين دخلا معه. كما تكمن أهمية "السجن" بالنسبة ليوسف عليه السلام أنّه الملاذ الآمن من كيد النسوة له.

ويقول تعالى أيضاً: ﴿ فَأَسْرَهَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِ ﴾ (الآية: ٧٧). هنا المفعول به ضمير متصل بالفعل وهو عائد إلى مقولة يوسف في إخوته - بعد أن اتهموه بالسرقه - والمتمثلة في قوله: ﴿ قَالَ أَنْتُمْ شَرٌّ مَكَانًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ ﴾ (٢) (الآية: ٧٧). ولعلّ من دلالات هذا التقديم أنّ فعل الإسرار يهتم فيه بما يُسرّ أو السرّ أكثر من

١ - الزمخشري، الكشاف، ج ٢، ص ٤٥٠.

٢ - الزمخشري، الكشاف، ج ٢، ص ٤٧٣.

الاهتمام بالمُسَرَّر. فالعبرة في تلك المقولة التي هي ردّ من يوسف على إخوته الذين اتهموه بالسرقة. فالاهتمام منصب أكثر على المفعول به.

وقوله تعالى أيضاً: ﴿ مَسَّنَا وَأَهْلَنَّا الضَّرَّ ﴾ (الآية: ٨٨). يقول ابن كثير في هذه الآية إنّ إخوة يوسف يشكون ما أصابهم وأهلهم من الجذب والقحط، وقلة الطعام^(١). وقد تقدّم المفعول به الذي هو ضمير متصل بالفعل يعود على جماعة المتكلمين هم إخوة يوسف. ودلالة هذا التقديم تتمثل في التعجيل بذكر نتائج هذا الضر ومن وقع عليه الضر. كما أنّ في تأخر الفاعل "الضر" دلالة أخرى مهمة تتمثل في عدم الاهتمام به لأنه أمر شائع متفشٍ مسّ جميع الناس في خلال السبع سنين الشديدة القحط والجذب وقلة الطعام. وكأنّ إخوة يوسف إذ يقدمون أنفسهم وأهلهم ضحايا الجوع والهزال، يرجون من وراء ذلك أن يعطف عليهم وينظر إليه بعين الرأفة ويُسَخِي لهم في العطاء.

وقوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ ﴾ (الآية: ٦). في هذا التركيب تقدّم المفعول الذي هو ضمير المخاطب (كاف الخطاب) العائد إلى يوسف. للدلالة على التخصيص بالاختيار والاصطفاء للنبوة دون غيره في زمنه. أمّا تأخر الفاعل الذي هو "ربّك" أي "الله" فلعلّ ذلك راجع إلى علم المخاطب بأنّ المختصّ باختيار الأنبياء هو "الله" ولا أحد سواه، لذلك فتأخّره في التركيب لا يغيّر من تلك الحقيقة في شيء، كما يمكن إرجاع سبب التقديم إلى مراعاة الفواصل، حيث نجد أنّ المفعول به الذي هو كاف الخطاب، هو فاصلة بالنسبة لكامل الآية ﴿ وَكَذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَعَلَىٰ آلِ يَعْقُوبَ كَمَا أَتَمَّهَا عَلَىٰ أَبَوَيْكَ مِنْ قَبْلِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ إِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾.

فتقديم المفعول على الفاعل عادة يفيد الاختصاص والأهمية حسب النماذج التي وردت. ولقد أشار سيبويه إلى هذا وهو يذكر الفاعل والمفعول فيقول: « كأنهم يقدمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم بشأنه أعنى، وإن كانا جميعاً يهتمانهم ويعنيانهم »^(٢). مفاد هذا

١ - ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج ٣، مكتبة الرشد، دار صادر، ط ١، ١٩٩٩، ص ١٣٩.

٢ - الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٤٨-١٤٩.

النص أنّ المفعول يتقدّم على الفاعل حين يراد الاهتمام والعناية به. بمعنى الذي يهمّ المخاطب أمره، ويتوقع ذكره قبل غيره.

ويشرح المتوكل هذا النص بقوله: «... يفهم من النص أنّ "المهتم به" هو ما يتقاسم المتكلم والمخاطب معرفته، ويشكل محطّ اهتمامهما، وهاتان الخاصيتان من مقومات التعريف الذي يعطى - في الدرس اللساني الحديث للوظيفة التداولية المحور»^(١).

الصورة الثانية للتقديم تتمثل في:

ثانياً - تقديم الجار والمجرور:

رأينا فيما سبق أنّ الجار والمجرور من العناصر الحرّة داخل الجملة، حيث يمكن لهذا المركب أن يقع في أول أو وسط أو آخر الجملة. ولكن هناك من الحالات والأسباب التي تقيّد نوعاً ما هذه الحرّية وتجعلها خاضعة للسياق العام للتركيب، ذلك أنّه في كثير من الأحيان تتغيّر دلالة التركيب بتغيير موقع الجار والمجرور، دون أن يؤثر ذلك في البناء النحوي السليم، حيث إنّ هناك اختلافاً بين الاستعمال النحوي لحرف الجرّ وبين استعماله الدلالي. ولعلّ هذه المجموعة من النماذج توضح ذلك.

يقول تعالى: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ (الآية: ٤). في هذا التركيب نجد أنّ الجار والمجرور "لي" الضمير يعود على "يوسف" تقدّم على الحال "ساجدين" فيكون بذلك قد فصل بين الحال وصاحبها. ومعلوم أنّ السجود يكون من المخلوق لخالقه، لكن "يوسف" يؤكد لأبيه أنّ هذا السجود كان له هو دون غيره. لذلك قدّم الجار والمجرور حتّى لا يتوهّم أنّ السجود كان لغير يوسف. فهو المختصّ بالسجود له من قبل الكواكب والشمس والقمر. وللعلماء كلام كثير مفيد في "الياء والنون" المتصلة بالحال "ساجدين" وضمير جماعة الغائبين المتصل بالفعل "رأى". يقول في ذلك الصدد الفراء ما نصه: «وإنّما جاز في الشمس والقمر والكواكب بالنون والياء لأنهم وصفوا بأفاعيل الآدميين ألا ترى

أن السجود والركوع لا يكون إلا من الآدميين فأخرج فعلهم على فعال الآدميين «^(١)». ويقول أيضاً: ﴿ فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ ﴾ (الآية: ٣٤). في هذا التركيب تقدم الجار والمجرور (عنه) - والضمير فيه يعود على "يوسف" - على المفعول به "كيدهن"، ودلالات هذا التقديم تتمثل خاصة في الاختصاص والتتزيه، حيث إن النسوة لم يسبق لهن أن كدن لأحد غير "يوسف"، لذلك فالمجرور يدل على هذا الاختصاص بصرف الكيد فلو أحرر يمكن أن يعتقد أن هؤلاء النسوة يراودن "يوسف" وغيره. وسياق الآية السابقة يدل على هذا الاختصاص حيث قال تعالى: ﴿ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ (الآية: ٣٣).

ويقول أيضاً: ﴿ قَالُوا سَنُرَاوِدُ عَنْهُ أَبَاهُ ﴾ (الآية: ٦١). هنا أيضاً تقدم الجار والمجرور - والضمير فيه "الهاء" يعود على "بنيامين" أخي يوسف الأصغر - على المفعول به فعل المراودة والتبعيد "أباه"، وذلك لدلالة الاختصاص، ذلك أن إخوة يوسف اشترط عليهم يوسف إحضار أخ لهم من أبيهم. وهم يعلمون أن أباهم لن يرسله معهم مخافة أن (يهلك) مثل أخيه، كما أنه ليس لهم أخ من أبيهم سوى "بنيامين" لذلك اختصوه هو بمراودة أبيه عنه.

أما قوله تعالى: ﴿ كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ ﴾ (الآية: ٢٤)، فنتمّل فيه دلالة تقديم الجار والمجرور "عنه" - والضمير فيه عائد إلى يوسف - في الاصطفاء والتتزيه. ويدل على ذلك سياق الآية، حيث يقول تعالى: ﴿ ... لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ ﴾، أي أن يوسف مختص بالعفّة والطهارة عن باقي البشر العاديين لأنه عبد استخلصه الله واصطفاه للنبوّة.

وقوله تعالى: ﴿ يَخْلُ لَكُمْ وَجْهَ أَبِيكُمْ ﴾ (الآية: ٩). تقدم الجار والمجرور هنا على الفاعل وذلك ليدل على التقريب والاختصاص بحبّ الأب ورعايته للإخوة فقط دون أخيهم يوسف. ويدل على ذلك سياق الآيات السابقة، حيث يقول تعالى: ﴿ إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا نَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ (الآية: ٨). فهذه الآية توضح لنا سعي

الإخوة إلى صرف اهتمام يعقوب الذي اختصّ به يوسف وبنيامين إليهم هم. وقوله تعالى جلّ شأنه أيضاً: ﴿ قَالُوا يَا أَبَانَا مُنِعَ مِنَّا الْكَيْلُ ﴾ (الآية: ٦٣). في هذا التركيب أيضاً نجد تقدم الجار والمجرور "منا"، والضمير يعود على الإخوة. وتفيد "من" هنا التبعية، أمّا دلالة التقديم فتتمثل في الاختصاص كذلك، حيث اختصّ إخوة يوسف بمنع الكيل منهم دون غيرهم وذلك لغرض في نفس يوسف، فلو كان التركيب كالاتي: "قالوا يا أبانا منع الكيل منا" ربّما يفهم أنهم ليسوا فقط هم الذين منع منهم الكيل بل هناك آخرون. ونعود ونقول إنّ النظم القرآني فيه من الدلالات ما يعجز الذهن عن إدراكه فهو خطاب أديّ لا تغنى عجائبه ولا تنضب دلالاته بل تزيد.

وأخيراً قوله تعالى: ﴿ قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي ﴾ (الآية: ٩٨). تقدم هنا الجار والمجرور لدلالة الاختصاص بطلب العفو والمغفرة من الله للإخوة فقط. لأنهم اخطأوا في حق يوسف، وآذوه في صغره، مستغلين ضعفه وصغر سنّه.

وترتبط هذه الآية بالتي قبلها لأنها في سياق واحد، حيث قال إخوة يوسف لأبيهم: ﴿ يَا أَبَانَا اسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا إِنَّا كُنَّا خَاطِئِينَ ﴾ (الآية: ٩٧). فاعترفهم بذنبهم وإقرارهم بخطأهم؛ طمعاً منهم أن يختصّهم الله بمغفرته وعفوه.

نستخلص من خلال ما سبق من نماذج أنّ تقديم الجار والمجرور في تلك التراكيب تتحكم فيه دلالات كثيرة مرتبطة خاصة بسياق الآيات، ومن تلك الدلالات والمعاني نجد، رفع اللبس، والتنزيه، والاختصاص، وهي أكثر الدلالات تظهراً.

العنصر الثاني: التقديم على مستوى الجملة الاسمية

تتميز الجملة الاسمية مثلما رأينا بنمط ترتيب معين، حيث تبتدئ باسم هو المبتدأ، ثم يليه الخبر ثم تليه بعد ذلك المتعلقات التي هي في غالب الأحيان ظروف ومجرورات بحروف الجرّ. إلا أنّ هذا الترتيب لا يثبت على هذه الوتيرة، بل يحدث أن يتقدم عنصر ويتأخّر آخر. ومن خلال استقراء سورة يوسف تمكنا من حصر بعض النماذج التي وقع فيها التقديم والتأخير.

وأول صورة للتقديم على مستوى الجملة الاسمية يتمثل في:

أولاً - تقديم الخبر على المبتدأ:

ومن نماذج هذه الصورة نجد قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِلْمَسْئَلِينَ ﴾ (الآية: ٧). في هذا التركيب نجد تقدم الخبر المحذوف ويدل عليه الجار والمجرور المتعلقان به "في يوسف"، وبالتالي تأخر المبتدأ الذي هو نكرة مخصصة بالتثنية "آيات". وتتمثل دلالة هذا التقديم بالاختصاص والأهمية، وذلك لما لهذه القصة من أهمية في القرآن.

حيث قال تعالى في بداية السورة: ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ ﴾ (الآية: ٣). كما أن المفسرين يذكرون أن اليهود سألوا رسول الله ﷺ عن قصة يوسف وإخوته، فأخبرهم بالصحة من غير سماع من أحد ولا قراءة كتاب^(١).

كما أن في تقديم الخبر هنا أيضاً نوع من لفت الانتباه إلى ما سيتلى من أجل التأسى وتسلية قلوب المؤمنين الأوائل، لما رأوا من بغي قومهم على نبيهم وعليهم.

ويقول تعالى أيضاً: ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ ﴾ (الآية: ٧٦). هنا في تقدم الخبر المحذوف - حيث إن الظرف وما يليه متعلقان بالخبر المقدم المحذوف - فيه نوع من التقييد للمبتدأ، والعلاقة اللزومية التي مفادها أن عقول البشر تتفاوت في درجة العلم والمعرفة، إلا أن ذلك يفسح المجال للقول بأن هناك عقلاً ذن علم هو المهيمن والمسيطر، بل هناك دائماً عقل أسمى منه وأعلم. وواقع الأمر يشهد بذلك، على أن لا تكون المقارنة بين علم الإنسان المحدود وعلم الله الممدود. يتبين لنا إذن أن من دلالات تقدم الخبر على المبتدأ، الاختصاص والاهتمام بالمقدم ولفت الانتباه إليه كونه هو بؤرة التركيب أو العنصر المحور الذي ينبني عليه التركيب ككل.

الصورة الثانية للتقديم في نمط الجملة الاسمية يتمثل في:

ثانياً - تقديم متعلق الخبر عليه:

ومن نماذجها نلمس قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الشَّيْطَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴾ (الآية: ٥). في هذا التركيب نلاحظ أن الجار والمجرور "للإنسان" متقدم على الخبر "عدو" الذي

يتعلّق به وهذا إنّما كان كذلك لدلالة الاختصاص أيضاً لأنّ الشيطان اختصّ بإغواء الإنسان دون غيره من المخلوقات الأخرى. والمتتبع لسياق آيات القرآن يجد كثيراً من الآيات التي تصوّر ترصد الشيطان بالإنسان ومحاولاته المستمرة في الإيقاع به في المعاصي والمحرّمات. وفي هذا دلالة تنبيه للإنسان من مكائد الشيطان. ولو أنّ التركيب كان على هذا النمط أي: "إنّ الشيطان عدو مبين للإنسان" ربّما يفهم أنّ الإنسان جزء من الذين يغويهم الشيطان، أو أنّ الشيطان عدو للإنسان ولغير الإنسان.

وقوله تعالى: ﴿ إِنْ رَبِّي بِكَيْدِهِمْ عَلِيمٌ ﴾ (الآية: ٥٠). تتمثل دلالة تقدم الجار والمجرور "بكيدهم" على الخبر "عليم" في الاختصاص والعناية. لأنّ الله تعالى مطلع على كلّ شيء وقد قدّم "الكيد" كي يتقرّر في الذهن، أنّ هذا العمل الفاسد الذي أخفته النسوة، قد أظهره الله وقدمه في الذكر.

أمّا قوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ ﴾ (الآية: ٥٤)، فدلالة تقدّم الظرفين "اليوم لدينا" دلالة الابتداء والاستئناف. فيوسف أصبح ذا شأن لدى العزيز منذ ذلك اليوم الذي ظهرت فيه براءته. وسياق الآية التي قبلها تدلّ على هذا الاختصاص الذي أظهره الملك "ليوسف"، حيث يقول تعالى: ﴿ وَقَالَ الْمَلِكُ أَتُتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصُهُ لِنَفْسِي ﴾ (الآية: ٥٤). أي أجعله من خاصتي وأهل مشورتي^(١).

نستخلص أنّ تقدم متعلقات الخبر عليه فيه دلالات مهمة مرتبطة إمّا بالسياق العام للتراكيب وإمّا بمقاصد التراكيب. وتتمثل تلك الدلالات خاصة في دلالة الاختصاص وهي أهمّها.

إنّ فظاهرة التقديم والتأخير في الخطاب القصصي القرآني ليست أمراً اعتباطياً، بل هو أمرٌ أراد سبحانه وتعالى، من أجل تحقيق أعراض دينية، ودينية، كما أنّ طبيعة الخطاب القصصي تقتضي أن يكون في تراكيبه هذه الظاهرة المعنوية والبلاغية، خصوصاً القصة القرآنية التي تتصف بطبيعة سرد متميّز ومنفرد. وكونها تمثل سلسلة كاملة مترابطة الأجزاء، فإنّ تقديم بعض العناصر في تراكيبها أو تأخيرها يضيف عليها نوعاً من التناسق الفني، ويكسبها بذلك دلالات متعدّدة ينبني عليها المغزى العام لها والرسالة التي تحملها.

المبحث الرابع الحذف

يعدّ الحذف نسقاً من أنساق الأداء في اللغة، وهو يتعلق بظواهر النقص والزيادة في الكلام، كما يعدّ أيضاً من أبرز عوارض التركيب في الكلام، فلا تكاد تخلو منه جملة من الجمل. والحذف يكثر استخدامه، وتتنوع مظاهره من جملة إلى أخرى في النص الواحد بقدر تقدم النص واتضح جوانب الموضوع المدروس، وذلك بسبب دلالة بعض المذكور على بعض المحذوف.

العنصر الأول - مفهوم الحذف:

لقد شغلت ظاهرة الحذف حيّزاً هاماً في اهتمامات اللغويين، والمفكرين القدامى فتناولوها بالدرس والتحليل، حيث اجتهدوا في تعريف الحذف وبيان أسبابه وأقسامه وحتى شروطه. وذلك لما له من تأثير كبير في متلقي الكلام كما أنه ينم عن براعة مستعمل اللغة في حسن التصرف والإيجاز.

وكان لعبد القهر الجرجاني نظرات تحليلية كشفت عن حسّه النقدي، وعن شخصيّة المتذوقة للأساليب الراقية، حيث يقول في الحذف: « هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر؛ فإنّك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بياناً إذا لم تبين»^(١).

وإلى هذا يذهب ابن الأثير حيث نجده يقول: « أما الإيجاز بالحذف، فإنه عجيب الأمر، شبيه بالسحر، ذلك أنك ترى فيه ترك الذكر أفصح من الذكر والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق... والأصل في المحذوفات جميعها على اختلاف ضروبها أن يكون في الكلام ما يدلّ على المحذوف فإن لم يكن هناك دليل على المحذوف فإنه لغو من الحديث لا يجوز بوجه ولا سبب»^(٢).

١ - الجرجاني، ص ١٧٧.

٢ - ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ج. ٢، تقديم: د. أحمد الحوفي، د. بدوي طبانة، عن دار النهضة، مصر، ط ٢، د.ت، ص ٢٦٨.

أمّا ابن جني فيرى في الحذف أنّه يعترى الجملة والمفرد والحرف، والحركة. ويتمّ في المواضع التي لا يختل بها المعنى حيث يقول: « وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته »^(١).

أمّا الرّماني فيعتبر الحذف نوعاً من أنواع الإيجاز، حيث يعرف الإيجاز بأنّه القليل الكلام من غير إخلال بالمعنى، « وإذا كان المعنى يمكن أن يعبر عنه بألفاظ كثيرة ويمكن أن يعبر عنه بألفاظ قليلة فالألفاظ القليلة إيجاز »^(٢).

ثمّ يتطرق إلى إيجاز الحذف في أنّه إسقاط كلمة للاجترأ عنها، بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام^(٣).

والرّماني بهذا الفهم لإيجاز الحذف يشترط فيه أن يدلّ على المحذوف دليل يفهم إمّا من سياق التركيب وذلك بقريئة الإعراب خاصة، وإمّا من سياق الحال ومقام الكلام. وهذان الشرطان أشار إليهما النحاة في حذف أي جزء من أجزاء الكلام كالمفعول، أو الفاعل، أو الخبر، أو المبتدأ لا يكون إلا بوجود دليل لفظي أو معنوي.

أمّا الزركشي فقد كان تحديده للحذف أكثر دقة وتمحيصاً من سابقه، حيث قدّم المعنى اللغوي للحذف « وهو لغة الإسقاط، ومنه حذفت الشعر إذا أخذت منه »^(٤).

ثمّ يقدم المعنى الاصطلاحي ويبين الفروق بين مصطلحات تكاد تكون ذات معنى واحد هي: الإيجاز، الاقتصار، الإضمار. حيث يقول: « واصطلاحاً إسقاط جزء الكلام أو كّلّه لدليل. وأمّا قول النحويين الحذف لغير دليل ويسمى اقتصاراً فلا تحرير فيه لأنّه لا حذف فيه بالكلية كما سنبينه فيما يلتبس به الإضمار والإيجاز. والفرق بينهما أنّ شرط الحذف والإيجاز أن يكون ثمّ مقدّر؛ بخلاف الإيجاز، فإنّه عبارة عن اللفظ القليل الجامع للمعاني الجمّة بنفسه. والفرق بينه وبين الإضمار أنّ شرط المضمّر بقاء أثر

١ - ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٣٦٠.

٢ - محمد بركات حمدي أبو علي، دراسات في الإعجاز البياني، دار وائل للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠٠٠، ص ٤٥-٤٦.

٣ - نفسه، ص ٤٥ - ٤٦.

٤ - الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص ١٠٢.

المقدّر في اللفظ... وهذا لا يشترط في الحذف»^(١). ثم يخلصُ إلى القول إنّ المشهور في الحذف أنه مجاز^(٢). ثم يعقد الزركشي فصلين كاملين للحديث عن فوائد الحذف، وأسبابه وأدلّته، وشروطه وأنواعه.

فمن خلال هذه المجموعة من الآراء التي تناولت ظاهرة الحذف لدى القدامى نستخلص أنهم قد كانت نظرتهم إليه نظرة تفحص ودرس وتدوّق، حيث ذكروا فوائده في الكلام، وأهميته في النظم والتأليف، كما حاولوا أن يميّزوا الحذف عن بعض الظواهر المشابهة له كالاقتصار والإضمار. وأيضاً أكدوا على وجود دليل للمحذوف سواء أكان الدليل لفظياً أو معنوياً، كما أنهم أشاروا إلى أنّ الحذف يحسن في مواضع ولا يحسن في أخرى.

أمّا تناول المحدثين لظاهرة الحذف في الكلام فنستطيع أن نقول إنهم لم يخرجوا عن نطاق الموروث القديم بل كانت آراؤهم - إضافة إلى ذلك - عبارة عن قراءات جديدة تقوم على بعض المناهج الحديثة كاللسانيات وتحليل الخطاب وعلم الأسلوب. ومنهم نجد أحمد درويش الذي تناول ظاهرة الحذف حيث يقول: «... الوسيلة الثانية وهي "الحذف" والواقع أننا حين نبحث عن إمكانيات المعنى خلال هذه الوسيلة فإننا نلتزم بالمبادئ النحوية التي تحكم الحذف وهي: أنّ الحذف غير جائز في بعض التراكيب فلا يجوز أن تحذف الفاعل مثلاً وكذلك فإنّه في التراكيب التي يجوز فيها الحذف، لا بدّ أن يستقيم المعنى بعده، وذلك هو الحد الأدنى من الحذف»^(٣).

وهذه الأحكام التي يذكرها قد أشار إليها القدامى مثلما تقدّم الكلام في ذلك. ويحدّد الباحثان هاليداي ورقية حسن M. A. K. Halliday et R. Hasan في مؤلفهما "Cohesion in English" الحذف بأنّه «علاقة داخل النص، وفي معظم الأمثلة يوجد العنصر المفترض في النص السابق، وهذا يعني أنّ الحذف علاقة قبلية»^(٤). أي أنّ

١ - الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص ١٠٢.

٢ - نفسه، ج ٣، ص ١٠٣.

٣ - أحمد درويش، ص ١٧١.

٤ - محمد الخطابي، ص ٢١.

الحذف ظاهرة لغوية مرتبطة بسلسلة التراكيب المكوّنة للنص فقط. وعلاقة الحذف لا تُخلّف أثراً... إذ لا تحلّ محلّ المحذوف أيّ شيء، ومن ثمّ نجد في الجملة الثانية فراغاً بنوياً يهتدي القارئ إلى ملئه اعتماداً على ما ورد في الجملة الأولى أو النص السابق، بتعبير الباحثين^(١) وهما يعتبران الحذف أداة من أدوات الاتساق داخل النص. ونفهم من كلام الباحثين أنّ أدلة الحذف لفظية أو بالأحرى داخلية، حيث لم يشير إلى أدلة الحذف المتصلة بالسياق المقامي. وهي أدلة تفتن إلى أهميتها القدامى. فالمقام يلعب دوراً بارزاً وخطيراً في عملية إنتاج الكلام والتصرّف فيه. ويشير أيضاً تمام حسان في معرض حديثه عن القرائن إلى أنّ الذكر والحذف يكونان أقسام الكلام جميعاً، على أن يكون الحذف دائماً مع وجود القرينة الدالة على المحذوف، كما أنه لا مانع في كلّ ذلك من ذكر المحذوف^(٢). ويقول في موضع آخر: « فالذكر قرينة لفظية، والحذف إنّما يكون بقرينة لفظية أيضاً ولا يكون تقدير المحذوف إلا بمعونة هذه القرينة وأهمّ القرائن الدالة على المحذوف هي الاستلزام وسبق الذكر وكلاهما من القرائن اللفظية الداخلة في مفهوم التضام^(٣). فهو يعول أكثر على القرائن اللفظية أي المحيط الداخلي للنص الذي حدث فيه الحذف، وهو بذلك يوافق كلّ من هاليداي ورقية حسن فيما يذهب إلى أنه من أنّ الحذف علاقة داخل النص.

من خلال هذا العرض لبعض آراء القدامى والمحدثين في ما يتعلّق بمجال الحذف في الكلام؛ يتبيّن لنا ما له من أهميّة في البلاغة العربية وعلم المعاني، وكذا مناهج دراسة النصوص والخطابات الحديثة، كعلم الدلالة، ولسانيات النص والخطاب. فالحذف يشغل حيّزاً هاماً في دراسة دلالات النصوص والخطابات، ذلك لأنه يعتبر عنصراً هاماً يتحقق به انسجام الخطاب واتساقه العام، لأنّ العنصر المحذوف - مثلما أشار إلى ذلك تمام حسان - إمّا أن يكون قد سبق ذكره وإمّا أن يستلزم.

١ - محمد الخطابي، ص ٢١.

٢ - تمام حسان، ص ٢١٨ - ٢١٩.

٣ - نفسه، ص ٢٢١.

والخطاب القصصي القرآني - قصة يوسف نموذجاً - الذي نحن بصدده لا يخلو من هذه الظاهرة، فقد وردت فيه عدة نماذج وقع فيها الحذف بمختلف أنواعه تقريباً. وذلك لخدمة أغراض معينة، وإبراز دلالات خفية تخدم المعنى العام لهذا الخطاب. وما هذه النماذج التي سنباشر تحليلها إلا قليل من كثير. وسعيًا وراء المنهجية دائماً سنتوخى تقسيمات القدامى المتعلقة بأنواع الحذف ومواقعه. حيث يقول ابن جني: « قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف، والحركة... »^(١).

العنصر الثاني: أنواع الحذف

وانطلاقاً من مبدأ البساطة والتركيب فإننا سنبدأ بذكر النماذج المتعلقة بحذف الحرف، ثم المفرد ثم الجملة.

أولاً - حذف الحرف:

قد يحذف في الكلام الحرف والأداة وذلك لأسباب يقتضيها السياق أو المقام. وقد وردت في قصة "يوسف" بعض التراكيب التي حذفت منها الحروف والأدوات، المتمثلة خاصة في أداة النداء وحرف الجرّ، والنفي.

يقول تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ (الآية: ٢٩). في هذا التركيب نلاحظ حذف حرف النداء "يا" وسبب هذا الحذف للتخفيف وذلك لكثرة دورانه في الكلام^(٢).

ويدلّ على هذا الحرف المحذوف: المنادى "يوسف" فالمنادى يستلزم أن يكون له حرف نداء. ويمكن أن تكون دلالة هذا الحذف متمثلة في دلالة التقريب، حيث إنّ فعل الأمر "أعرض" الصادر من "العزير" يتعيّن فيه أن يوجّه إلى قريب فلا يمكن أن نأمر شخصاً بعيداً عنّا دون أن نناديه بالحرف "يا" التي تفيد خاصة نداء البعيد.

ويقول أيضاً: ﴿رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ (الآية: ٣٣). هنا أيضاً حذف حرف النداء "يا" فتقديره "يا ربّ" كما حذفت أيضاً الياء التي في محلّ جرّ بالإضافة للاختصار وتقديرها "يا ربّي" ودلالات حذف حرف النداء في هذا التركيب تتمثل خاصة في

١ - ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٣٦٠.

٢ - الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص ١٠٧.

التقريب والتضرّع، وإظهار الحاجة فـ. "يوسف" هنا ينادي ربّه نداءً قريباً لأنه يعلم أنّ ربّه قريب منه. وسياق الآيات في القرآن يؤيدّ هذا حيث يقول تعالى: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ (البقرة: ١٨٦).

كما أنّ المقام الذي يوجد فيه "يوسف" والمتمثل في البيئة غير الطاهرة المليئة بالإغراءات والمراودة عن النفس، والدعوة إلى المعصية، يقتضي منه أن يدعو ربّه ويلجأ إليه ليفكّ عنه محنته حتى ولو يكون ذلك بالسّجن الذي هو أخفّ الأضرّين.

ويقول تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ ﴾ (الآية: ٤٦). في هذا التركيب نلمس حذف حرف النداء، ودليل حذفه المذكور بعد المنادى وهو حرف النداء الثاني "أيها" ودلالة حذف حرف النداء هنا هي دلالة الاستئناس والتقريب. ويؤيدّ هذا أنّه نودي مرتين ولقّب بـ. "الصدّيق" وفي هذه الكلمة دلالة على التمهيد لطلب الحاجة التي جاء من أجلها والمتمثلة في تفسير رؤيا الملك. ودلالة التقريب فيها نوع من الشجاعة في مبادرة الشخص المنادى بما نودي من أجله. لذلك يرى ابن جني أنّ الحذف شجاعة العربيّة^(١).

من خلال هذه النماذج نستنتج أنّ حذف حرف النداء فيه دلالات كثيرة أهمّها التقريب والاستئناس. وطلب الإيجاز والاختصار وذلك بتحصيل المعنى الكثير في اللفظ القليل^(٢).

ومن حذف الحرف أيضاً نجد قوله تعالى: ﴿ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ (الآية: ٣١). وجه الحذف في هذا التركيب هو حرف الجرّ "الباء" في كلمة "بشراً" وللفرّاء تخريج دقيق ولطيف في هذا حيث يقول: « وقوله "ما هذا بشراً" نصبت "بشراً" لأنّ الباء قد استعملت فيه فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء، فلمّا حذفوها أحبّوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك^(٣). فهو يذكر أنّ دليل حذف حرف الجرّ هو علامة النصب الظاهرة في "بشراً" كما أنّ أهل الحجاز حذفوا هذه الباء قصد التخفيف في الكلام.

١ - ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٣٦٠.

٢ - الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص ١٠٥.

٣ - الفرّاء، ج ٢، ص ٤٢.

ويقول تعالى: ﴿ تَاللّٰهِ تَفْتًا تَذَكَّرُ يُوْسُفَ ﴾ (الآية: ٨٥). في هذا التركيب حذف حرف "لا" من "تفتاً" ونورد هنا نصاً لابن يعيش يوضح علّة هذا الحذف من جهة الصناعة النحوية. حيث يقول: « قد ذكرنا أنّ هذه الأفعال لا تستعمل إلا ومعها حرف الجحد... وذلك من قبل أنّ الغرض بها إثبات الخبر واستمراره وذلك إنّما يكون مع مقارنة حرف النفي لأنّ استعمالها مجردة من حرف النفي تنافي هذا الغرض، لأنّها إذا عريت من حرف النفي لم تعد الإثبات، والغرض منها إثبات الخبر، ولا يكون الإيجاب إلا مع حرف النفي على ما تقدّم. إلا أنّ حرف النفي قد يحذف في بعض المواضع وهو مراد. وإنّما يسوغ حذفه إذا وقع في جواب القسم وذلك لأمن اللبس وزوال الإشكال... »^(١).

ونستخلص من هذا النص أنّ حذف حرف الجحد "لا" من الفعل "تفتاً" له مسوغه وهو وقوع هذا الفعل في جواب القسم، "تالله". ويدل أيضاً على هذا الحذف ملازمة هذا الفعل للنفي فلا يستفاد معناه إلا مقروناً بحرف النفي. وحذفه لا يعني عدم استعماله. أمّا الزركشي فيعلّل هذا الحذف بقوله: « التقدير "لا تفتاً"؛ لأنه لو كان الجواب مثبتاً لدخلت اللام والنون »^(٢).

فشرط الحذف هنا متصل أكثر ببنية التركيب، والصناعة النحوية التي تضمن أمن اللبس وزوال الإشكال.

نستخلص إذن أنّ حذف الحرف في التراكيب الواردة في الخطاب القصصي القرآني تحكمه شروط مقامية أو مقالية، وتستدعيه دواع مختلفة، كما تتمخض عن هذا الحذف دلالات متنوعة، كالتقريب والاستئناس، ودلالة التعظيم والتتزيه وذلك خاصة عند نداء الرب سبحانه. « لأنّ النداء يتشرب معنى الأمر لأنك إذا قلت: يا زيد، فمعناه أدعوك يا زيد، فحذفت "يا" من نداء الرب. ليزول معنى الأمر، ويتمخض التعظيم والإجلال »^(٣).

١ - ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٧، ص ١٠٩.

٢ - الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص ١١٢.

٣ - نفسه، ص ٢١٣.

ثانياً - حذف المفرد:

لقد وردت عدة نماذج من قصة "يوسف" فيما يتعلق بحذف الاسم المفرد، وذلك إمّا في الجملة الاسمية أو الجملة الفعلية. وقد كان لذلك الحذف ما يبرّره ويسوّغه وما يؤوّل إليه من دلالات تستنبط إمّا من سياق التركيب أو من مقام الخطاب ككلّ. والضرب الأول الذي سنتناوله بالتحليل هو:

١ - حذف الاسم المفرد في الجملة الاسمية:

معلوم أنّ الجملة الاسمية مبنية على علاقة إسنادية بين عنصرين أساسيين لا يمكن لأحدهما أن يستغني عن الآخر، وهما المسند إليه الذي هو المبتدأ، والمسند الذي هو الخبر. إلاّ أنّه في بعض الحالات والمواضع يمكن لأحد هذين العنصرين أن يختفي في التركيب، وذلك بان يكون محذوفاً بشرط أن يدلّ عليه دليل أو قرينة مقالية أو حالية.

أ - حذف المبتدأ (المسند إليه):

هو الركن الأهمّ والأعظم في الجملة لأنّه عبارة عن الذات، والمسند كالوصف له، والذات أقوى في الثبوت من الوصف. وإذا كانت الإفادة تقتقر إلى كليهما فإنّ افتقارها وحاجتها إلى الدالّ منهما على الذات الثابتة أشدّ في الحاجة عن قصد الإفادة من الدالّ على الوصف العارض.

وحذف المسند إليه يتوقف على أمرين: أحدهما وجود ما يدلّ عليه عند حذفه من قرينة، والأمر الآخر وجود المرجح للحذف على الذكر. أمّا الأمر الأول فمرجعه إلى علم النحو، وأمّا الأمر الثاني فمرده إلى البلاغة^(١).

ويرى الجرجاني أنّ من المواضع التي يطرد فيه حذف المبتدأ: القطع والاستئناف، حيث يقول: « يبدؤون بذكر الرجل ويقدمون بعض أمره، ثمّ يدعون الكلام الأوّل ويستأنفون كلاماً آخر. وإذا فعلوا ذلك أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ »^(٢).

وهناك دواع أخرى لحذف المبتدأ ستتضح أكثر من خلال هذه المجموعة من النماذج.

١ - عبد العزيز عتيق، علم المعاني - البيان - البديع، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د.ت، ص ١١٩-١٢٠.

٢ - الجرجاني، ص ١٧٨.

يقول تعالى: ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ (الآية: ١٨). وقد تكرر هذا التركيب في (الآية: ٨٣).
 قد حذف المبتدأ هنا، والتقدير: "أمري صبرٌ جميلٌ" وسبب الحذف يعود إلى أن المبتدأ
 جاء بعد القول لإفادة الاختصار، وذلك لضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب توجع وتألم
 "يعقوب" من الخبر الذي زفَّ إليه عن هلاك "يوسف" ولده. كما أن السياق العام للآية
 يدلُّ على المحذوف. يقول تعالى: ﴿ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ... ﴾
 أي أن "يعقوب" حزم أمره ومصيبته وقابلها بالصبر الجميل. و« الصبر الجميل جاء في
 الحديث المرفوع: "أنه الذي لا شكوى فيه إلى الخلق" ^(١).

ويقول تعالى: ﴿ أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ ﴾ (الآية: ٤٤). المبتدأ في هذا التركيب محذوف،
 والتقدير: "هي أضغاث أحلام". والقرينة الدالة على حذفه قرينة مقالية تستفاد من السياق
 العام للتركيب. فالمركب الوصفي "أضغاث أحلام" يدلُّ أو يعود على شيء سابق هو
 "رؤيا الملك" والضمير "هي" المحذوف يعود على تلك الرؤيا في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا
 الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ ﴾ (الآية: ٤٣). كما أن هذا المبتدأ المحذوف وقع مباشرة بعد
 فعل القول: قالوا... ويجوز أن يكون سبب حذف المبتدأ "هي" من أجل إنشاء معنى
 الاستخفاف والاحتقار، ذلك أن الذين طلب منهم "العزیز" الإفتاء في رؤياه التي شغلت
 تفكيره أجابوه أنها مجرد أضغاث أحلام. أي « تخاليطها وأباطيلها » ^(٢).

ب - حذف الخبر (المسند):

هو كثير الورد. وفي أغلب الأحيان يحذف الخبر من أجل « الاحتراز من العبث
 بعدم ذكر ما لا ضرورة لذكره. وهذا من شأنه أن يكسب الأسلوب قوة ويضفي عليه
 جمالا » ^(٣).

وقد وردت في قصة "يوسف" نماذج عدّة حذف منها الخبر وذلك بوجود دليل
 وقرينة على حذفه.

١ - الزمخشري، الكشاف، ج ٢، ص ٤٣٤.

٢ - نفسه، ص ٤٥٦.

٣ - عبد العزيز عتيق، ص ١٢٥.

يقول تعالى: ﴿ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ (الآية: ٢٦)، ﴿ ... وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ (الآية: ٢٧)، ﴿ إِنَّهُ مِنْ كَيْدِكُنَّ ﴾ (الآية: ٢٨).

في هذه التراكيب نجد أنّ الخبر قد حذف، إلا أنّ الصناعة النحوية وقرينة الإعراب تدلان على المحذوف. فطبيعة الجملة الاسمية تقتضي مبتدأ وخبراً. والمبتدأ في هذه التراكيب جاء ضمير المفرد الغائب "هو" واسماً للناسخ "إنّ" في الآية (٢٨). أمّا الخبر فقد حذف وبقيت متعلقاته التي هي حرف الجرّ والاسم المجرور: من الكاذبين متعلق بخبر محذوف، ومن الصادقين، من كيدكنّ أيضاً متعلقان بخبر محذوف. ونلاحظ أنّ هذا النوع من الحذف كثير جداً ففيه ضرب من الاختصار والإيجاز، حيث إنّ هذا الخبر المحذوف يفهم من سياق التركيب لأنه العنصر الثاني الذي تتمّ به العملية الإسنادية.

فدلالة حذف الخبر هي دلالة الإيجاز والاختصار والاحتراز من التكلف والإطناب في الكلام، لأنه يستنتج ويقدر بالقياس النحوي الذي يقضي لكل مبتدأ خبر. وبهذا يمكن أن نقول إنّ الحذف في عناصر الجملة الاسمية وارد ومبرر وذو دلالات مختلفة.

الضرب الثاني من ضروب الحذف للمفرد يتمثل في:

٢ - حذف الاسم المفرد في الجملة الفعلية:

تتكوّن الجملة الفعلية في أبسط صورها من عنصرين، هما المسند الذي هو الفعل، والمسند إليه الذي هو الفاعل. هذا في حالة لزوم الفعل أمّا إذا كان متعدّياً فيضاف إلى هذه البنية عنصر ثالث هو المفعول به في حالة كون الفعل متعدّياً إلى مفعول واحد ويزداد عدد المفاعيل بحسب نوع تعدية الفعل.

والجملة الفعلية - شأنها شأن الجملة الاسمية - تلحقها ظاهرة الحذف في أحد عناصرها المفردة، وذلك يكون لأسباب وأغراض معينة تتضح بحسب طبيعة العنصر المحذوف وموقعه من الجملة، كما تعمل القرائن بنوعها المقالية والحالية على الدلالة على العنصر المحذوف.

ومن خلال استقرائنا "لقصة أو سورة يوسف" وقعنا على أهمّ النماذج التي حدث فيها الحذف لأحد عناصر الجملة الفعلية. وفيما يلي بيان ذلك.

أ - حذف الفاعل:

المشهور هو امتناع حذف الفاعل إلا في ثلاثة مواضع هي: إذا بني الفعل للمفعول وفي المصدر، إذا لم يذكر معه الفاعل، وفي حالة كونه مضمراً^(١) هذه هي المواضع التي يجوز فيها حذف الفاعل.

ومن نماذجه نورد النموذج الوحيد الوارد في "سورة يوسف" وهو قوله تعالى: ﴿ قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ ﴾ (الآية: ٤١). في هذا التركيب حذف الفاعل وأقيم المفعول به مقامه. وتقديره قضى الله الأمر الذي فيه تستفتيان. والقرينة الدالة على الفاعل المحذوف هي قرينة حالية تستنتج من خارج النص، فالقضاء في الأمور الغيبية لا يكون لأحد من البشر بل يكون فقط لله رب العالمين. وهذه حقيقة مترسخة وثابتة.

لذا فمن الدلالات التي يخرج إليها الحذف في هذا الموضع هي دلالة تعظيم الفاعل لأنّ الذي قضى أمر "السجينين" عظيم القدر.

ب - حذف المفعول:

يعدّ المفعول به أكثر العناصر التي تحذف في الجملة الفعلية. وقد أشار إليه ابن جني، ومثّل له بنماذج من القرآن والشعر^(٢).

أمّا عبد القاهر الجرجاني فقد كان له كلام مستفيض ومهم في قضية حذف المفعول به حيث يقول: « وإذ قد بدأنا في الحذف، بذكر المبتدأ، وهو حذف اسم - إذ لا يكون المبتدأ إلا اسماً - فإنّي أتبع ذلك ذكر المفعول به إذا حذف خصوصاً، فإنّ الحاجة إليه أمسّ، وهو بما نحن بصدهه أخصّ، واللطائف كأنّها فيه أكثر، وما يظهر بسببه من الحسن والرونق أعجب وأظهر »^(٣). والمفعول به يحذف أيضاً لأغراض ودلالات معينة، وتدلّ على حذفه القرائن المقالية والحالية. ومن نماذج حذف المفعول به في سورة يوسف نجد:

١ - الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص ١٤٤.

٢ - ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٣٧٢.

٣ - الجرجاني، ص ١٨٤.

قوله تعالى: ﴿ وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ ﴾ (الآية: ٢٩). في هذا التركيب حذف مفعول الفعل "استغفري" وتقديره: ربك. وتدلّ عليه قرينة الحال، حيث طلب المغفرة يكون من صاحب القدرة على العفو والصفح. ونلاحظ هنا أنّ الفعل أنزل منزلة الفعل اللازم حيث لم يتعلق الأمر والغرض بذكر المفعول بقدر ما تعلق بغرض إفادة ثبوت الفعل للفاعل، أي ثبوت الاستغفار للمرأة المذنبة. وقد ذكر الفراء هذا النموذج في قوله: « وقال للأخرى "استغفري" زوجك "الذنبك" »^(١). فهو يقدر المفعول المحذوف بـ "زوجك"، باعتبار الزوج صاحب التصرف وهو ربّ الأسرة، فتطلب من زوجته طلب الاستغفار منه لما بدر منها من سوء التصرف.

ويقول تعالى أيضاً: ﴿ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ (الآية: ٤٦). في هذا التركيب نجد أنّ خبر الناسخ "لعلّ" ورد جملة فعلية ذات فعل وفاعل "يعلمون" والفعل متعدّد إلا أنّ مفعوله محذوف وقد دلت عليه قرينة مقالية. وتقدير المحذوف « لعلّهم يعلمون فضلك ومكانك من العلم »^(٢). ودلالة هذا الحذف هي الإيجاز والاختصار لسبق العلم بالمفعول، حيث يقول تعالى في آية سابقة: ﴿ نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (الآية: ٣٦). فصاحباً "يوسف" في السجن اعترفاً له بالإحسان والفضل، والعلم. ثمّ يأتي إليه بعد زمنٍ الذي نجا من الموت ويطلب منه حاجته، ثمّ يقول له: لعلّهم يعلمون فضلك وعلمك وإحسانك الذي كنّا نعلمه ونحن معك في السجن.

وهذا النوع يدخله الجرجاني في قسم الفعل الذي « يكون له مفعول مقصود قصده معلوم إلاّ أنّه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه »^(٣).

ويقول أيضاً: ﴿ وَأَسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ (الآية: ٨٢). هذا التركيب ذكره العديد من اللغويين والنحويين القدامى والمحدثين واستشهدوا به في مسألة حذف المفعول به. ونجد سيبويه يذكر هذا النموذج: « ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى: ﴿ وَأَسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾ إنّما يريد: أهل القرية، فاختصر،

١ - الفراء، ج ٢، ص ٤١.

٢ - الزمخشري، الكشاف، ج ٢، ص ٤٥٨.

٣ - الجرجاني، ص ١٨٥.

وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان ها هنا»^(١). فسيبويه اعتمد على الجانب الدلالي المفهوم من أن القرية لا تُسأل ولكن يسأل أهلها. ويرى أحد الدارسين المعاصرين وهو محمد حماسة عبد اللطيف في كتابه "النحو والدلالة" أنه قد أدى فهم العلاقات بين هذه المفردات إلى التصرف الذي أسماه سيبويه اتساعاً واختصاراً وإيجازاً. فالاختصار والإيجاز هنا بعدم ذكر المفردات التي بها يصح إجراء مثل هذه العلاقات، وأمّا الاتساع فهو إيقاع العلاقات النحوية التي كان يجب أن تقع بين الكلمات المذكورة والكلمات المحذوفة على الكلمات التي وقعت عليها... وقد أدى ذلك إلى وقوع الفعل على غير ما يقع عليه عادة... فانتقل مستوى الكلام إلى المجاز^(٢).

فهناك إذن مستويان لهذا التركيب: المستوى الأول غير منطوق به وهو المستوى النحوي التام، أي: وأسأل أهل القرية. والمستوى الثاني المنطوق به، وهو المستوى الدلالي، أي: وأسأل القرية. ولكن يبقى دائماً المستوى الأول هو الذي يدلنا على الصحة النحوية للمستوى الثاني الذي وقع فيه الحذف.

والتركيب نفسه في قوله تعالى: ﴿ وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾ (الآية: ٨٢). هذه الواو هي واو العطف لذا فإنّ ما بعدها له الحكم النحوي الذي لما قبلها؛ أي أنّ كلمة "العير" نابت عن المفعول المحذوف الذي تقديره "أصحاب العير" إذن ففي كلا النموذجين حذف المفعول به وأقيم المضاف إليه مقامه. وواو العطف هي التي دلّت على حذف الفعل والمفعول. فقرينة الحذف هنا قرينة تستفاد من سياق التركيب، ومن مقام الكلام. فالقرية والعير لا يسألان، إنّما يسأل أهل القرية، وأصحاب العير.

ولابن جني كلام سديد في واو العطف حيث يقول: « ... حرف العطف فيه ضرب من الاختصار. وذلك أنه قد أقيم مقام العامل (الفعل) ألا ترى أنّ قولك: قام زيد وعمرو، أصله: قام زيد وقام عمرو، فحذفت "قام" الثانية، وبقيت الواو كأنّها عوض

١ - سيبويه، الكتاب، ج ١، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٩٩١، ص ٢١٢.

٢ - نوال الإبراهيم، "مبحث الحذف والذكر في البلاغة العربية في ضوء الدراسات الأسلوبية الحديثة"، مجلة فصول، مجلد ١٣، عدد ٣، خريف ١٩٩٤، ص ٣١٣.

منها...»^(١). فتلك الواو عملت، وأفادت الإيجاز والاختصار ودلت على ما حذف من الكلام، وقامت مقامه.

ج. - حذف المضاف إليه المضاف:

ذكر ابن جني هذا النوع من الحذف ومثّل له بشواهد من القرآن والشعر^(٢) ولا يحذف المضاف إليه إلا لوجود قرينة تدلّ عليه. وهو يحذف غالبًا للاختصار والإيجاز. ومنه في سورة يوسف النموذج التالي:

قال تعالى: ﴿ فَأَنْسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ ﴾ (الآية: ٤٢). في هذا التركيب نجد أنّ المضاف إليه قد حذف وتقديره: "فأنساه الشيطان ذكر إخبار ربّه". وقد قلت على حذف المضاف إليه قرينة مقالية تستفاد من سياق الآية كاملة حيث يقول تعالى: ﴿ وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ فَأَنْسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ ﴾ (الآية: ٤٢). أي أنّ الذي وصّاه "يوسف" نسي ذكر إخبار سيده ومولاه (العزيز) بأمر "يوسف" المطروح في السجن بغير ذنب اقترفه. وفي هذا الحذف نوع من الاختصار والإيجاز الذي يحصل به المعنى الكثير من اللفظ القليل. وهذا الذي يذهب إليه صاحب "الكشاف"، إذ يقول: « فإن قلت ما وجه إضافة الذكر إلى ربّه إذا أريد به الملك؟ وما هي بإضافة المصدر إلى الفاعل ولا إلى المفعول؟ قلت: قد لابسه في قولك: فأنساه الشيطان ذكر ربّه أو عند ربّه، فجاوزت إضافته إليه، لأنّ الإضافة تكون بأدنى ملابسة. أو على تقدير: فأنساه الشيطان ذكر إخبار ربّه، فحذف المضاف الذي هو الإخبار»^(٣). فداعي حذف المضاف "إخبار" - لأنه مضاف ومضاف إليه في الآن نفسه - هو أمن اللبس والغموض في المعنى، فلما كان حذفه لا يؤثر في صحّة التركيب والدلالة، حُذف اختصارًا.

١ - ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، ج ٢، ص ٦٣٥.

٢ - ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٣٦٣ - ٣٦٥.

٣ - الزمخشري، الكشاف، ج ٢، ص ٤٥٤.

د - حذف الموصوف:

قد يحذف الموصوف وتقوم الصفة مقامه وهذا من باب الإيجاز في الكلام، لأن « الصفة في الكلام على ضربين إمّا للتخصيص وللتخليص، وإمّا للمدح والثناء وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب، لا من مظان الإيجاز والاختصار... وكما استتبعهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث»^(١). فشرط حذف الموصوف أن لا يكون في حذفه إبهام والتباس في الكلام.

ويشير ابن جني في هذا المقام إلى أن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أكثر في الشعر وذلك لكثرة القياس فيه. كما أن هناك من الصفات ما لا يمكن حذف الموصوف فيها وهي الصفة التي تكون جملة^(٢).

ومن نماذج حذف الموضوع في سورة "يوسف" نجد هذا النموذج المتمثل في قوله تعالى: « فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا » (الآية: ٤٧). يفسر ابن كثير هذه الآية الكريمة بقوله: « أي مهما استغللت في هذه السنين الخصب، فادخروه في سنبله ليكون أبقى له، وأبعد عن إسراع الفساد إليه إلا المقدار الذي تأكلونه وليكن مقداراً قليلاً لا تسرفوا فيه لتنتفعوا في السبع الشداد... ». من هذا التفسير نستدل على الموصوف المحذوف والذي تقديره "مقداراً قليلاً" وأقيمت الصفة مقامه. وقد أفاد الحذف هنا الإيجاز والاختصار لعلم المخاطب بطبيعة المحذوف الذي يستنتج من سياق الحديث.

بعد عرض أهم أنواع الحذف في الاسم المفرد وسرد نماذج كل من خلال استقرار الخطاب القصصي القرآني "سورة يوسف" نموذجاً يمكن القول إن حذف الاسم المفرد في معظمه كان لغرض الإيجاز والاختصار. وهذا لا يمنع من أن يفتح باب الحذف هنا المجال أمام احتمالات دلالية واسعة وكبيرة، كما أن معظم النماذج المحللة كان فيها لوظيفة الحذف دليل من العناصر نفسها المكوّنة للتركيب، أو دليل من مقام الحديث وظروفه الخارجية.

١ - ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٣٦٦.

٢ - نفسه، ص ٣٦٦ - ٣٦٧.

ولا يقف الحذف عند هذا المستوى الإفرادي بل يتعداه إلى مستوى أعقد وهو المستوى التركيبي. وهو ما يمكن تسميته بـ "حذف الجملة". وفيما يلي سنعرض إلى هذا العنصر الثالث، بعد ذكر الحذف في مستوى الحرف، والاسم المفرد.

ثالثاً - حذف الجملة:

إنّ العرب حذفَت الجملة^(١) مثلما حذفَت المفرد والحرف، والحركة. وحذف الجملة لا يكون - أيضاً - إلا بدليل عليها، شأنها في ذلك شأن المفرد والحرف. ومن خلال استقراء "سورة يوسف" تمكنا من رصد النماذج التالية لحذف الجملة. وسنحاول قدر الإمكان تحليلها وبيان دلالات الحذف فيها.

يقول تعالى: ﴿ وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ ﴾ (الآية: ٤٣). في هذا التركيب حذف الفعل والفاعل "أرى" بعد العطف. وتقدير هذه الجملة المحذوفة: ... وأرى سبع سنبلات خضر... ودلالة الحذف هنا هي الاختصار والإيجاز في الكلام. وواو العطف مثلما أشار إليها ابن جني فيها ضرب من الاختصار^(٢). وذلك أنّ الواو قد أقيمت مقام الفعل "أرى" وبقيت كأنها عوض من المحذوف، إذن فحرف العطف يدلّ على جملة الفعل والفاعل. « وإنما تحذف الجملة من الفعل والفاعل لمشابهتها المفرد بكون الفاعل في كثير من الأمر بمنزلة الجزء من الفعل، نحو ضربت ويضربان... وما أشبه ذلك مما يدلّ على شدة اتصال الفعل بالفاعل وكونه معه كالجزء الواحد »^(٣).

ويقول تعالى: ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ ﴾ (الآية: ٥٢). هذا التركيب مصدر بواو وهي واو العطف. أي أنّ هذه الجملة معطوفة على ما قبلها من الكلام والذي هو: ﴿ ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ ﴾ (الآية: ٥٢). وفي حرف العطف دلالة على الاختصار والإيجاز. وهذا يعني أنّ ثمة كلام محذوف وتقديره:

١ - ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٣٦٠.

٢ - ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، ج ٢، ص ٦٣٥.

٣ - ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٣٦١.

« وليعلم أنّ الله لا يهدي كيد الخائنين » فحذفت جملة الفعل والفاعل "ليعلم" وقامت مقامها واو العطف. وفي هذا إيجاز واختصار غير مغلّ بالمعنى. فالمخاطب يستنتج الكلام المحذوف بدون عناء لأنّ القرائن المقالية تدلّ عليه.

ويقول: ﴿ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ... ﴾ (الآية: ٧٩). لو نظرنا إلى هذا التركيب من الوجهة النحوية لوجدنا أنّ كلمة "معاذ" تعرب مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف تقديره: أعوذ بالله معاذاً. إذن فقد حذفت جملة الفعل والفاعل "أعوذ" والمجرور المتعلق بالفعل. وقد ناب عنها المفعول المطلق ودلّ على المحذوف. لأنّ المفعول المطلق يكون من جنس الفعل. ودلالة الحذف هنا هي دلالة الإيجاز والاختصار والتصرّف في الكلام. والقرينة الدالة على الحذف هي قرينة مقالية مستفادة من سياق التركيب. وهي: المفعول المطلق الذي يرتبط دائماً بفعل من جنسه.

ويقول تعالى: ﴿ قَالُوا تَاللَّهِ ﴾ (الآية: ٧٣). وقد تكرّر هذا التركيب في الآيات (٨٥، ٩١، ٩٥). وهذا التركيب مفيد للقسم، إلا أنّ فعل القسم وفاعله محذوفان من التركيب وأصله: نقسم تالله... وقد حذفت فعل القسم هنا من باب الاختصار في الكلام، كما أنّ حرف القسم "التاء" دلّت على فعل القسم ونابت عنه وأفادت معناه فلا يحتاج السامع أو المخاطب إلى ذكر فعل القسم من طرف المقسم، ويغنيه عن ذلك حرف القسم الذي يعدّ قرينة مقالية لصيغة القسم في الكلام.

وحذف فعل القسم كثير في الكلام، مثله مثل حذف فعل النداء "أنادي، أدعو" وقد وردت نماذج عدّة في "سورة يوسف". فيما يتعلق بحذف العامل في النداء. وهي مثلها مثل حذف فعل القسم. فقد قام حرف النداء مقام الفعل المحذوف ليبدّل على معنى النداء، وكان حذفه من باب إزالة الثقل في الكلام وأمن اللبس والغموض في معنى النداء، حيث يقول ابن جني في هذا المجال: «... لو تجشم إظهاره (أي العامل في المنادى) فقل: أدعو زيّداً، وأنادي زيّداً. لاستحال أمر النداء فصار إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب، والنداء مما لا يصح فيه تصديق أو تكذيب»^(١).

فحسب كلام ابن جني فإنّ في حذف عامل المنادى أمن اللبس والخلط بين معنى النداء ومعنى الخبر المحتمل للصدق والكذب وليس النداء كذلك.

وقد يكون المحذوف أكثر من جملة واحدة. ونلمس ذلك في قوله تعالى: ﴿ أَنَا أَنبَتُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ ﴾ (الآية: ٤٥)، ﴿ يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ... ﴾ (الآية: ٤٦). بين هاتين الآيتين حذف أكثر من فعل. والمعنى مثلما يذكره المفسرون^(١)، أي فأرسلوه إلى يوسف فأتاه أو جاءه فقال يوسف أيها الصديق... وكلّ هذا محذوف، لأنّ قوله "أرسلون" يدلّ لا محالة على المرسل إليه أنّ "إلى يوسف" محذوف. ثمّ إنه لما طلب الإرسال إلى يوسف عند العجز الحاصل للمعبّرين عن تعبير الرؤيا، دلّ على أنّ المقصود من طلب الإرسال إليه استعباره الرؤيا التي عجزوا عن تعبيرها^(٢).

ونلمس مثل ذلك في قوله تعالى: ﴿ يَا بَنِيَّ اذْهَبُوا فَتَحَسَّسُوا مِنْ يُوسُفَ وَأَخِيهِ ﴾ (الآية: ٨٧) ﴿ فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَيْهِ ... ﴾ (الآية: ٨٨)، نلاحظ أنّ بين "تحسسوا" و "فلما دخلوا" عليه" كلام كثير محذوف تقديره فذهبوا فدخلوا مصر واستأذنوا بالدخول على يوسف فأذن لهم، فلما دخلوا عليه^(٣)... وهذا الكلام يفهم ويستنتج من سياق الحال. وهو أيضاً ضرب من الاختصار في السرد وزمن السرد. وإيجاز بليغ في الكلام.

هذا إذن بصورة عامة بعض ما يمكن أن يقال عن حذف الجملة، استناداً إلى النماذج التي حاولنا تحليلها بدقة. ورأينا أنّ أهمّ دلالة لذلك الحذف كانت الإيجاز والاختصار في الكلام.

ويبقى مبعث الحذف مجالاً خصباً لمن يريد الاستزادة في دراسة المعنى والدلالة فهو يتمّ عن تلك القدرة الفائقة في التصرف في المعنى فقد رأينا أنه يتمظهر في مستويات ثلاثة هي: الحذف في مستوى الحرف، ثمّ المفرد، ثمّ الجملة، وقد أوردنا ما يدعّم هذه المستويات ممّا تيسّر لنا من نصوص ونماذج.

١ - الزمخشري، الكشاف، ج ٢، ص ٤٥٧. وابن كثير، ج ٣، ص ١٣٣.

٢ - الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص ١٩٤ - ١٩٥.

٣ - ابن كثير، ج ٣، ص ١٣٩.

ونختم هذا القسم بنص قيم ل. حازم القرطاجني، الذي يوسّع مفهوم المساواة بين الحذف والذكر، حيث لا يشمل بنية التركيب المفرد (الجملة)، وإنما يشمل بنية التركيب وائتلافها في مجموعها، أي البنية الكلية للنص: «... الكلام إذا خفّ واعتدل حسن موقعه من النفس، وإذا طال وثقل اشتدت كراهة النفس له، وليس يحمد في الكلام أيضاً أن يكون من الخفة بحيث يوجد فيه طيش، ولا من القصر بحيث يوجد فيه انبتار، لكن المحمود من ذلك ما له حظّ من الرصانة لا تبلغ به إلى الاستتقال، وقسط من الكمال لا يبلغ به الإسأم والإضجار. فإنّ الكلام المتقطّع الأجزاء المنبتر التركيب غير ملذوذ ولا مستحلى، وهو شبه الرشفات المتقطعة التي لا تروي غليلاً. والكلام المتناهي في الطول يشبه استقصاء الجرع المؤدي إلى الغصص، فلا شفاء مع التقطيع المخلّ، ولا راحة مع التطويل المملّ»^(١).

ولا ندعي أننا قد استوفينا كل جوانب مبحث الحذف في الخطاب القصصي القرآني الذي نحن بصدد، إنّما حسبنا أن أشرنا إلى بعض الأسس التي يقوم عليها الحذف في ضوء الدراسات القديمة والحديثة مطعمين ذلك بما تيسر من نماذج من قصة يوسف عليه السلام.

وبعد أن عرضنا ما تيسر في مجالي التقديم والتأخير، والحذف، بقي أن نعرض بشيء من التفصيل للمجال الأخير المتعلق بدراستنا للبعد الدلالي في الخطاب القصصي القرآني والمتمثّل في دراسة العائد في سورة يوسف، وما له من دور في تحقيق التماسك والانسجام للخطاب القصصي القرآني.

المبحث الخامس العلاقة العائدية (دراسة في الاتساق)

إنّ دراسة العلاقة العائدية في أيّ نصّ أو خطاب يقودنا حتماً إلى الحديث عن غاية هذه الدراسة والمتمثلة أساساً في تحقيق الانسجام والاتساق العام لهما.

و« يحتلّ اتّساق النّصّ وانسجامه موقعا مركزيا في الأبحاث والدّراسات التي تتدرج في مجالات تحليل الخطاب، ولسانيات الخطاب أو النّصّ، ونحو النّصّ، وعلم النّصّ، حتى إنّنا لا نكاد نجد مؤلفا، ينتمي إلى هذه المجالات، خاليا من هذين المفهومين (أو أحدهما)، أو من المفاهيم المرتبطة بهما كالترابط والتعلق وما شاكلهما»^(١).

فالأتساق - بهذا المفهوم - يعتبر ضرورة ملحة من أجل تحقيق غايات النّصّ والخطاب سواء من الجانب الجمالي أو التواصل، وكلا الجانبين يهتمان المتلقي بكونه هو الذي يكتشف النّصّ أو الخطاب، والعلاقات التي تتحكم فيه والغايات التي يرمي إليها، فلا يتحقق وجود النّصّ أو الخطاب إلا من خلال المتلقي، « فالنّصّ ليس له وجود إلاّ عندما يتحقق، وهو لا يتحقق إلاّ من خلال القارئ، ومن ثمّ تكون عملية القراءة هي التشكيل الجديد لواقع مشكّل من قبل... »^(٢).

وقد تزايد الاهتمام بانسجام الخطاب وتماسكه، وباتت أغلبية المؤلّفات المتخصصة في مجال دراسة النّصّ أو الخطاب تخصّص جانبا هاما لقضية الاتساق والانسجام، وبالخصوص المؤلّفات الغربية التي تدرس بعق قضية تناسق النّصوص والخطابات وانسجامها واتساقها. وهذا لا يعني إقصاء جهود علماء العربية في مجال دراستهم لتناسق النّصوص والخطابات إلاّ أنّهم كانوا أقلّ تنظيرا ومنهجية من الغرب، ذلك أنّ العرب آنذاك لم يكن بين أيديهم ما توفر للغرب من تقدم وتراث فكري متطور كما هو حاصل اليوم. فالعرب أشاروا إلى ذلك خاصة في مجال دراستهم للفصل والوصل،

١ - محمد خطابي، ص ٥.

٢ - د. نبيلة إبراهيم، "القارئ والنّص"، مجلة فصول (عدد خاص بالأسلوبية)، مجلد ٥، عدد ١، ص ١٠٢.

ودراسة الضمائر والمبهمات، ودورها في بناء المعنى، وفي تماسك أجزاء النص، خاصة عند دراستهم للنص القرآني، فهم لم يغفلوا إطلاقاً عن تلك العناصر المحققة لانسجامه واتساقه. وجهود المفسرين في ذلك كانت جدّ قيّمة، وستكون الإشارة إلى كل ذلك بعد أن نستعرض بعض ما ورد في مجال اتّساق النصّ والخطاب وانسجامه عند الغرب.

العنصر الأول: تعريف الاتساق والانسجام

يشير "فان دايك" إلى أنّ الاتّساق يمكن أن يعبر عنه في أبسط صورة أنه « خاصة سيمانطقية (دلالية) للخطاب، قائمة على تأويل كلّ جملة مفردة متعلّقة بتأويل جملة أخرى »^(١). فهو يرى أنّ الاتّساق يعبر أكثر عن تلك العلائق المنطقية في ترابط الجمل تركيبياً ودلالياً في مركب لغوي معيّن، فكلّ جملة بمثابة تأويل وتفسير لجملة أخرى سابقة لها أو لاحقة.

أمّا "آن روبول" و"جاك موشر" "Anne Reboul et Jacques Moeschler"، فهما يريان أنّ القول باتّساق خطاب ما أو عدم اتّساقه يتحدّد تبعاً لتوافقه أو عدم توافقه لقواعد الخطاب (règles)، وهو شأن الجمل، فالقول بنحويتها أو عدم نحويتها يتحدّد تبعاً لتوافقها مع قواعد النحو. ويضيفان أنّه من بين الصعوبات التي يواجهها محلّ الخطاب هي تحديد وتخصيص قواعد الخطاب، فالتعريف الذي يحدّد الخطاب على أنّه وحدة متناسقة، خاضعة لقوانين الخطاب، ليس له أيّ معنى إلاّ بذكر تلك القوانين^(٢). فبهذا يكون اتّساق الخطاب مبنياً أساساً على قوانين الخطاب، فأى تعريف للاتّساق لا يأخذ قوانين الخطاب في الاعتبار يكون قد ترك الإشكال قائماً.

أمّا دومينيك منغنو في كتابه الموسوم "المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب"، فيدرج دراسة اتّساق وانسجام النصّ في نطاق اللسانيات النصّية التي تدرس الكيفية التي بمقتضاها تشكّل سلسلة من الجمل وحدة ونصاً. ويحاول منغنو أن يشرح الفرق بين

١ - فان دايك، النصّ والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، تر: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق - المغرب ولبنان، ٢٠٠٠، ص ١٣٧.

٢ - Anne REBOUL et Jacques MOESCHLER, La pragmatique aujourd'hui «une nouvelle science de communication», Ed: Seuil, 1998, p.p. 185-186.

الانسجام والاتساق، فيقول: « بوجه عام يعتقد بأنّ الاتساق ناتج عن تسلسل الجمل وخطية النص، في حين أن الانسجام يعتمد على الاتساق، غير أنّ الانسجام، يقتحم ويفرض قيودا أخرى غير خطية، مرتبطة خاصة بالسياق، ونوع الخطاب (السياق المقامي خاصة)، وهناك غموض يحفّ بالمصطلحات حول هذه القضية، فهناك بعض اللسانيين ممن يستخدم مفهوم الاتصال/الارتباط عوضا عن الاتساق، في المقابل هناك لسانيون آخرون يتحدثون عن الاتساق عندما يكون الأمر متعلّقا فقط بالعلاقات (التي تقيمها أدوات الربط والوصل بين الجمل)»^(١).

ويخلص منغفو إلى أنّ التمييز بين الظواهر التي من قبيل الانسجام والتي من قبيل الاتساق ليس بالأمر السهل مع أهمية هذا التمييز. فهناك أمور تتعلّق بالبنية الداخلية للنص منظورا إليه كمركب لغوي، وأمور تتعلّق بالنص وعلاقته بما هو خارج عنه كالبيئة المنتجة له وغاية إنتاجه... ويضيف "منغفو" في موضع آخر أنّ الانسجام هو الذي يسمح بإظهار وسائل ترابط الخطاب وتسلسله بصورة أكثر وضوحا وبساطة، وأنّ كلّ شكل خطابي يمتلك وسائله الخاصة التي يبني وفقها فقراته أو طرقه التي يستعين بها في المرور في من موضوع إلى آخر... كلّ هذه الترابطات التي تحكم الوحدات الصغيرة أو الكبيرة في الخطاب والنص، لا يمكنها إلا أن تكون خاضعة، وفي متناول الدلالة العامة والشاملة (La sematique globale) للنص أو الخطاب^(٢).

فالأتساق بهذا يكون شرطا ضروريا للانسجام العام للشكل اللغوي، وقد عبّر م. شارول M. Charolles عن الترابط بين كلّ من الاتساق والانسجام، حين ربط انسجام النص بالاستمرار: « حتى يكون النص منسجما يجب أن يتميّز بالاستمرار، وبمعنى لساني يجب أن يحوي في مساره الخطي عناصر استمراره »^(٣).

١ - Dominique MAINGUENEAU, Les termes clés de l'analyse du discours, Ed. Seuil, 1996, p. 16.

٢ - Dominique MAINGUENEAU, Genèses du discours, Ed, Pierre Mardaga, Bruxelles, 1984, p. 104.

٣ - مفتاح بن عروس، الاتساق النصي، دراسة للعائد في اللغة العربية، رسالة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية، جامعة الجزائر، ص ١١ وما بعدها.

ويعتبر المؤلف الموسوم: « Cohesion in English ١٩٧٦ » الانسجام في اللغة الإنجليزية لكل من هاليداي ورقية حسن، من أهم المؤلفات الحديثة التي تعالج قضية الانسجام والاتساق والعناصر المحققة لهما في النص والخطاب. ولا يكاد يذكر مؤلف جاء بعده لم يستعن به ولم يستفد مما جاء فيه^(١).

ويعرّف المؤلفان مفهومي الانسجام والاتساق، بأنّ الأول مرتبط أكثر بالاستمرار الدلالي للنص أو الخطاب والذي يشكّله تنظيمه الخاص، أمّا الثاني (الذي هو الاتساق) فيطبع النص ويسمّه (caractériser) من وجهة نظر القدرة الخطابية المؤكدة والمثبتة بقواعد التأليف الجيد، وهذا في نظر مستقبلي النص أو الخطاب.

ويضيفان أنّ الانسجام يكون له وجوده الفعلي عندما يتعلّق الأمر بأحد عناصر الخطاب الذي يكون تأويله مرتبطاً ومتعلّقاً بتأويل عنصر آخر، بحيث يكون أحد العناصر يفترض الآخر، فلا يكون العنصر الأخير مفهوماً إلا بالعودة والاستعانة بالعنصر الذي قبله، وعندما يتحقق هذا الأمر، تتحقّق علاقة الانسجام بين العنصرين^(٢). فهما - إذن - يجعلان الانسجام متضمناً علاقات المعنى العام لكل طبقات النص والتي تميّز النصي من اللانصي، ويكون علاقة متبادلة مع المعاني الحقيقية المستقلة للنص مع الآخر، فالانسجام لا يركّز على ماذا يعني النص بقدر ما يركّز على كيفية تركيب النص باعتباره صرحاً دلالياً^(٣).

فالانسجام بهذا المعنى الذي يحدد به الدارسون الغربيون يصبح ذا حضور واجب في أي نصّ أو خطاب باعتبارهما شكلين لغويين تتسلسل فيهما الجمل تسلسلاً خطياً حيث تصبح كلّ جملة خاضعة بصورة استلزامية لما قبلها أو بعدها، فكلّ جملة تحتوي على الأقل على رابطة واحدة تربطها بما يليها أو بما سبقها من الجمل.

١ - على سبيل المثال: ينظر: فان ديك، النص والسياق، محمد خطابي، لسانيات النص،

D. MAINGUENEAU, Les termes clés de l'analyse du discours.

٢ - Georges-Elia SERFATI, Elément d'analyse du discours, Ed. Nathan, Paris, 1997, coll. 128, p.p. 28-29.

٣ - صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، ج ١، دار قباء، مصر ٢٠٠٠، ص ٩٥.

ومثلما كانت الإشارة سابقا إلى جهود علماء العربية في مجال دراستهم لانسجام النص وتماسكه واتساقه، فيما يلي سنعرض بشيء من التفصيل لتلك الجهود التي كانت ولا تزال منبعاً ومصدراً للكثير من التنظيرات الحديثة التي تعتبر في صلبها بمثابة إعادة لقراءة التراث بشيء من الدقة والعلمية.

فهذا "عبد القاهر الجرجاني" في "الدلائل" يهتم كثيرا بمعنى الانسجام والاتساق ولكن دون ذكر لهذه المصطلحات، إنما ذكر الآليات والشروط التي يتحقق بها هذا الانسجام من أجل الوصول إلى مستوى الفصاحة والبلاغة.

فالأتساق حسب الجرجاني ما هو إلا توخي معاني النحو في النظم، حيث يقول: «... وأمر النظم في أنه ليس شيئاً غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم، وأنك ترتب المعاني أولاً في نفسك. ثم تحذو على ترتيبها الألفاظ في نطقك، وأنا لو فرضنا أن تخلو الألفاظ من المعاني، لم يتصور أن يجب فيها نظم وترتيب في غاية القوة والظهور»^(١).

ومعلوم أن النظم تتحكم فيه قواعد النحو التي تحقق السلامة اللغوية قبل المعنوية، فبفضلها يصبح لكل كلمة معنى تؤديه في صلب التركيب الذي ترد فيه، ذلك لأن القاعدة تحقق الكثير من مظاهر اتساق الجملة والشكل اللغوي ككل، وذلك بما تتوفر عليه من أسس وقوانين هيكلية يجب مراعاتها، كالمواقع النحوية وعلاقات الجر، والإضافة...

بالإضافة إلى النظم، نجد مظاهر أخرى يذكرها "الجرجاني" في مجال اتساق النص، والمتمثلة خاصة في الفصل والوصل والعطف. فاعتبار النص مركباً لغوياً ذا تسلسل خطي أفقي في وحدته، فإن الفصل بين هذه الوحدات والوصل بينها أو عطف إحداها على أخرى أمرٌ يجعل من النص متسقاً ومتماسكاً في علاقاته الداخلية بغض النظر عما يؤديه من دلالة التواصل.

يقول الجرجاني في هذا المجال: «اعلم أن العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل، من عطف بعضها على بعض، أو ترك العطف فيها، والمجيء بها منشورة تستأنف واحدة منها بعد أخرى، من أسرار البلاغة، ومما لا يأتي لتمام الصواب فيه إلا

الأعراب الخُصّ والأقوام طبعوا على البلاغة، وأوتوا فناً من المعرفة في ذوق الكلام هم بها أفراداً. وقد بلغ من قوة الأمر في ذلك، أنهم جعلوه حدّاً للبلاغة. فقد جاء بعضهم أنه سئل عنها (البلاغة) فقال: معرفة الفصل من الوصل، وذلك لغموضه ودقّة مسلكه، وأنه لا يكمل لإحراز الفضيلة فيه أحدٌ، إلاّ كملّ لسائر معاني البلاغة»^(١).

ف. الجرجاني يكاد يحصر بلاغة النّص وقوة نظمه ودرجة اتّساقه في مظهر واحد هو الفصل والوصل. وقد أدرج لذلك أمثلة كثيرة من القرآن الكريم أبرز فيها الأسرار البلاغية للفصل والوصل والعطف^(٢). ونستطيع القول إنّ مبعث الأمر كلّهُ لتأليف "دلائل الإعجاز" هو الوصول إلى أسرار النّظم القرآني الذي جاء على لغة العرب، وبيان وجوه الإعجاز فيه، ووسائل تحقيق هذا الإعجاز.

وإلى جانب جهود عبد القاهر الجرجاني في مجال دراسة انسجام النّص القرآني، هناك من النحاة واللغويين الذين كانت لهم إسهامات معتبرة في مجال اتّساق وانسجام النّص والخطاب، وترابط أجزاءهما الداخلية، إذ اهتمّوا كثيراً بنحو الجملة وما يحقق سلامتها اللغوية والمعنوية^(*). فاهتمامهم بالرتب النحوية، وما يلحقها من تقديم وتأخير، وبتلاؤم الفاعل مع الفعل، وبالضمانر التي تعود على الفاعل والمفعول هو من قبيل الاتّساق الدّاخل للجملة الواحدة. والجمل تتماسك فيما بينها بوساطة عدّة روابط أهمها الفصل والوصل، والاستثناء، والشرط والاستئناف. ودراسة النحاة العرب للضمانر والمبهمات وما لها من وظائف نحوية في الجملة، وما تؤدّيه من وظائف معنوية في صلب النّص ككلّ، هو من قبيل ما يعرف عند اللسانيين، ودارسي النّص، والخطاب الغربيين، بالعائد (anaphore). وسيكون توضيح ذلك عند تحليل أهم النماذج التي تحققت فيها العلاقة العائدية في "قصة يوسف". كما كانت للعرب أيضاً إسهامات كثيرة في مجال الانسجام العام للنصوص، ولقد رأينا أنّ الغربيين يحددون الانسجام

١ - الجرجاني، ص ٢٣٩.

٢ - يراجع: الجرجاني، دلائل الإعجاز، الفصل المتعلّق بـ: "القول في الفصل والوصل"، كاملاً من: ٢٣٩ إلى ٢٥٨.

* - على سبيل المثال: جهود ابن جنّي والسيوطي وسيبويه.

العام للشكل اللغوي، يكون بتلاؤمه مع الظروف الخارجية التي أنتج فيها(*) . وهذا يقودنا إلى ما يعرف عند اللسانيين بمقامات الكلام وإلى العبارة الشهيرة: "لكلّ مقام مقال"، وهذا نصّ لـ "السكاكي" نورده على سبيل التمثيل لا الحصر إذ يقول: « لا يخفى عليك أنّ مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التشكل يبين مقام الشكاية، ومقام التهئة يبين مقام التعزية... ثمّ إذا شرعت في الكلام، فلكلّ كلمة مع صاحبها مقام، ولكلّ حدّ ينتهي إليه الكلام مقام، وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول، وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به وهو الذي نسميه مقتضى الحال، فإذا كان مقتضى الحال إطلاق الحكم، فحسن الكلام تجريده من مؤكّدات الحكم، وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك، فحسن الكلام تعليله بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفا وقوة»^(١).

فهذا النصّ ينطوي على مفاهيم عديدة، هي بمثابة الأساسيات الأولى التي يعتمدها مجال تحليل الخطاب وأهم هذه المفاهيم نجد مفهوم: حالات الخطاب أو Les situations du discours الذي طوّره الغرب واعتمدوا عليه في تحليل الخطابات السياسية، والثقافية والتاريخية... وأدرجوه في مجال تحليلاتهم التداولية للنصوص والخطابات.

وقبل "السكاكي" كان "الجاحظ" الذي تتبّه وتفتنّ إلى فكرة انسجام الخطاب وتوافقه مع الظروف التي يقال فيها حيث يقول: « ينبغي للمتكلّم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها، وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكلّ طبقة من ذلك كلاما، ولكلّ حالة من ذلك مقاما، حتى يقسّم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسّم المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات»^(٢).

إذن فللمقام دور هام في فهم الخطاب وتأويله، فـ « في الاستعمال الشائع والرّائج للغة فإنّ لحالة التلفّظ (situation d'énonciation) دوراً هاماً ومحدداً في عملية التلفظ خصوصاً بالنسبة للأسماء. ففي مجال علم النفس اللغوي تقام تجارب تكون في بعض الأحيان جدّ متطورة من أجل تقويم منهج التأويل لدى المتكلّمين بالنسبة لجملة ذات

* - يُنظر قول دومنيك منغو في ص ١٥٦ من هذا البحث في حديثه عن الفرق بين الانسجام والاتساق.

١ - السكاكي، مفتاح العلوم، ص ٢٥٦ (ط: ٢٠٠٠).

٢ - الجاحظ، ج ١، ص ١٣٩.

طبيعة متجانسة...»^(١). فبالاعتماد على حالة التلفظ ومقام الحديث يمكن أن تتعدّد التأويلات والتفسيرات للجملة الواحدة.

كما كانت للعرب أيضا إسهامات في مجال الانسجام العام للخطاب، وذلك عندما تعمّقوا في دراسة وجوه البيان، وبالخصوص المجاز بكلّ أقسامه، والتضمين والكناية، وسنعرض بشيء من التفصيل لمبدأ التضمين الذي يلعب دورا هاما في تفسير الخطاب لأنّ التضمين يفهم إما في بنية الخطاب وإما اعتمادا على الظروف الخارجية غير اللسانية المحيطة به.

هذا - إذن - بصورة موجزة بعض ما يمكن أن يقال عن اتّساق النصوص وانسجامها من منظور النّحاة واللغويين العرب القدامى، واللّسانيين، والمشتغلين في حقل تحليل الخطاب، ولسانيات النص من العلماء الغربيين المحدثين. وقد أشرنا فيما سبق إلى أن اتّساق النّص أو الخطاب يتحقق بعدة وسائل متضمنة داخل هذا المركب اللغوي أهمها: العلاقات النّحوية، والعائد، والترابط بين الجمل من خلال عدّة صور كالاستثناء، والشرط، والفصل والوصل. وسعيّا وراء التحديد المنهجي لدراسة العلاقة العائدية في الخطاب القصصي القرآني وتحديدًا في قصة "يوسف عليه السلام" التي نحن بصددّها فإنّنا حصرنا اتّساق هذا الخطاب في مظهر واحد هو العائد (anaphore).

لقد شكّل العائد مجالا واسعا في دراسة اتّساق الشكل اللغوي، بل اعتبر في بعض الأحيان قاعدة ينظر من خلالها إلى النّص، فهذا G.Vigner يحدّد النّص على ضوء العائد فيعتبره « نظاما يحوي ذاكرة داخلية تمكّن القارئ من اقتصاد مجهود الاحتفاظ بالعناصر اللّسانية كلّها وتمكّن هذه العناصر من الاتّساق »^(٢).

فدلالة العائد الفعلية تكمن في العلاقة التي تربط النّص بالقارئ فهو الذي يستطيع فكّ الرّموز وربط المعاني فيما بينها، واستنتاج الإحالات الدّاخلية للنّص، « ولكن يبقى هناك عدد كبير من الاستنتاجات الممكنة التي يقوم بها القارئ في عملية فهمه

١ - Marie Françoise MORTUREUX, La lexicologie entre langue et discours collection linguistique, campus. Ed: SEDES, 1997, p. 93.

للنص/الخطاب وليس دائما من السهل تحديد تلك الاستنتاجات التي قصدتها منتج النص وتمييزها عن تلك التي لم يقصدها»^(١).

ومن المحدثين الذين حاولوا دراسة الإحالة العائدية أو العلاقة العائدية نجد كلاً من هاليداي ورقية حسن في عرضهما لأدوات الاتساق والتي من بينها، الإحالة كعنصر محقق للاتساق الداخلي للنص، وذلك عندما تكون الإحالة نصية، ويحددان ثلاث وسائل للعلاقة العائدية أو الإحالة الداخلية وهي: الضمائر وأسماء الإشارة وأدوات المقارنة^(٢).

أمّا دومينيك منغنو فيحاول إعطاء تعريف صارم لمعنى العائد وذلك بمقابلته بمصطلح "السابق Cataphore" حيث يقول: « فنحن نتحدث عن علاقة "العائد" عندما يكون العنصر المحيل لاحقاً أو تالياً للعنصر المُحال عليه، أمّا علاقة "السابق" فتتحقق عندما يكون العنصر المحيل سابقاً للعنصر المُحال عليه»^(٣). وتغادياً للخلط بين المفهومين فهو يقترح جمعهما تحت نطاق مصطلح واحد هو l'endophore "البديل".

ويقسم منغنو العائد إلى قسمين (وحتى السابق)، فالأول يسميه العائد/السابق الجزئي/المقطعي (Segmentale)، وهو الذي يحيل على وحدة في النص تكون أقل من الجملة كالمركب الاسمي أو الوصفي. أمّا العائد/السابق الجامع والشامل أو المحوصل (Resumptive) فإنه يكتفٍ مقطعا من النص أقل ما يكون هذا المقطع المُحال عليه جملة. وللتوضيح أكثر يعطي الأمثلة التالية^(٤):

- ١ - هذه الكتب ساذجة هي لا تساوي شيئاً.
- ٢ - لقد شاهدتُ أصدقاءك، بعضهم كان مريضاً.
- ٣ - القطّ مصابٌ، الأذن تسيل دماً.

١ - ج. ب. بروان و ج. بول، ص ٢٧٠.

٢ - محمد خطابي، ص ١٦-١٨.

٣ - D. MAINGUENEAU, Analyser les textes de communication, Ed. Dunod, Paris, 1998, p.p. 172-173.

٤ - نفسه، ص ١٧٣-١٧٤.

ففي المثال (١) الضمير "هي" بمثابة عائد كلي للعنصر المحال عليه والذي هو "هذه الكتب". أما في المثالين (٢) و(٣) فإنّ العائد فيهما جزئي حيث العائد "بعضهم" يحيل إلى جزء من مجموع كلمة "أصدقاءك". أما كلمة "الأذن" فهي تعود على جزء من كلمة "القط" وهي ما يعرف في النحو العربي بـ . بدل جزء من كل.

ونحن في دراستنا هذه سنركز على نوعين فقط من أنواع العائد والمتمثلة في العائد الذي يحققه الضمير، والعائد الذي يحققه اسم الإشارة، ونسمي النوع الأول بالعائد الضميري، والنوع الثاني بالعائد الإشاري^(١).

وهذه النماذج التي سنحاول تحليلها من أجل إظهار وظيفة العائد (نوعيه) في ربط أجزاء الجمل والخطاب القصصي ككل متكامل ترتبط فيه عناصره المكوّنة له ارتباطاً داخلياً وثيقاً، ما هي إلا قليل من كثير حيث سنحاول قدر الإمكان تفادي تحليل النماذج المكررة، على أنه لا يمكن القول مطلقاً بالتكرير الحرفي للنماذج في نص القرآن، فكل تكرار له دلالاته وهدفه في الموضوع الذي ورد فيه.

العنصر الثاني: أنواع العائد

أولاً - العائد الضميري:

إذا نظرنا إلى العائد الضميري من زاوية الاتساق النصي، فإننا نجد أنّ له دوراً هاماً يلعبه في الترابط والتماسك بين وحدات وجمل ومقاطع الخطاب، وبالخصوص النصوص والخطابات ذات الطابع القصصي والسردية. « فهي التي يُستثمر فيها العائد بصورة مفيدة وذلك من أجل تأمين الترابط والتسلسل للأحداث »^(٢).

ولتكن النماذج التالية المنتقاة من قصة "يوسف" مثالا على ذلك.

يقول تعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٍ لِلْمُتَلَكِّينَ ﴿٨٧﴾ إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا نَحْنُ عُصْبَةٌ ﴿٨٨﴾ . في هذا المقطع نلاحظ أنّ

١ - المصطلحان استخدمهما: مفتاح بن عروس في رسالته السابقة، ص: ٧٨ و ١٠١.

٢ - D. MAINGUENEAU, Analyser les textes de communication, p. 174.

جملة الحال "ونحن عصبه" تحتوي على ضمير جماعة المتكلمين "نحن" الذي يعود ويحيل إحالة كَلِيَّة على المركب الإضافي "إخوته" أي إخوة يوسف.

ويمكن تمثيل النموذج كما يلي:

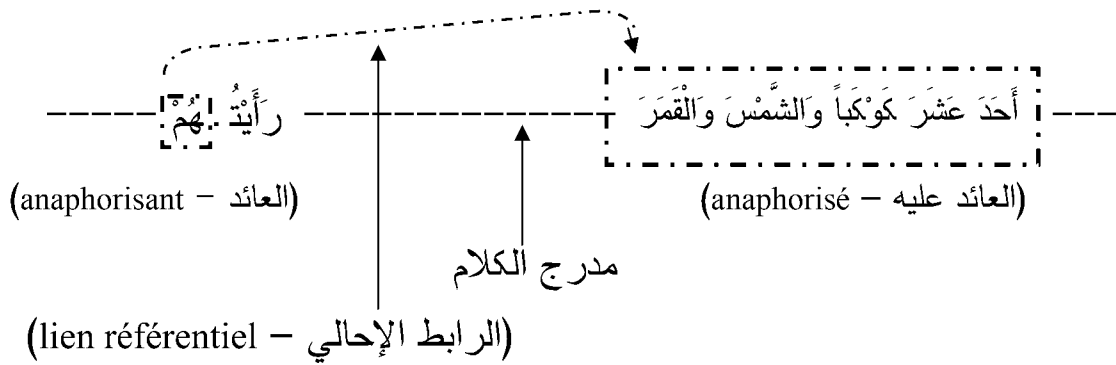
وإخوتِه قالوا ونحن

فالواو الذي هو ضمير جماعة الغائبين يختصر إعادة الاسم "إخوة" وكذلك الضمير "نحن" الذي يوافق ما قبله في العدد، وبالتالي تحقق الترابط والاتساق بين عناصر هذا المقطع، لأنه يمكن الاستغناء عن جمع التكسير "إخوة" بفضل ضميري الجمع "الواو" و"نحن"، وبخاصة "الواو" الذي يعود على جماعة الغائبين، لأن ضمير الغائب هو وحده القادر على استبدال الاسم في نقطة ما من نقاط الجملة، وذلك بشرط أن يستغني أحدهما عن الآخر فإذا ما ظهر أحدهما وجب اختفاء الآخر. يقول ابن يعيش في حديثه عن أهمية المضمرات: « إنما أتى بالمضمرات كلها لضرب من الإيجاز، واحترازا من الإلباس، فأما الإيجاز فظاهر لأنك تستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكماله فيكون ذلك الحرف كجزء من الاسم أما الإلباس فلأن الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك، فإذا قلت زيد فعل زيد، جاز أن يُتوهم في زيد الثاني أنه غير الأول، وليس للأسماء الظاهرة أحوال تفترق بها إذا التبست وإنما يزيل الالتباس منها في كثير من أحوالها الصفات كقولك مررت بزيد الطويل... والمضمرات لا لبس فيها فاستغنت من الصفات... »^(١).

يتضح جليا من هذا الكلام أن الهدف الوحيد لاستخدام الضمائر هو الإيجاز ورفع اللبس.

ويقول تعالى أيضا: ﴿ رَأَيْتُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ (الآية: ٤). يمكن تمثيل العلاقة

العائدية في هذا الشكل الهيكلي:



هذا بصورة مبسطة التمثيل الهيكلية للعلاقة العائدية ومختلف العناصر المحققة لها^(١).

ولنمثل قوله تعالى (الآية ٤) تمثيلاً يوضح العلاقة العائدية، فالضمير المتصل "هم" يحيل إحالة كلية، فهو عائد محوّل للمركب السابق المتمثل في "أحد عشر كوكبا والشمس والقمر" إضافة إلى كون العائد متصلاً فهو أكثر إيجازاً، لقول ابن يعيش: «... القياس فيها أن تكون كلها متصلة لأنها أوجز لفظاً وأبلغ في التعريف، وإنما أتى بالمنفصل لاختلاف مواقع الأسماء التي تضر»^(٢). ويقول تعالى أيضاً: «فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غِيَابَتِ الْجُبِّ» (الآية: ١٥). إذا ركزنا على الضمير المتصل المفرد الغائب في الفعل: "يجعلوه" نجد أنه يحيل على عنصر سابق هو اسم العلم "يوسف" وذلك خاصة في الآية (١٠). ويكون تمثيل التركيب كما يلي:

--- لا تَقْتُلُوا يُوْسُفَ بِوَالْقُوَّةِ فِي غِيَابَتِ الْجُبِّ (١٠) أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غِيَابَتِ الْجُبِّ (١٥)

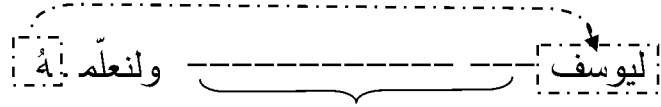
نلاحظ أنه رغم بعد العنصر المحيل عن العنصر المُحال عليه، فإنّ الترابط بينهما متحقق وذلك بفضل السياق اللغوي والداخلي للآيات، والضمير الذي يغنينا عن إعادة العنصر اللغوي "يوسف" فهو يحقق إحالة داخلية معتبرة، وإلى هذا يذهب كل من هاليداي ورقية حسن، حيث يريان أن الضمائر التي تؤدي دوراً هاماً في اتساق النص هي ضمائر الغيبة أفراداً وتثنية وجمعاً، وهي تحيل إحالة قبلية بشكل نمطي، إذ تقوم بربط أجزاء النص، وتصل بين أقسامه. ويقولان في هذا الصدد: «حين نتحدث عن

١ - المصطلحات مأخوذة من D. MAINGEUNEAU, Analyser les textes de communication, p.173

٢ - ابن يعيش، شرح المنفصل: ج٣، ص ٨٥.

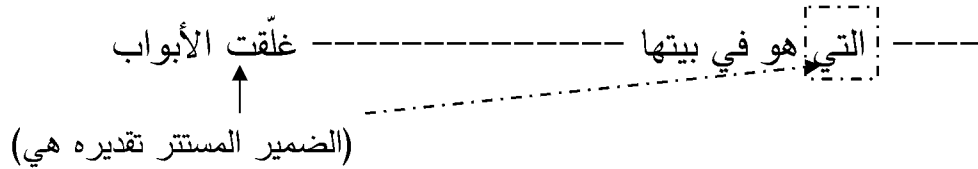
الوظيفة الاتساقية لإحالة الشخص (أي الضمير المحيل إلى الشخص أو الشيء) فإن صيغة الغائب هي التي نقصد على الخصوص «(١)».

وقوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ ﴾ (الآية: ٢١). لو ركزنا على الضمير المتصل بالفعل "نعلمه" فإن تمثيل العلاقة العائدية يكون كالتالي:



فإن الضمير المفرد الغائب "هـ" يحيل إلى العنصر السابق والمتمثل في "يوسف" إحالة كلية أي أنه عائد كلي، فهناك علاقة اشتراك في المرجع وفي السياق الداخلي للآية، بين العائد وما يحيل عليه، أي أن مبدأ التناسق متحقق وهو ضروري في أية علاقة عائدية.

ويقول تعالى أيضا ﴿ وَرَأَوْنَهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ ﴾ (الآية: ٢٣). لنتأمل العلاقة العائدية التالية:



نلاحظ هنا أن العائد الذي هو ضمير الغيبة المقدر بـ "هي" مستتر في الفعل ولم يظهر ولكن سياق الكلام يدل عليه، كما أن تاء التانيث المتصلة بالفعل، والعنصر السابق المحال عليه، والذي هو الاسم الموصول المؤنث المفرد "التي" يدلان على نوع العائد من حيث التذكير والتانيث والإفراد والتثنية والجمع. ونشير هنا إلى إشادة بنفنيست بأهمية التقسيم العربي للضمائر، حيث يقول: « إن آية نظرية لسانية متعلقة بالأشخاص المعنوية لا يمكنها أن تتأسس إلا من خلال التقابلات التي تفيق بين الأشخاص، وستلخص هذه النظرية كلية في بنية هذه التقابلات، ومن أجل توضيحها وكشفها يمكننا الانطلاق من تعاريف بعض النحاة العرب، التي يستخدمونها، فبالنسبة

لهم الشخص الأوّل هو المتكلم، والشخص الثاني هو المخاطب، بينما الشخص الثالث هو الغائب، وفي هذه التقسيمات يوجد تحديد صحيح للعلاقات بين الأشخاص، لأنها تعكس الفرق بين الشخص الثالث، والشخصين الأوّلين، وهذا عكس ما تعتقد به مصطلحاتنا، فإنّ الضمائر (حسب التقسيم العربي)، ليست متساوية، وهذا أوّل شيء يجب علينا توضيحه وتسايط الضوء عليه»^(١).

إلاّ أنّه من بين هذه الأنواع الثلاثة نجد أن ضمائر الغائب أكثر استجابة وأكثر توظيفاً في العلاقة العائدية. « فالضمير "هو" وما يلحقه من تغيرات مرفولوجية، (من حيث الأفراد والتنثية والجمع، أو من حيث الاتّصال والانفصال)، هو الأكثر استعمالاً والأكثر مرونة في مجال العلاقة العائدية) »^(٢).

ويقول تعالى: ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ (الآية: ٣٠).

لنلاحظ العلاقة العائدية التالية:

وقال نِسْوَةٌ --- إذنا لنراها ---

الضمير المتّصل بالنّاسخ الحرفي: "إنّ" الذي هو "نا" يحيل إحالة كَلِيّة إلى عنصر سابق في التركيب وهو "نسوة" وهنا يتمّ في ضمير المتكلم في صيغة الجمع، وبذلك يكون عائداً محوصلاً. كما أنّ هذا الضمير يتّسم في هذا السياق الذي ورد فيه بطابع المشاركة في العملية الخطابية، لأنّ الحوار دائر بين النسوة فيما بينهنّ ثمّ فيما بعد يدور الحوار بين امرأة العزيز والنسوة، وذلك في قوله تعالى: ﴿ قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنِّي فِيهِ... ﴾ (الآية: ٣٢).

كما أنّ الضمير المتصل "نا" يعود في أصله إلى جماعة المتكلمين ذكورا أم إناثاً. ولكن من خلال السياق اللغوي للآية يتّضح لنا أنّ هذا الضمير يعود على جماعة الإناث وذلك بدلالة السابق الذي يحيل عليه وهو جمع التفسير "النسوة".

١ - BENVENISTE, T. 1, p.p. 227-228.

٢ - D. MANGUENEAU, Analyser les textes de communication, p. 176.

من خلال هذا العرض الموجز لبعض النماذج التي تحققت فيها العلاقة العائدية الضميرية نستخلص بعض النتائج التي تتصل بالعائد الضميري.

فقد لاحظنا أنّ الضمير محقق لعلاقة عائدية متّصلة بالسياق اللغوي، وكان ارتباط الضمير بما هو لغوي. حيث إنه يقيم علاقة اشتراك في المرجع مع عنصر آخر سابق له يكون في أغلب الأحيان اسماً، لذا فإنّ اتجاه هذه العلاقة العائدية يكون وراثياً.

ولاحظنا أنّ الضمائر على الرغم من توفرها على مراجع، عندما تكون خاضعة لعلاقة تركيبية، إلّا أنّ دلالتها الفعلية لا تتمّ إلّا عندما تحيل على وحدة لسانية تعطيها وتزوّدّها بمرجعها الخاص، وهذا لا يعني أنّ الضمائر أشكال فارغة المحتوى بل هي ذات دلالة وهذا ما تذهب إليه أوريكيوني K.C. ORECCHIONI حيث تقول: «الضمائر الشخصية كباقي الوصلات(*) الأخرى لا تستقل مرجعياً، كما هو الحال بالنسبة للوحدات اللسانية الأخرى، فالضمير "أنا" لا تمتلك مرجعاً محدداً، كما يمتلك الاسم العلم مثلاً، وينجرّ هذا التعريف كلّ الضمائر الأخرى، إلّا أنّ هذا لا يؤدي بنا إلى قبول مصطلح "الأشكال الفارغة" لأنّها لا تخلو من دلالة، وهي التي تؤهلها لأن تنقل من لغة إلى لغة»^(١). وتقول في موضع آخر: «يمكن للضمير أن لا يكون له موضوع لكن لا يمكن ألا يكون له مفهوم ولولا ذلك لتعدّر نقله من لغة إلى أخرى»^(٢). هذه هي إذن جملة الخصائص التي يمكن استخلاصها فيما يتعلق بالعائد الضميري، الذي يعدّ وسيلة من أهم الوسائل في تحقيق العلاقة العائدية، وبالتالي تحقيق الاتساق الداخلي للخطاب القصصي القرآني.

* - يقول ابن قيم الجوزية معرّفًا الوصلات: «الوصلات في كلامهم؛ التي وضعوها للتوصل بها إلى غيرها؛ خمسة أقسام، أحدها حروف الجر التي وضعوها ليتواصلوا بالأفعال إلى المجرور بها، ولولاها لما نفذ الفعل إليها ولا باشرها. الثاني حرف "ها" التي للتبني، وضعت ليتوصل بها إلى نداء ذي الألف واللام، الثالث "تو" ووضعه وصلة إلى وصف النكرة بأسماء الأجناس غير المشتقة كرجل ذي مال. والرابع "الذي" ووضعه وصلة إلى وصف المعارف بالجمل ولولاها لما جرت صفاتها عليها، الخامس الضمير، الذي جعل وصلة إلى ارتباط الجمل بالمفردات، خبراً وصفة وصلة وحالاً، فأتوا بالضمير، وصلة إلى جريان الجمل على هذه المفردات أحوالاً وأخباراً وصلات وصفات». (بدائع الفوائد، دار الطباعة المنيرية، مصر، د.ت.د.ط، جزء ١، ص ١٢٨-١٢٩).

١ - Catherine KERBRAT-ORECCHIONI, L'énonciation de la subjectivité dans le langage: Librairie Armand Colin, 1981, p. 43.

ثانياً - العائد الإشاري:

تعتبر أسماء الإشارة من أهم وسائل اتساق الخطاب، وذلك لما تحققه من ترابط إجمالي جزئي أو كلي.

فبعد النحاة العرب نجد سيبويه الذي يحدّد وحدات الإشارة كما يلي: « والأسماء المبهمة، هذا وهذان وهذه وهاتان وهؤلاء وذلك وذانك وتلك وتانك وتيك وأولئك »^(١).

ونلاحظ من خلال هذا التحديد أنّ سيبويه يسمي هذه الألفاظ بالأسماء المبهمة، كما أنه اتبع منهجية محكمة في تقسيمه لها، فهو يقسمها بحسب الجنس هذا هذه، هذان هاتان، والمذكر والمؤنث لهما جمع واحد هو: هؤلاء. ويقسمها بحسب العدد (المفرد المثني الجمع)، ويقسمها بحسب التراخي أي بمعنى الإشارة إلى الأقرب فالأقرب حيث يقول: « فذلك هذا وذاك بمنزلة هذا إلا أنّك إذا قلت ذاك فأنت تنبّه لشيء متراخ. وهؤلاء بمنزلة هذا. وأولئك، ذلك وتلك بمنزلة ذاك »^(٢).

ويعلّل ابن يعيش كون أسماء الإشارة من المبهمات فيقول: « ويُقال لهذه الأسماء مبهمات لأنها تشير بها إلى كلّ ما بحضرتك وقد تكون بحضرتك أشياء فتلبس على المخاطب فلم يدر إلى أيها تشير فكانت مبهمة لذلك، ولذلك لزمها البيان بالصفة عند الإلباس، ومعنى الإشارة الإيماء إلى حاضر بجارحة أو ما يقوم مقام الجارحة فيتعرف بذلك، فتعريف الإشارة أن تخصص للمخاطب شخصا يعرفه بحاسة البصر وسائر المعارف وهو أن تختص شخصا يعرفه المخاطب بقلبه فلذلك قال النحويون إنّ أسماء الإشارة تتعرف بشيئين بالعين وبالقلب »^(٣).

أمّا في الاصطلاح الحديث فإنّ مصطلح "المبهمات embrayeurs"، فإنّه « يطلق على الوحدات اللغوية التي تتوقف قيمتها المرجعية على المحيط الزماني والمكاني لورودها، وهكذا فإنّ "أنا" من المبهمات لأنّ مرجعه من حيث هو الفرد الذي ينطق في كلّ حدث تلفظي بـ. "أنا" ... بيد أنّ هناك لفظاً آخر يستعمل (في معنى المبهمات) وهو

١ - سيبويه، ج ٢، ص ٧٧-٧٨.

٢ - المصدر نفسه والصفحة نفسها.

٣ - ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ص ١٢٦.

العناصر الإشارية (éléments déictiques) عند "بوهلر" والعناصر المرجعية، والرموز الإشارية وأزمنة الفعل (ماض، مضارع، مستقبل) «^(١). واعتبار الضمائر "أنا - أنت... من المبهمات - من وجهة نظر "منغنو" - يتصل أكثر بالجانب التداولي لتحليل النصوص، والخطابات وإلى ذلك يشير "بنفنيست" حيث يقول في إطار دراسته لطبيعة الضمائر: «... الملفوظ الذي يحتوي على الضمير "أنا - je" ينتمي إلى ذلك المستوى أو الصنف اللغوي الذي يسميه شارل موريس Charles Morris التداولية»^(٢).

نلاحظ أنّ هذه المبهمات حسب الاصطلاح الحديث تكاد تكون أشكالاً فارغة، لأنّ قيمتها المرجعية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمحيط الزماني والمكاني لورودها فإذا فقدت هذه الرابطة تبقى هذه الأشكال اللغوية لا قيمة لها. لذلك كانت لها أهمية معتبرة في مجال ربط وحدات الخطاب وجمله، وفقراته، وفي مجال الاقتصاد اللغوي لأنّ أسماء الإشارة مثلما يشير إلى ذلك كلٌّ من هاليداي ورقية حسن هي بشتى أصنافها محيلة إحالة قبلية، بمعنى أنها ترتبط جزءاً لاحقاً بجزء سابق ومن ثمّ تساهم في اتساق الخطاب، أمّا اسم الإشارة المفرد فيتميّز بـ "الإحالة الموسعة" أي إمكانية الإحالة إلى جملة بأكملها أو متتالية من الجمل^(٣).

ومن خلال هذه المجموعة من النماذج المنتقاة من الخطاب القصصي في سورة "يوسف" سنحاول كشف العلاقة العائدية لاسم الإشارة وكيف يساهم في تحقيق اتساق الخطاب القرآني على وجه التحديد.

يقول تعالى: ﴿ وَقَالَتْ اخْرُجْ عَلَيْنَ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا... ﴾ (الآية: ٣١).

في هذا التركيب نجد لفظ الإشارة "هذا" للمفرد المذكر الذي يحيل إلى عنصر سابق هو الضمير المستتر العائد بدوره على "يوسف" فامرأة العزيز أمرت "يوسف" بأن يخرج على النسوة ليرينه. ويمكن تمثيل هذه العلاقة العائدية كما يلي:

١ - D. MAINGUENEAU, Les termes des de l'analyse du discours. p. 33.

٢ - BENVENISTE, T 1., p. 252.

----- اخرج ----- ما هَذَا بِشْرًا
 (الضمير المستتر أنت)

نلاحظ أنّ إحالة "هذا" إحالة كَلِّية وقريبة. فبين خروج "يوسف" وتعليق النسوة بتعبير "حاش لله" توجد عدّة أحداث متوالية ومتسارعة هي النظر إلى يوسف، إكباره، تقطيع الأيدي. كما أنّ النسوة بقولهن "هذا" فيه نوعٌ من الدقّة والتحديد فهنّ يشرن إلى "يوسف" بالتحديد. وإلى هذا يذهب "منغنو" حيث يقول: «يمتاز لفظ الإشارة "هذا" بالتعيين المباشر إضافة إلى أنّ يميّز بين المرجع المحدّد والمراجع التي من نفس الصنف»^(١).

يقول تعالى في نفس السياق: ﴿قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ (الآية: ٣٢).

هذا التركيب متصل بالآية (٢) ومرتبطة بها، بفضل لفظ الإشارة "ذلكن" أو "ذلك" الذي يحيل إلى ما رأته النسوة في "يوسف" من جمال الصورة وكمال الهيئة الشيء الذي أدى بهنّ إلى إكباره وقطع أيديهنّ وعدّه من الملائكة الكرام، لا من البشر العاديين، وقد أوجزت امرأة العزيز كلّ هذه المتواليات بالإشارة إليها بـ "ذلك". ويقول "ابن كثير" في هذه الآية: «تقول هذا معذرة إليهنّ بأنّ هذا حقيق أن يحبّ لجماله وكماله»^(٢).

ويمكن تمثيل العلاقة العائدية لاسم الإشارة "ذلك" كما يلي:

----- أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ
 قالت فذلكنّ!

نلاحظ أنّ المُحال عليه عبارة عن مجموعة من الجمل والمتواليات، الشيء الذي يكسب اسم الإشارة "ذلك" نوعاً من "الإحالة الموسّعة".

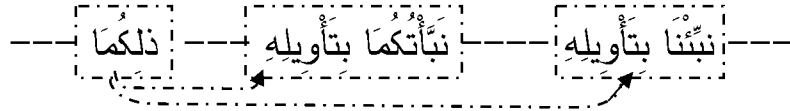
ويقول تعالى أيضاً: ﴿نَبَّأْنَا بِتَأْوِيلِهِ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (الآية: ٣٦).

﴿... قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا ذَلِكَمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي...﴾ (الآية: ٣٧).

١ - D. MAINGUENEAU, Analyser les textes de communication, p. 164.

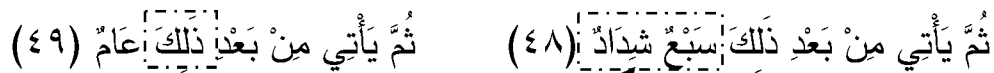
٢ - ابن كثير، ج ٣، ص ١٢٨.

في هاتين الآيتين نلاحظ أنهما مترابطتين لأنهما وردتا في سياق واحد وفي زمان ومكان مشتركين بالإضافة إلى الضمائر والروابط الأخرى التي تساهم في اتساقهما، فإننا نجد إضافة إلى ذلك علاقة عائدة بين اللفظ الإشاري "ذلك" وما يحيل عليه في الآية التي قبله. وتمثيل هذه العلاقة يكون:



أي أن ذلك الإنباء والتأويل مما علمه له الله تعالى وذلك وارد في قوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ... ﴾ (الآية: ٦). لذلك استعمل لفظ الإشارة للبعيد "ذلك" ليدل على البعد الزمني خاصة في بداية تأويل الأحاديث، فصاحب السجّن على علم مسبق بأن "يوسف" له من العلم في تأويل الأحاديث، ونستشهد هنا بقول الزمخشري في مرجعية اسم الإشارة "ذلك" حيث يقول: «... "ذلكما" إشارة لهما إلى التأويل، أي ذلك التأويل والإخبار بالمغيبات»^(١).

ويقول تعالى أيضا: ﴿ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ... ﴾ (الآية: ٤٩). في هذا التركيب نجد اسم الإشارة "ذلك" الذي يرتبط مع شيء سابق له يظهر في الآية (٤٨) في علاقة عائدة يمكن تمثيلها كما يلي:



إحالة اسم الإشارة "ذلك" في هذا المقطع ذات طابع قبلي، بحيث يحيل على المركب الوصفي "سبع شداد"، والمعنى مثلما يذكره "ابن كثير": « ثم بشرهم بعد الجذب عام المتوالي بأنهم يعقبهم بعد ذلك عام فيه يغاث الناس أي يأتيهم الغيث وهو المطر... »^(٢).

و"ذلك" إشارة للبعيد وهنا لها دلالة البعد الزمني بين السنوات السبع الشديدة القحط والجذب، والعام الذي يستبشر فيه الناس بنزول المطر والخيرات.

١ - الزمخشري، الكشاف ج ٢، ص ٤٥٢.

٢ - ابن كثير، ج ٣، ص ١٣٣.

إن نلاحظ كيف أنّ هذا الاسم حقق الترابط بين الفترتين الزمّيتين، وبالتالي حقق الاتّساق النصّي.

ونجد كذلك قوله تعالى: ﴿ وَرَفَعَ أَبْوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا وَقَالَ يَا أَبْتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ ﴾ (الآية: ١٠٠).

في هذا التركيب نلاحظ العلاقة العائدية التي يحققها اسم الإشارة "هذا" مع الجملة السابقة له والمتمثلة في قوله: ﴿ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا ﴾، وتمثيلها كالتالي:

----- وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا ----- هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ -----

ونلاحظ أنّ استعمال لفظ الإشارة "هذا" والذي يدلّ على الحاضر القريب فيه دلالة تتمثّل في أن إشارة "يوسف" إلى سجود اخوته له وهو سجود معين من قبيل "يعقوب"، وهو سجود قريب من العيان، كما أنّ "يوسف" يحيل إلى أن هذا السجود المشاهد هو تأويل لرؤياه السابقة في الآية (٤).

بهذا يكون لفظ الإشارة "هذا" محققا لعلاقة عائدية بين مقاطع مختلفة ومتسلسلة في قصة "يوسف".

إن من خلال هذا التحليل المبسط لهذه المجموعة من النماذج المتعلقة بالعائد الإشاري يمكننا أن نستخلص مجموعة من النتائج المتمثلة في: العائد الإشاري يمتاز في أغلب الأحيان بطابع الإحالة الموسّعة، هذا لأنّ العائد الإشاري يحيل على سياقات لا يمكن وسمها شكلا بالجنس أو العدد لأنّ أغلب ما يحيل عليه إما جملة، أو متوالية من الجمل.

كما أنّ العائد الإشاري يمتاز بالتحديد في قضية ما يحيل عليه، حيث يقول في ذلك الصدد د. منغنو: « عندما يعتمد المتكلم على لفظ الإشارة من أجل أن يحيل إلى عنصر سابق في النص، فإنّ هذا المتكلم يتدخل في ملفوظه وذلك من أجل أن يعيد تصنيف وانتقاء العنصر الذي سيحيل عليه من بين العناصر التي من نفس الصنف، فإنّ لفظ الإشارة يسمح له بإعادة التصنيف بكل سهولة »^(١).

١ - D. MAINGUENEAU, Analyser les textes de communication, p.p. 164-165.

ولاحظنا كذلك أنّ الإحالة في العائد الإشاري هي إحالة قبلية، أي أنّ لفظ الإشارة يحيل دائما إلى شيء سابق له في التركيب.

وكخلاصة لما سبق نقول إنّ العائد الإشاري يعتبر وسيلة هامة في تحقيق العلاقة العائدية مثله مثل الضمير، فهو يساهم في ربط أجزاء الخطاب ويتحقق التماسك المعنوي له.

ونخلص إلى القول إنّ المظاهر التي تطرقنا إليها في نطاق التحليل الدلالي لسورة يوسف والمتمثلة خاصة في التقديم والتأخير، والحذف والعائد، هي من المظاهر التي تسهم في إثراء المعاني اللغوية والتركيبية لأنها أكثر ارتباطها بكون السياق اللغوي الذي تتصافر في تكوينه المواقع النحوية ودلالاتها، والروابط المتمثلة خاصة في الضمائر والموصولات وأسماء الإشارة التي تضيف على الخطاب نوعا من التماسك الداخلي. إلا أنّ « الدراسة الدلالية التي لا تقوم على أساس ملفوظي تظل ناقصة وغير مقنعة »^(١). ذلك لأنّ دراسة الملفوظات ودلالاتها لا تكفي فقط بالسياق الداخلي للخطاب أو بنيته اللغوية، بل تتجاوز ذلك إلى النظر في الظروف الخارجية غير اللغوية التي ساهمت في إنتاج هذه النصوص والخطابات، وكذلك تحليل مضامين الخطاب وما تؤول إليه.

هذه الأمور وغيرها ستتضح لنا أكثر من خلال دراستنا في الفصل الثالث للبعد التداولي الذي يعتمد أساساً على دور المقام في التواصل. وكذا تحليل الملفوظات من وجهة نظر الملقى والمتلقي.

١ - Jean CERVONI, L'énonciation, Ed: PUF, Paris, 1987, p. 7.

الفصل الثالث

البعد التداولي في قصة يوسف عليه السلام

المبحث الأول: التداولية في المفهوم والمنهج

المبحث الثاني: القوة الإنجازية

العنصر الأول: الأفعال الكلامية

أولاً: نظرية أوستين في أفعال الكلام

ثانياً: إسهامات سيرل في دراسته لأفعال الكلام

ثالثاً: جهود العرب (قدامى ومحدثين) في مجال دراسة الأفعال الكلامية

العنصر الثاني: مبدأ التضمّن (الضماني القصدي في الخطاب)

أولاً: الافتراض المسبق

ثانياً: القول المضمّر

إنّ الاقتصار على التحليل التركيبي الذي يهتم بالشكل اللغوي وطرق تنظيمه، وآليات بنائه، وعلى التحليل الدلالي الذي يعنى كثيراً بالدلالة الناتجة عن هذا الشكل والبناء - أو ما يعرف بالدلالة اللغوية، ومختلف الطرق التي تردّ وفقها في الخطاب في مجال تحليل الخطاب - يعدّ غير كاف لاستكناه فحواه، ذلك لأنّ هذين التحليلين ينحصران أكثر في البنية الداخلية للخطاب، وينظران إليه على أنه نتاج مغلق ومعزول عن كلّ الظروف الخارجية التي ساهمت إلى حدّ كبير في تكوينه وإخراجه في صورته النهائية، فهما تحليلان يقومان أساساً على « طرح السؤال "كيف" ومحاولة الإجابة عليه »^(١)، أي كيف يبنى الخطاب، وكيف ينتج دلالاته اللغوية، وكيف يحقق اتساقه الداخلي وترابط جملة وفقراته، التي تشكل منه وحدة متلائمة الأجزاء، متسلسلة المعاني في إطار سياقه اللغوي، لذلك فإنّه من الضروري الاستعانة بتحليل ثالث من شأنه أن يعطينا صورة أخرى غير منفصلة، بل مكملة لما يقدّمه لنا التحليلان الأولان. وذلك حتى يكون تناول الخطاب تناولاً متكاملاً لا يغفل عن أي جانب من جوانبه.

ويتمثل هذا التحليل بخاصة في التحليل التداولي (L'analyse pragmatique)، ويسعى هذا النوع من الدراسات إلى محاولة الإجابة عن السؤال "لماذا؟"، أي لماذا أنتج الخطاب؟ وما غاياته؟ مستعيناً في كلّ ذلك بعدة عناصر كمقام الحديث، والأشخاص المشاركين فيه والأحوال النفسية، ومعتقداتهم الشخصية. وهنا يظهر المستوى الثاني لتحليل الخطاب والمتمثل في المستوى "خارج نصي" أي أنّ محلّ الخطاب هنا لا يهتم بالبنية اللغوية، والدلالات المباشرة، بل اهتمامه ينصب أكثر في اكتشاف الظروف الخارجية المصاحبة لإنتاج الخطاب، وما هي أبعاد ومرامي الخطاب في ظلّ تلك الظروف، دون أن يغفل عن كلّ من ملقي الخطاب ومتلقيه وتأثيرهما في تحديد مسار الخطاب.

ويأتي المنهج التداولي ليحاول أن يعطي لمحلّ الخطاب بعض الأسس والآليات التي تمكنه من تحقيق دراسة وافية للخطاب منظوراً إليه خارجياً.

وقبل التطرّق إلى أهمّ آليات التحليل التداولي لا بدّ لنا من وقفة موجزة نسعى من ورائها إلى التعريف بالتداولية كمصطلح ظهر حديثاً خاصة عند اللغويين الغرب، وكمنهج يمكن الاستعانة به في مجال التحليلات اللسانية الخطابية. وحتى النصية منها.

١ - عبد المالك كجور، "النص الأدبي في ضوء بعض الاتجاهات النقدية الحديثة"، مجلة اللغة والأدب، جامعة الجزائر، عدد ١١، ماي ١٩٩٧، ص ٥٢ و ٥٦.

المبحث الأول التداولية في المفهوم والمنهج

أولاً - عند الغرب:

ظهر مصطلح التداولية الذي يعرفه الغرب بـ: "Pragmatique" لأول مرة في سنة ١٩٣٨ على يد الفيلسوف الأمريكي شارل وليام موريس Charles William Morris في مقال كتبه لموسوعة علمية يحدّد فيها مختلف الطرق (أو العلوم) التي تعالج اللغة وهي علم التركيب المتمثل في علم النحو الذي يتوقف عند دراسة العلاقة بين الوحدات اللغوية، علم الدلالة الذي يعالج الدلالة اللغوية، أي علاقة الأدلة بما تحيل عليه في الواقع، وأخيراً التداولية التي تهتمّ بالعلاقات القائمة بين الأدلة ومستعملها. وبالنسبة له كانت التداولية محدّدة بدراسة الضمائر (الشخص الأول والثاني)، ودراسة ظروف المكان والزمان (هنا، الآن)، وكلّ التعبيرات التي تستمد دلالاتها من معطياتها خارجة جزئياً عن اللغة نفسها، أي أنه يدرس الحالة التي تنتج فيها عملية التواصل^(١).

ثمّ يأتي بعده كارناب Carnap (١٩٤٢): « الذي يقترح تعريف ثلاثة أبعاد للبحث السيميولوجي فيقول: « إذا أحلنا في بحث ما عن الذات المتكلمة بشكل ظاهر أو أحلنا على العموم، على المستعمل للسان، فإنّ هذا البحث ينتسب إلى ميدان التداولية... وإذا غضضنا الطرف عن مستعمل اللسان محلّين التعبيرات وما تعنيه لا غير، فإنّ الحقل الذي نحن فيه هو حقل علم الدلالة، وإذا غضضنا الطرف أخيراً عن المعينات محلّين العلاقات بين التعبيرات لا غير، فإنّ الحقل الذي نحن فيه هو حقل التركيب (المنطقي) »^(٢).

من خلال التعريفين نلاحظ أنّ التداولية تشير إلى مكوّن من مكونات اللغة إلى جانب المكوّنين، التركيبي والدلالي، حيث إنّ هذا المكوّن التداولي تدرج فيه العلاقات التي تربط

١ - Anne REBOUL, Jacques MOESCHLER, op. cit., p.p. 26-27.

- Françoise ARMENGAUD, La pragmatique, PUF, 1993, 3éd., p. 5 et 30 - 41

- D. MAINGUENEAU, Les Termes clés de l'analyse du discours, p. 65.

٢ - حميد الحميداني، وآخرون، الاتجاهات السيميولوجية المعاصرة (كتاب مترجم لصاحبه: مارسيلو داسكال)، منشورات إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ١٩٨٧، ص ٢٣.

الدوال بمستعملها وبظروف استعمالها وآثار هذا الاستعمال على البنى اللغوية.

وقد تولدت التداولية من مجموعة من النظريات التي نشأت متفاوتة من حيث المنطلقات، ومتفقة حول أنّ اللغة هي نشاط يمارس ضمن سياق متعدد الأبعاد فيمكن للتيار التداولي في اللسانيات أن يكون مرتبطاً بعناصر ليست بالضرورة لسانية فيمكن أن تكون عناصر سيميائية، أو منطقية أو حتى فلسفية.

فمن المنظور السيميائي تعتبر التداولية كدراسة للإشارات في مجال استعمالها، مستفيدة في ذلك بمجالي؛ التراكيب في دراستها للعلاقات بين الإشارات، والدلالة في دراستها للعلاقة التي تربط بين الإشارة ومدلولها.

أمّا من المنظور المنطقي، فتتجلى التداولية خاصة في دراستها للغات الصورية. أمّا من المنظور الفلسفي، ففي نطاق الفلسفة التحليلية(*) الأنجلوساكسونية ازدهر تيار

* - يشير كّن من كونو لورنز **Kuno Lorenz** وسار بروكن **Saarbrücken** إلى أنّ الفلسفة التحليلية (Philosophie Analytique) قد اقتتت أصول التعبير الألسني مع برتراند راسل وجورج إدوارد مور في العام ١٩٠٠، وذلك في مواجهة التقليد الفلسفي وليس في مواجهة العلوم المختصة، فقد كان من الأولويات لدى راسل أن يخلق انطلاقا من اللغة المألوفة (ordinaire) لغة علمية صالحة للعلوم الدقيقة كالرياضيات والفيزياء وعلم النفس. أمّا مور فكان من جهته يركّز على اللغة التقليدية للفلسفة محاولاً - باختزالها إلى اللغة المألوفة - أن يستخلص منها معنى يُحتمل أنّه ظلّ مخبوءاً حتى ذلك الحين (كونو لورنز وساربروكن: "إرث فيتغنشتاين الرأهن والفلسفة التحليلية"، ترجمة كمال أبي سليمان: مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد ٥٨-٥٩، (نوفمبر-ديسمبر) ١٩٨٨، ص ١١٤-١١٥).

نلاحظ أنّ البرنامجين، برنامج التركيب لدى راسل وبرنامج مور في الاختزال كلاهما يقومان على تمييزين داخل اللغة الطبيعية (naturel) التي يستخدمها العلماء والفلاسفة.

ويعتد بنفيسيت فصلا كاملا يتحدّث فيه عن طبيعة الفلسفة اللغوية التحليلية حيث يرى أنّ فلاسفة أوكسفورد يولون الاهتمام لتحليل الكلام المبتذل مثلما هو منطوق به، وذلك من أجل إعادة تجديد أسس الفلسفة عن طريق تحريرها من التصورات والأوهام والأطر والقواعد الشكلية الوضعية. إنّ مدرسة أوكسفورد تعطي للغات الطبيعية قيمة ذات أهمية كبرى، تلك اللغة التي تستحق الدراسة والتحليل الدقيقين، وذلك من أجل جملة من الأسباب التي يجب التذكير بها: إنّ فلاسفة أوكسفورد يخوضون في مواضيع الفلسفة بدون أي تحديد وذلك بعد الدراسة ذات الدفع الكبير للإنسانيات الكلاسيكية، ذلك لأنهم يهتمون وبطريقة عفوية بالكلمة بالنحو والتّوجهات. وهم لا يحبّون اعتماد التحليل اللساني من أجل حل مشكلات الفلسفة ككفاية واحدة، لأنّ تحليل اللغة هو الذي يهمهم، فهم بذلك أقرب إلى التحديدات اللسانية منهم إلى التحديدات الفلسفية بالنسبة للكثير من الفلاسفة. وبالنسبة لهم اللغات الطبيعية التي يصنّفها الفلاسفة على أنّها يسارية وغير جذيرة بمعالجة الفكر، هي في الحقيقة لغات ذات ثراء كبير فيما يتعلّق بالتصورات والتحديدات وهي تغطي مجالا واسعا بوظائفها التي تجعل الفلاسفة في حيرة من جديد.

عرف بفلسفة اللغة اليومية (Ordinaire) وهو تيار مرتبط بوصف شروط استعمال اللغة وفق ظروف معينة (عند أوستين، سيرل، شتراوس) وبفضل هذه التداولية الفلسفية، ازدهرت ونمت التداولية اللسانية، التي تهتمّ عمومًا بدراسة عبارات اللغة سواء أكانت إشارات أم ملفوظات وعلاقتها بالاستعمال المتداول بين الملقي والمتلقي^(١).

ومن المنظرين الغرب المشتغلين خاصة في مجال تحليل الخطاب، نجد دومنيك منغو الذي كانت له إسهامات كثيرة في مجال الدراسة التداولية للخطاب وذلك من خلال العديد من المؤلفات.

يرى منغو أنّ حصر مفهوم التداولية يبدو صعبًا خاصة عن تلاقي عدّة تصوّرات من مصادر متشعبة، فمن جهة يبدو أنّ التداولية لم تكتسح العلوم الإنسانية إلا مؤخرًا، ومن جهة أخرى فالتداولية تعنى باستدعاء اعتبارات حول اللغة، جدّ قديمة. ويشير كذلك إلى أنّه منذ بروز التفكير اللغوي في اليونان لوحظ نوع من الاهتمام الكبير لما يتعلق بنجاعة الخطاب في المقام (Discours en situation). ويضيف أنّ البلاغة، ودراسة القوة الإقناعية للخطاب، يسجلان كليّة في المجال الذي تكتسحه الآن التداولية^(٢). ويخلص إلى أنّ التداولية هي دراسة اللغة من خلال السياق الذي وردت فيه (أي المقام)^(٣).

وقد حدّد كلّ من ديكرو وتودوروف حالة/مقام الخطاب: Situation de discours بأنها مجموع الظروف التي يجري فيها فعل التلفظ (Acte d'énonciation) سواء أكان

= وفي المقابل بما أنّ هذه اللغات تطورت من أجل أن تستجيب لحاجيات مستخدميها فإنهم يرون أنّها لا تحتفظ إلا بالتصوّرات المهمة والمستعملة والتحديات اللازمة. وكلّ متكلّم للغة يكون على علم بمعانيها الخفية ويمتلك القدرة على اكتشافها. لذلك فإنّ تحليلات هؤلاء الفلاسفة لهذه اللغات مهما كانت معتبرة تبقى عاجزة عن الإحاطة بكلّ تلك التحديات والتصوّرات التي تبقى من خصوصيات تلك اللغات، ولهذا السبب فإنّ مدرسة أوكسفورد اتّجهت إلى دراسات أكثر تفصيلاً وتدقيقاً للكلام المبتذل، هذا الدراسات التي تأمل من خلالها اكتشاف ذلك الثراء المكنون وتوضيح الكثير من التحديات الغامضة في تلك اللغات. (E. BENVENISTE, T 1, p. 267-268).

١ - Catherine FUCHS et Pierre LE GOFFIC, Les linguistiques contemporaines – repères théoriques, N^{elle}. Edition, Hachette supérieure, 1992, p.p. 135 – 136.

٢- D. MAINGUENEAU, Pragmatique pour le discours littéraire, Dumod , Paris, 1997, p.p. 1 et 3.

٣ - نفسه، والصفحة نفسها.

مكتوبًا أو مسموعًا. وتتخلص هذه الظروف في المحيط الفيزيائي والاجتماعي الذي يأخذ فيهما فعل التلفظ مكانه، وشخصيات المتحدثين، والعلاقات التي تجمع بينهما والأحداث التي سبقت فعل التلفظ، خصوصًا العلاقات التي جمعت المتحدثين قبل فعل التلفظ، وكذا تلك المبادلات الكلامية التي ترتبط بعملية التلفظ^(١).

والفكرة الأساسية التي يدافع عنها أنصار التحليل التداولي، هي أنه من المتعذر تفسير مفهوم المعنى اللغوي تفسيرًا بدون الإحالة على مقام التواصل، وهم على علم أن معاني العبارات اللغوية يتحدّد بنسق من القواعد التركيبية والدلالية، إلا أنهم يؤكدون أن طبيعة هذه القواعد لا يمكن فهمها إلا إذا استعمل مفهوم القصد التواصلية الموجه نحو المستمعين، وهذا يدعوهم إلى التأكيد على أن الوظيفة التواصلية خاصة جوهرية للغة، وهي بذلك تكون وظيفة محددة لما يتعلق بقانون القواعد والوحدات اللسانية.

وإلى هذا يشير منغفو في قوله: «التصور التداولي يتعارض جذريًا مع الفكرة القائلة بأنّ اللغة آلة (Instrument) لنقل وتوصيل المعلومات؛ فالتداولية من الأولويات التي تجعلها في مقدمة نشاطاتها هو الطابع التفاعلي للممارسة اللغوية، كما أنها تصحّح وتصوّب مجمل حالة التلفظ... الخ وأشياء أخرى تصبّ كلّها في مجال تحليل الخطاب»^(٢).

فمن المهمات الأساسية للتداولية هي إبراز النشاط التفاعلي للغة، وبالأخص التفاعل في الحديث. ولكي نتحدّث عن تفاعل موفق يجب أن نتحقق سلسلة من الشروط الاجتماعية والإدراكية. وأن يتحدّد الحديث بقيود زمانية ومكانية محددة. ويتوقف إلى حدّ ما على الأحداث المترابطة، فهذه الشروط العامة للتفاعل لها أهمية من الناحية الاجتماعية، ومن ناحية اكتساب معرفة عامة بالنسبة للأشخاص المتحدثين الذين لديهم سلسلة من الحقوق والواجبات المتبادلة التي تبرزها أو تحددها أحداث التفاعل.

أمّا فان دايك Teun A. Van Dijk فيرى أنّ البراجماتية (مصطلح يوظفه المترجم وهو ترجمة حرفية للمصطلح الأجنبي Pragmatique) بوصفها علمًا، تختصّ

١ - O. DUCROT – T. TODOROVÉ Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Ed. Seuil, 1972, coll. Point- essais, p 417.

٢ - D. MAINGUENEAU, Nouvelles tendance en analyse du discours, Ed. Hachette, 1987, p. 21.

بتحليل الأفعال الكلامية ووظائف منطوقات لغوية، وسماتها في عمليات الاتصال بوجه عام. وهي علم بدأ تطوره على نحو صحيح منذ السنوات العشرين الأخيرة، له خاصية التداخل مع عدة تخصصات أخرى. وقد حفّزته علوم الفلسفة واللغة والأنثروبولوجيا بل وعلم النفس والاجتماع أيضاً^(١). فهي علم يتضمن أساساً القيام بدراسة مقاصد الخطاب وأغراضه التواصلية والتفاعلية والتأثيرية، شأنها في ذلك شأن محلل الخطاب الذي يسعى إلى معالجة مادته اللغوية بوصفها مدونة أو نصاً لعملية حركية استعملت فيها اللغة كأداة توصيلية في سياق معيّن من قبل المتكلم أو الكاتب للتعبير عن معانٍ وتحقيق مقاصد الخطاب^(٢) والأغراض التي يرمي إليها. ويرى فان دايك أن أهم المعارف في الفلسفة اللغوية الحديثة والتي تشكّل الأساس لتطور البراجماتية، تكمن في العلم بأن الاستعمال اللغوي ليس إبراز منطوق لغوي ما فقط، إنّما إنجاز حدث اجتماعي معيّن في الوقت نفسه أيضاً^(٣).

وتكمن وظيفة التداولية كما ذهبت إلى ذلك أوركيوني « في استخلاص العمليات التي تمكّن الكلام من التجذّر في إطاره الذي يشكل الثلاثية الآتية: المرسل، المتلقي والوضعية التبليغية. إنّ أي تحليل تداولي يستلزم بالضرورة التحديد الضمني للسياق الذي تقول فيه الجملة»^(٤).

فهي تركز على الضمنيات التحادثية (Les implicites conversationnelles) في مجال التحليل التداولي التي تقوم أساساً على فهم السياق اللغوي وغير اللغوي من أجل تقديم افتراضات وتأويلات صحيحة عن معاني الجمل والنصوص، والخطابات بشكل أوسع.

وتجدر الإشارة هنا إلى الدور الرئيس للسياق المقامي في مجال تحقيق النمط التداولي للغة، وقد أضحى السياق (المقامي خاصة) عاملاً مشتركاً بين مختلف

١ - فان دايك، علم النص، مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة وتعليق: د. سعيد حسين بحيري، دار القاهرة للكتاب، مصر، ط ١، ٢٠٠١، ص ١١٤.

٢ - ج.ب. براون و ج. يول، ص ٣٣.

٣ - فان دايك، علم النص، مدخل متداخل الاختصاصات، ص ١١٨.

الاتجاهات التي تسعى لإرساء قواعد سليمة لنظرية جديدة هي التداولية.

ويحدّد فال **Vahle** المقام (Situation) بقوله: «إنّه مجموعة من العوامل التي تعيّن على الفرد الاحتفال بها حتّى يتوفّق في إنجاز فعله اللغوي»^(١)، إلا أنّ درجة تدخل السياق المقامي في كلّ اتجاه هي التي تحدّد مميزات اتجاه عن آخر، الشيء الذي أفضى إلى ظهور ثلاثة تيارات مختلفة ومتداخلة في الوقت نفسه والتي تشكل النسق العام لما يسمى بالنظريات التداولية.

ويعدّ الهولندي ب. هانسون **B. Hansson** حسب ما تعترف به ماري فرانسواز أنّه «أول من جرّب التوحيد بطريقة نظامية، وتجزئة مختلف المكونات التي تطوّرت إلى حدّ الآن بطريقة مستقلة. فهو يميّز ثلاث درجات للتداولية»^(٢). ويشير هانسون إلى الانتقال من درجة إلى أخرى إلى التطور التدريجي من مستوى إلى آخر، وعند كلّ مستوى يؤخذ قسم من السياق بعين الاعتبار، ويثرى السياق ويتعدّد كلّما حدث هذا الانتقال.

فالدرجة الأولى للتداولية هي التي يعكف فيها الدارسون على دراسة البصمات التي تشير إلى عنصر الذاتية في الخطاب، فهم يدرسون الأقوال والصيغ التي تتجلى مرجعيتها ودلالاتها في سياق الحديث^(*)، وهي تعتبر صيغاً مبهمّة إذا درست خارج السياق الذي وردت فيه. ويتلخص السياق في هذا النمط، في المتخاطبين وروابط الزمان والمكان التي تجمعهم. والدرجة الثانية للتداولية: تتضمن دراسة الأسلوب الذي يرتبط فيه القول بقضية مطروحة، حيث تكون هذه الأخيرة متباينة ومتميّزة عن الدلالة

١ - جيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ترجمة: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٢، ص ٤٠.

٢ - Françoise ARMENGAUD, La pragmatique, PUF, Paris, 3^{ème} éd., 1993, p.p. 47-48.

• - يعدّ "إيميل بنفنيست" من الأوائل الذين اهتموا بدراسة الحديث في نطاق ما يعرف بنظرية الحديث " Théorie d'énonciation" حيث يؤكد على ضرورة التفريق والتمييز بين اللغة كقائمة من الأدلة التي تتركب وفق نظام معين، وبين اللغة كنشاط يتحقّق من خلال وقائع الخطاب، التي تخصصها علامات خاصة، تلك العلامات التي يسميها بنفنيست المؤشرات، ودورها يكمن في تصيير اللغة خطاباً فعلياً.

Emile BENVENISTE: Problèmes de linguistique G^{al}, T. 2, éd. Cérès, Tunis, 1995.

(ينظر الفصل السابع، من ص ٧٦ - ٨٥ L'appareil formel de l'énonciation)

الجانبية - Littérale - للقول. وهي تدرس كيفية الانتقال من المستوى الصريح إلى المستوى التلمحي للدلالة، وذلك بالسعي إلى استخراج العمليات التي تكون سبباً في ذلك ومعرفتها. وبخصوص النظريات التي تدخل في نطاق هذه الدرجة نجد: نظرية قوانين الخطاب، وأحكام ومسلمات المحادثة، وما ينبثق عنها من ظواهر خطابية كالتضمينات التحادثية والافتراضات المسبقة والأقوال المضمرة والحجاج...

أمّا طبيعة السياق في هذا النمط فهو السياق بمفهومه الموسع عند ستال ناكر *Stalnaker*، أي السياق الذي يتسع إلى حدّ أنه يشمل المشاركين في الخطاب وكذلك المعلومات والمعتقدات المشتركة بينهم، وهو سياق يعبر عن عالم ممكن وليس عن عالم مفترض.

أمّا التداولية من الدرجة الثالثة: وتتمثل في الدراسات التي تدخل ضمن ما يسمى نظرية الأفعال اللغوية/الكلامية، التي تنطلق من مبدأ أنّ الأقوال الصادرة ضمن وضعيات محدّدة تتحول إلى أفعال ذات بُعد اجتماعي. وتتدخل عوامل عديدة في تحديد سياق هذا النمط منها الاجتماعية والفردية. والفعل اللغوي لا يتحقق فقط بالصيغ اللغوية الموضوعية له، فهذا - حسب هانسون دائماً - غير كاف لرفع الغموض، وإظهار ما يحدث فعلاً في أي حالة من حالات التواصل، كما أنّ وجود الأفعال اللغوية غير المباشرة يزيد الإشكال تعقيداً أكثر. وهذا حسب ما كتبه شنال *Schnelle* منذ 1973: « إنّ المقام هو الذي يحدّد ما إذا كان القول المنجز يتسم بطابع الجدّية أو أنه مجرد حالة من العيب (*Une plaisanterie*)، أو ما إذا كنّا بصدد نموذج يشكل إنذاراً أو يشكل إصدار أمر⁽¹⁾. ويلاحظ أنّ مفهوم المقام في نطاق هذا النمط أكثر ثراءً وتوسّعاً منه في النمطين السابقين.

فمن خلال تلك الأنماط الثلاثة التي يقترحها هانسون في مجال التعريف بروافد التداولية، نستخلص أنّ التداولية نظرية استطاعت أن تجد لنفسها مكاناً وسط زخم كبير من النظريات التي تدرس اللغة وإنتاجاتها، كالبنوية، السيميائية، والشكلانية، والأسلوبية، وعلم النفس... وذلك لأنها استفادت من كلّ هذه النظريات، وتقبّلت عدداً

١ - F. ARMENGAUD, p. 48.

كبيراً من الأفكار ذات مستويات ومشارب مختلفة ومتفاوتة، تداخلت وامتزجت بطريقة فوضوية، نتجت عنها إشكاليات عديدة يصعب حصرها وتنظيمها، حتى أنّ بعضهم ينعته بالمعنى الذي يفيد مصطلح "Poubelle" أي سلة المهملات/النفائيات(*) . وبعبارة أخرى ملتقى عدد من العلوم والنظريات.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ معظم الاتجاهات التداولية المتناولة للخطاب والحديث سَطَّرت جملة من الأهداف والتساؤلات، وراحت تسعى على الإجابة عنها وهي الأسئلة من قبيل... « ماذا نفعل عندما نتكلم؟ ماذا نقول بالتحديد؟... من يتكلم ولمن؟ من يتكلم ومع من؟ ماذا يجب علينا معرفته من أجل إزالة الغموض الذي يكتنف القول؟ ما هي قيود الحديث؟ لماذا التلميح أبلغ من التصريح؟ ما هي الاستعمالات اللغوية؟ في أي مستوى تكون المعرفة والواقع الإنساني يمكن تحديده عن طريق القدرات اللغوية؟»^(١).

مثل هذه الأسئلة وغيرها، تستعين التداولية للإجابة عنها بالعلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى، دون أن تغفل الدور الهام الذي يلعبه السياق المقامي، مثلما رأينا ذلك عند هانسون، حيث إنّ مختلف التيارات التي نصبّ في التداولية (خاصة نظريات الحديث، وتحليل الخطاب، ونظرية أفعال الكلام، والضمنيات التحادثية والنظرية الحجاجية) تسعى إلى إثبات وتثبيت العلاقة بين المتكلم والمقام المصاحب لكلامه.

ثانياً - عند العرب:

إنّ الحديث عن نظرية تداولية بشكلها الذي وصلت إليه في السنوات الأخيرة، ليس له وجود عند العرب القدامى. ولا يتميز بالاستقلالية، ولا يخلو من التأثر بأفكار الغرب عند العرب المحدثين.

فبالنسبة للقدامى كان فكرهم يمتاز بطابع الموسوعية أكثر منه بطابع المنهجية والدقة العلمية. ويمكن القول إنّ حديثهم عن الأفكار التداولية كان ضرباً من التمثل

* - هذا المصطلح توّظّفه أوركيوني C. K. ORECCHUONI « وفي نظرنا أنّها تعني أنّ التداولية استجمعت مخلفات النظريات السابقة وأقامت عليها أسسها التنظيرية ».

والخطل المنهجي، ذلك أنّ التداولية استطاعت أن ترسي قواعد وأساساً متينة لبناء طريقتها ورسم منهجها في مجال معالجة الإنتاجات اللغوية سواء أكانت مسموعة أم مكتوبة، كان لها ذلك بفضل استفادتها من الكثير من العلوم الإنسانية والعلوم المنطقية، والتي استطاعت التداولية التنسيق فيما بينها إلى حدّ كبير. أمّا بالنسبة للعرب المحدثين فحركة الترجمة هي التي كان لها التأثير الكبير في نقل الأفكار التداولية الحديثة ومحاولة إيجاد صدى لها في التراث القديم.

وفيما يلي سنحاول إعطاء فكرة موجزة عن منابع الأفكار التداولية لدى العرب القدامى وصدى هذه الأفكار لدى المحدثين العرب من خلال مجموعة المؤلفات التي تناولت ودرست التداولية كنظرية تتناول اللغة كمادة للدراسة.

١ - العرب القدامى:

ما يمكن الحديث عنه عند العرب القدامى هو تلك الأفكار السليمة والرائدة التي ربما استفاد منها منظرو التداولية الغربيين، في مجال تنظيراتهم البلاغية، واهتمامهم بمقامات الكلام، ودراساتهم المستفيضة للأساليب والأغراض الكلامية، والمعنى المقامي، والمعنى الضمني...

فهذا **عبد القاهر الجرجاني**، من خلال الفصل الذي يعقده في نظم الكلام بحسب المعاني^(١) يشير إلى أنّ نظم الكلم يكون بحسب المعاني وترتيبها في النفس. وبيّن لنا وجوب مطابقة الكلام لحال السامعين، والمواطن التي يقال فيها، كما أنه يشير إلى تلك العملية الذهنية والنفسية التي ترتب المعاني قبل التأليف بينها، وقبل عرضها على السامع، ويمكن تلخيص قول **الجرجاني** في أنّ الأثر الذي يحدثه علم المعاني في البلاغة العربية يتولّد في الواقع من أمرين اثنين: الأول، بيان وجوب مطابقة الكلام لحال السامعين، والمواطن التي يقال فيها. الثاني، المعاني المستفادة ضمناً من الكلام تكون بمعرفة القرائن^(٢).

١ - الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٠٢-١٠٣.

٢ - عبد العزيز عتيق، علم المعاني، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص ٣٧.

أمّا السكاكي فيعرّف علم المعاني بقوله: « اعلم أنّ علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان، وغيره ليُتحرّر بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره »^(١). يؤكد السكاكي في قوله هذا على أنّ المعرفة الدقيقة لخواص التراكيب تفيدنا كثيراً في تأويل الأقوال واكتشاف ما ترمي إليه من دلالات وبذلك نكون قد راعينا القول وما يقتضيه.

ونجد للسكاكي أيضاً إسهامات بارزة في مجال دراسة الأفعال الكلامية مثلما هو عند الغرب، وذلك عندما يتحدّث عن الأساليب والأغراض، حيث ينطلق من ثنائية الخبر والإنشاء المقسمة للكلام عند العرب، ويقتصر بالنسبة للفرع الثاني على الطلب حيث يقول: « إنّ السابق في الاعتبار في كلام العرب شيئان: الخبر والطلب »^(٢) ثمّ يقسم كلا من الفرعين إلى أنواع، ويضع لكل واحد منهما شروطاً مقامية تتحكم في إنجازها، ويفرّع عن هذه الأنواع أيضاً أغراض يدلّ عليها الكلام في حالة ما إذا أُجري في غير مقامه^(٣).

وهذا التقسيم يتفق كثيراً مع ما يسميه الغرب الأفعال الكلامية المباشرة وغير المباشرة. وسيوضح الأمر أكثر عندما نعرض لدراسة الأفعال الكلامية الواردة في قصة "يوسف".

ومن القدامى أيضاً الذين كانت لهم تصورات جادة في مجال دراسة الكلام وما يتعلق به من أحوال وما يقتضيه من معانٍ نجد ابن خلدون، حيث إنّ أهمّ ما أورده في علم المعاني ما نصه: « هذا العلم حادث في الملة بعد علم العربية واللغة، وهو من العلوم اللسانية لأنّه متعلق بالألفاظ وما تفيده ويقصد بها المتكلم إفادة السامع من كلامه... ويبقى من الأمور المكتنفة بالواقعات المحتاجة للدلالة أحوال المتخاطبين والفاعلين وما يقتضيه حال الفعل... لأنّه من تمام الإفادة، وإذا حصلت للمتكلم فقد بلغ غاية الإفادة في كلامه، وإذا لم يشتمل على شيء منها فليس من جنس كلام العرب، فإنّ كلامهم واسع ولكلّ مقام عندهم مقال يختص بعد كمال الإعراب والإبانة »^(٤).

١ - السكاكي، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، دت، ص ٧٠.

٢ - نفسه، ص ٧١.

٣ - نفسه، ص ٧١ إلى ١٤٠.

٤ - ابن خلدون، المقدمة، ج ٣، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط ٣، ١٩٦٧، ص ١٠٦٤.

إنّ هذه الأفكار والتصورات التي يطرحها ابن خلدون تكاد تكون نفسها مع ما تقوم عليه نظرية الحديث/التلفظ "Théorie d'énonciation" عند الغرب والتي تهتمّ بكلّ ما يتعلق بالحديث من أشخاص مشاركين ومتفاعلين، وطبيعة الحديث، والشروط التي يخضع لها المتحدثون، ووجوب الأخذ بعين الاعتبار ما يقتضيه حال الحديث والمقام الذي يجري فيه.

كما اهتمت الدراسات التداولية الحديثة بتصور آخر يتمثل في دراستها للضمنيات التحادثية أو متضمنات القول (Les implicites). ونجد له مكاناً هاماً في التفكير العربي القديم، حيث تطرّق القدامى إلى دراسة المعاني الخفية في الكلام والأسس التي يقوم عليها التضمين، وأنواع التضمين... ونقابل في هذا المجال الرماني الذي ألف "إعجاز القرآن" ورسالة النكت في القرآن" يتحدث عن التضمين فيقول: «وأما التضمين فهو حصول معنى فيه من غير ذكر له باسم أو صفة هي عبارة عنه، وذلك على وجهين، تضمين توجبه البنية. كقولنا "معلوم" يوجب أنه لا بدّ من عالم، وتضمين يوجبه معنى العبارة من حيث لا يصحّ إلا به كالصفة بضارب على مضروب. والتضمين كلّه إيجاز...»^(١).

إنّ ما جاء به الرماني في تعريف التضمين وتقسيمه يرتبط بمستويي الكلام المتباينين الشفوي والمكتوب. وهو تقسيم يتوافق كذلك مع التقسيم الغربي للتضمين إلى أقوال مضمرة، وافتراضات مسبقة.

من خلال عرض هذه الأفكار والتصورات من قبل العرب القدامى والملتصلة بدراساتهم المستفيضة للكلام، والمعاني، وأحوال الكلام، والمشاركين فيه... نستطيع أن نثبت مدى إسهامهم الكبير في مجال إثراء الدراسات التداولية الحديثة، ومدى أسبقيتهم إلى تناول الموضوعات التي تقوم عليها التداولية حديثاً.

٢ - العرب المحدثون:

أمّا الحديث عن نظرية تداولية عند العرب المحدثين فيكاد ينحصر كليّة في نطاق إعادة قراءتهم للتراث القديم، واستخلاص الآراء التداولية الموجودة والمبثوثة في كثير

١ - أبو بكر محمد بن الطيب الباقلائي، إعجاز القرآن، تحقيق: أحمد صقر، دار المعارف، مصر، ١٩٧١، ص ٤١٣.

من مصادر التراث العربي القديم، وفي نطاق الحركة الواسعة الآفاق للترجمات المتخصصة، المهمة خاصة بترجمة آخر ما توصلت إليه الحركة التداولية في الغرب، وكذا الاهتمام بقضية المصطلح التي يحاول العرب المحدثون إرساء قواعد علمية دقيقة تتحكم في ترجمة المصطلحات وإدماجها في الاستعمال العربي المتخصّص. والجهود في كلّ هذا كثيرة ومعلومة(*).

ولقد حاول هذا البحث قدر المستطاع الاستفادة من كلّ هذه الجهود قديمة كانت أو حديثة وتوظيف ما تيسر في معالجته لبعض الظواهر التداولية في قصة "يوسف" عليه السلام. وتجدر الإشارة إلى تيار تداولي ازدهر مؤخراً بعد أعمال كلّ من أوستين وأزوولد ديكر و المتمثل في ما يعرف بـ: التداولية اللسانية La pragmatique linguistique، القائمة على مبدأ أنّ الدلالات اللغوية تدرس من خلال ظروف استعمالها في نطاق تلك اللغة، كما أنّها تنظر إلى مسألة الضمانيات التحادثية المرتبطة أكثر بالمجال المنطقي والفلسفي - لأنها تتمثل في شروط المحتوى أو شروط الاستعمال التي يجب مراعاتها في الكلام - على أنّها مسألة خاصة بالتداولية، فهي تتمثل في ما يجب تقبله في المحادثة من أجل أن يتفاهم المتخاطبون، ويوجهون خطاباتهم.

ويعرّف موشر التداولية اللسانية بقوله: « هي دراسة معنى الأقوال من خلال السياق الذي ترد فيه »⁽¹⁾ ويرى أنّ هدفها ليس فقط وصف المعنى الدلالي للعبارة بل تسعى إلى

* - فمن أهمّ أولئك المشتغلين في مجال تداولية الخطاب نذكر على سبيل التمثيل لا الحصر كلاً من: أحمد المتوكل من خلال ما كتبه في: ١ - قضايا اللغة العربية في اللسانيات والوظيفة. ٢ - الوظائف التداولية في اللغة العربية. ٣ - دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفية. وعبد القادر الفاسي الفهري في: اللسانيات واللسانيات العربية، وطه عبد الرحمن في: ١ - النحو السوري. ٢ - تجديد المنهج في تقويم التراث. ٣ - في أصول الحوار وتجديد علم الكلام. ٤ - العمل الديني وتجديد العقل...
أمّا الترجمات فهناك العديد من المؤلفات الغربية المترجمة إلى العربية في مجال دراسة السياق والخطاب، ونظرية التلفظ، مثل كتاب فان دايك: النص والسياق، ترجمة: عبد القادر قنيني، وكتاب: علم النص، ترجمة وتعليق: سعيد حسين البحيري. وكتاب بالمر: علم الدلالة ذي الترجمات العديدة منها ترجمة: صبحي إبراهيم السيد. وكتاب كلّ من: جليان براون وجورج يول: تحليل الخطاب، ترجمة كلّ من مصطفى لطفي الزليطني، ومنير التريكي. وكتاب جورج يول: معرفة اللغة، ترجمة: محمود فرّاج عبد الحافظ...

١ - Jacques MOESCHLER, Argumentation et conversation, Eléments pour une analyse pragmatique du discours, Ed. Hatier Credif, p.p. 23, 24, 26.

وصف وظيفة الفعل اللغوي الذي يحققه القول، وإذا كانت الجملة والعبارة تمثّلان العناصر النحوية والدلالية القصوى (في مجال التحليل) فإنّ الفعل اللغوي يعتبر العنصر التداولي الأدنى (في مجال التحليل). وبمقابلة علم الدلالة الذي يبحث في معنى العبارة من خلال شروط الصدق، فإنّ التداولية اللسانية - بتعريفها لمعنى الفعل اللغوي من خلال وظيفته التبليغية - تعطي صورة للمعنى المركز لوظيفة اللغة على أنها ليست وظيفة تقريرية فحسب، بل هي أكثر من ذلك ووظيفة تحادثية (Fonction énonciative)... كما تعالج التداولية اللسانية الوظيفة الحجاجية للغة وللأقوال. وفي هذه الوظيفة يفسح التحليل التداولي المجال أمام العوامل المتعلقة بتضمينات الخطاب، وبعوامل توجيه الخطاب وجهة معينة (Processus d'implications et d'orientation du discours).

فالتداولية اللسانية هي التي تمكننا من استيفاء واستكمال أي تحليل أو دراسة للخطاب، وهي تشكّل مع مجالي التركيب والدلالة، منهجاً مقبولاً يتناول الخطاب من جميع أبعاده ومكوناته مع التركيز على عنصر السياق بنوعيه اللغوي والمقامي. والتحليل التداولي - بفضل الآليات التي يستخدمها في معالجة الخطاب - يساعدنا كثيراً على اكتشاف مواطن القوة الكامنة فيه، وبالتالي يركز على نقاط مهمة تتمثل خاصة في أنّ مجرد التلفظ بقول معين يؤدي بالمستمع أو المتلقي إلى الاستجابة، وذلك في ظلّ ظروف معينة مصاحبة للقول، وأنّ المتلفظين لهم القدرة على توجيه خطاباتهم في مسار معين وتغيير ذلك المسار، إذا أرادوا، كما أنّهم يستطيعون التبرؤ من نتائج أقوالهم والتخلي عن مسؤولياتهم تجاه المستمعين، وذلك بفضل ما يلجأون إليه من تضمينات في أقوالهم، تمكنهم من تأويل تلك الأقوال بطرق مختلفة. كلّ هذه الأمور وغيرها تُكسب الخطاب قوّة تؤهله لأن يكون محققاً في الواقع. وهذه القوة هي ما يعرف في التحليل التداولي بالقوة الإنجازية.

المبحث الثاني القوة الإنجازية

يكتسب الخطاب قوته الإنجازية(*) (أو قيمته الإنجازية) من خلال عدّة مظاهر تداولية، ونحن من خلال تحليلنا للخطاب القصصي القرآني قصة يوسف نموذجاً" سنحاول أن نستجلي قوته الإنجازية من خلال مظهرين اثنين هما، دراسة الأفعال الإنجازية أو الأفعال اللغوية التي تعطي الخطاب مظهر التحقّق الفعلي « وتتمثّل القيمة الإنجازية للفعل اللغوي في أنها أحد عناصر البنية الدلالية الذي يصف قيمة الفعل اللغوي في نطاق إنجازهِ »^(١). أمّا المظهر الثاني فيتمثّل في دراسة ضمنيّات الحديث، أو متضمّنات القول. وكيفية تمظهرها في الخطاب، وما هي القيمة التي تعطيها للحديث أو الحوار بين شخصيات القصة...

وباعتبار الخطاب القصصي القرآني خطاباً موجّهاً وحاملاً لرسالة معينة، ومتضمّناً دلالات خفية فإنّه يفتح المجال أمام المفسرين واجتهاداتهم، الأمر الذي يجعله يمتلك تلك القوة الإنجازية، حتى يكون خطاباً له تأثير في متلقيه، وذلك من خلال مظهرين تداوليين، نحاول أن ندرسهما بشيء من التفصيل مع التمثيل لكل واحد منهما بما يلائمه من نماذج من قصة سيدنا يوسف عليه السلام.

العنصر الأول: الأفعال الكلامية (***) Les actes de langage

لقد عكف علماء المنطق، والفلاسفة منذ عهد اليونان على دراسة القضايا وذلك انطلاقاً من دراسة اللغة، وأقسام الكلام، فميّزوا الصيغ الخبرية عن صيغ التمني والأمر وغيرها؛ « أمّا الصيغ الخبرية والتي هي التعبير اللفظي عن القضية لها خاصة قبول الصدق والكذب، جاعلة للخبر ميّزة كونه موضوعاً للدراسة المنطقية، في مقابل الصيغ الأخرى التي ألحقها أرسطو بعلم البلاغة »^(٢).

* - ترجمة للعبارة: «La valeur illocutoire ou Force illocutoire»

١ - J. MOLSCHLER, Argumentation et conversation..., p. 192.

** - أخذت هذه الترجمة من المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، ص ١٣٣.

٢ - طالب هاشم طبطبائي، "نظرية الأفعال الكلامية"، مجلة الفكر العربي المعاصر، ع: ٩٨-٩٩، ١٩٩٢، ص

يرى فان دايك أنّ التحليل السليم لأفعال الكلام لا يتمّ بغير فهم مسبق لمعنى الفعل والتصرف، إذ كلّ تمييز في بنية الفعل الإنجازي يمنح في ذات الوقت قاعدة للتأويل السيمانطيقي الخاص بفعل الخطاب، الذي توصف فيه الأفعال الإنجازية كالقصص مثلاً^(١). وما ينبغي تأكّيده أنّ ما أنجز في الفلسفة والمنطق من تحليل لأفعال الكلام لا يمكن عدّه موضوعاً هامشياً في النظرية اللسانية، وذلك أننا في حال تكلمنا فإننا بصدد إنجاز شيء ما فالأمر إذن أبعد ما يكون من مجردّ التكلم. لأنّ استعمال اللغة هو جزء مهم في التفاعل الاجتماعي، وهذه هي الفكرة الجوهرية التي قامت عليها فلسفة اللغة (La philosophie du langage).

وإذا نظر إلى فلسفة اللغة في معناها الواسع، فهي تعني كلّ فلسفة تتقاطع مع إشكالية اللغة وتتنظر إليها نظرة آنية على أنّها إشكالية خاصة، وفي مراحل تطوّر هذه الفلسفة تصبح إشكالية اللغة لديها من أولى اهتماماتها.

أمّا إذا نظرنا إلى "عبارة الفلسفة اللغوية" في مجال تصوّرها الحديث الذي يتصف في كثير من الأحيان بطابع التقنية، فإنّها تمثل تياراً مهماً جداً في هذا القرن، يحتل ميداناً واسعاً في التفكير "الأنجلوساكسوني" في مطلع هذا القرن، وينطلق من مبدأ قلب المفاهيم أو ما عرف فيما بعد بـ "الانحرافات اللسانية" "Tournants linguistique" التي يجب عليها أن تحدّد بطريقة أكثر عمقاً مفهوم الفلسفة وتطبيقاتها^(٢).

عندما أعلن أوستين John Langchw AUSTIN (*) عن دراسة حول أعمال الفيلسوف الأمريكي وليام جيمس تحت عنوان "William James Lectures" وذلك في

١ - فان دايك، النص والسياق...، ص ٢٢٧.

٢ - Eric GRILLO, La philosophie du langage, Ed. Seuil, 1997, p.p. 4 - 5.

* - ج. ل أوستين (١٩١١ - ١٩٦٠) أستاذ فلسفة الأخلاق بجامعة أكسفورد، ويعتدّ مؤسس تداولية أفعال الكلام، وقد غيرت أعماله مجرى الدراسات اللسانية في العشرينات الأخيرة لهذا القرن، من أهمّ أعماله مجموعة من المحاضرات (١٢ محاضرة) ألقاها في سنة ١٩٥٥ في جامعة هارفارد حول أعمال الفيلسوف الأمريكي "وليام جيمس" وقد جمعها طلبته ونشروها بعد وفاته سنة ١٩٦٢.

(Eric GRILLO, Les grandes œuvres de la philosophie analytique, éd. Seuil 1999, p. 51).

سنة ١٩٥٥ كان هدفه تأسيس مذهب فلسفي جديد هو: فلسفة اللغة، ولم تكن له أية نية أخرى في تأسيس علم جديد في مجال اللسانيات، ولقد نجح في هدفه الذي كان يرجوه، إلا أن تلك الدراسة ستكون أيضاً القلب الذي تنصهر فيه التداولية اللسانية، وتتشكل من خلالها، حيث ستحتل تلك الدراسة مركزاً مهماً في التداولية اللسانية على مدى ثلاثين سنة. وتتجه بقية المحاضرات التي ألقاها أوستين في ١٩٥٥ إلى معالجة أهمّ الأسس التي تقوم عليها الفلسفة التحليلية الانجلوساكسونية في تلك الفترة، الأساس الذي ينظر إلى اللغة على أن هدفها الأساسي هو وصف الحقيقة^(١).

ويأتي تصوّر أوستين الذي يرى أن اللغة **Le langage** هي أبعد ما تكون فقط تمثيلاً للحقيقة والفكر، فاللغة عنده عبارة عن جهاز أو منظومة **Institution** تسمح بإتمام وإنجاز أفعال لا توجد إلا في نطاق أو عن طريق تلك المنظومة، مثل الفعل: «سجل هدفاً» لا يتواجد إلا في نطاق وعن طريق منظومة كرة القدم، هذه الأفعال التي تنجز في الكلام مثلها التي تنجز في الألعاب فكلاً محكومة بقواعد^(٢).

أولاً - نظرية أوستين في أفعال الكلام:

إنّ النظرية الكلاسيكية للأفعال الكلامية تنطلق من قناعة أن الوحدة الصغرى للتواصل البشري ليست الجملة ولا أي عبارة أخرى، بل الإنجاز (بكفاءة) لبعض الأفعال (**Actes**) ويعتبر أوستين رائد هذه القناعة^(٣).

ينطلق أوستين^(٤) من ملاحظة بسيطة مفادها أن العديد من الجمل التي ليست أسئلة، ولا جمل أمرية (**Imperatives**)، ولا تعجبية (**Exclamatives**) هي جمل لا تصف شيئاً وليست خاضعة لمعياري الصدق والكذب، ولا تستعمل من أجل وصف الحقيقة، ولكن أبعد من ذلك تستعمل من أجل تغيير الحقيقة. فهي تسعى إلى تغيير العالم

١ - A. REBOUL et J. MOESCHLER, p. 27.

٢ - K.C. ORECCHIONI, L'implicite, Ed. Armand Colin, Paris, 1986, p. 56. (وهذا القول لـ. فرانسوا ريكاناتي).

٣ - Françoise ARMENGAUD, p. 77.

٤ - نعتد هنا على كتاب أوستين:

J.L. AUSTIN, Quand dire, c'est faire tard. et introduction de G. LAUE, Ed. Seuil, Paris, 1970.

أو بالأحرى تبحث عن تغيير العالم (الحقائق).

يرى أوستين في الجمل التي من قبيل: "أمرك بالسكوت" أو "باسم الرب... أسميك" أو "أعدك أنني سأتي غداً". في هذه الجمل لا نقول أي شيء عن حالة العالم (الواقع)، ولكن نحاول أن نؤثر فيه، فمثلاً القائل: "أمرك بالسكوت" يريد فرض الهدوء على المخاطب، فهنا يسعى إلى المرور من حالة فوضى إلى حالة هدوء في الواقع.

يستخلص أوستين من هذه الملاحظة نتيجة مفادها أنه: ضمن الجمل التي ليست استفهامية، ولا أمرية، ولا تعجبية، أي ضمن الجمل التقريرية (Déclaratives) نجد بعضاً منها مثل: "المطر ينزل" و"القط على السرير" يصف العالم؛ كما يمكنها أن تخضع لمعياري الصدق والكذب. في حين أنّ جملاً أخرى (استفهامية، أمرية، تعجبية) لا تصف العالم، ولا تخضع لمعياري الصدق والكذب.

ويسمى النوع الأول من الجمل: الجمل التقريرية (constatives) والنوع الثاني بـ. الجمل الإنجازية الإنشائية (Performatives) والتي يحاول أن يحدّد أدنى الشروط التي تحقق بها وظيفتها العادية، كما يرى أوستين أنّ الجمل الإنشائية لها بعض الخصوصيات التي لا تمتلكها الجمل التقريرية، فمثلاً تكون مع ضمير الشخص الأول في صيغة الحاضر وهي تحتوي أفعالاً مثل: يأمر (Ordonner)، يعد (Promettre)، يقسم (Jurer)، يسمي (Baptiser)، حيث إنّ معنى هذه الأفعال يشير بدقة إلى تنفيذ فعل ما ويسمى هذه الأفعال بـ. الأفعال الإنجازية(*) (Actes performatifs). وبما أنّها جمل لا تخضع لمعياري الصدق والكذب، فهي تخضع لشرطي النجاح والفشل^(١).

* - أما بنفنيست فيعبر عنها بالأقوال الإنشائية، فيقول: إنّ القول الإنشائي (énoncé performatif) باعتباره فعلاً له صلاحية كونه بلا نظير (Unique)، فلا يمكن إنجازه إلا من خلال ظروف وملابسات خاصة، وذلك مرة واحدة في تاريخ ومكان محدّين، كما أنّ ليس له قيمة الوصف ولا قيمة التقرير، ولكن لديه قيمة الإنجاز، ولهذا في أغلب الأحيان يكون القول الإنشائي مصحوباً بقرائن الزمان والمكان وأسماء الأشخاص والشواهد... فهو حدث لأنّه يخلق وينشئ الحدث، وباعتبار القول الإنشائي فعلاً شخصياً وتاريخياً (Historique) فإنّه من غير الممكن إعادته. (E. BENVENISTE, T1, p. 273).

ثم يبين أوستين أنّ فشل الفعل اللغوي الإنجازي يقسم إلى نوعين الأول "إخفاق الفعل الإنجازي Insuccé"، وذلك إذا كان الفعل المرجو لم ينجز. والثاني "هتك الفعل الإنجازي Abus"، وذلك عندما ينجز الفعل ولكن بطريقة غير صحيحة^(١)، أي التعسف في الإنجاز. ويعطي اختبارات لتوضيح الظروف التي يخفق فيها الفعل والتي يهتك فيها الفعل المنجز^(٢).

وفي مجال تحليله للفعل اللغوي يرى أوستين أنّ فعل القول (Dire) يحتوي على ثلاثة أفعال، حيث إنّ قول شيء ما هو حتمًا إنجاز لعمل ما. وبمراعاة عدّة معانٍ مجتمعة في محتوى هذا القول فإنّ هذه الأفعال تكوّن جسمًا واحدًا حيث يقع حدوثها في وقت واحد^(٣). وتتمثل في^(٤):

١ - **الفعل الصوتي Acte phonétique**: ويتمثل في الأصوات التي ينتجها الجهاز الصوتي للإنسان.

٢ - **الفعل التبليغي Acte phatique**: ويتمثل في تلك الأصوات التي تمثل تعابير لغة ما والتي تخضع إلى قواعد نحوية مع ما يصاحبها من التنغيم، حيث إنّ لكل لغة خصوصياتها. والقول هنا يكون وحدة تبليغية **Un phème**.

- **الفعل البلاغي Acte Rhétique**: ويتمثل في استعمال اللفظ في معانٍ معينة بالاعتماد على المرجع الأساس، وهذا يؤدي إلى إنشاء الدلالة اللغوية Signification والقول هنا هو إنجاز وحدة بلاغية أي أنّ الألفاظ ينظر إليها من وجهة نظر الإسناد. وفي مرحلة متقدمة من أبحاثه^(٥) ميّز أوستين في صلب الحديث بين ثلاثة أفعال يقع التمييز بينها من خلال استعمال الخطاب. وتتمثل في:

١ - أوستين، المحاضرة (٢)، ص ٤٧ إلى ٥٦.

٢ - نفسه، المحاضرات (٣-٤)، ص ٥٧ إلى ٧٨.

٣ - Djilali DALACHE, Introduction à la Pragmatique linguistique, OPU, Alger, 1993, p.24.

٤ - أوستين، المحاضرة (٧) من ص ١٠١ إلى ١٠٨.

٥ - نفسه، المحاضرات (٨، ٩، ١٠)، ص ١٠٩ إلى ١٣٧.

٣ - **الفعل الكلامي Acte locutoire**: ويتمثل في مجموع الأفعال الثلاثة السابقة (الصوتي - التبليغي - البلاغي)، أي أنّ هذا الفعل يعني النشاط اللغوي الصرف، ويدل على إنتاج قول ذي دلالة تخضع للتركيب، ويستعمل كالتالي: أثناء طرح سؤال والإجابة عنه، عندما نقوم ببناء أو نوجه نقدًا، عند التلفظ بحكمة أو الإعلان عن القصد أو الحكم، أثناء التعريف أو الوصف.

٤ - **الفعل الإنشائي/الإنجازي Acte illocutoire**: يعرفه أوستين كالتالي: « هو الفعل المنجز ... الذي أسميه "فعل إنجازي"، ويتعلق الأمر بالفعل المنجز عند قولنا لشيء ما. وهذا بالتناقض مع فعل قول شيء ما «^(١) أي أنّ هذا الفعل ينجز عند قول شيء ما. فهو بذلك يكون العمل الذي ينمّ عن الحديث، وهذا الفعل ذو قوة يمارسها على المتخاطبين أو ما يسميه بالقيمة الإنجازية "Valeur illocutoire" كما يتدخل القصد في تنفيذ هذا الفعل.

٥ - **الفعل التأثيري Acte perlocutoire**: يدلّ هذا الفعل على الآثار التي تترتب عن فعل الكلام، إذ لكلّ كلام أثر يتجاوز اللحظة التي قيل فيها ويحدث ردود أفعال سواء من قبل المتكلمين أو المستمعين. وكذا ردود فعل على مستوى المشاعر والتصرفات. وفي هذا الصدد يقول أوستين: « إنّ قول فعل منجز وهو فعل التحذير، والفعل الثاني كفعل له نتائج تتمثل في مفاجأة السامع «^(٢).

- يرى أوستين أنه يجب التفرقة بين الفعل المنجز من طرف الفعل الإنجازي وبين نتائجه، حيث يتعلّق الأمر بسلوك فيزيائي لا اتفاقي. وليس بفعل القول فقط، إذ ترافق هذه السلوكيات الفيزيائية الأقوال الإنشائية، بداية من أدنى سلوك فيزيائي إلى غاية إنجاز أحداث أخرى من طرف الجسم كمثل انطباق السبابة على زناد البندقية والذي ينتج فعل قتل الفريسة.

١ - أوستين، المحاضرات (٨، ٩، ١٠)، ص ١١٣.

٢ - نفسه، ص ١٢٤.

- إن ما يميّز الأقوال التأثيرية هو أنّها يمكن أن تتحدّد دون الرجوع إلى الألفاظ التعبيرية، كما أننا يمكننا أن ننجح في تهديد شخص والتأثير في سلوكه دون استعمال الألفاظ، ولكن بمجرد إظهار عصا، أو التصويب نحو ببندقية.

ورغم هذه الفروق التمييزية التي يضعها أوستين إلا أنه في الوقت نفسه يقرّ بأنّ لا معيار محدّد للتمييز بين هذه الأفعال، ولكنّ تجدر الإشارة إلى أنه يبرز دور العناصر المقامية أو الظروف المستعملة بالاتفاق، والتي تكون مساهمتها فعالة إلى حدّ ما في تحديد نوع الفعل مثل: "الانتخاب" الذي يكون بمجرد رفع اليد فقط...^(١).

وفي مقابل هذا يورد أفعالاً إنجازية لا يمكن أن تتحدّد دون الرجوع إلى الألفاظ أو الأقوال، وذلك مثل الاستدلال، والإخبار. فهذه الأخيرة تقتضي تصريحاً لفظياً للكشف عنها. ويرجع اختلاف الفعل الإنجازي، عن الفعل التأثيري إلى عملية إنتاج الآثار وهذا لعدّة معان^(٢).

شيء ما يثير في غالب الأحيان بعض الآثار على المشاعر، والأفكار، وعلى نشاطات المستمع، المتكلّم، وأشخاص آخرين أيضاً... يمكننا القول بأنّ الذي تحدّث أنتج فعلاً والذي لا يشير إلا بطريقة غير مباشرة إمّا إلى الفعل التعبيري أو الإنجازي، وإمّا لا يشير إلى أي شيء، نسمي فعلاً كهذا فعلاً تأثيرياً (Perlocutionnaire) أو التأثير^(٣)، أي أنّ الآثار التي يحدثها القول تشير بطريقة غير مباشرة إلى وجود فعل إنجازي أو فعل كلامي، لأنّ حدوث التأثير يسبقه فعل التلفظ، ومن ثمّ فعل الإنجاز أو الإنشاء الذي يكمن في تنفيذ الفعل، وهذا هو الفعل الذي يقيم علاقة بين المتكلم والمستمع. وهذه العلاقة تتجلى في التأثير الذي يحدثه فعل الإنجاز، إذ يصحب تأثر المستمع القيام بنشاطات تبرّر سلوكاً معيناً.

١ - أوستين، المحاضرات (٨، ٩، ١٠)، ص ١٢٤.

٢ - نفسه، ص ١٢٤.

٣ - نفسه، ص ١١٤.

ويضع أوستين أهمّ الفوارق التمييزية بين الأفعال الثلاثة (الكلامي - الإنجازي - التأثيري). فالتمييز بين الفعل الكلامي "قال إنّ ... Il a dit que" والفعل الإنجازي "اعتقد أنّ ... Il a soutenu que"، وبين الفعل التأثيري "لقد أقنعتني بأنّ ... Il ma convaincu ... que"، يتضح انطلاقاً من الاستعمال اللغوي، والنتائج المتحصل عليها، كما يلاحظ أوستين أنّ التأثيرات التي يؤسسها الفعل التأثيري هي نتائج صحيحة خالية من عناصر الاتفاقية أو الاصطلاح، إذ لا يحكم عليها^(١). وتتخلص تلك الفوارق فيما يلي^(٢):

- تتوضح دلالة الفعل انطلاقاً من الاستعمال الذي يخضع لمبدأ الاتفاق.
- الاستعمال اللغوي للفعل يختلف باختلاف المرجعيات ومقامات الحديث.
- تؤخذ بعين الاعتبار الأفعال التي تتعرض للإخفاقات (Malheurs)، لذلك يجب الاستعداد نظامياً للتمييز بين فعل القيام بـ (س) بمعنى تحقيق (س) وبين محاولة القيام بـ (س)، أي بين فعل التحذير، وفعل محاولة التحذير مثلاً، لأنّ المحاولة ستؤول إلى نتيجة إما سلبية وإما إيجابية.

يجب التمييز بين الآثار المقصودة وغير المقصودة. والذي يتحدث يمكنه أن يقصد إنتاج أثر ما. فنميز بين المحاولة والنجاح، كما يمكن أن ينتج الأثر دون نفي إرادة ذلك، أو دون إرادته، لذلك نستند إلى الوسائل اللغوية للإنكار. وهذه الوسائل تكون جاهزة للاستعمال مثل: "عدم الرغبة..." إذ يتدخل عنصر القصد في تحقيق الفعل، وبالعكس هذا نستعمل في أقوالنا وسائل لغوية تحدّد عدم الرغبة.

- هناك بعض الأفعال التي لا نستطيع إنجازها تحت الإرغام مثلاً.
- يحمل الفعل عامّة على حدث فيزيائي محدّد، يجري الحصول عليه بفضل المتكلم، ويميّز في الوقت ذاته بين الاتفاقات. والنتائج المتحصل عليها، ولكن يشير إلى:
 - ١ - يمكن للفعل الإنشائي والكلامي أن يحتوي على اتفاق "التعظيم" مثلاً، وهو احترام، لكن لكون الفعل اتفاقياً فقط، وينفذ فقط لكونه كذلك. فالفعل الإنجازي خاضع للاتفاق، كما أنّ العمل المنجز للتعظيم، ينجز أيضاً بالاتفاق.

١ - أوستين، المحاضرات (٨، ٩، ١٠)، ص ١١٤-١١٥.

٢ - نفسه، ص ١١٥ إلى ١٢٤.

- ٢ - يتضمن الفعل الإنجازي بطريقة ما نتائج مثلاً:
- بفضل الفعل (س) أقوم بالفعل (ع)، يسبب الفعل التأثيري نتائج. كما نجد أيضاً أنه لا حدود للفعل الفيزيائي، فهو يحمل سلسلة متواصلة من النتائج غير المعروفة.
- يتوضح التمييز بين الفعل الإنشائي/الإنجازي والفعل التأثيري من خلال "بقولي هذا أضره" و"بفعل هذا أفاجئه"^(١). ويبدو جلياً أن الفعل الأول (الإنجازي). ناشئ إثر التلفظ بالقول، حيث ينشأ معنى التحذير. وأمّا الفعل الثاني (التأثيري) فينشأ كفعل له نتائجه، إذ ذلك.
- إنّ الفعل الإنجازي الذي لم يتحقق تنفيذه بفعل عدم إنتاج بعض الآثار يكون فاشلاً، إذ لا يمكن القول: "لقد حذرت مستمعاً" في حين أنه لم يستمع إلي ولم يفهم المقصود، لذلك يجب توفر بعض الآثار في السامع، لكي يؤخذ الفعل بنجاح، وبالتالي يرتكز الأثر هنا على إثارة الفهم للمعنى، وبالضرورة إنّ أي تحقيق لفعل إنجازي ينتج ضماناً الجيد.
- لا يجب المزج بين الطريقة التي يأخذ بها الفعل الإنجازي أثراً، وبين نتائجه التي تنجم عنه: فمثلاً فعل "التدشين"^(٢) يؤخذ لمجرد إحداث أثر وهو التسمية/التدشين بغض النظر عن نتائجه كالاسم الذي يأخذه...
- هناك بعض الأفعال تتحدّد انطلاقاً من الآثار التي تحدثها أفعال أخرى مثلاً: "أمرت فأطاع" أو جعلته يطيع"^(٣) يتضح من هذا أنّ فعل الطاعة متحدّد عن سابق أثر وهو الأمر... كما أنّ هناك أفعالاً أخرى تتميز عن الأفعال التأثيرية التي تأخذ تسلسلات أو أبعاداً إنجازية، هذه الأفعال تحوي أكثر من فعل واحد، وهذا الفعل يثير أفعالاً أخرى مثل: « حاولت تحذيره ولم أنجح إلا في إخافته »^(٤).
- ومثل هذه الأفعال لا تستعمل بشكل إنجازي إذ لا نستطيع أن نحقق فعل "أهيجك أو أدلك... فلا أساس لها من الصحة، بحيث تستعمل الطريقة التعبيرية عوض الطريقة الإنجازية.

١ - أوستين، ص ١١٩.

٢ - نفسه، ص ١٢٥.

٣ - نفسه، ص ١٢٥.

٤ - نفسه، ص ١٢٥.

ويخلص أوستين إلى أن عملية إنتاج الأقوال التي تحمل دلالات أو معان ليست نتيجة لعملية فيزيائية فقط، فانطلاقاً من استعمال الألفاظ المعجمية الخاصة بالأفعال الإنجازية، فإننا بهذا نقوم بالرجوع إلى اتفاقات القيم الإنجازية، التي تهتم بالظروف الخاصة للقول؛ بمعنى مراعاة مقامات الأحوال والظروف المصاحبة، وليس فقط النتائج التعبيرية، حيث لكل فعل نتيجة تعبيرية تكمن في التلفظ بالكلمات، وكذلك نتيجة إنشائية تستند إلى الوضع والعمل الناجم عن التلفظ أو ما يعرف بالفعل المنجز، وكذا نتيجة تأثيرية تكمن في إثارة ردود أفعال؛ لهذا فإن الظروف الخاصة للفعل تلعب دورها أيضاً في عملية إنتاج الأقوال ذات الدلالات المعينة.

وفي مرحلة أخيرة عكف أوستين من خلال محاضراته الأخيرة^(١) على محاولة تصنيف الأفعال الإنجازية، حيث قسمها إلى خمس فئات، ويميز بينها عن طريق اشتغال القيم الإنشائية ويعطيها المصطلحات التالية^(٢): الحكم - الممارسة - الوعد - السلوك - العرض، وهي كالتالي:

١ - **أفعال الحكم (Vérdictifs):** وهي تتأسس بمجرد إصدار الحكم من طرف السلطة القائمة على نفوذ والمعترف بها رسمياً، أو سلطة أخلاقية، ولا يشترط أن تكون دائماً إلزامية، فهي تدل على التقييم أو التقويم أو الملاحظة، كما أنها أفعال قضائية لها علاقة بمعياري الخطأ والصواب، وهذا في كيفية تنفيذها، فإما تتحقق بطريقة حسنة أو سيئة. وإما هي صحيحة أو خاطئة (خاصة إذا كان الحكم الصادر لا أساس له). ويورد هذا المثال: "معزول"، وهذه عبارة يتلفظها الحكم في الملعب إثر المشاجرة مع لاعب معين، وفي هذه الحال يجب على اللاعب الانسحاب، فالحكم هو الوحيد الذي يخول إليه إصدار الأحكام، لذلك فإن القيمة الإنجازية لهذا القول تحتم على اللاعب تنفيذ الفعل تحت الرضوخ، وبالتالي سيكون الحكم عادلاً وصحيحاً لأنّ جلّ شروطه متوفرة. وتشمل أفعال الحكم على سبيل المثال: أفعال التبرئة - التحليل - الحكم - التقدير - إصدار مراسيم...

١ - أوستين، المحاضرة الأخيرة رقم ١٢، ص ١٥١ إلى ١٦٤.

٢ - نفسه، ص ١٥٣.

٢ - أفعال الممارسة (Exercitifs): تشير هذه الأفعال إلى تمرين القدرة أو تمرين التأثير والاستمالة كالأفعال الدالة على عرض القدرة في ممارسة الحقوق، وممارسة النشاطات اليومية، وعلى تحقيق المطالب والأغراض، كما أنّ لهذه الأفعال قوة في فرض واقع جديد مثل: الانتخاب، النصح، الإنذارات... إنّ هذه الأفعال تظهر أكثر أثناء تشكيل قرار يكون إمّا مقبولاً وإمّا مرفوضاً، وهذا بخصوص سلوك معين، فالأمر حسب أوستين يتعلق بقرار حول ما يجب أن يكون عليه أكثر مما هو عليه، وهو تحكيم أكثر منه تقدير، وقرار أكثر منه حكم^(١).

ويؤكد أوستين على أن بعض أفعال التوجيه تكون مفروضة فرضاً سواء لها الحق أو ليس لها الحق في إنجاز الفعل. وأفعال هذا النوع حسبها مختلفة يذكر منها^(٢).

عين - طرد - أمر / أذل - صوت - انتخب / سمى - وجه - اتفق.

اختر - دعا - أهدى / سمح - نصح - ألغى (أبطل) / استقال - منع (عاق).

يبدو من هذا أنّ هذه الأفعال لها علاقة أكثر بالممارسات والسلوكات اليومية للأفراد، وهي بالتالي لا تمثل قوّة إجبارية في عمومها.

٣ - أفعال الوعد (Promissifs): إنّ هذه الأفعال حسب أوستين لا تحدّد إلا شيئاً واحداً وهو إجبار المتكلم على تبني سلوك معين، بمعنى تلزم هذه الأفعال أصحابها بالقيام بمحتوى قولهم، فمن يعد بشيء ما فهو مرغماً أخلاقياً بالالتزام بالوعد، وهذه بعض الأمثلة التي خصّصها أوستين لهذا النوع من الأفعال^(٣).

وعد - التزم / وافق - تكفّل بـ . / تطوّع بـ . / عقد (تعاقد مع).

تبني - تعلق بـ . / اعترض (واجه) / صرّح - أعطى - أقسم (عاهد) - رهن

ويرى أوستين أنّ هذه الأفعال ترتبط أكثر بعامل القصد، وتتحدّد بمراعاة مقام الحديث، حيث يمكن أن يكون الوعد إعلاناً عن رغبة في عمل ما... وفعل الوعد تسبقه نية أو قصد المتكلم في تحديد ذلك.

١ - أوستين، ص ١٥٧.

٢ - نفسه، ص ١٥٧.

٣ - نفسه، ص ١٥٩.

٤ - أفعال السلوك (Comportatifs): تتضمن أفعال السلوك فكرة التصرف بسلوك ما إزاء آخرين أو إزاء أنفسنا، وكذا المواقف المتحدة والمنصوص عليها في الأقوال إزاء المخاطبين. ويشير أوستين إلى أنّ هناك علاقة واضحة بين الأخبار/التقرير، أو وصف المشاعر من جهة وبتعابير خاصة بهذه الأفعال من جهة أخرى، بمعنى أنّ القول يحمل علاقة بين التقرير أو وصف السلوك، وكذا التعبير الذي يدلّ عليه اللفظ أو السلوك، كما يشير إلى أنّ هذه الأفعال متميّزة بعضها عن البعض الآخر. وأهمّ الأمثلة التي يقدّمها في هذا النوع تتمثل في^(١): تقديم الاعتذارات، التشكرات والامتنان، التأديب كالتهاني وعرض المشاعر الحميمية، التعازي والانتقادات، التحيات بمعناها الإنشائي (إلقاء التحية)، التمنيات، المباركة، التهاني.

يرى أوستين أنّ أفعال السلوك عرضة للفشل والخيبة. ففعل التعزية مثلاً إذا لم يحمل صاحبه مشاعر التضامن، والتعزية للمصاب يكون حتماً فعلاً فاشلاً لأنّه غير مخلص، كما أنّ لهذه الأفعال علاقة بأفعال التوجيه، إذ يحمل فعل الانتقاد - بالإضافة إلى كونه سلوكياً - معنى آخر وهو معنى التوجيه.

٥ - أفعال العرض (Expositifs): تستخدم هذه الأفعال في العروض (نظريات، أبحاث، دراسات...). وتستعمل أيضاً كشرح لطريقة عمل خاصة في المحاجة وفي الكشف عن منهجية استعمال المراجع...

ويشير أوستين إلى أنّ هذه الأفعال متعلّقة - وبطريقة ما - بالحالة التواصلية للخطاب الذي تدرج فيه، حيث يكون الغرض الكلامي الذي تحيل إليه هو التواصل، والفهم. ومن أمثلتها يقدّم ما يلي^(٢):

اعترض - أقرّ - صحّح - راجع - استنبط - استنتج - أهمل - علّل (أول) - حدّد (عرف) - شرح (فسّر) - استدعى - أكد (أثبت) - نفى (أنكر) - وضّح - صنّف (نظّم) - ماثل - طابق - لاحظ - ميّز - تدارك - استجاب - قبل (وافق) - أخرج (انترع).

١ - أوستين، ص ١٦١.

٢ - نفسه، ص ١٦٣.

هذه هي إذن مجموعة الفصائل الخمس للأفعال الإنجازية التي وضعها أوستين. ويشير إلى أنّ هذه الفصائل متداخلة فيما بينها، وللسياق دور كبير في جعل هذه المجموعات مشتركة في هدف معيّن، مثلاً كأن يجعل من فعل الحكم فعل ممارسة نحو "أنت كاذب"، فهو فعل حكم له شروطه يتجلى من خلالها، لكنّه سرعان ما يتحوّل إلى فعل ممارسة يومية بين الأصدقاء. وعكسه مثل: "مذنب" في الاستعمالات اليومية للحكم على الأفعال يصبح فعلاً متداولاً في الأحكام العدلية الخاصة بالجرائم.

كما يمكن لفعل التوجيه "المتحلي بالأمانة" أن يتحوّل إلى فعل سلوكي ليتبنى موقف المؤتمنين. وهكذا في جميع التصنيفات الأخرى.

ويقرّ أوستين أخيراً بأنّه غير راض عن عمله، ويعترف بأنّه عمل ناقص، كما أنه في مرحلة من عرضه لنظرية أفعال الكلام، تخلّى عن ثنائية الإنجازي/التقري (Performatif/Constatif)، ويرجع كلّ الأقوال إلى كونها أفعالاً كلامية تساهم بطريقة أو بأخرى في الكشف عن آليات الخطاب. والاختلاف الملاحظ يتمثل في الصياغة، بحيث يمكن أن يكون الفعل مباشراً أو غير مباشر، فإمّا أن نفهم مباشرة معنى القول، وإمّا أن نفهمه عن طريق التأويل.

تلك إذن أهمّ المعالم والأسس التي قامت عليها نظرية أوستين^(١) في مجال دراسته لأفعال الكلام، أو ما يعرف بتداولية أفعال الكلام. ولقد كانت إسهاماته جدّ قيّمة

١ - لمزيد من التوضيح تراجع نظرية "أوستين" في هذه المؤلفات:

- Jacques MOECSHLER, Argumentation et conversation, p.p 23 à 29.
- Françoise ARMENGAUD, La pragmatique, p.p. 77 à 82.
- Anne REBOUL et Jacques MOECSHLER, La pragmatique aujourd'hui « Une nouvelle science de communication », p.p. 25 à 29.
- Eric GRILLO, La philosophie du langage, p.p. 45 à 51.
- Eric GRILLO, Les grandes œuvres de la philosophie analytique, p.p. 51 à 55.
- Djillali DALACHE, Introduction à la pragmatique linguistique, p.p. 21 à 25.
- ج.ب. براون - ج. يول: تحليل الخطاب، ص ٢٧٧ - ٢٧٩.
- بالمر: علم الدلالة، إطار جديد، ص ٢١١ - ٢١٨.
- محمد سايبلا، عبد السلام بن عبد العالي، اللغة - نصوص مختارة - ص ٦٠-٦١.
- عبد القادر المهيري وآخرون، أهمّ المدارس اللسانية، ص ٩٥-١١٩.

لأنها أسست لنظرية جديدة كانت بمثابة المنطلق لقيام نظريات جديدة في دراسة الخطاب وتحليله.

إلا أن نظرية أوستين تعرّضت لانتقادات كثيرة، وأول انتقاد - مثلما أشرنا إلى ذلك - كان اعتراف أوستين بنفسه أنه غير راض عن عمله، كما أن تقسيمه للأفعال الإنجازية: (Illocutoires) إلى خمس فئات فيه الكثير من التداخل.

لقد كانت الأعمال التي جاءت بعد محاضرات أوستين بمثابة إسهامات جديدة وتطوير لنظرة أوستين ولم تكن فقط مجرد انتقادات لما قيل. ولعلّ من أهمّ تلك الإسهامات والجهود، تلك التي جاء بها سيرل John Read SEARLE (*). وفيما يلي سنقف على أهمّ جهود سيرل على أن نركز أكثر على فكرته الجديدة والمتمثلة في تطرفه إلى أفعال الكلام غير المباشرة، وهي فكرة سبقه إليها العرب القدامى في مجال دراستهم للأساليب والأغراض، ونحن في هذا الفصل، سنحاول استثمار أفكار العرب القدامى وأفكار سيرل في مجال دراسة الأفعال غير المباشرة، وبالتالي تطبيق ذلك على أهمّ النماذج الواردة في الخطاب القصصي القرآني من خلال قصة سيدنا "يوسف".

ثانياً - إسهامات سيرل في دراسته لأفعال الكلام:

يرى سيرل أن تصنيف أستاذه أوستين للأفعال الكلامية يحتوي على ست مشاكل، فصل فيها حيث يقول: « إنّ تصنيف أوستين يحتوي على ست مشاكل أساسية: هناك اضطراب بين النشاطات الإنشائية (Actes illocutoires) والأفعال الإنشائية (Verbes illocutoires)، كلّ الأفعال ليست بأفعال إنشائية وإنّ الفصائل تتداخل بسخاء فيما بينها، كما يوجد عدد كبير من الأفعال متداخلة بين صنفين من الأفعال الإنشائية... وأخيراً الأمر الأكثر خطورة هو أنه لا يوجد مبدأ منسجم لهذا التصنيف»⁽¹⁾.

* - جون ريد سيرل John Read Searle المولود في سنة ١٩٣٢ يعتبر من أهمّ أقطاب الفلسفة الأمريكية الحديثة،

ويشكّل مع "فاندر فيكن Vander VEKEN" أول فريق في البحث وإعادة النظر في نظرية أفعال الكلام.

(Eric GRILLO, Les grandes oeuvres de la philosophie analytique, p. 56).

1 - J.R. SEARL : Sens et expression, études de théorie des actes de langage, trad. Et préface par : Joelle PROUST, éd. Minuit, Paris 1982, p. 51.

وهو يعترف أنه لم يبرر كلّ هذه الانتقادات التي وجهها لأوستين لأنه سيعمل على تبريرها وإعطائها حقها من خلال عرضه لتصنيف مغاير لتصنيف أستاذه، ويقترح - من خلال عرضه لتقسيمه - أن يؤخذ بعين الاعتبار الهدف الإنجازي (Le but illocutoire) ونتائجه الطبيعية، ووجهة الترتيب، وشروط الصدق المعبر عنها^(١).

فالتصنيف الأوستيني وحده غير كافٍ لاكتشاف الكيفيات والطرق في استعمالنا للغة، بمعنى هل تلك الأفعال الكلامية (عند أوستين) هي الوحيدة لاستعمال اللغة أم هناك أنواع أخرى؟

يشير سيرل في مقدمة كتابه إلى أنّ انقسام الأفعال الكلامية يكون إلى خمس فئات، أو بالأحرى يقول: «إنه لأسباب مختلفة نكتشف أنّ هناك خمس طرق لاستعمال اللغة، خمسة أصناف لاستعمال الفعل الإنشائي، كأن نقول للآخرين كيف هي الأمور (الإثبات). ونحاول القيام بأشياء للآخرين (التوجيه) ونلتزم بفعل أشياء (الوعد)، كما نعبر عن مشاعرنا ومواقفنا (التعبير)، ونقدم على القيام بتغييرات في العالم عن طريق ملفوظاتنا (énonciations) أي (الإعلان)»^(٢) فلكلّ لفظ استعمال لغوي، واستعمال إنشائي، ونفهم من هذا القول أنّ الطرق التي نلجأ إليها لاستعمال اللغة هي خمس. ومن هذه الطرق تنبثق خمسة أنواع أو فئات لاستعمال الفعل الإنشائي عند سيرل وهو كالتالي:

١ - أفعال الإثبات (Actes assertifs)^(٣): غايتها الكلامية تكمن في جعل المتكلم مسؤولاً عن وجود وضع جديد للأشياء، وتشمل أفعال الوصف والتحديد والتأكيد...

٢ - أفعال التوجيه (Actes directifs): وغايتها حمل الشخص على القيام بأمر معين، أو نصحه، أو الإلحاح عليه، وتشمل هذه الأفعال: النهي، الأمر، الطلب، التحدي، التوسل، النصح والالتماس، ولكن هناك مجموعة أخرى من أفعال السلوك التي صنفها أوستين تتدرج ضمن هذه الأفعال^(٤).

١ - سيرل، ص ٥١.

٢ - نفسه، ص ٣٢.

٣ - نفسه، ص ٥٢-٥٣.

٤ - نفسه، ص ٥٣.

٣ - أفعال الوعد (Actes promissifs): يقول سيرل إنه لا يضيف شيئاً إلى تعريف أوستين لأفعال الوعد إلا أنه يرى أن العديد من الأفعال التي يدرجها أوستين في هذه الفصيلة لا تنتمي إطلاقاً إليها. وفيما يخص الغاية الكلامية لهذه الأفعال فإنها تتمثل في إلزام المتكلم بتبني سلوك ما أو القيام بفعل ما^(١).

٤ - أفعال التعبير (Actes expressifs): الهدف الإنجازي من هذه الفصيلة هو التعبير عن حالة نفسية معينة، إذ تشمل أفعال الاعتذار، أفعال الشكر، والتهنئة والتعزية^(٢).

٥ - أفعال الإعلان (Déclarations)^(٣): تشكل هذه الأفعال نوعاً هاماً من الحالات التي تتسبب في خلق وضعيات للأشياء وهذا بالإعلان عن وجودها، والغاية التي تسعى إلى تحقيقها هذه الأفعال هي إحداث تغييرات عن طريق الإعلان، وتتمثل خاصة في: الإعلان، الإخبار، الإعلام، التعيين وغيرها. وميزة هذه الأفعال تتجلى بوضوح أثناء إنجازنا لها بنجاح، أي نكون حققنا هذا الفعل بمطابقة المحتوى الإسنادي للواقع.

وحتى تكون أفعال الإعلان متحققة بنجاح يجب أن تتوفر جلّ القواعد المشكلة للغة، كما يجب أن تكون هناك مؤسسة، حيث يمكن لكل من المتكلم والمستمع أن يحتلا مكانة خاصة فيها.

وقد ميّز سيرل لذلك نوعين استثنائيين للمبدأ الذي تحصل به أفعال الإعلان وهما:

١ - الإعلانات ما فوق الطبيعة (Déclarations surnaturelles)، عندما يقول الله مثلاً: ليكن النور "Que la lumière soit" فهذا إعلان عن كينونة القدر.

٢ - الإعلانات التي تختص باللغة ذاتها، وهي التي تشمل أفعال التعريف، النداء "أنادي"، أفعال التعيين "أعيّن"، وغيرها.

بالإضافة إلى النوعين المذكورين نجد أن بعض المؤسسات تلحّ على طلب أن تكون الأحكام الإثباتية مع قوّة الإعلان. وهذا من أجل تسلسل المراحل المؤسساتية التي تتعلّق بتثبيت الأفعال؛ وهذا ما يسميه سيرل بالإعلانات الإثباتية (Déclarations assertives).

١ - سيرل، ص ٥٣-٥٤.

٢ - نفسه، ص ٥٤ إلى ٥٦.

٣ - نفسه، ص ٥٦ إلى ٦٠.

« فإذا انطلقنا من وجهة نظر منطقية، يمكن للقاضي أو هيئة التحكيم، أو حكم المباراة أن يكذبوا، ولكن الذي يعلن الحرب مثلاً لا يمكنه أن يكذب عند إنجازه لأفعاله »^(١).

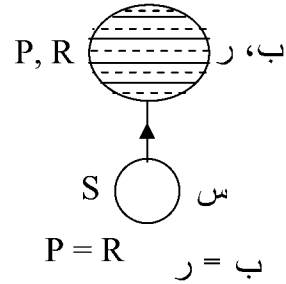
وبعد عرضه لهذه الفصائل، ينتقل سيرل إلى عرض بعض المظاهر التركيبية التي يقوم عليها كل نوع^(٢).

وانطلاقاً من التصنيف السابق للأفعال الكلامية إلى إثباتية وتعبيرية وتوجيهية، وأفعال الوعد، وأفعال الإعلان، نجد أن سيرل قد أضاف إليها تصنيفاً آخر حين ألح على انقسام الفعل اللغوي إلى قسمين أساسيين هما: الأفعال المباشرة، وغير المباشرة.

١ - الأفعال المباشرة:

وتتمثل في تلك الأقوال التي تتوفر على تطابق تام بين معنى الجملة ومعنى القول، فالقول في نظر سيرل هو شكل من السلوك الاجتماعي الذي تضبطه مجموعة من القواعد، بمعنى أنه يجب أن تتوفر هناك مبادئ يتوقف عليها إنجاز فعل ما أو تقرير سلوك معين.

ويعرّف سيرل الأفعال المباشرة بقوله: « هي الحالات أين يمكن للمتكلّم التفظ بقول ما ويراد منه ما صرّح به »^(٣). ويعبّر عنها بالخطاطة التالية^(٤):



⊖ P-ب هو معنى الجملة. Sens de la phrase.

⊖ R-ر هو معنى القول. Sens de l'énoncé.

○ S-س هو الموضوع. L'objet

« Enonciation littérale »

١ - سيرل، ص ٦٠.

٢ - نفسه، ص ٦٠-٦٨.

٣ - نفسه، ص ٧١.

٤ - نفسه، ص ١٦٤.

أي الحديث ذو المعنى الحرفي.
عكس المعنى المجازي.

من خلال هذه الخطاطة نفهم أنّ المتكلم حين يقول (ب) و (ر) يريد أن يقول (ب) هو (ر)، أي أنّ معنى الجملة (ب) مماثل لمعنى القول (ر) بحيث يكون هناك مصادقة وتطابق بين معنى الجملة ومعنى القول.

ولكن هل يمكن أن يكون معنى الجملة مطابق دائماً لمقصود المتكلم؟ انطلاقاً من هذا التساؤل نكتشف أنّ هناك حالات أخرى لا يكون فيها الفعل مباشراً. لهذا يميّز سيرل نوعاً آخر من الأفعال اللغوية يتمثل في:

٢ - الأفعال الكلامية غير المباشرة Les actes de langage indirects

يعدّ سيرل من الأوائل الذين اهتموا بدراسة الأفعال الكلامية غير المباشرة التي عرفها في قوله: « هي الحالات التي يكون فيها معنى القول مخالفاً تماماً لمعنى الجملة بطرق وكيفيات مختلفة »^(١).

وهذا يعني أنّها عبارة عن أقوال لا تتوفر على تطابق بين معنى الجملة ومعنى القول، حيث لا تدلّ صيغة الجملة على معناها وإنّما تدلّ على معنى آخر مغاير لمعناها الظاهر، ومثل هذه الحالات لا تبدو بسيطة على الإطلاق خصوصاً في مجال اعتمادنا على الإشارات، والتلميحات، والأقوال المجازية، حيث تتعدد معانيها أكثر فأكثر.

يرى سيرل أنّ هناك حالات عديدة لتوضيح القضية الحاسمة المتعلقة بالأفعال غير المباشرة، ويظهر هذا في قوله: « وهناك حالات يتمكن فيها المتكلم من قول جملة، ويريد بها بدقة معناها الظاهر، لكن يدلّ أيضاً على مقولة ذات محتوى إسنادي مغاير، مثلاً يمكن للمتكلم أن يتلفظ بجملة "هل بإمكانك أن تتاولني الملح؟" وهذا لا يدلّ على استفهام بل طلب تقديم الملح»^(٢).

١ - سيرل، ص ٧١.

٢ - نفسه، ص ٧١.

وانطلاقاً من هذه الإشكالية يطرح سيرل تساؤلات عدة هي بمثابة إشكاليات أهمّها: كيف يمكن للمتكلمين أن يقولوا شيئاً، ويصوغونه في عبارة خاصة ويقصدون به شيئاً آخر؟ كيف يمكن للمستمعين أن يفهموا ما لم يصرّح به المتكلمون؟ بمعنى كيف يمكن للمستمع أن يفهم الفعل الكلامي غير المباشر حين يكون للجملّة التي يسمّعها معنى آخر غير المعنى الذي فهم؟ كيف يمكن ضبط المعنى الذي تخرج إليه الصيغ الإنشائية كالاستفهام، والنداء، والأمر، والطلب والنهي؟...^(١).

انطلاقاً من هذه الإشكاليات يباشر سيرل تفسيره لظاهرة الأفعال غير المباشرة. وما ساعده على ذلك هو دراسته لكلّ ما هو مشترك بين المتكلمين والمستمعين، أي أنّهم على اتصال دائم. وكذا دراسته لقدرات المستمع العقلية والاستدلالية لاستخلاص نتائج معينة.

ويظهر كلّ ذلك بوضوح في النموذج الذي يعرضه سيرل والمتمثل في: لنتصور أنّ المتكلم (س) يوجّه كلاماً للمستمع (ع) بقوله^(٢):

س: لنذهب معاً إلى السينما هذا المساء.

ع: يجب أن أراجع لامتحاني.

يظهر من هذا أنّ القول (س) يشكل دعوة للذهاب إلى السينما، وتجد أقبلاً كثيرة مماثلة: "لنشاهد التلفاز" "لنأكل بيتزا هذا المساء" "لنذهب للترحلق (Patiner) هذا المساء" أمّا القول (ع) فمن المنطق أن يمثل ردّاً سلبياً لدعوة (س)، وهذا بالنظر إلى السياق الذي أوردنا فيه ذلك القول (س) ومن حيث المعنى هو إثبات، وتوجد مقولات لا تشكل - بصفة عامة - ردّاً سلبياً على الدعوة حتى في حال كونها إجابات عن تلك الدعوة، مثلاً إذا قال (ع): يجب أن آكل كوز ذرة هذا المساء أو يجب أن ألمّع حدائتي.

والسؤال المطروح هو: كيف تمكّن (س) من فهم ردّ (ع) على أنه يمثل رفضاً سلبياً لدعوته؟ يسمي سيرل رفض دعوة (س) من قبل (ع) بالفعل الإنجازي الأوّلي

١ - سيرل، ص ٧٢.

٢ - نفسه، ص ٧٤-٧٧.

(Acte illocutoire primaire) الذي يخفي وراءه فعلاً آخر يسميه بالفعل الإنجازي الثانوي (Acte illocutoire secondaire) والمتمثل في ادعائه وإثباته بأنه يراجع للامتحان. فيقول سيرل: « الفعل الكلامي الثانوي يحمل دلالة جانبية، في حين الفعل الكلامي الأولي دلالاته ليست جانبية Non Littérale »^(١). ويقدم سيرل عرضاً موجزاً للمراحل التي يمرّ بها استخلاص الفعل الإنجازي الأولي من الفعل الإنجازي الثانوي ذي الدلالة الجانبية أو الصريحة، وتتمثل في عشر مراحل.

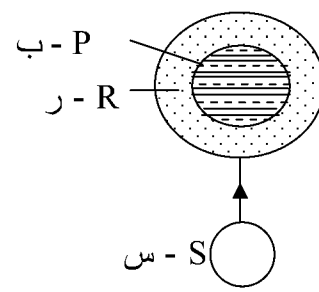
- ١ - تقديم الدّعوة لـ (ع) إجابته بأنه يراجع للامتحان (هناك حوار).
- ٢ - أعتقد بأنّ (س) متعاون في المحادثة، وملاحظته تبدو في محلّها (مبادئ الاشتراك التحادثي).
- ٣ - الإجابة الملائمة قد تكون بالإيجاب أو بالرفض أو بدعوة أخرى أو مخالفة أو بمواصلة الحديث... (نظرية أفعال الكلام).
- ٤ - ولكن قوله الصريح/الجانبى لا يعبر عن أي شيء مما هو موجود في طلب (س)، فهو إذن لا يشكل الإجابة الملائمة (نتيجة المراحل ١ - ٢).
- ٥ - من المحتمل أن يقول أكثر مما صرّح به، وبهذا تكون غايته الأولية في الحديث تخالف تماماً غايته الثانوية فيه.

ويشير سيرل إلى أنّ هذه المرحلة هي أخطر المراحل، كون المستمع لا يملك أية وسيلة لفهم مثل هذه الأفعال غير المباشرة، إذا لم تكن لديه استراتيجية استدلالية تسمح له باكتشاف الحالة أو الموضع الذي يفصل بين الغاية الأولية والغاية الثانوية للكلام.

- ٦ - أعلم مسبقاً أنّ الاستعداد والتحضير للامتحان يستغرق أكثر من أمسية والذهاب إلى السينما يستغرق تقريباً نفس تلك المدة (معلومات خلفية).
- ٧ - وبطبيعة الحال لا يمكن الذهاب إلى السينما والتحضير للامتحان في أمسية واحدة (الاستنتاج ابتداءً من المرحلة السادسة).

- ٨ - إنَّ أحد الشروط التمهيديّة لقبول أي دعوة يكمن في القدرة على إنجاز ذلك الفعل في ظلّ شرط المحتوى الإسنادي (نظرية أفعال الكلام).
- ٩ - إذن إنّي أعلن أنه قال شيئاً ما وهذا يستلزم احتمال رفضه لدعوتي. (استنتاج، أو نتيجة لمراحل ١ و ٧ و ٨).
- ١٠ - هدفه الكلامي/الإنجازي الأولي، بطبيعة الحال هو رفض الدعوة (نتيجة للمراحل ٥ و ٩).

ويقدّم سيرل خطاطة يمثّل بها الأفعال غير المباشرة وهي كالتالي^(١):

<p>- الفعل اللغوي غير المباشر: (Acte de langage indirect)</p> <p>المتكلم يريد أن يقول ما قاله، ولكن يريد أيضاً أن يقول شيئاً آخر.</p> <p>معنى القول (P) يحتوي ويشمل معنى الجملة (R) ويتجاوزه (أي لا توجد هناك مطابقة بين المعنيين).</p>	 <p>(P، ب) محتوى في (R، ر)</p> <p>لكن $R \neq P$ $b \neq r$</p>
---	--

واستناداً إلى ما سبق فإنّ سيرل قد وضع تفسيراً شمولياً للأفعال الكلامية غير المباشرة، ولمختلف الآليات التي تساعدنا على اكتشافها أو تأويلها وهناك عوامل أخرى كثيرة بمثابة محفزات لـ "اللامباشرة"، وأهم هذه العوامل نجد "عامل التآدب أو اللياقة (La politesse)" (*).

وبعد هذا ينتقل سيرل إلى عرض أهمّ فصائل الأفعال غير المباشرة وتتمثل في:

١ - أفعال التوجيه غير المباشرة Les directifs indirects

١ - سيرل، ص ١٦٥.

* - وهو مرتبط أكثر بأفعال التوجيه بحيث يعدّ "التآدب" المحرك الرئيسي لهذه الأفعال لفائدة اللامباشرة. (سيرل، ص ٧٧).

لقد خصص سيرل قائمة من الجمل التي يمكن استعمالها لإنجاز أفعال توجيهية غير مباشرة، كالطلب، والأمر، والنهي... الخ وتتمثل في^(١):

القائمة الأولى: الجمل التي تتعلق بقدرة المستمع على إنجاز فعل معين كأن نقول مثلاً: "أيمكنك أن تتاولني الملح؟"، "يمكنك أن تغادر الآن" فالجملة الأولى شكلها استفهام، ولكن هي في الحقيقة طلب بتقديم الملح.

أمّا الجملة الثانية فجاءت إثباتية، ولكنها في الحقيقة امتثال للأمر الموجه للمستمع. **القائمة الثانية:** الجمل التي تتعلق برغبة المتكلم من مستمعه إنجاز فعل ما، نحو: أود أن تغادر الآن – أريد أن تفعل هذا من أجلي يا هنري.

القائمة الثالثة: تتعلق بإنجاز الفعل من قبل المستمع، نحو: أيمكنك التوقف عن إحداث هذه الفوضى العارمة؟ هل يمكنك أن تكفّ عن دوس رجلي؟

القائمة الرابعة: تتعلق بـ. الرغبة في أن ينجز المستمع فعلاً ما، أو موافقته ورضاه على إنجازها، نحو: أتعلم أن تكتب لي رسالة توصية؟ هل بإمكانك مناولتي المطرقة التي على الطاولة؟

القائمة الخامسة: تتعلق بالأسباب التي من أجلها نقوم بالفعل، نحو: "عليك أن تكون أكثر تأدباً مع أمك"، "ستعمل حسناً لو غادرت الآن".

القائمة السادسة: تتمثل في الجمل التي ترصّع فعلاً إنجازياً توجيهياً صريحاً في أحد هذه السياقات، مثلاً: هل يزعجك الأمر إن طلبت منك أن تكتب لي رسالة توصية؟ هل بإمكانني أن أطلب منك نزع قبعتك؟

وانطلاقاً من الشروط الأساسية التي تفحصها سيرل لتحقيق الأفعال الكلامية ودراسته لأفعال التوجيه غير المباشرة خلص إلى حصر هذه الشروط العامة، وتتمثل في أربعة أنواع من التعميمات^(٢):

١ - نفسه، ص ٧٨.

٢ - سيرل، ص ٨٧.

التعميم الأول: إن المتكلم قادر على إنجاز طلب غير مباشر (أو أمر، أو نهي، أو نداء) عن طريق الطلب إذا كان الشرط المهياً المتعلق بقدرة المستمع على إنجاز فعل معين هو شرطاً كافياً أو عن طريق ثبوت اكتفاء الشرط.

التعميم الثاني: بإمكان المتكلم أن ينجز فعلاً توجيهياً غير مباشر، إمّا عن طريق التأكيد إن كان شرط المحتوى الإسنادي كافياً، وإمّا عن طريق الطلب إن كان شرط المحتوى الإسنادي كافياً أو غير كافٍ.

التعميم الثالث: يمكن للمتكلم إنجاز هذه الأفعال بالإثبات أو التأكيد على الاكتفاء بشرط الإخلاص وليس بالطلب إن كان كافياً.

التعميم الرابع: يكون المتكلم قادراً على القيام بفعل توجيهي غير مباشر بالإثبات أو الطلب إن كانت هناك أسباب وعلل محدّدة تجعله يقوم بتلك الأفعال. ويتجه بالطلب فقط وهذا في حالة ما إذا كان السبب يكمن في إرادة المستمع بالقيام بذلك الفعل. ووجود هذه الشروط العامة أو التعميمات يسمح بوصف الاستراتيجية التي تطبع العلاقة بين قوائم الجمل الست وبين قائمة الأفعال المباشرة التوجيهية (Directifs). وهي عبارة عن تعميمات وليست قواعد. وبفضل هذه التعميمات يمكن للمستمع أن يتعرّف على نوع الاختلاف الموجود بين الهدف الإنجازي الأولي، والهدف الإنجازي الثانوي^(١).

ويقول سيرل: « إن الحافز الأساسي - إن لم يكن الوحيد - الذي يؤدي بنا إلى إنجاز مثل هذه الأفعال غير المباشرة (التوجيهية) هو الأدب والاحترام. فلو أخذنا مثلاً هذه الصيغة: "هل بإمكانك أن تتاولني الملح" يمكن أن نجعل منها شكلاً مؤدّباً، لأن المتكلم في هذه الحالة لا يخمن، ولا يعتقد أنه يعرف قدرات المستمع ونواياه، وعبارة "هل بإمكانك" توفر للمستمع حرية الاستجابة لطلب المتكلم أو الرفض^(٢).

الفصيلة الثانية التي يقترحها سيرل للأفعال غير المباشرة تتمثل في:

٢ - أفعال الوعد غير المباشرة Les actes promissifs indirects

١ - سيرل، ص ٩٠.

٢ - نفسه، والصفحة نفسها.

يقدم سيرل مجموعات من الجمل التي يمكن استعمالها لإنجاز مثل هذه الأفعال وتتمثل في^(١):

- ١ - الجمل التي تتعلق بالشروط التمهيديّة (Préparatoires) وهي:
 - أ - أن يكون المتكلم قادراً على إنجاز الفعل، نحو: هل أستطيع مساعدتك.
 - أستطيع فعل هذا من أجلك...
 - ب - أن يكون المستمع على أمل أن ينجز المتكلم الفعل، نحو:
 - هل تريد مني أن أساعدك.
 - هل تريد أن أغادر يا صوفي (Sophie)...
- ٢ - الجمل التي تتعلق بشرط الإخلاص، نحو: هل تفضل أن آتي يوم الثلاثاء؟
 - أنوي تصليحه لك الأسبوع القادم...
- ٣ - الجمل المتعلقة بشرط المحتوى الإسنادي (Propositionnel) نحو:
 - سأقوم به من أجلك.
 - هل أعطيك النقود حالاً؟
- ٤ - الجمل التي تتعلق برغبة المتكلم، وموافقته على إنجاز فعل ما نحو:
 - أريد أن أكون نافعاً في حدود إمكانياتي.
 - أريد حقاً أن أقوم بالعمل (إذا كنت تريد ذلك).
- ٥ - الجمل التي تتعلق بالأسباب التي من أجلها ينجز المتكلم الفعل، نحو:
 - أعتقد أنني أعمل حسناً/ أنه من الأفضل لي تركك.
 - ألا يكون من المستحسن لو أساعدك قليلاً؟
 - أنت بحاجة إلى مساعدتي، "سنتيا" Cynthia.

وما يمكن ملاحظته من خلال هذه المجموعات أنه يمكننا إنجاز فعل غير مباشر، وذلك بإثبات الحالة النفسية. وليس التساؤل عن توأجدها، كما يمكن إنجاز فعل إنشائي غير مباشر عن طريق السؤال عن وجود الحالة النفسية لدى المستمع لا عن طريق إثباتها.

ويشير سيرل إلى أن فصيلة "أفعال الوعد غير المباشرة" تحتوي على عدد كبير من الجمل القائمة على الافتراض أو الجمل الافتراضية (Phrase hypothétiques)، نحو:

- إذا كنت تريد الحصول على معلومات إضافية أعلمني بذلك.

- إن كنت بحاجة إلى مساعدتي، هاتفني في المكتب.

وبالتالي يقترح سيرل مجموعة من التعميمات المتعلقة بخاصة بقوة أفعال الوعد أو القوة الوعدية (La force promissive) وهي تعميمات جديدة بالنسبة لتلك التي أوردها في أفعال التوجيه غير المباشرة⁽¹⁾، وهي:

التعميم الخامس: يمكن للمتكلم أن ينجز فعل وعد غير مباشر، إما بطلب أو إثبات ما إذا كان الشرط التمهيدي المتعلق بقدرته على إنجاز الفعل شرطاً كافياً.

التعميم السادس: يمكن للمتكلم أن ينجز فعل وعد غير مباشر، بطلب - وليس بإثبات - ما إذا كان الشرط التمهيدي المتعلق برغبة أو إرادة المستمع في أن ينجز المتكلم الفعل، شرطاً متحققاً.

التعميم السابع: يمكن للمتكلم أن ينجز فعل وعد غير مباشر بإثبات - وفي بعض الحالات بالطلب - ما إذا كان شرط المحتوى الإنشائي منجزاً Realisée.

التعميم الثامن: يمكن للمتكلم إنجاز فعل وعد غير مباشر، بإثبات أن شرط الصدق/الإخلاص متحقق، وليس بطلب تحقيقه.

التعميم التاسع: يمكن للمتكلم إنجاز فعل وعد غير مباشر بإثبات أن أو بطلب ما إذا كانت هناك أسباب مقنعة أو محددة لإنجاز الفعل، إلا إذا كان السبب يتمثل في رغبة المتكلم أو إرادته لإنجاز ذلك الفعل. وفي هذه الحالة فإن المتكلم يثبت ويؤكد على رغبته في الإنجاز ولا يطلب ذلك.

هذه التعميمات إذن هي التي تخصّ "القوة الوعدية" فمن خلالها يمكن للمتكلم أن ينجز فعل الوعد غير المباشر بصورة أكثر دقة وتركيز نحو الهدف الإنجازي المنشود.

تلك إذن هي مجهودات سيرل فيما يتعلق بدراسته لأفعال الكلام عامّة، والأفعال غير المباشرة خاصة، التي من خلالها يتمكن المتكلم من توصيل غاية أخرى من خلال تلفظه بفعل معين، وذلك بمراعاة الظروف الخارجية المحيطة بعملية الحوار أو الخطاب، والظروف النفسية التي تكتنف كلاً من المستمع والمتكلم. ولقد بيّن كيف يمكن للمتكلم أن يقول شيئاً وهو يقصد إلى شيء آخر مغاير تماماً.

ولا نودّ أن نخوض في الانتقادات التي وجهت إلى سيرل فمقام الدراسة لا يسمح بذلك، ولا حتى إلى الدراسات التي جاءت بعد جهود سيرل لأنها كثيرة ومتداخلة⁽¹⁾.

وفكرة الأفعال الكلامية غير المباشرة ليست جديدة على اللغة العربية، ذلك لأنّ علماء العربية الأوائل تفتنوا جيداً إلى هذه الظاهرة، وأعطوا لها حقّها الوفير من الدراسة والتحليل. فمن الأوائل الذين اهتموا بظاهرة الأساليب الكلامية وما تقول إليه من أغراض نجد خاصة، السكاكي. ومن المحدثين نجد أحمد المتوكل الذي يستلهم من التراث ويحاول تدقيق المفاهيم التي كانت لدى القدامى.

ثالثاً - جهود العرب (قدامى ومحدثين) في مجال دراسة الأفعال الكلامية:

لقد كان للعرب (قدامى ومحدثين) إسهامات قيمة في مجال تناول الأفعال الكلامية، وذلك في نطاق دراستهم للأساليب الكلامية وأغراضها، وسنتناول هنا نموذجين اثنين: الأول هو السكاكي كنموذج لإسهامات القدامى. والثاني هو أحمد المتوكل كنموذج للتفكير العربي الحديث، وذلك في مجال دراسة الأفعال الكلامية بنوعيتها.

١ - جهود العرب القدامى:

- السكاكي:

إنّ الإفادة في كلام العرب تكمن في النظر أساساً في أحوال المتخاطبين أثناء الحديث، وحال الخطاب، لذا كانوا يقولون: "لكلّ مقام مقال".

١ - على سبيل المثال: أعمال كلّ من، وندرلايش - ريكاناتي - سوكلن - هابرماس، ينظر في ذلك:

Djillali DALACHE : Introduction à la pragmatique linguistique, O.P.U, Alger, 1993.

ويؤكد ذلك السكاكي في تعريفه لعلم المعاني، إذ يقولك « اعلم إنَّ علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره »^(١).

يقسم السكاكي الكلام إلى خبر وطلب « إنَّ السابق في الاعتبار في كلام العرب شيئان: الخبر والطلب »^(٢). وقد وضع السكاكي قانونين، وشروطاً مقامية تتحكم في إنجازهما على ما يقتضيه الحال، وينفرع عن هذين النوعين أغراض يدل عليها الكلام في حال ما إذا أجري في غير مقامه.

القانون الأول - ما يتعلق بالخبر:

يعرف الخبر بقوله: « العلم بالصادق والكاذب... موقوف على العلم بالخبر الصدق، والخبر الكذب »^(٣)، فحكم الصدق والكذب يعود إلى معرفة المخاطب ذاته بالصادق والكاذب. ويذكر قول العرب: « الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب أو التصديق والتكذيب »^(٤).

أمّا عن مرجع الخبر فيقول في هذا الشأن: « اعلم أنَّ مرجع الخبرية واحتمال الصدق والكذب إلى حكم المخبر الذي بحكمه في خبره بمفهوم لمفهوم »^(٥). فإنَّ احتمال الصدق والكذب يرجع إلى حكم المخبر ذاته. ومرجع كونه صدقاً أو كذباً هو مطابقة ذلك الحكم للواقع أم لا، والسبب الذي يحصر الخبر في احتمال الصدق والكذب هو إمكانية تحقق ذلك الحكم مع كل واحد منها أي صدقاً أو كذباً.

ويقسم السكاكي الخبر إلى ثلاثة أضرب. فالمخاطب الذي تلقى الجملة الخبرية، تكون على ثلاث حالات هي^(٦):

١ - السكاكي، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية (د.ت)، ص ٧٠.

٢ - نفسه، ص ٧١.

٣ - السكاكي، ص ٧١.

٤ - نفسه، والصفحة نفسه.

٥ - نفسه، والصفحة نفسها.

٦ - نفسه، ص ٧٤.

١ - الابتدائي: يعرفه السكاكي: « فإذا ألقى بالجملة الخبرية إلى من هو خالي الذهن عمّا يلقى إليه ليحضر طرفاها عنده وينتقش في ذهنه استناد أحدهما إلى الآخر ثبوتاً أو انتفاءً... كفى في ذلك الانتقاش حكمه ويتمكن لمصادفته إياه خالياً... فتستغني الجملة في هذا عن مؤكدات الحكم وسمي هذا النوع من الخبر ابتدائياً»، أي أنّ تلقي الخبر يكون سهلاً ومقبولاً بلا اعتراض.

٢ - الطلبي: يقول فيه: « وإذا ألقاها إلى طالب لها متحيراً طرفاها عنده دون الإسناد فهو منه بين، بين لينقذه عن ورطة الحيرة استحسّن تقوية المنقذ بإدخال "اللام" في الجملة، و"أن" نحو: لزيدٌ عارف أو أنّ زيداً عارف، ويسمى هذا النوع من الخبر طلبياً»، أي أنّ المخاطب على علم بالخبر، ولكنه شاك ومتحير، يتطلّع إلى التوضيح، وهذا بتقوية الخبر بمؤكد لإزالة التحير.

٣ - الإنكاري: يقول فيه: « وإذا ألقاها إلى حاكم فيها بخلاف ليرده إلى حكم نفسه استوجب حكمه ليرجّح تأكيداً بحسب ما أشرب المخالف الإنكار في اعتقاده. كنحو: "صادقٌ إنّي"، لمن ينكر صدقك إنكاراً، و"إنّي لصادقٌ" لمن يبلغ في إنكار صدقك، و"والله إنّي لصادقٌ"... وسمي هذا النوع من الخبر إنكارياً»، بمعنى أنه إذا كان المخاطب عالماً بالخبر ولكنه ينكره، فيجب إلقاء الخبر بمؤكد أو أكثر تبعاً لدرجة الإنكار قوة وضعفاً.

وإيراد الخبر لا يكون دائماً جارياً وفق هذه الأضرب الثلاثة، إنّما هناك اعتبارات تدعو المتكلم إلى إيراد الخبر على صور تخالف ظاهرها وهذه الاعتبارات يسميها السكاكي إخراج مقتضى الظاهر، حيث يقول في هذا الصدد: « إنّ مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهنئة يباين مقام التعزية، ومقام المدح يباين مقام الذم... وكذا مقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي، ولكلّ حدّ ينتهي إلى الكلام مقام... وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول، وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به وهو الذي نسميه مقتضى الحال»^(١).

وفي مسألة أغراض الخبر يرى السكاكي أنّ الجملة الخبرية تلقى لغرضين أساسيين^(١)، هما: خبر ذو فائدة (فائدة الخبر) وهو أن يكون الغرض من إلقاء الجملة إفادة المخاطب الذي يجهل الحكم الذي تضمنته الجملة، أمّا الغرض الثاني فيتمثل في خبر لازم الفائدة: وهو أن يكون المخبر عالماً بالحكم كقولك لمن حفظ التوراة وهو لا يعلم أنك عارف بذلك: قد حفظت التوراة. إلا أن الخبر غير مقتصر فقط على هذين الغرضين إنّما يخرج إلى أغراض أخرى تفهم من سياق الكلام: كالتعظيم، التهويل، التوبيخ، الاستعطاف، التعجب^(٢).

القانون الثاني - ما يتعلق بالطلب:

يقول السكاكي في الطلب: « لا ارتياب في أنّ الطلب من غير تصوّر - إجمالاً أو تفصيلاً - لا يصحّ، وإنه يستدعي مطلوباً لا محالة، ويستدعي فيما هو مطلوبه أن لا يكون حاصلًا وقت الطلب^(٣). فمن شروط الطلب إذن أن يكون أصله صوراً، وأن يكون له مطلوب. هذا المطلوب لا يتحقق وقت الطلب.

وللطلب حسب السكاكي نوعان هما:

النوع الأول: ما لا يستدعي في مطلوبه إمكان الحصول وهو طلب شيء لا يرجى ولا يتوقع حصوله ويقول فيه: « أمّا النوع الأول من التمنيّ أو ما ترى كيف تقول: ليت زيّداً جاءني، فتطلب كون غير الواقع فيما مضى واقعاً فيه مع حكم العقل بامتناعه، أو كيف تقول: ليت الشباب يعود، فتطلب عود الشباب مع جزمك بأنه لا يعود...^(٤). إنّ الطلب هنا هو طلب لما هو غير واقع، هذا الطلب يكون في حالات ميؤوس منها مع إدراكنا بعدم تحقيقها. وقد حصر السكاكي هذا النوع في باب واحد هو التمني الذي يقول فيه: « اعلم أنّ الكلمة الموضوعه للتمني هي "ليت" وحدها. أمّا "لو"

١ - نفسه، ص ٧٢.

٢ - السكاكي، ص ٧٥-٧٦.

٣ - نفسه، ص ١٣١.

٤ - نفسه، والصفحة نفسها.

و "هل" في إفادتهما معنى التمني^(١). ويورد - إلى جانب كلمة التمني - حروف التنديم، والتحضيض والتي تتمثل في "هالا" "ألا" "لولا" "لوما".

النوع الثاني: وهو ما يستدعي فيه إمكان الحصول أو هو طلب حصول الشيء الذي يتوقع أو يمكن حصوله ويقسمه إلى نوعين من الحصول:

١ - الحصول في الذهن:

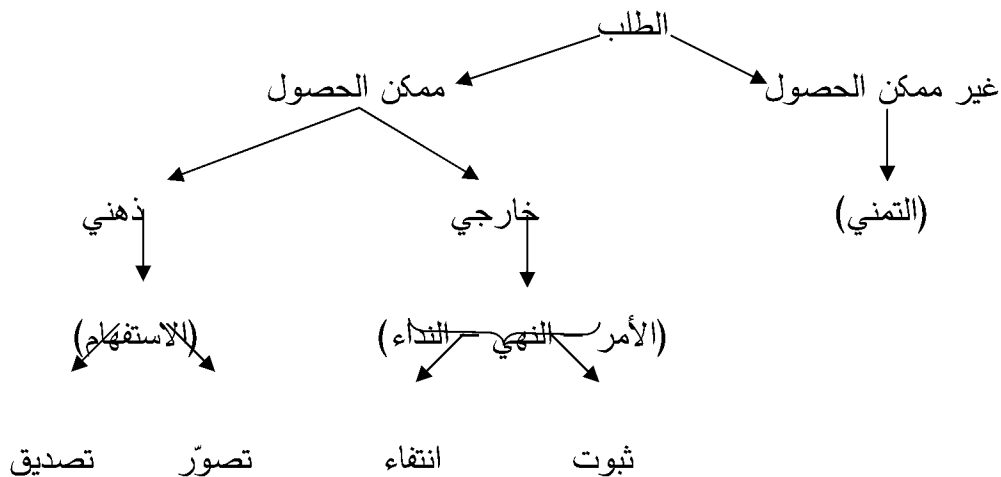
ويقول عنه: « والاستفهام لطلب حصول في الذهن، والمطلوب حصوله في الذهن، إمّا أن يكون حكمًا بشيء على شيء أو لا يكون، والأوّل هو التصديق ويمتنع انفكاكه من تصوّر الطرفين والثاني هو التصرّو، ولا يمتنع انفكاكه من التصديق... »^(١)، فمثلا قولنا: هل الأرض متحركة؟ فحكمنا على الأرض بالحركة فيه تصديق لكلا الطرفين، وإمّا تصوّر، وبالتالي لا يمتنع إدراك طرفيه في هذه الحال، نحو: ما الأرض؟ فالحكم هنا ليس وارداً، وعلى الذهن أن يتصور هذا الطرف الناقص وهو محكوم به على الشيء فيكون هذا الطرف الثاني إمّا: كوكبًا، أو مستوى أو كرة...

٢ - الحصول في الخارج:

ويقول عنه: « ... أمّا الأمر والنهي، والنداء فلطلب الحصول في الخارج، إمّا حصول انتفاء متصوّر كقولك في النهي للمتحرك: لا تتحرك. فإنك تطلب بهذا الكلام انتفاء الحركة في الخارج، وإمّا حصول ثبوته، كقولك في الأمر: "قم" وفي النداء "يا زيد" فإنك تطلب بهذين الكلامين حصول قيام صاحبك، وإقباله عليك في الخارج... »^(٢).

ويمكن تلخيص تقسيم السكاكي لأنواع الطلب وأقسام كل نوع... من خلال هذه

الخطاطة:



١ - السكاكي، ص ١٣١.

٢ - نفسه، ص ١٣١-١٣٢.

وعن الحصولين: الذهني والخارجي يوضح قائلاً: «وبالنظر إلى كون الحصول ذهنيًا وخارجيًا يستلزم انقسامًا إلى أربعة أقسام: حصولين في الذهن، وحصولين في الخارج، ثم إن لم يزد الحصول في الذهن على التصوّر والتصديق، لم يتجاوز أقسام المطلوب ستة: حصول تصوّر أو تصديق في الذهن، حصول انتفاء تصوّر أو تصديق فيه، وحصول ثبوت تصوّر أو انتفائه في الخارج»^(١).

لقد تفتّن السكاكي إلى استنتاج حصولين للطلب وهما الذهني والخارجي، وبطريقة رياضية يستخلص أربعة أقسام: حصولين في الذهن، وهما: حصول خارجي ذهني وحصول خارجي خارجي. وأدرك أنّ الحصول الذهني إذا لم يزد عن التصديق والتصوّر ينتج المطلوب ستة أنواع من الحصول، هي على النحو التالي:

- ١ - حصول تصوّر في الذهني، نحو: ما الأرض؟ . . . حصول ذهني.
- ٢ - حصول التصديق في الذهن، نحو: هل الأرض متحركة؟ . . حصول خارجي.
- ٣ - حصول انتفاء تصوّر في الذهن، نحو: هل الأرض لا تتحرك؟ . . حصول ذهني.
- ٤ - حصول تصديق في الذهن، نحو: هل الأرض متحركة؟ . . حصول ذهني.
- ٥ - حصول ثبوت تصوّر في الخارج، نحو: أتتحرك؟ . . . حصول خارجي.
- ٦ - حصول انتفاء تصوّر في الخارج، نحو: ألا تتحرك؟ . . . حصول خارجي.

ويعرض السكاكي إلى حصر أبواب النوع الثاني المتمثلة في الاستفهام والأمر والنهي، والنداء. ويضع لكلّ باب شروطه التي تحدّده وتجريه على أصله في المقامات المناسبة، ويذكر بذلك أدوات وحروف كلّ باب^(٢).

دراسة السكاكي للأفعال الكلامية غير المباشرة (ظاهرة الاستلزام التخاطبي):

عندما قسم السكاكي الكلام إلى خبر وطلب، وضع لكلّ قسم منهما شروطاً مقامية تتحكّم في إنجازها، أي في إجراءاتها بمقتضى الحال، ويتفرع عن هذه الأنواع نفسها أغراض تتولد في حال إجراء الكلام على خلاف ما يقتضي المقام. وهو بذلك يحرز

١ - السكاكي، ص ١٣١.

٢ - نفسه، ص ١٣٣-١٣٨.

تقدّمًا منقطع النظير في مجال الدراسة اللغوية والدلالية، وحتى التداولية. ويشير إلى ذلك أحمد المتوكل: « وتمتاز اقتراحات "السكاكي" عن باقي ما ورد في وصف الظاهرة، بأن تجاوز الملاحظة الصرّف، وتحمل أهمّ بذور التحليل الملائم للظاهرة أي التحليل الذي يضبط علاقة المعنى الصريح بالمعنى المستلزم مقامياً، ويصف آلية الانتقال من الأول إلى الثاني بوضع قواعد استلزامية واضحة، هذا بالإضافة إلى ميزة أخرى وهي أنّ تععيد السكاكي... وارد مؤطراً داخل وصف لغوي شامل، يطمح لتناول جميع المستويات اللغوية، أصوات، صرف، نحو، معاني، بيان... »^(١).

لقد سبقت الإشارة إلى إجراء الخبر على غير أصله، أي على خلاف مقتضيات الحال فيخرج إلى أغراض مختلفة كالتجهيل، والتهويل، والتعظيم والاستعطاف والتعجب، والتوبيخ.

إجراء الطلب على غير أصله:

هنا تبرز اقتراحات السكاكي التي تصبّ كثيراً في مجال دراسة أفعال الكلام غير المباشرة. وما يتصل بها من شروط الإنجاز والتحقق.

فالطلب يتأسس إمّا للاستفهام عن غموض، أو لنداء المرغوب فيه، أو للتمني لتحقيق رغبة معينة... وما إلى ذلك. وإذا خرج الطلب عن هذه الأبواب الخمسة (كما يأتي النداء للأمر والنهي)، والأصلية يتولّد عن الطلب أغراض أخرى بحسب المقامات التي تجري عليها. ويقول في هذا الصدد: « متى امتنع إجراء هذه الأبواب على الأصل تولّد منها ما ناسب المقام كما إذا قلت لمن همّك همّه: لبتك تحدثني، امتنع إجراء التمني، والحال على ما ذكر على أصله، فطلب الحديث من صاحبك غير مطموع في حصوله وولّد بمعونة قرينة الحال معنى السؤال »^(٢) فأصل الكلام: لم لا تحدثني عن همّك؟

١ - أحمد المتوكل، اقتراحات في الفكر اللغوي العربي القديم لوصف ظاهرة الاستلزام التخاطبي، البحث اللساني السيميائي، أعمال الندوة الثالثة في البحث اللساني والسيميائي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط ١٩٨١، ص ٢١.

٢ - السكاكي، ص ١٣٢.

فبالنسبة "للتمني" فإنه يخرج إلى معنى التنديم، أو التحضيض، أو السؤال وذلك بحسب الحروف والأدوات المستعملة^(١).

أمّا الاستفهام فيخرج إلى معنى التمني أو الإنكار والزجر أو الاستبطاء والتحضيض، أو التقرير، أو التهديد، ويورد أمثلة لكلّ نوع^(٢).

أمّا الأمر فيتولد عنه بحسب قرائن الأحوال ما يناسب المقام فإن استعمل على سبيل التضرّع، ولّد الدعاء، وإن استعمل على سبيل التلطف ولّد الالتماس وإن استعمل في مقام الإذن ولد الإباحة، وإن استعمل في مقام تسخط المأمور به ولّد التهديد. والنهي أيضاً يخرج إلى نفس ما يخرج إليه الأمر من أغراض بحسب المقام، وقرائن الأحوال^(٣).

ويتحدّث السكاكي عن نقطة أخرى مهمّة تتمثل في:

وقوع كلّ من الطلب والخبر موضع الآخر:

يمكن للطلب أن يقع في مقام الخبر، كما يمكن للخبر أن يقع في مقام الطلب، ويوضّح ذلك السكاكي قائلاً: «... والجهات المحسنة لاستعمال الخبر في موضع الطلب تكثر، تارة تكون قصد التفاؤل بالوقوع كما إذا قيل لك في مقام الدعاء: أعاذك الله من الشبهة وعصمك من الحيرة،... لينفّاء بلفظ المضي على عدّها من الأمور الحاصلة التي لها الحقّ في الإخبار عنها بأفعال ماضية... ومنها ما يكون لغرض المبالغة نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُجْبِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ﴿١٠٠﴾ تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴿١٠١﴾﴾ (الصف: ١٠٠ و١٠١)^(٤). فقد استعملت الأفعال المضارعة (تؤمنون وتجاهدون) التي تدل على المستقبل كأخبار مترقبة عوض أفعال الأمر التي عادة ما تدل على رغبة في تحقيق نوع المطلوب أو الخضوع للأمر. وأصل الكلام: (آمنوا وجاهدوا) نزولاً عند الغرض الذي يوحي إليه مضمون الآية.

١ - السكاكي، ص ١٣٣.

٢ - نفسه، ص ١٣٢-١٣٣.

٣ - نفسه، ص ١٣٧.

٤ - نفسه، ص ١٣٨-١٣٩.

ويضيف السكاكي: «... ومن هذا القبيل قول كلّ من يقول من البلغاء في مقام الدعاء: رحمه الله أو يرحمه الله... فأصل الكلام: ارحمه يا الله، أو أدعو الله ليرحمه»^(١).

أمّا إيراد الطلب في موضع الخبر فيقول: «ومن الجهات المحسنة لإيراد الطلب في مقام الخبر، إظهار معنى الرضا... نحو قول (ابن) كثير: «أسيئي أو أحسنني لا ملومة»^(٢) فذكر لفظ الأمر كطلب للإساءة أو الإحسان والعطف بينهما يبيح الاختيار بينهما. والغرض هنا هو الإباحة، وأصل الكلام: إحسان أو إساءة غير ملومة. أو تحسنيين أو تسيئين غير ملومة.

تلك إذن هي اقتراحات السكاكي في مجال دراسته للأساليب والأغراض وهي اقتراحات يسعى أحمد المتوكل إلى تقويمها.

ويقول المتوكل في هذا الصدد: «تمتاز (اقتراحات السكاكي) بالدقة لأنّ الشروط المؤدي خرقها إلى الانتقال من معنى إلى آخر، شروط تهمّ فصيلة معيّنة من الجمل وهي الجمل الطلبية، بل تهمّ كلّ معنى يعنيه معنى من معاني الطلب الخمسة وهي على درجة من الدقة لا نجدها فيما نظن في اقتراحات "غرايس" التي ركز فيها، رغم ما نطمح إليه من عموم، على قواعد الخطاب المتعلقة بالجمل الخبرية، والتي لا تصلح بالتالي إلا لوصف الاستلزام الناتج عن خرق قاعدة من قواعد الخطاب الإخباري... وتمتاز بقدرة معيّنة على التنبؤ من حيث أنها تمكّن انطلاقاً من ربط الخرق بامتناع إجراء المعنى الأصلي من الجزم بحصول الاستلزام، أي بحصول الانتقال القطعي من المعنى الأصلي إلى معنى آخر مناسب للمقام»^(٣).

وينطلق المتوكل في تقويماته مما توصلت إليه الدراسات التداولية الحديثة خاصة غرايس، سيرل، جوردن، و"لاكوف". حيث يرى أنه يجب إعادة النظر في شروط إجراء المعاني على الأصل خاصة بالنسبة لمعاني الطلب، كما يجب تعميم هذه الشروط

١ - السكاكي، ص ١٣٩.

٢ - نفسه، ص ١٣٩.

٣ - المتوكل، اقتراحات في الفكر اللغوي...، ص ٢٧.

على جميع اللغات، مع إجراء مقارنة وموازنة بين الاقتراحات القديمة والحديثة. ومن خلال هذه التقويمات ينطلق المتوكل في دراسته لظاهرة أفعال الكلام.

٢ - جهود العرب المحدثين:

أحمد المتوكل (*):

قام المتوكل بدراسة في ثنائية "الخبر والإنشاء" عند العرب القدماء، وذلك بتطبيق آليات اللسانيات الحديثة، بحيث قام بتقصي أهم القضايا اللغوية التي تفتن إليها قدامى العرب، وحاول أن يظهر حدود الوصل والفصل ما بين دراسة العرب القديمة، ودراسة الغربيين الحديثة. وبحث في إمكانية إسقاط النظرية الحديثة على الموروث الفكري العربي، وفي سبل تحقيق ذلك.

يعطي المتوكل اسم نظرية "أفعال الكلام" لمجموعة من الظواهر الدلالية والتداولية التي تتجلى في النتاج اللساني العربي القديم تحت اسم "أغراض" بمعنى أن الأغراض الكلامية العربية هي نفسها المقاصد التي تحيل إليها الجمل التعبيرية المختلفة، والتي قام علماء العربية بتحديداتها حسب السياقات التي ترد فيها وهذا في مجال علم المعاني^(١).

يرى المتوكل أن البلاغة باعتبارها فناً يهتم بالكلمة معنى واستعمالاً - هي الضابط الأساسي لظاهرة الأفعال الكلامية، إذ تكفلت بوصفها ودراستها وبطريقة نظامية وذلك انطلاقاً من تحديدات موضوعية. ويعرض المتوكل تلك الدراسة النظامية وذلك بربطها بثلاثة أقسام (Volets) مهمة هي:

١ - ثنائية التقريري - الإنجازي (Constatif vs performatif) والتي تتجلى عند العرب في ثنائية الخبر والإنشاء.

* - هو باحث في جامعة محمد الخامس بالرباط، وهو متخصص في دراسة "التداولية اللغوية" ومن أهم مؤلفاته: الوظائف التداولية للغة العربية، "دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفية" "اللسانيات الوظيفية"... إلى جانب مراجع باللغتين الفرنسية والإنجليزية.

1-Ahmed El-MOUTAOUAKIL, Réflexions sur théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe, publication (F.L.S.H) Faculté des lettres et des sciences humaines de Rabat, thèses et mémoires, N° 8, 1982, p. 162.

- ٢ - الأفعال الكلامية المباشرة: وهي عند العرب تعرف بـ . الأساليب .
 ٣ - الأفعال الكلامية غير المباشرة، والمتمثلة عند العرب في: الأغراض .
 ويشير إلى أنّ الأغراض تستخرج من الأساليب التي هي الأصول، والأغراض
 فروع لها^(١).

لنأتي الآن إلى عرض الأقسام الثلاثة التي يقترحها المتوكل في دراسته، وهي:

القسم الأول - ثنائية الخبر والإنشاء:

يميز المتوكل من خلال هذه الثنائية بين نوعين من الأول على النحو الآتي:

- أقوال قابلة للتقييم حسب معياري الخطأ والصواب، وهي المصنفة على أنها أخبار .
 - الأقوال التي من جهة غير خاضعة لمعياري الخطأ والصواب، ومن جهة
 أخرى يؤسس إنتاجها أفعالاً/أحداثاً مثل فعل الأمر، السؤال، الدعاء. وهي المصنفة في
 الإنشاء. ويشير المتوكل - اعتماداً على السكاكي - إلى التداخل الحاصل بين هذين
 النوعين المتميزين. وهذا ما أدى بعلماء العربية إلى كشف التحول المعنوي للأقوال.
 ومن هذا المضمون يورد افتراضين قائمين هما^(٢):

- بعض النحويين يرجعون الأقوال إلى نوع الإثبات أو التقرير، لذلك فإنّ أقوال
 النداء من نوع: "وا زيد" لا تستعمل إلا كظاهرة فرعية/جانبية لنظام قاعدي/أصلي
 يحمل شكل: "أنادي زيداً" والتي تصنف كقول إثباتي/تقرير.

- أمّا البعض الآخر فيرجعون الأقوال إلى أصل إنشائي. وذلك من خلال الشكل التالي:

الفاعل (ضمير الشخص الأول) + الفعل الإنشائي + العرض

ومنه فإنّ جملة "وا زيد" - حسب ابن الطراوة - جملة إنشائية لأنّ الفعل "أنادي"
 يعدّ فعلاً إنشائياً.

وقد عرف مفهوم الفعل الكلامي - حسب المتوكل - تطوراً متميّزاً (هو تطور
 ليس بالضرورة تطوراً كرونولوجياً في مختلف النشاطات التي تشكل حقل التصوّر

١ - المتوكل، ص ١٦٣.

٢ - نفسه، ص ١٦٦-١٦٧.

العربي القديم حول الكلام "Langage"). ويمكن القول إنّ هذا التطور يمكن تسجيله في المراحل التالية^(١):

١ - مرحلة التفرّع الثنائي **Etape de la dichotomisation**: القائمة على

الفرضية المسلمة بوجود نوعين من الأقوال:

أ - الأقوال الفعلية (énoncés - actes): والتي بمجرد التلفظ بها تؤسس أفعالاً، وهي تدخل ضمن الإنشاء.

ب - الأقوال الدلالية (énoncés - Signes): وهي التي تسمح بوصف حالة أو حدث...

٢ - مرحلة التعديل **Neutralisation**: تتميز هذه المرحلة بفرضية مسلمتها هي:

إرجاع كلّ الملفوظات إلى نوع واحد، إمّا نوع التقرير (Constatif) أو نوع الإنشاء/الإنجاز (Performatif).

القسم الثاني - دراسة الأفعال الكلامية المباشرة:

يعرّف المتوكّل هذا النوع من الأفعال بقوله: « نسمي الأفعال الكلامية المباشرة تلك الدلالات المرتبطة بالأقوال، والتي يعبر عنها شكل القول نفسه، مثل، الأخبار، الاستفهام، الأمر، النداء... وهذه الأفعال تشكل القوة الإنجازية Force illocutionnaire المرتبطة بتلك الأقوال. وتلعب هذه القوة دوراً في تحديد نوع الفعل. وهي تعرف - حسب السكاكي - عن طريق العلامات الشكلية التي تظهر جلياً في هذا النموذج الذي يحلّه المتوكّل^(٢)، وهو: هل جاء محمد؟

١ - المورفيمات الخاصة: مثل أدوات الاستفهام: هل - الهمزة... وتظهر في

النموذج "هل" للسؤال، حيث لكلّ قول مورفيمات خاصة تحدّد نوعه.

٢ - العلامات التنغيمية: حيث يكمن الحيز التنغيمي في النموذج، في تنغيم

السؤال/الاستفهام.

ويحلّ المتوكّل النموذج نفسه تحليلاً دلاليّاً بحيث يعطيه المعاني التالية^(٣):

١ - المتوكّل، ص ١٦٧.

٢ - نفسه، ص ١٧٤.

٣ - نفسه، والصفحة نفسها.

١ - محتوى إسنادي: والذي يحوي إجمالاً قيمة المعاني المرتبطة بكل وحدة معجمية والتي تمثل ما ينتج عن العلاقات النحوية أي ما يعرف عن علماء العربية بـ: المعنى الأصلي.

٢ - القوة الإنشائية التي تتمثل في:

أ - مورفيم استفهامي يكمن في الأداة "هل".

ب - حيز تنغمي يشمل كل الأقوال الاستفهامية.

هذه القوة الإنشائية تعرف عند علماء العربية بـ "الأسلوب"^(١).

ويطرح المتوكل نقطة هامة في التفكير اللغوي العربي القديم والمتمثلة في وجود اتجاهين يتناولان دراسة اللغة، وهما^(٢):

- الاتجاه الشكلي: الذي يمثله النحويون، ويعنى بالأشكال التي تتخذها بعض المعاني، فانطلاقاً من الهيئة الشكلية للجملة نتعرف على نوعها مثل: الإخبار الاستفهام...

- الاتجاه التداولي: وهو الموثق في مصادر البلاغة العربية القديمة حيث تدرس هذه المعاني الشكلية كأفعال يحققها المتكلم، في ظروف مناسبة بحسب ما تقتضيه الأحوال.

ويتميز المتوكل بالعودة إلى تصنيف المفكرين العرب القدامى خاصة سيبويه وآراء البلاغيين في مجال تصنيف الألفاظ بحسب الدلالات - بين الأفكار التي تهدف إلى القيام بالوصف، وتقرير الأمور، والأفكار التي تنشأ لغرض تنفيذ وإنجاز أمور معينة، مثل تنفيذ فعل الطلب. ويفصل بين هذين النوعين، فيخصّ الأفعال التي تهدف إلى إنشاء معنى الطلب، بأفعال الاستفهام، التمني، النداء، الأمر، وتظهر طريقة تمييزه للأفعال في نوعين^(٣):

النوع الأول: ويشمل الأفعال التي توضح الاعتقاد بأنّ واقعاً خارجياً يحولّه المتكلم إلى تمثيل ذهني، ويرجعه المتوكل إلى فعليّ السؤال والتمني، فعل السؤال يسبقه

١ - المتوكل، ص ١٧٥.

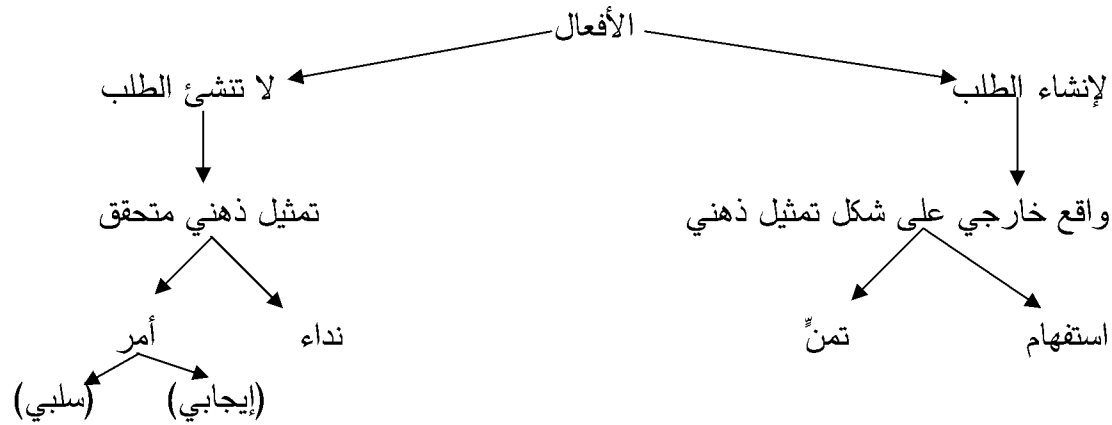
٢ - نفسه، ص ١٧٥.

٣ - نفسه، ص ١٧٦-١٧٧.

حصول ذهني يتمثل في فكرة السؤال والبحث عن التعليل، هذه الفكرة تجد لها مقابلاً في العالم الخارجي يكمن في الإجابة والتعليل...

النوع الثاني: الأفعال التي تشير إلى أنّ واقعاً ذهنياً متحققاً بمعنى أنّ التمثيل الذهني يتحقق في الواقع، ويرجعها إلى فعليّ النداء والأمر بنوعيه: الإيجابي والسلبي. مثلاً النداء هو سابقة ذهنية تكمن في اختيار اسم المنادى عليه، ثمّ يتمّ الإفصاح عنه وتجسيده في الواقع، وبالتالي يتحقق فعل النداء.

ويوضح المتوكّل هذين النوعين، وما ينقسمان إليه في الخطاطة التالية^(١):



ودراسة الأفعال الكلامية تقتضي حسب ما يذهب إليه المتوكّل شروطاً مهياً لكي يتحقق الفعل بنجاح، وهذا بمراعاة القوى الإلزامية المفروضة. من هذا المنطلق يأتي إلى تحديد نوعين من هذه الأفعال^(٢):

١ - أفعال كلامية شديدة الإلزام:

وهي تلك التي تحيل إلى المؤسسات التي تفرض شروطاً دقيقة لإنجازها، كالأفعال الدينية، الأفعال العدلية، البيع والشراء.

فالشروط المفروضة على فعل الطلاق، شروط دقيقة وإلزامية، حتى ينفذ فعل الطلاق، كأن يكون الزوج هو الذي يتلفظ بالفعل وليس شخصاً آخر، ويكون ذلك

١ - المتوكّل، ص ١٧٨.

٢ - نفسه، ص ١٨٠-١٨١.

بحضور قاضي عادل، والتلفظ بصيغة معينة "طالق"، وأن يكون الزوج سليم الذهن، عدا هذه الشروط لا يقوم فعل الطلاق.

٢ - أفعال كلامية ضعيفة الإلزام:

وهي التي تخضع لشروط أقل إلزاماً، حيث تقتضي تهيئة بعض الشروط لإنجازها، وهي تمثل الجزء الأكبر من الأفعال اليومية، العادية، كالأخبار، الاستفهام، التمني، الأمر.

ويشير المتوكل إلى تلك القواعد المهمة التي تضمن نجاح الفعل، وتضبطه كي لا يكون هناك أي فشل في التحقيق، أو تحول الفعل المطلوب إنجازه إلى فعل آخر. وتتمثل تلك القواعد التأسيسية الخاصة في^(١):

أ - قواعد لسانية:

وهي التي تساهم في عرض القول كخطاب يحتوي على قواعد معجمية، وتركيبية، بحيث لكل عنصر في الخطاب، وحدة معجمية دالة، ويتدخل التركيب في ضمّ هذه الوحدات بطريقة متسقة لتعيين الدلالات، كأن يكون الفعل تاماً بتوفرّ جلّ شروطه التي تساهم في حصول الفائدة والإفادة إثر سماعه.

ب - قواعد تداولية:

وهي قواعد لها علاقة بوضعية المتخاطبين، وتتمثل في:

- توفر شرط الاستعلاء لتحقيق فعل الأمر.

- توفر شرط القدرة: أي قدرة المستمع على إنجاز الفعل الموجه إليه للقيام به.

ويشير المتوكل إلى أنّ مثل هذه الأفعال متناولة كثيراً عند العرب في ميدان شرح القرآن العظيم.

- توفر شرط الإرادة: إرادة المتكلم أو السامع في تنفيذ الأمر.

- وعامل القصد والوعي في إصدار الأمر، فالأمر الصادر من شخص متخلف عقلياً يعدّ فعلاً غير مقبول.

القسم الثالث - دراسة الأفعال الكلامية غير المباشرة:

يعتبر المتوكل أن الأفعال غير المباشرة متفرعة عن المعاني الأصلية ويحددها كما يلي^(١):

إنّ بعض الاستعمالات اللغوية تنقل قولاً استفهامياً لا إلى سؤال فحسب بل إلى نوع من الإنكار، الأمر، أو الإنذار... الخ. فالاستعمال اللغوي يحدّد الغرض التبليغي التواصلي للفعل. كما أنّ فعلاً يحمل شكل الأمر، يؤدي حسب ظروف إصداره أفعالاً أخرى كالدعاء، التهديد، التحذير، التمني... ويعتمد في ذلك على آراء السكاكي الذي يعتبر الأساليب أصولاً والأغراض فروع عنها.

فالأفعال غير المباشرة هي نتيجة للسياقات، فإنّ استعمال قول ما في ظرف غير مناسب يستلزم خرقاً لأحد القواعد التبليغية، السبب الذي يسمح بتنفيذ فعل آخر مكانه.

ويأخذ المتوكل نفس المثال الوارد عند السكاكي المتمثل في: « هل لي من شفيح » في مقام لا يسع إيجاد شفيح. فهذا الفعل مستعمل في ظرف غير مناسب لمعناه الذي يكمن في الاستفهام، حيث إنّ عدم وجود الشفيح ظرف يناسب حلول فعل آخر، وهو التمني بوجود الشفيح. والاستفهام هنا رغم وجود علامته الدالة عليه "هل" إلا أنه لا يتحقق لأنّ الظرف غير مناسب، وهنا يتولّد ما يعرف بالتضمنين الذي يشمل المعاني المتفرعة عن المعنى القاعدي بحسب الظروف والمقامات.

وكنتيجة نهائية يستخلص المتوكل أنّ العلاقة بين المعنى المباشر وغير المباشر مرتبطة بما يسميه القدامى بالمنطوق والمفهوم، إذ يعود الفعل المباشر إلى المنطوق وهو ما يفهم مباشرة إثر التلفظ بجملة ما، وأمّا الفعل غير المباشر فيعود إلى المعنى الموضّح. بمعنى التأويلات المختلفة الخاصة بكلّ قول تبعاً للسياق الوارد فيه^(٢).

أخيراً نستطيع القول إنّ دراسة المتوكل ناجحة إلى حدّ بعيد، حيث تمكّن من تطبيق النظرية اللسانية، والتداولية الحديثة على معاني الكلام في العربية، كما استفاد

١ - المتوكل، ص ١٨٤.

٢ - نفسه، ص ١٩٢-١٩٣.

كثيراً مما قدّمته البلاغة العربية في مجال دراستها للأغراض والمعاني.

بعد هذا العرض المبسّط - نوعاً ما - لنظرية أفعال الكلام وما قدّم في إطارها من جهود سواء أكانت قديمة (عند فلاسفة اليونان، وعلماء العربية) أو حديثة (دراسات الغربيين المحدثين والعرب) نستطيع أن نستخلص نتيجة هامة مفادها أنّ هذه النظرية تدرس الكلام البشري وفق مستويين، المستوى الظاهر أو الجليّ أو المباشر في تناول معاني الأقوال والخطابات، والمستوى الخفي والمتواري غير المباشر في تناول المعاني التي تحملها الأقوال في طيّاتها، وهنا يبرز الدور المهم والفعلي للسياق المحيط بالقول، وما يشمل عليه من ظروف، ومقامات، وأحوال المتحدثين، ومقاصدهم ونواياهم، وقدراتهم على إنجاز الأفعال وتحقيق مضامينها في الواقع.

وفيما يلي سنسعى إلى استثمار بعض الآراء والنتائج التي حققتها نظرية أفعال الكلام، ومحاولة تطبيقها في ما يتعلق بتحليل النماذج المستخلصة من الخطاب القصصي القرآني الذي نحن بصدد.

ونشير فقط إلى أنّ تناولنا هذا يكون فيه نوع من التداخل والتكامل، ذلك أننا لا نفرص بين تناولنا للأفعال المباشرة والأفعال غير المباشرة. وهذا من أجل مراعاة تسلسل أحداث القصة القرآنية. وبالتالي سنحاول إبراز ذلك التكامل بين ما هو مباشر وما هو غير مباشر.

يقول تعالى: ﴿... إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا...﴾ (الآية: ٤) إنّ يوسف في قوله هذا يحمل إلى أبيه خبراً من النوع الطلبي لأنه أتى به في صيغة الماضي "رأيت" الدالة على التحقق في الزمن، إلى جانب إتيانه بمؤكّد "إنّي" لكي يعطي لخبره هذا قوة التصديق، خصوصاً وأنه ليس خبراً عادياً بل هي رؤيا من الله صادقة.

ويقول له أبوه "يعقوب": ﴿يَا بُنَيَّ لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَىٰ إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا﴾ (الآية: ٥) يستعمل "يعقوب" صيغة النهي "لا تقصص" التي تخرج إلى معنى الالتماس، لأنه يبدي لابنه حباً كبيراً، وينبّهه إلى كيد إخوته. وقد تحقق فعل النهي لأنّ "يوسف" لم يتحدث برؤياه.

وفي قوله تعالى: ﴿ اِقْتُلُوا يُوسُفَ ﴾ (الآية: ٩) هنا صيغة فعل الأمر "اقتلوا" جاءت صريحة. و« يقال إن الأمر بالقتل شمعون، وقيل: دان، والباقيين كانوا راضين، فجعلوا أمرين »^(١). فشروط فعل الأمر متحققة وهي الأمر والمأمور الذي هو أدنى مرتبة لخضوعه لفعل الأمر وهو القتل، إلا أن إنجاز هذا الفعل لن يتم لعدم توفر الظروف، وتغيّر في المواقف.

حيث يقول أحد الإخوة: ﴿ لَا تَقْتُلُوا يُوسُفَ ﴾ (الآية: ١٠) فهو ينفي القتل، وينهاهم عنه. وهذا النهي فيه نوع من الالتماس وذلك بتقديمه لرأي آخر افضل من القتل وهو إلقاؤه في غيابات الجبّ.

ويقول تعالى: ﴿ قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُ لَنَاصِحُونَ ﴾ (الآية: ١١) في هذه التوطئة يعمد الإخوة إلى توظيف "الاستفهام" فهم يستفهمون من أبيهم ما باله لا يأمن جانبهم - وهم يعلمون سبب ذلك - بخصوص يوسف وأخيه، إلا أنهم لا يُجرون استفهامهم على الظاهر بل هم يضمرون من خلاله معنى الاستعطاف من أجل بلوغ غايتهم التي هي الانفراد بيوسف.

وهم يستعملون فعل الأمر ﴿ أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا ... ﴾ (الآية: ١٢) ليس بمعناه الصريح، ولكن في مقام الإذن والإباحة.

ويقول تعالى: ﴿ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ ... ﴾ (الآية: ١٣) هذا القول يدخل ضمن الأساليب الخبرية الطلبية، التي يحددها السكاكي، إلا أنه يخرج إلى غرض الاعتذار. فيعقوب بطريقة غير مباشرة يعبر عن رفضه لاقتراح الإخوة باصطحاب يوسف، لأنه علم بأحوالهم، ونواياهم السيئة، ولكي لا يزيد من حقدهم أكثر فإنه لم يرفض اقتراحهم صراحة، بل عمد إلى أسلوب الاعتذار، حيث اعتذر لهم بأمرين: الأول هو حزنه على مفارقتهم ولو ساعة من الزمن، الثاني خوفه من أن يأكله الذئب. وفي نظر يعقوب أن هذين الأمرين كفيلا بأن يجعل الإخوة يسحبون اقتراحهم.

إلا أن أولاده يستغلون الوضع جيداً وينفون بطريقة غير مباشرة وأكثر لباقة اعتذار أبيهم، ويبددون مخاوفه بقولهم: ﴿ قَالُوا لَنْ نَأْكُلَهُ الذَّنْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَخَاسِرُونَ ﴾ (الآية: ١٤)، فهم يقرّون لأبيهم بعددهم وقوتهم، وليس من المعقول أن يباغتهم ذنب وهم على تلك الحالة. نلاحظ أن الاخوة هم الذين يحدّدون مجريات الحوار وهم الذين يوجّهونه، وذلك حسب ما تمليه عليهم نواياهم ورغباتهم، وما يجدونه من ليونة طبع من طرف والدهم.

وقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ لِمَرْأَتِهِ أَكْرَمِي مَثْوَاهُ... ﴾ (الآية: ٢١) في هذا المقام المتمثل في زوج يأمر زوجته، يمكن أن نقول إن فعل الأمر "أكرمي" يفيد معناه الصريح الذي هو الأمر، لأنّ الزوجة لا يمكن لها أن لا تمتثل لأوامر زوجها. فشرط الاستعلاء متحقق.

ولكنّ من جهة أخرى يمكن أن نجد أن المرأة لا شيء يجبرها على الاعتناء بصبي غريب عنها، لذا يستطيع فعل الأمر هنا أن يخرج إلى معنى الالتماس الذي يسمح بقبول الفعل أو رفضه. وخصوصاً إذا تأملنا قول الزوج الذي أردف به أمره وهو: "عسى أن ينفعنا أو نتخذه ولداً" فهو يعمد إلى أسلوب التمني المفيد للترجي. فهو يترجى النفع له ولزوجته من جراء إحسانهما إلى يوسف، أو أن يتخذه ولداً. وهو بذلك يدفعها بطريقة غير مباشرة إلى الامتثال لأمره، وتحفيزها على إنجازها على أكمل وجه. نستخلص أنّ العزيز لم يغفل عن الاستفادة من الظروف الخارجية، والحالة التي تكتنفهما والمتمثلة خاصة في الاحتياج والتوق للولد.

ولتأمل قوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ ﴾ (الآية: ٢٩) هذا جزء من الحوار الذي دار بين العزيز وامرأته، ويوسف. إثر حادثة المراودة ونلاحظ أنّ العزيز بعدما تبينّت له براءة يوسف، فإنه يطلب من يوسف أن يكتّم أمر زوجته، لذا نجده يأمره بقوله "أعرض". ولكنّ هذا الأمر لا يستجيب لشرط الاستعلاء، ووجوب التنفيذ، ذلك لأنّ العزيز يطلب ذلك بتلطف ولين، لأنّ مقامه لا يسمح له بإملاء الأحكام وإصدار الأوامر القاطعة النفاذ، كما أنّ في أسلوب ندائه ليوسف نوع من الحميمية

والاستلطاف، حيث حذفت أداة النداء التي تعبر في هذا المقام عن الاستئناس... وفي مقابل ذلك فإنّ العزيز يوجّه أمراً صارماً وصريحاً لامرأته بالاستغفار من ذنبها، مع إدراكه أنّ الاستغفار أمر خاص بالفرد، إلا أنه يطلب منها ذلك، لأنّ جريمتها كبيرة. ويقول تعالى أيضاً: ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ... ﴾ (الآية: ٣٠). هذا أسلوب تقريرى وخبري، حيث إنّ النسوة يقرن بما سمعته عن امرأة العزيز. فهنّ ينقلن الخبر كما هو دون زيادة أو نقصان. فقانون الإخبارية متحقق إذن. ولكن إذا تمعنا في قولهنّ نجد أنّهنّ لا يقصدن نقل الخبر فحسب، بل إنّهنّ يرمين إلى غرض ما وربما يكون غرضهنّ التعريض بامرأة العزيز، والتقليل من شأنها وهي التي تتمتع بحسب ومكانة رفيعة. أو ربّما غرضهنّ هو استدراج امرأة العزيز لدعوتهنّ وبالتالي يتسنى لهنّ رؤية هذا الذي يشغف المرأة حباً وهذا قول ابن كثير: « ... فقلن ذلك ليتوصلن إلى رؤيته ومشاهدته »^(١) ولقد حققن مرادهن، وغرضهنّ بدليل أنّ امرأة العزيز أرسلت إليهنّ.

ويقول تعالى أيضاً: ﴿ قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ﴾ (الآية: ٣٤) يوسف من خلال مناجاته لربه يطلع ربه - وهو المطلع - على أمره وحاله وعلى اختياره السجن الذي فيه خشونة، ومشقة كبيرة، وإعراضه عن طلب النسوة في مواعتهنّ. فهذا كلام فيه إخبار عن الحال لا أكثر. ولكنّ بالنظر إلى حال يوسف سواء من ناحية أخلاقه، ونفسه الكريمة، أو من خلال مرتبته المتمثلة في كونه عبداً مملوكاً لا حول ولا قوة له أمام طلبات مالكة ورغباته، فإنّ كلامه فيه نوع من الدعاء والتضرّع إلى الله بأن يكشف عنه هذا الأمر ولو كان ذلك بأمر أسوأ منه وهو السجن، لذلك فإنّه من خلال الظروف المحيطة يتحوّل الكلام الخبري إلى إنشاء طلبى.

ويقول تعالى أيضاً: ﴿ ... نَبَّأْنَا بِتَأْوِيلِهِ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (الآية: ٣٦). فعل الأمر هنا "نبّأنا" يخرج إلى غرض الالتماس والسؤال. يقول السكاكي: « وإنّ استعملت

على سبيل التلطف، كقول كلِّ أحد لمن يساويه في الرتبة افعَل بدون استعلاء ولدت السؤال والالتماس»^(١).

نلاحظ أن الذين يطلبان تأويل الرؤيا هما سجينان مثلهما مثل يوسف، فحالهما من حاله. ونستطيع القول إنهم في مرتبة واحدة، لذلك طلبهما لا يحمل شرط الاستعلاء، كما أن الإرادة متوفرة لدى يوسف في أن يجيب طلبهما أو يرفضه، لذلك فإنَّ صاحبي السجن يتلطفان في كلامهما تمهيداً منهما لأن يتحقق طلبهما. فيصفان يوسف بالصدِّيق، وأنه من المحسنين.

ويقول كذلك عزّ وجل: ﴿ وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ ﴾ (الآية: ٤٢) هذا كلام يتوجّه به "يوسف" إلى أحد السجينين الذي يظن أنه ناج من الهلاك بعد تفسير الرؤيا. فيأتي بصيغة الأمر "اذكرني" لإنشاء الطلب الذي يفيد الالتماس، وكذا نوع من الترجي. يقول الزمخشري في ذلك: « اذكرني عند ربك: صفتي عند الملك بصفتي، وقصّ عليه قصتي لعلّه يرحمني وينتشلني من هذه الورطة »^(٢). وإذا جئنا إلى الظروف الخارجية المحيطة، نلاحظ أن حال الناجي من الموت والخارج من السجن ليس كحال الماكث في السجن، لذلك يمكن أن نجد في نبرة يوسف ذلك الاستعطاف والترجي من أجل قضاء حاجته، وفكّ كربته، كما أن يوسف ليس في وضع يسمح له بإصدار الأمر، لأنّ هذا الذي يظنّ أنه سينجو إذا خرج من السجن، فإنّه يمتلك إرادة تنفيذ الأمر أو رفضه.

ولنتأمل قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ (الآية: ٤٣) هنا فعل الأمر صادر من الملك الذي له السلطة المطلقة على رعيته. وبهذا يكون شرط الاستعلاء متحققاً. وبالتالي فإنّ فعل الأمر صريح لا ينمّ عن أي غرض، إلا أن الملك قيّد فعل الأمر بشرط هو "إن كنتم للرؤيا تعبرون"، أي أنه يأمرهم بتفسير رؤياه شرط أن يكونوا على علم بتعبير الرؤيا، لذا فإنّ فعل الأمر "أفتوني" ليس مطلقاً، وذلك مراعاة لقدرات وكفاءات المأمورين في التعبير.

١ - السكاكي، مفتاح العلوم، ص ١٣٧.

٢ - الزمخشري، الكشاف ص ٤٥٣.

وقوله تعالى أيضاً: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ ...﴾ (الآية: ٤٦) من خلال هذا الخطاب الذي يتوجّه به صاحب يوسف في السجن، نجده يستعمل صيغة الأمر "أفتنا" لإنشاء الطلب، طلب الإفتاء وهذا صاحب ربّما يتصوّر أنّ نسيانه ذكر يوسف عند الملك منذ خروجه من السجن، سيؤثر على علاقته بيوسف، ويعتقد أنّ يوسف بذلك سيعتب عليه ولن يكلمه أو يسمعه، لذلك نجده يتلطف في مسأله، ويضفي على طلبه نوعاً من الالتماس، وذلك غاية منه أن يسترضي يوسف، وبالتالي يقضي حاجته، نلاحظ إذن أنّ الظروف النفسية للمستمع تلعب دورها في عملية التخاطب، وعدم مراعاة تلك الظروف ربّما يخرج الخطاب عن مساره، ويعطل سيرورته.

ونجد كذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا﴾ (الآية: ٤٧) كان هذا جواب يوسف عن سؤال صاحبه الذي طلب منه الفتوى لرؤيا الملك. وهو كلامٌ جاء في أسلوب خبري بسيط، وتقريري في ظاهره ولكن لكي تكون الرؤيا المؤولة منجزة على أرض الواقع، فإنّ الإخبار بها أو عنها غير كاف، لذلك نتصوّر أنّ الخبر هنا جاء في موضع الطلب أي أنه قال: ازرعوا سبع سنين دأباً. بدليل أنه قال له: فما حصدتم فذوروه" بصيغة الأمر، ولم يقل فما حصدتم فذورونه...

ونعتقد أنّ فعل الأمر هنا أبلغ من مجرد الإخبار، وذلك بغية الحثّ على تنفيذ الطلب، وتحقيقه.

ويقول أيضاً: ﴿قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَاوَدْتَن يُوسُفَ عَن نَّفْسِهِ﴾ (الآية: ٥١). في هذا القول الذي يتوجه به الملك إلى جماعة النسوة نجده يوظف صيغة الاستفهام بـ "ما" التي تفيد هنا السؤال عن الوصف. فهو استفهام حقيقي أو هو طلب حصول تصوّر في الذهن، لأنّ الملك لم يكن على علم بتلك الحادثة، حتّى نبهه إليها "يوسف" الذي طلب منه أن يسأل أولاً النسوة عن سبب قطعهن أيديهن، ولسبب تلك الظروف الغامضة فإنّ الملك قد استجاب لطلب "يوسف" رغبة منه في كشف الحقيقة، وإزالة الغموض. ونجد أنّ الظروف المصاحبة ساعدت في تغيير مجاري الحوار فعوض أن يستجيب "يوسف" لطلب الملك في أن يأتيه، أضحي الأمر معكوساً إذ الملك هو الذي استجاب لطلب يوسف في سؤال النسوة.

ويقول تعالى: ﴿ وَقَالَ لِفِتْيَانِهِ اجْعَلُوا بِضَاعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ ﴾ (الآية: ٦٢) في هذا القول يوجه يوسف أمراً إلى فتَيَانِهِ أو «لغلمانهِ الكياليين»^(١) وقد أصبح في مرتبة مرموقة، إذ هو المتصرف في الخزائن، إذن فشرط الاستعلاء متوفر، وشرط قدرة المستمع على التنفيذ وعلى عدم المعارضة متوفر أيضاً. نقول إذن إنّ هذا الفعل "اجعلوا" فعل كلامي مباشر.

ويقول تعالى أيضاً: ﴿ وَقَالَ يَا بَنِيَّ لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ وَادْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ ﴾ (الآية: ٦٧)، إنّ العلاقة التي تربط بين يعقوب ومستمعيهِ هي علاقة أبوة فهو يتحدث مع أولاده، كما أنّ أولاده ذاهبون إلى مكان هم غرباء عنه، لذلك يطلب منهم بصيغة النهي "لا تدخلوا" بعدم الدخول من باب واحد، لحاجة في نفسه. وهي مخافة أن يصيبهم ما يسوؤهم، أي أثر العين^(٢). ونلمس في نهْيِ يعقوب النصح والإرشاد لأولاده. وبعد ذلك يطلب منهم أن يدخلوا من أبواب متفرقة، وذلك بصيغة الأمر في قوله: "ادخلوا" التي تفيد في هذا المقام الإرشاد إلى التصرف الحسن الذي لا يأتي من وراءه ضرر لهم.

ونجد قوله تعالى: ﴿ قَالُوا وَأَقْبَلُوا عَلَيْهِمْ مَاذَا تَفْقَدُونَ ﴾ (الآية: ٧١) إخوة يوسف في حوارهم مع الكياليين الذين يفتشون أمتعتهم يستفهمون منهم عن الشيء الذي يبحثون عنه. ولجهلهم بالحيلة التي دبرها يوسف مع أخيه بنيامين، فهم بذلك يستفهمون حقاً عن تصرف الكياليين، لذلك فإنّ ورود الاستفهام في هذا المقام، وبالآداة "ما" التي هي للسؤال عن جنس الشيء يبحثون عنه، يعتبر استفهاماً حقيقياً ومباشراً.

ويقول تعالى أيضاً: ﴿ ... قَالَ أَنْتُمْ شَرٌّ مَكَانًا ﴾ (الآية: ٧٧) هذه مقولة يوسف قالها عن إخوته الذين اتهموه بالسرقة في غيبته حين قالوا عن أخيه بنيامين: "إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل" يعنون "أخاه يوسف". ويقرّ يوسف في نفسه بخبث إخوته وسوء نواياهم، وهو يعني ما يقول لذلك فإنّ القول هنا فعل مباشر لا يحتاج إلى تأويل.

١ - الزمخشري، الكشاف، ص ٤٦٦.

٢ - نفسه، ص ٤٦٩.

ويقول تعالى أيضاً: ﴿ يَا بَنِيَّ اذْهَبُوا فَتَحَسَّسُوا مِنْ يُوسُفَ وَأَخِيهِ ﴾ (الآية: ٨٧) ينادي يعقوب أولاده نداءً فيه نوع من الاستئناس والتقريب لأنه أضافهم إلى نفسه "يا بني" وكأنه بذلك يمهد لطلبه، بترقيق قلوبهم وإيقاظ مشاعر البنوة فيهم، لأن حاله من الضعف والوهن والحزن العميق التي هو فيها تقتضي منه أن يكون لطيفاً جداً في طلبه.

ويقول لهم: "اذهبا فتحسسوا" فصيغة الأمر هنا ليست حقيقية إنما تخرج إلى غرض آخر هو الالتماس، لأنه يعلم أن أولاده لا يكونون الحب ليوسف وأخيه، وهذا من الأسباب الداعية إلى رفضهم لالتماس أبيهم. ولكن تلطّفه أثر فيهم، بدليل أنهم فعلاً ذهبوا للبحث عن أخويهم. وذلك حين عادوا إلى العزيز الذي هو "يوسف" في حقيقة الأمر.

ويقول تعالى: ﴿ فَأَوْفِ لَنَا الْكَيْلَ وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا ... ﴾ (الآية: ٨٨)، في كلام إخوة يوسف مع العزيز نجد فعلين في صيغة الأمر: الفعل الأول "أوف" فهم يطلبون من العزيز أن يوفي لهم الكيل على وجه الأمر، لأن ذلك الكيل من حقهم. حيث يقول الزمخشري: « فأوف لنا الكيل الذي هو حقنا »^(١)، ففعل الأمر بذلك يكون فعلاً كلامياً مباشراً. الفعل هو "تصدق" جاء على صيغة الأمر ولكنه يخرج إلى غرض الامتنان^(٢) فهم لا يأمرونه بالصدقة بل يطلبون أن يمنّ عليهم من فضله الذي لا يمكنهم أن يطالبوه به، لأنّ مقامهم لا يسمح لهم بطلب الصدقة، مثلما يطلبون حقهم كاملاً في الكيل.

ويقول تعالى: ﴿ قَالَ هَلْ عَلِمْتُمْ مَا فَعَلْتُمْ بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ إِذْ أَنْتُمْ جَاهِلُونَ ﴾ (الآية: ٨٩). يوسف يكلم إخوته مستفهماً عن وجه القبح في فعلتهم، وقد علموا وجه القبح، فاستقبحوا فعلتهم الشيء الذي دفعهم إلى التوبة. لذلك نلمس في استفهام يوسف تلك الشفقة على إخوته، ومعاني النصيح والإرشاد لهم. ولا نلمس أي معاتبة أو تثريب عليهم. ويشير الزمخشري هنا إلى إحدى سجايا الأنبياء حيث إن يوسف كان في مقام يسمح له بالمعاتبة واللوم، ولكنه قدّم حق الله على حق نفسه^(٣)، وأثر أن ينصحهم

١ - الزمخشري، الكشاف، ص ٤٨٠.

٢ - السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، ج ٢، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د.ت، ص ١٠٥.

٣ - الزمخشري، الكشاف، ص ٤٨١.

ويشفق عليهم. نلاحظ مرة أخرى كيف أنّ الظروف النفسية، ومقام الخطاب يساهم كثيراً في تحقيق أغراض الأفعال وإنجازها.

ويقول تعالى: ﴿ قَالُوا يَا أَبَانَا اسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا ... ﴾ (الآية: ٩٧). أولاد يعقوب هم الآن في حال من الندم والأسف، والاعتراف بالذنب ومن تكون تلك حاله ربّما يخجل من طلب المغفرة من ربّه. ونعتقد أنّ تلك هي حال إخوة يوسف، لذلك التمسوا من والدهم أن يطلب لهم المغفرة من الله. لذلك كان طلبهم الذي هو في صيغة الأمر "استغفر" يخرج إلى معنى الترجي والتماس المغفرة من الله عن طريق والدهم المؤمن الصادق، لأنّه أحرى أن يستجاب له منهم، كما أنّ معرفتهم بقدر والدهم وقيمة دعائه دفعهم إلى التماس الدعاء منه.

ونختم بقوله تعالى: ﴿ رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْتَ وَلِيِّي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ ﴾ (الآية: ١٠١). إنّ نداء يوسف لربّه، ليس نداءً عاديّاً، حيث نلمس فيه الاستئناس والخفية وكأنه نداء خفي، حيث حذف أداة النداء لإفادة التقريب. وهو أقرب بكثير إلى المناجاة. وبعد اعتراف يوسف بفضل ربّه عليه، نجده يتوجه إلى ربّه بهذه الأفعال: "توفّني"، "ألحقني" وهي أفعال في صيغة الأمر، إلا أنّها لا تفيد الأمر بل تخرج إلى غرض آخر هو غرض الدعاء، لأنّه لا يصحّ أن يوجّه الأمر لله، فهو صاحب الأمر من قبل ومن بعد. وبما أنّ شرط الاستعلاء غير متحقق. فإنّ الأمر هنا أفاد الدعاء الذي هو فعل غير مباشر، ولكنه هو المقصود.

تلك هي إذن أهمّ النماذج التي انطوت على جملة من الأفعال الكلامية سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة. ولقد لاحظنا أنّه لتحقيق الفعل الكلامي لا بدّ له من شروط، سواء من حيث بنيته كفعل أو من حيث الظروف الخارجية والشروط المقامية التي تسهم إلى حدّ كبير في تحقيق الفعل الكلامي غير المباشر خاصّة. كما لاحظنا كيف تساهم تلك الظروف والأحوال ونوايا المتحاورين في تغيير مسار تحقيق الفعل، وذلك استجابة لظروف طارئة أو مواقف مستجدة.

العنصر الثاني - مبدأ التضمّن (الضمني القصدي في الخطاب):

إنّ دراسة الضمّنات(*) ومحاولة الوصول إلى طبيعتها وفهم الجانب الضمني للخطاب يستلزم منّا معرفة القوانين التي تحرك الخطاب، تلك القوانين التي تدخل في كيفية استخدام المعنى الضمني، والتي من شأنها أن ينتظم بها الكلام. ذلك لأنّ المتحدث المتكلم لا يكون دائماً صريحاً في أقواله، بل يعتمد في بعض الأحيان وفي ظلّ ظروف معينة إلى حمل الشخص المتلقي، وتوجيهه إلى التفكير في الشيء غير المصرّح به وهو الكلام المتضمّن في الكلام الصريح. ويشير موشلر إلى مفهوم "قانون الخطاب Loi de discours" بقوله: « هو آلية "ميكانيزم" تفسيري يسمح باكتشاف الضمّنات التحادثية العامة أو الخاصة»^(١). أمّا منغونو فنجدّه ينطلق من تحديدات سابقة للمبادئ والقوانين التي يقوم عليها الخطاب، فهي عند غرايس ذات بعد أكثر تضييقاً، يسميها **حكم الحديث (Maximes conversationnelles)** والبعض الآخر يسميها مسلمات الحديث، ويسميها آخرون - ولا سيما ديكرود - قوانين الخطاب. ويعرفها منغونو بقوله: « إنّها القواعد المتغيرة بتغيّر الثقافات التي يفترض كلّ مشارك أنّ الآخر يحترمها عندما يكون بصدد ممارسة لعبة التبادل الكلامي. ويعدّ أمر تحديد وإحصاء هذه القوانين موضوعاً لا يزال النقاش حوله قائماً»^(٢).

ويمكن تلخيص هذه القوانين والمبادئ التي ترتبط بضمّنات القول، والتي تساهم كثيراً في إبراز البعد التبادلي الحوارية للخطاب، وكذا تحديد الأدوار، ومنزلة الشخص حين تناوله للكلام - فيما يلي (**):

* - يسمي علماء الدلالة "ضمّنات القول" بـ. الافتراض الضمني أو الافتراض المسبق فـ. ستراونسن Strauson يزعم أنّ المتكلم حين يستخدم مثل هذه التعبيرات، أي "التعبيرات الإشارية" التي هي من الناحية النحوية عبارات اسمية لا لبس فيها، يفترض أنّ السامع يستطيع أن يعيّن الشخص أو الشيء المشار إليه. وهو بذلك لا "يؤكد" وجود المادة، بل يفترض فقط أنّ السامع يعرفها. وبالتالي فإنّ هذا ليس جزءاً من "التوكيد" بل جزء من الافتراض الضمني « (بالمر، علم الدلالة إطار جديد، ص ٢٢٤).

١ - J. MOLSCHLER, Argumentation et conversation..., p. 194.

٢ - D. MAINGUENEAU, Les termes clés de l'analyse du discours, p. 54

** - يُنظر أيضاً: قوانين الخطاب عند منغونو في:

D. MAINGUENEAU, Pragmatique pour le discours littéraire, p.p. 101-111.

١ - مبدأ المشاركة أو التشارك:

ويعرفه غرايس (١٩٧٥): « هو أن تجعل مساهمتك في المحادثة كما هو مرجو منك من حيث اختيار التوقيت المناسب وأن تكون تلك المساهمة متماشية مع الهدف والتوجّه المسلم بهما للتبادل الخطابي الذي تقع ضمنه »^(١). ويشكّل هذا المبدأ عند غرايس العمود الفقري للنشاط الكلامي، فبفضله يمكن ضمان عدم انقطاع التواصل. وذلك من خلال مبدأ الاعتراف بالحق على التناوب في الكلام والهدف المنشود من خلال مبدأ المشاركة - هو « الوصول إلى نجاعة كبيرة في التبادل الكلامي »^(٢). وانطلاقاً من هذا المبدأ، يضع غرايس أربعة مبادئ يستند عليها مبدأ المشاركة والمتمثلة في^(٣):

أ - مبدأ الكمية **Maxime de quantité**: هو أن تجعل مساهمتك إخبارية بالقدر المطلوب، وعدم تقديم معلومات أكثر مما يلزم.

ب - مبدأ الكيف **Maxime de qualité**: وذلك بأن تكون المشاركة ذات بعد صادق أي أنّ المشاركين لا يقولون ما يعتقدون أنّه خطأ، ولا يتحدثون عن أشياء لا يملكون بشأنها حججاً كافية.

ج. - مبدأ العلاقة **Maxime de relation**: أي أن تكون المشاركة ذات صلة بالموضوع.

د - مبدأ الطريقة (الأسلوب) **Maxime de manière**: أن تكون المشاركة واضحة، وأكثر إفصاحاً وإيجازاً وأبعد عن الغموض والإبهام.

ويضيف غرايس قائلاً إنّ: « تقصي المعاني الضمنية يعدّ عملاً منطقيًا نتيجة لاستعمال تلك المبادئ العامّة »^(٤).

إنّ غرايس بوصفه لهذه المبادئ العامة والضوابط التي تتحكم في التبادل الكلامي قد أتاح الفرصة لمحليّ الخطاب لوصف مختلف الدلالات التي يوحى بها المشاركون في الخطاب في حالة عدم التزامهم بأحد هذه المبادئ، الشيء الذي يؤدي إلى تضمين

١ - ج. بول، ج. ب براون ، ص ٤٠.

٢ - ORECCHIONI, K.C., L'implicite, p.196 .

٣ - J. MOESCHLER, Argumentation et conversation, p. 40.

٤ - J. MOESCHLER: argumentation et conversation, p.40

الخطاب - إلى جانب معناه المباشر - معنى آخر هو المعنى الضمني للمحادثة. ومن أجل معرفة هذا المعنى يجب معرفة بعض الحقائق عن المحيط الخارجي (العالم).

ويلاحظ أنّ هذه الأحكام التي يضعها غرايس متداخلة فيما بينها فلا يوجد مثلاً حدّ فاصل بين أن يكون الموضوع مناسباً للمقام الذي يقال فيه، وبين أن يكون موضوع الكلام صادقاً، أو يتسم بالوضوح والبيان.

لذلك أعيدت صياغة هذه الأحكام على شكل قوانين، من أجل تدارك النقص الذي فيها، وتجنّب التداخل فيما بينها.

ف. أوركيوني تقسم قوانين الخطاب إلى قوانين عامّة تتمثل في: مبدأ المشاركة، وقانون الإفادة (المتوافق مع مبدأ العلاقة) ويعتبر المحور الذي تنتظم حوله القوانين الأخرى، حيث يقول: ويلسون Wilson و سبيربر Seperber: «إننا نعترف بأنّ كلّ الأحكام تنطوي تحت مسلمة الإفادة، التي هي أكثر دقة وصحة من المبادئ والأحكام الأخرى»^(١).

كما أنّهما يحاولان الإجابة عن تساؤلات غرايس حول المجال الذي تغطيه الإفادة فيقولان: «بطريقة بديهية، القول يكون أكثر إفادة إذا كان يحمل قدرًا محددًا من المعلومات، دون زيادة أو نقصان، هذا القول يحمل المستمع على إثراء أو التعديل أكثر في معلوماته أو تصورات، وبتعبير آخر فالإفادة هي في علاقة مباشرة بعدد النتائج التداولية التي تفرض على المستمع، وفي علاقة عكسية بالثراء الإخباري الذي يحتويه القول»^(٢). وقانون الصدق (Loi de sincérité): حيث ترى أوركيوني^(٣) أنّ من خصائص الإنسان قدرته على اللجوء إلى الكذب والمغالطة في كلامه. ويلجّ غرايس على أهمية الصدق في الخطاب، ويتمثل في الإدلاء بالحقائق مثلما هي موجودة في الواقع أو مثلما يتصوّرها المتكلم انطلاقاً من معرفته للواقع. ويكون الصدق أيضاً بعامل

١ - ORECCHIONI, L'implicite, p. 199.

٢ - نفسه، ص ١٩٩

٣ - نفسه، ص ٢٠٣-٢٠٦.

الاستفهام، ويشترط في ذلك أن تكون إرادة الذي يطرح السؤال صادقة في معرفة الإجابة، وبالأمر أي إرادة المتكلم في أن يطيع المستمع أو امره أو طلبه ويستجيب لها، وبالوعد: لرغبة المتكلم في التمسك بوعده.

والصدق هو أن يعتقد الإنسان الصدق في القول بغض النظر عما إذا كان ذلك في الواقع حقيقة أم كذباً. ويتكفل السياق بتوضيح ذلك. ويؤكد غرايس ومور Moore أن الكذب هو أصعب شيء في الخطاب، ومهما يكن، فإنّ الكذب وإنّ كان شيئاً استثنائياً فإنّه « سلوك مندرج في الخطاب، ويخضع لمعيار الصدق »^(١). « Un comportement discursif marqué par rapport à la norme de sincérité ».

وإذ نظرنا في قانون الصدق نجد أنه لا يحتاج إلى علامة دالة عليه من حيث الأساليب والتعابير ليكون قانوناً يعبر عن الصدق، كما أنّ الأفعال الدالة على الإذعان، والتوكيد والجزم والإقرار لا تحتاج في صياغتها إلى علامة دالة على الصدق. ويعتبر التصريح بهذه العلامات الدالة على الصدق نوعاً من الخرق لقانون الإخباريّة^(٢).

أمّا القسم الذي نتحدث عنه أوركينيوني فيتمثل في قوانين الخطاب الأكثر تخصيصاً؛ وتقسّمها بدورها إلى نمطين اثنين وهما:

١ - قوانين الخطاب ذات الطابع اللساني، وتتمثل في:

- قانون الإخباريّة(*) (Loi d'informativité): يمثل الإخبار اللغوي أحد المكونات الأساسية في عملية التواصل البشري إلا أنه لا يمثل الغاية القصوى لذلك التواصل. وفي نطاق هذا القانون فإنّ المتكلم يقول فقط ما يعرفه السامع، كما لا يجب التكلّم من أجل لا شيء.

١ - ORECCHIONI , L implicite, p . 204.

٢ - نفسه، ص ٢٠٥.

* - يعرفه ديكرود بقوله: « إنّ قانون الإخباريّة هو الشرط الذي يخضع له الكلام، والذي هدفه إخبار السامع، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا إذا كان هذا الأخير يجهل ما يشار إليه ». (O.DUCROT, Dire et ne pas dire, Ed. Herman, Paris, 2^{ème} éd., 1980, p. 133.).

« يمكن تطبيق قانون الإخبارية على مجموعة من أفعال الكلام، مثل التقرير: وهو الغالب، والاستفهام، شرط أن تكون الإجابة بيّنة، والأمر، والنصيحة، والشرط في ذلك أن يكون فعلاً الأمر أو نصيحة متحققين مباشرة بعد التلفظ بهما »^(١).

ويمكن تطبيقه على بعض السلوكيات غير اللغوية. وتورد أوركيوني المثال التالي: « عندما أكون في حالة سيطرة سيارة وعندما أريد تغيير وجهة السيارة، استعمل غمازتي Mon clignotant ولكن عندما ألاحظ أنه لا توجد هناك إمكانيات للمرور فإنّي أعدل عن استعمالها »^(٢). ونستنتج أنّ هناك علاقة تجمع بين قانوني الإخبار والإفادة، حيث إنّ الإخبار يعدّ شرطاً لإتمام الفائدة، ولكن ليس شرطاً أساسياً لأنّ هناك أقوالاً تحمل أخباراً ولكن المستمع لا يستفيد منها شيئاً.

- قانون الشمول أو الاستيفاء *Loi d'exhaustivité* : يعرف ديكر و هذا القانون بقوله: « هذا القانون يفرض على المتكلم أن يعطي المعلومات الأكثر قوة وإقناعاً التي من شأنها أن تحوز اهتمام المستمع، حول الموضوع الذي يتحدّث فيه »^(٣). وهذا القانون يعطي للسامع قدرة على استنتاج دلالات قد لا يظهرها الخطاب، كما يسمح للمستمع بالتزود بمعلومات لم يفصح عنها المتكلم أو لم يرغب في الإفصاح عنها، وتضيف أوركيوني أنّ قانوني الإخبارية والشمول يخضعان كلية لقانون الفائدة، وهذه القوانين الثلاثة تتابع كما يلي: يجب توفير الخبر بأقصى ما يحتويه من معلومات، ولكن في حدود الإفادة، مع تجنب إعطاء كلّ شيء، لأنّ ذلك قد يؤدي إلى السقوط فيما يسميه النحويون بالحشو، الذي يضرّ بالإفادة^(٤) ويتحقق قانون الشمول في ظلّ واقع الخطاب المتصل باهتمامات المشاركين ومعارفهم وبسياق الخطاب، ونوعه.

٢ - قوانين الخطاب المتعلقة بمجمل السلوكيات الاجتماعية الخاضعة لنوع من المواضعة: وتشمل التفاعل اللغوي من حيث هو سلوك اجتماعي، يخضع لعدد من

١ - ORECCHIONI , L implicite, p . 208.

٢ - نفسه، والصفحة نفسها.

٣ - نفسه، ص ٢١٤ و ٢١٩.

٤ - نفسه، ص ٢١٩.

المعايير المتغيرة في الزمان والمكان، الوجه الإيجابي أو السلبي للطرف المشارك، فنجد، من جهة، قواعد تحكم سلوك المتكلم إزاء المستمع كعدم الاتصاف بالعدوانية أو إظهار السخرية، أو التملق المبالغ فيه، أو صفة احتكار الكلام وإلغاء مبدأ المشاركة، ومن جهة أخرى هناك قواعد تجبر المتكلم على عدم تعريض وجهه للخطر (كعدم الإفراط في الاحترام، والمبالغة في إظهار الوقاحة والإدعاء). وهذه القوانين ليست حكرًا على الحديث فهي تشمل جميع الخطابات ولكنها تخضع للتخصيص وفق أنواع الخطابات، فمثلاً المتلفظ بالأثر الأدبي يمكنه أن يتجاهل قارئه أو يشتمه، كما أن المحاضر مجبر على احتكار الكلام^(١).

هذه هي إذن مجمل القوانين التي يخضع لها محتوى الخطاب، والمشاركين في الخطاب. وهي التي تسهل عملية فهم الجانب الضمني والخفي من الكلام.

ويلعب قانونا الإخبارية والشمول دوراً هاماً في تحديد المفاهيم وطبيعة الأقوال التي تنطوي على الضمنيات التحادثية أو متضمنات القول.

إنّ المعاني المتضمنة في القول هي بمثابة جوانب تداولية من معنى الخطاب، وهي تمتلك خاصيات واضحة الملامح. وهي مستقاة جزئياً من المعنى الصريح والمباشر للخطاب أو القول، وذلك حسب استعمال المعنى الصريح في سياق محدد ومشارك بين المتكلم والمخاطب.

ويتم تحقيق متضمنات القول في الخطاب عن طريق الاستنتاج الذي يقوم به المتلقي، وبذلك تكون العملية الاستنتاجية خاضعة لمعطيات السياق، بما في ذلك المنطق والتجربة. حيث إنّ المتلقي يحتاج إلى اللجوء إلى ما تحتويه ملكته من آليات تتحكم في سيرها قواعد منطقية، وتجربته، ومقصدية تداولية من أجل فكّ الرموز التي احتواها الخطاب الصريح. واكتشاف المعاني المتضمنة فيه. وإلى ذلك تشير أوركينيوني: « إنّ الاستنتاج هو قضية ضمنية، بإمكاننا أن نستنبطها من القول، ونستنتج محتواها الجانبي

١ - ORECCHIONI, L'implicite, p.p. 229-235.

- D. MAINGUENEAU, Les termes clés de l'analyse du discours. p.p.54-55.

بتركيب معلومات ذات أوضاع مختلفة؛ داخلية وخارجية»^(١). ويميّز موشر بين نوعين أو صنفين من متضمنات القول، فيقول: «أميّز بين مجموعتين كبيرتين من متضمنات القول، الضمنيات الدلالية (Les implicites sémantique) والضمنيات التداولية (I. pragmatique)، وباعتبار أنّ الحدّ بين ما هو ظاهرة دلالية صرفة، وما هو ظاهرة تداولية يبدو غامضاً نسبياً، فإنّي أقول إنّ الضمني الدلالي هو نتاج آليات لسانية، في حين أنّ الضمنيات التداولية مرتبطة بقواعد ومقاييس خطابية، تسمح بفكّ رموز المعنى الضمني في الخطاب»^(٢).

وما يعيننا هنا أكثر هي الضمنيات التداولية في الخطاب، التي يعبر عنها موشر بـ **الضمنيات الخطابية implicites discursifs** التي يهتم بها كثيراً في معالجة إشكالية القوة الإنجازية، وينظر إليها من خلال وظيفتها الخطابية. وهذه الضمنيات تمتلك المميزات التالية:

تستنتج الضمنيات الخطابية بالاستعانة بالسياق المقامي الذي يرد فيه القول، كما أنّ هذه الضمنيات تسمح بإلغاء الفعل المنجز ضمناً أو تجاهله من قبل المتكلم، ولن يؤثر ذلك في المعنى الحرفي للقول. فبهذا تكون الأقوال المضمرة (Sous-entendu) بمثابة تقنية بلاغية بارعة ذات طابع أناني* (لأنّها تسمح للمتكلم بالقول ود. "اللاقول" أي أنّه يترك المستمع يفترض أشياء، بينما هو يختفي وراء المعنى الحقيقي والمباشر للخطاب^(٣)). وهذا ما يشير إليه ديكرود في أنّ اللجوء إلى الضمنيات في الخطاب، لا تتحكم فيه الإرادة دائماً، وهذا ما يفسّر - في كثير من الأحيان - حالات سوء التفاهم بين المتخاطبين، إلا أنّ المخاطب في حالات كثيرة قد يخطئ في إدراكه لنية المتكلم في تصريحه بشيء، أو استفهامه عنه، مع العلم أنّ المتكلم لا يقصد تماماً ما تصوّره المخاطب، ويشير أيضاً إلى أنّ المتكلمين في بعض الوضعيات يجبرون على استعمال بعض الحيل الأسلوبية

١ - ORECCHIONI, L' implicite, p. 24.

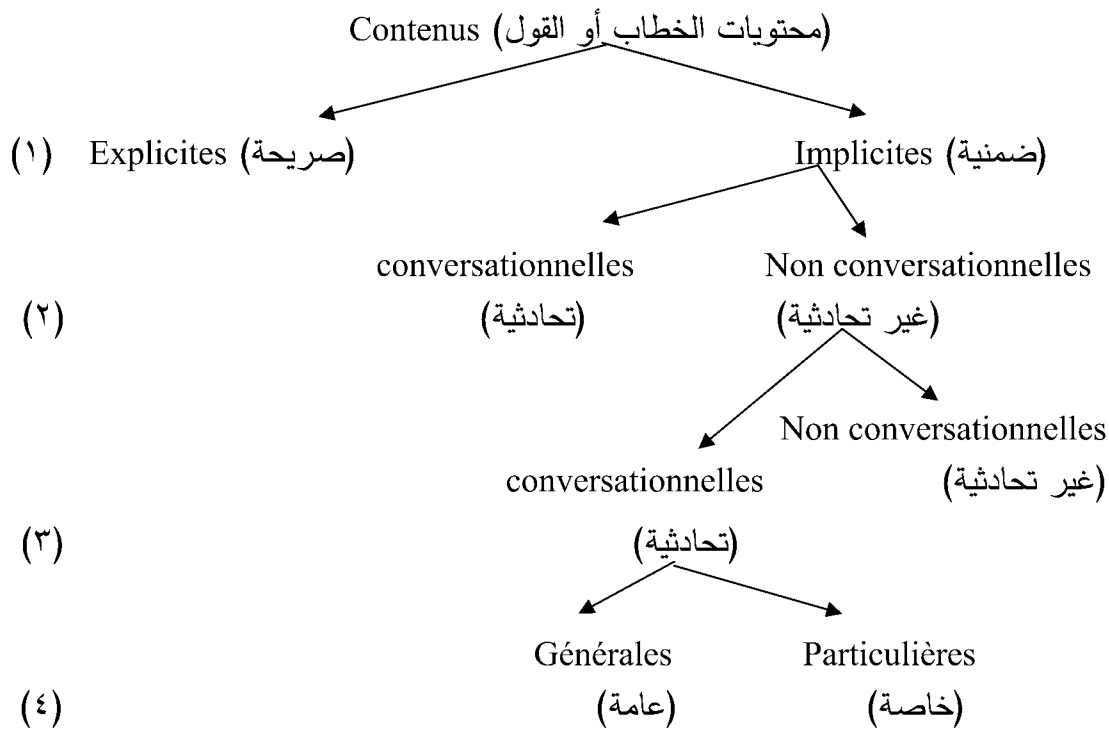
٢ - MOESCHLER, Argumentation et conversation, p. 35.

* - ولعلّ قول المتنبي يصبّ في هذا المجال، حينما يتحدث عن بلاغة أشعاره التي أرهقت أذهان العامة والخاصة، إذ يقول: أنام ملء جفوني عن شواردها ويس. هرّ الخلق جراًها ويختصم

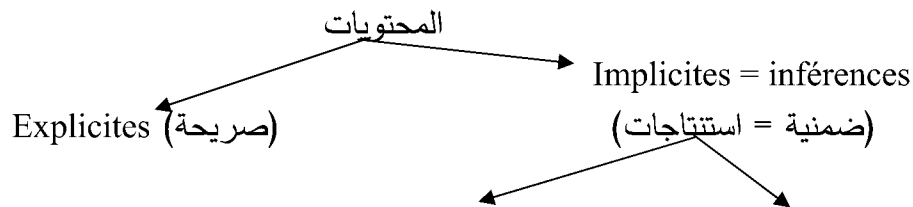
٣ - MOESCHLER, Argumentation et conversation, p. 36-37.

ليؤثروا في مخاطبيهم، حيث يحاصرونهم من أجل أن يخرجوا باستنتاجات يقصدونها وتكون خاصة بهم. هذه التحايلات تكثر عموماً في المعاملات السياسية، والبوليسية^(١).

وتقدّم أوركينيوني خطاطة توضّح فيها كيفية تشكّل مضامين الخطاب، وهي خطاطة أعادت صياغتها انطلاقاً من تلك التي وضعها غرايس والتي تمثل الأصناف التي تظهر من خلالها المحتويات الضمنية للخطاب. وتتمثل خطاطة غرايس فيما يلي^(٢):



أمّا خطاطة أوركينيوني فتقتصر فيها فقط على المستويين (١) و(٢) وتعطي لنا هذه الصياغة التالية^(٣):



١ - O.DUCROT, Dire et ne pas dire, p.13 –14.

2 - ORECCHIONI, L'implicite, p. 19.

Présumposées Sous - entendues
(الافتراضات المسبقة) (المضمرات)

ونعتقد أنّ الخطأة الثانية أكثر وضوحاً وشمولية لأنها تعتمد على السياقين اللغوي وغير اللغوي في عملية استنتاج الضمنيات في محتوى الخطاب، وبالتالي ستكون هي الخطأة التي نعتمدها في دراستنا للضمنيات في الخطاب القصصي القرآني من خلال "قصة سيدنا يوسف".

وبعد هذا العرض الوجيز للضمنيات التحادثية أو ما يعرف بمتضمنات القول، ولمختلف قوانين الحديث والخطاب التي تتحكم في استعمال هذه الضمنيات، وفي عملية استنتاجها، وذلك بالاعتماد خاصة على قرينة السياق، سنشرع الآن في عرض أول عنصر من عناصر الضمنيات التحادثية، والمتمثل في:

أولاً - الافتراض المسبق *Présumé*:

إنّ الأصل في الافتراض المسبق، أنه أحد اهتمامات علماء الدلالة، لأنّ ميزته الأساسية أنه ذو طبيعة لسانية، ويتمّ إدراكه بوساطة العلامات اللغوية التي يتضمنها القول. واللجوء أكثر إلى السياق الداخلي للقول.

وقد أشرنا فيما سبق إلى ذلك التقسيم الذي وضعه موشلر، إذ يقسم الضمنيات إلى ضمنيات دلالية وتداولية، ويدرج الافتراض المسبق ضمن الضمنيات الدلالية التي يعبر عنها بأنها النتاج أو الاستنتاج المرتبط بآليات اللغة^(١). ويعرفه الرمانى بأنه « تضمين توجبه البنية »^(٢) أي أنه يستتبط من خلال الإلمام بالسياق اللغوي العام للقول أو للخطاب. فهو بذلك يكون المعنى المفترض موضوعياً « لأنّه يحيل على التصورات المشتركة الماثلة بالقوة في العالم المتخيّل »^(٣).

١ - MOSCHLER, Argumentation et conversation, p.p. 35 et 37.

٢ - الباقلائي، إعجاز القرآن، ص ٢٧٣.

٣ - محمد الناصر العجبي، الظاهر والخفي في النص، القصة نموذجاً، الفكر المعاصر، ع ٨٨-٨٩، ماي-جوان ١٩٩١.

ويؤكد بالمر على الخطأ الذي يقع فيه اللغويون المحدثون عندما يتكلمون عن الافتراض الضمني الدلالي. حيث إن هؤلاء يتكلمون عنه بالنظر إلى ما يعتقد المتكلم والسامع مقارنة بما هو صادق أو كاذب. وهذا - حسب بالمر - أمر مضلل لسببين: أولهما: إننا يجب أن نفترض دائماً - ما لم يكن التضييل متعمداً - أن المتكلم يعتقد ما يؤكده بقدر ما يفترضه ضمناً، وثانيهما: إننا لا نهتمّ أبداً بالسلوك اللغوي للمتكلمين الفرديين، ومن ثمّ يجب ألا يكون وضع الافتراضات الضمنية مختلفاً عن وضع أي نوع من أنواع المعنى. فهو يرى أن الافتراض الضمني (الدلالي) ليس معنياً بأكثر مما يعتقد، المتكلمون والسامعون الأفراد^(١). أي أن هذا الافتراض يقوم على مبدأ اشتراك كل من المتكلم والسامع في المعلومات والتصورات التي تشكل سياقاً محدداً لا يخرج عنه الاثنان في عملية التواصل. وشأن ذلك النص المكتوب، الذي تقوم افتراضاته المسبقة على بنيته اللغوية. مثلما يصرّح بذلك منغنو: « إن المفترض السابق الذي هو نتيجة عملية للافتراض المسبق هو أحد أبرز أشكال الضمني التحادثي، وهو الذي يكمن في البنية اللغوية »^(٢). فالافتراض المسبق إذن من الوجهة الدلالية يتعلق بالصورة اللغوية أي بالعبارة وليس بالمعنى.

أمّا أوريكيوني فتعرّفه كما يلي: « نعتبر ما هو من قبيل الافتراضات، كل المعلومات التي لا تكون مطروحة بانفتاح، مع ذلك فهي واردة بصورة آلية (Automatiquement) في صياغة الملفوظ/القول الذي تتواجد فيه مهما كانت خصوصية الإطار الملفوظي (cadre énonciatif) »^(٣).

وتقول في موضع آخر: « هو وحدة من المحتوى والتي يجب أن تكون - بالضرورة - صادقة حتى نتمكن من إسناد قيمة الصدق للملفوظ الذي يحتويها »^(٤). أمّا ديكر و فيعرّف الافتراض الدلالي بقوله: « هو العنصر الدلالي الخاص بالقول، وتحويله إلى استفهام: هل أ؟ وإلى نفيه: لا أ »^(١). ويعطي مثالا على ذلك:

١ - بالمر، علم الدلالة إطار جديد، ص ٢٢٤-٢٢٥.

٢ - MAINGUENEAU, Termes clés de l'analyse du discours, p. 68.

٣ - ORECCHIONI, L'implicite, p. 25.

٤ - المرجع نفسه، ص ٢٧.

انقطع بيير (Piére) عن التدخين.

وتحويله إلى استفهام: هل انقطع "بيير" عن التدخين؟

ونفيه يعطينا: لم ينقطع "بيير" عن التدخين.

هذه التحويلات تظهر لنا افتراضاً جامعاً وصحيحاً (صادقاً) وهو أن: بيير كان يدخن، وهو القول المُثبت والمقرّ (من الفعل أقرّ).

ويسمي **منغفو** هذه التحويلات بـ. اختبار النفي (Teste de négation) (*) المتمثل في: « الجملة ج تفترض الجملة ق إن ظلت ق صحيحة، عندما تنتفي ج، إنّ المفترضات المسبقة لـ. ج هي مجموع الجمل ص التي لا يمكن أن تكون صحتها موضع دحض عن طريق نفي ج »^(١).

إلا أنّ بالمر يرى في اختبار النفي أنه غير مجدٍ، ففي الجملة « جون كان (أو لم يكن) مهموماً بسبب خيانة زوجته » فالافتراض الضمني هو أن "زوجته كانت خائنة"، لكن هذا ليس صحيحاً بالضرورة عند النفي: « جون لم يكن مهموماً بسبب خيانة زوجته » فقد يؤخذ هذا على أنه يعني إمّا أنّها « كانت خائنة له ولم يكن مهموماً »، وإمّا « لم يكن مهموماً لأنها لم تكن خائنة ». وبعبارة أخرى فإنّ بالمر يرى أنّ النفي يمكن أن يبطل ما يزعم أنه افتراض ضمني، مثلما يفعل التوكيد. وبهذا يفشل اختبار النفي^(٢).

بشكل عام يمكن لنا في كلّ حالة أن نبطل الجملة بإنكار الافتراض الذي فيها وهذه ميزة أخرى للافتراض المسبق، فالإبطال لا يتصل أكثر بالبنية اللغوية، هو أيضاً قابل للإلغاء أو الإبطال. فالافتراضات (المسبقة) تتلاشى عادة إذا ما وردت في سياق

١ - O. DUCROT, Dire et ne pas dire, p. 81.

* - نفس الاختبار نجده عند جورج يول حيث يقول: « ومن الاختبارات التي تستعمل للتأكد من الافتراضات المسبقة التي تتضمنها الجمل، نفي جملة ذات افتراض مسبق معين ثمّ ننظر في مدى بقائه صحيحاً بعد ذلك، ومثال ذلك جملة: My car is wreck. وفي حالة نفي الجملة تصبح My car is not wreck. لاحظ أنّه على الرغم من تضاد الجملتين يبقى الافتراض المسبق صحيحاً في كليهما وهو: I have a car. (جورج يول: معرفة اللغة، ترجمة: محمد فراج عبد الحافظ، دار الوفاء، ١٩٩٩، ص ١٣٧ إلى ١٣٩).

٢ - MAINGUENEAU, Termes clés de l'analyse du discours, p. 68.

٣ - بالمر، علم الدلالة - إطار جديد، ص ٢٢٦.

يتعارض معها، مهما كانت نوعية هذا السياق، فقد تتعارض مع السياق اللفظي الصريح الذي تدخل معه في التركيب وقد تتضارب أيضاً مع السياق غير اللفظي أي السياق الخارجي من وقائع ومواقف، ومعتقدات يأخذ بها المتخاطبون، وكذلك قد يتعاون السياق اللفظي مع المقاصد والمواقف على إبطال الافتراض^(١).

ويتضح لنا في المثال التالي كيف أنّ الافتراض يلغى في سياق خارجي من الأحداث والمعلومات، فمثلاً عندما يعرف المتخاطبون مسبقاً بعدم وقوع أمر ما. فمن الممكن في بعض الحالات استخدام الجمل التي من شأنها أن تستدعي افتراض وقوع هذا الأمر، من دون أن ينجم عنها الافتراض المذكور، فعندما يخبر أحدهم أنّ: الرئيس شرب جرعة ماء قبل أن ينهي خطابه؛ فكعادة الجمل التي تحتوي على كلمة (قبل)، يستدعي هذا القول الافتراض بأنّ: الرئيس أنهى خطابه. ولكن عند الإخبار بأنّ: الرئيس وقع ميتاً قبل أن ينهي خطابه. فلا شك أنّ هذا القول يلغي الافتراض المعتاد وهو أنّ: الرئيس أنهى خطابه. وأمّا إذا أخذنا الافتراض المسبق على أنه من أحد أهمّ اهتمامات التحليل التداولي للخطابات نجد أنه يختلف إلى حدّ كبير عن الافتراض الدلالي.

فيقول موشلر إنّ الافتراضات التداولية هي مرتبطة أكثر بقواعد ومقاييس خطابية (أو القوانين التي تسمح بفتح معاني الضمنيات) «^(٢)»، في حين رأينا أنّ الافتراض الدلالي يكون ارتباطه الوثيق بالبنية اللغوية والسياق الداخلي للقول.

ففي نطاق الافتراض التداولي، ينطلق المتخاطبون من سياق من القضايا المتعارف عليها فيما بينهم، والتي لا تلقى تعارضاً من جانبهم، على الأقل. فيطرحون تدريجياً مجموعة من القضايا المقبولة، وبالطبع، أثناء التخاطب يتسع السياق وذلك بفضل زيادة قضايا جديدة، ولكن ما يجب الإشارة إليه أنّ هذا الاتساع لا يتمّ بشكل تراكمي، بل لا بدّ للقضايا الجديدة (المستجدة) أن تستجيب لمطلبين اثنين هما، مطلب الاتساق: وهو يشترط عدم تعارض القضايا المستجدة مع السياق الحاصل. ومطلب الترتيب: الذي

١ - عادل فاخوري، الدلالة والتداول - الافتراض والتفسير، الفكر العربي المعاصر، ع ١١٢-١١٣، خريف

١٩٩٩ وشتاء ٢٠٠٠، ص ٧٥.

يشترط إضافة اللوازم المنطقية أولاً ثم الاقتضاعات وأخيراً الافتراضات. وهما يتيحان إلغاء بعض الاستدلالات. ومن بينها الافتراضات غير المقبولة^(١).

يعرّف منغفو الافتراض التداولي بقوله: « الافتراضات التداولية ليست عناصر من محتوى القول/الملفوظ، بل ترتبط به. عملية التلفظ. وهي تمثل شروط نجاح الفعل اللغوي »^(٢).

أمّا أوركينيوني فتعرّف هذا النوع كالتالي: « إنّ الافتراض المسبق التداولي هو تلك المعلومات التي يحتويها الكلام، والتي ترتبط بشروط النجاح التي لا بدّ أن تتوفر لكي يكون الفعل الكلامي المزمع تحقيقه قابلاً لأن يتحقق من الناحية التأثيرية، فلكي يتحقق القول التالي "اغلق النافذة" ويكون له مفعوله التأثيري لا بدّ أن تكون النافذة مفتوحة أثناء الحديث، وأن تكون للمخاطب القدرة على تأويل القول، والقدرة على الطاعة (أن يكون حاضراً، ويكون إنساناً، ليس أصمّ، ويعرف لغة القول...) وأن يكون المتكلم في وضع قانوني يمكنه من إصدار الأمر »^(٣).

من خلال هذين التعريفين يتضح لنا أنّ الافتراض التداولي يشكّل شرطاً أساسياً في نجاح الفعل اللغوي لذلك لا يمكن إلغاء هذا الافتراض، لأنّه يساهم في تحويل العلاقات بين المتخاطبين. فهو يفرض واجبات ويضع حقوقاً ويوزّع الأدوار بين المشاركين، وتتجلى خصوصيته التداولية في الطريقة التي يفرض بها إطاراً على المتحدثين من أجل استمرار الحوار. وذلك وفق مطلبي الاتساق والترتيب. وإلى ذلك تشير أيضاً أوركينيوني في أنّ الافتراضات المسبقة ذات الصبغة التداولية لها قيم إنجازية لأنها تعطي قوة للفعل لكي يصبح منجزاً في الواقع، وفي إطار القوانين والمعايير التي يستجيب لها الخطاب والحوار^(٤).

١ - عادل فاخوري، الدلالة والتداول والافتراض والتفسير، ص ٨٤.

٢ - MAINGUEAUNEAU, Pragmatique pour le discours littéraire, p. 89.

٣ - ORECCHIONI, L'implicite, p.p. 36-37.

٤ - ORECCHIONI, L'implicite, p.p. 36-37.

أما ديكرود فنجده يعقد فصلاً كاملاً^(١) يتحدث فيه عن الافتراض بأنه فعل الافتراض، أي أنّ الافتراض ليس مجرد استنتاج يقوم به المتلقي، بقدر ما هو عامل مهم في إعطاء القوة الإنجازية للفعل اللغوي. وكأنّ الافتراض فعل لغوي خاص. وهو بصدد ذلك ينطلق أولاً من نظرية أفعال الكلام العامة عند فلاسفة أوكسفورد تلك النظرية التي صاغها أوستين في الأفعال الإنشائية (Actes performatifs)، ف. ديكرود يحاول تحديد الافتراض من خلال عملية الكلام، وذلك من خلال دوره في عملية الانسجام الخطابي، وما يحتفظ به من "خارجانية"^(٢) بالنسبة لتسلسل الأقوال، التي توفر لها هذه الافتراضات الإطار فقط.

الافتراضات لها وظيفة تتمثل في كونها شروطاً للاتساق، فهي تضمن انتماء الأقوال المتلفظ بها إلى نفس الحوار، وأنها تكون نصاً واحداً، وليس مجرد جمع لأقوال مستقلة^(٣). ويقول: « إنّ الافتراض المسبق لمحتوى معين يعني قبول وضع هذا الأخير (أي الافتراض) كشرط لحوار لاحق. لهذا الغرض يتبين لنا سبب اختيارنا للافتراض المسبق باعتباره فعلاً كلامياً خاصاً، لأنه ذو قيمة قانونية (Valeur juridique) وبالتالي ذو قيمة إنجازية، فعند تحقيقه نغير في الوقت ذاته من إمكانيات الكلام عند المتخاطبين^(٤)».

وهذا التغيير ليس في معتقدات ورغبات المستمع ولكنه تغيير يتعلق بالطابع القانوني والمؤسساتي: الشيء الذي يتغير لدى المستمع هو حقه في الكلام، وهذا ما أدى ب. ديكرود إلى ربط الافتراضات المسبقة - والتي هي معطيات لسانية - بالخطاب الذي هو أيضاً يملك بنية (وليس فقط القول). والمحافظة على الافتراض المسبق، تعدّ أحد القوانين التي تحدّد هذه البنية، ممّا يؤدي إلى أنّ اختيار هذه الافتراضات، يحدّ من حرية المستمعين وذلك بإجبارهم - إذا أراد مواصلة الخطاب المثار - على أخذ تلك الافتراضات على أنّها الإطار الذي يجري فيه كلامهم^(٥).

١ - O. DUCROT, Dire et ne pas dire, 3^{ème} éd., Editions Harman, 1991, p.p. 69 à 101.

٢ - ترجمة للمصطلح extériorité، د. سهيل إدريس، المنهل: فرنسي-عربي، دار الآداب، ط ١٦، ١٩٩٥، ص ٥٠٧.

٣ - O. DUCROT, Dire et ne pas dire, p. 91.

٤ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

٥ - O. DUCROT, Dire et ne pas dire, p. 91.

فالقوة الإنجازية بالنسبة لـ . ديكرولا لا تتوقف فقط عند الأفعال التي يصفها الفيلسوف أوستين بل تشمل أيضاً الافتراضات المسبقة التي هي وسيلة تقدمها لنا اللغة من أجل الاستجابة للمتطلبات الضمنية التي يحققها المتكلمون - في ظل مواقف محددة - كوسيلة للقول واللاقول: Dire et (de) ne pas dire في الوقت نفسه.

ونخلص إلى نتيجة مفادها أن الافتراض المسبق كفعل إنجازي، يلعب دوراً أساسياً ومعتبراً في مجال تحديد العلاقات بين المتخاطبين، وتحديد الإطار العام الذي يجري فيه الخطاب، كما أنه يتحكم في الفعل التأثيري لدى المتلقين.

وفيما يلي سنعرض أهم نماذج الافتراض المسبق التي وردت في قصة سيدنا يوسف" في ظل ما رأيناه في مجال التحديد النظري لهذا النوع من المتضمنات، مع المحاولة - قدر الإمكان - الأخذ بأقوال المفسرين، وهذا تجنباً للوقوع في تأويلات نحن في غنى عنها، لأن هذا النوع من الخطابات القصصية يمتلك خاصيات نوعية تفرده عن الموضوعات الأخرى سواء من حيث تركيبه اللغوي، أم من حيث مضامينه، ومقاصده. وتتمثل تلك الافتراضات المسبقة في:

يقول تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ ﴾ (الآية: ٦) في قول يعقوب هذا نجد لفظة "كذلك" التي تدل على شيء سابق في كلامه، فالاجتباء هو الاختيار والاصطفاء، والواو هنا عاطفة، لذلك يمكن افتراض ما يلي: يقول يعقوب لولده يوسف: إن الله كما اختارك وأراك هذه الكواكب مع الشمس والقمر ساجدة لك^(١)، وهذا أمر ليس متاحاً لأي كان إلا الذين يصطفاهم الله ويختارهم لشؤون عظيمة. من هنا يمكننا أن نفترض أن الله تعالى - بفضل تلك الرؤيا - قد اختار يوسف واصطفاه لشأن عظيم.

وفي قوله تعالى: ﴿ قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ ﴾ (الآية: ١١). في كلام إخوة يوسف مع أبيهم نلمس شيئاً من النعومة والعتاب الخفي، وإثارة مشاعر الأبوة، وكأنهم يستجدون مشاعر أبيهم الذي يفترض أنه فقد ثقته فيهم، بدليل قولهم: ما لك لا

تأمناً؟ ففي قولهم هذا ما يدلّ أن "يعقوب" له من الأسباب ما دفعه إلى عدم الشعور بالأمان على ولده يوسف عندما يكون برفقة إخوته الكبار. ويمكن أن نبنّي افتراضنا على ما قاله الإخوة سابقاً وذلك في قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ (الآية: ٨). يفترض إذن أن يعقوب على علم بحديث أبنائه، وبمشاعرهم، ونواياهم السيئة تجاه أخويهما "يوسف وبنيامين"، بدليل أنه قال ليوسف: أي "يحتالوا لك حيلة يردونك فيها"^(١).

والكيد لا يكون إلا للأشخاص غير المرغوب فيهم والذين يُكنّ لهم العداوة والبغضاء، وهو الأمر الذي أحسّه يعقوب من أبنائه تجاه أخيهما يوسف.

ويقول تعالى أيضاً: ﴿ وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ﴾ (الآية: ١٦). إن رجوع إخوة يوسف في ظلمة الليل، وهم يظهرون الأسف والجزع، ويتظاهرون بالبكاء هي أمور تجعل من أبيهم يفترض مسبقاً أنّ ولده يوسف قد أصابه مكروه بدليل أنه لم يرجع معهم. وقول الإخوة: ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾ (الآية: ١٧)، بمثابة الاستنتاج الذي يستخلص منه "يعقوب" كذبهم وافتراءهم، لأنهم بقولهم هذا يقرّون بما فعلوا. يقول ابن كثير: « يقولون: ونحن نعلم أنك لا تصدقنا والحالة هذه لو كنا عندك صادقين، فكيف وأنت تتهمنا في ذلك، لأنك خشيت أن يأكله الذيب، فأكله الذيب، فأنت معذور في تكذيبك لنا لغرابة ما وقع، وعجيب ما اتفق لنا في أمرنا هذا »^(٢) وما يدلّ على أنّهم فضحوا أنفسهم أنهم قالوا: "ولو كنا صادقين" ولم يقولوا "وإنّا لصادقون". من هنا نستطيع بناء الافتراض التالي: أنّ إخوة يوسف كاذبون في قولهم، استناداً إلى صيغة كلامهم.

وقوله تعالى: ﴿ وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ (الآية: ١٨). إنّ إسناد صفة "الكذب" للدّم الموجود على قميص يوسف، أمر يستدعي أن نفترض أنّ ذلك الدّم ليس دم يوسف. فقد أتوا بـ. « دم ذي كذب - وصف بالمصدر للمبالغة - كأنه نفس الكذب وعينه... وروي أنّهم نبحوا سخلة ولطخوه بدمها، وزلّ عنهم أن يمزّقوه... وقال

١ - ابن كثير، ج ٣، ص ١٢٣.

٢ - نفسه، ص ١٢٥.

يعقوب: تالله ما رأيت كاليوم ذنباً أحلم من هذا، أكل ابني ولم يمزق عليه قميصه»^(١). كما أنّ فكرة افتراس الذئب "يوسف" كانت فكرة قد نبههم إليها والدهم، فلم يتكفوا عناء البحث عن حيلة يبررون بها هلاك أخيهم يوسف.

ويقول تعالى: ﴿...وَعَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ﴾ (الآية: ٢٣). إنّ مجيء الفعل "غلق" مضعّف العين "غَلَّتْ" فيه دلالة على أنّ امرأة العزيز بالغت في الغلق، وفي هذا ما يجعلنا نفترض أنّها كانت حريصة على تنفيذ مرادها، والتكتم الشديد في ذلك. كما أنّ صيغة الجمع للأبواب تدلّ على وجود أبواب كثيرة. وقيل: "كانت سبعة"^(٢). وفي قول يوسف: "معاذ الله إنّ ربّي أحسن مثواي" ما يدلّ دلالات قاطعة على أنّ يوسف ذو عفاف وتقوى.

يقول ابن القيم في هذا الشأن: «وقد ذكر الله سبحانه وتعالى عن يوسف الصديق من العفاف أعظم ما يكون؛ فإنّ الداعي الذي اجتمع في حقّه لم يجتمع في حقّ غيره، فإنّه كان شاباً والشباب مركب الشهوة، وكان عزباً ليس عنده ما يعوّضه، وكان غريباً عن أهله ووطنه، والمقيم بين أهله وأصحابه يستحيي منهم أن يعلموا به فيسقط من عيونهم، فإذا تغرّب زال هذا المانع، وكان في صورة المملوك، والعبد لا يأنف مما يأنف منه الحرّ. وكانت المرأة ذات منصب وجمال والداعي مع ذلك أقوى من داعي من ليس كذلك، وكانت هي المطالبة فيزول بذلك كلفة تعرّض الرجل وطلبه، وخوفه من عدم الإجابة، وزادت مع الطلب الرغبة التامة، والمرادة التي يزول معها ظنّ الامتحان والاختبار لتعلم عفافه من فجوره، وكانت في محلّ سلطانها وبيتها بحيث تعرف وقت الإمكان ومكانه الذي لا تتاله العيون، وزادت مع ذلك تغليق الأبواب لتأمن هجوم الداخل على بغته، وأتته بالرغبة والرغبة، ومع هذا كلّه فعفّ لله ولم يطعها، وقدّم حقّ الله وحقّ سيدها على ذلك كلّه، وهذا أمر لو ابتلي به سواه لم يعلم كيف كانت تكون حاله»^(٣).

١ - الزمخشري، الكشاف، ج ٢، ص ٤٣٤. ومعاني القرآن للفراء، ج ٢، ص ٣٨.

٢ - الزمخشري، الكشاف، ج ٢، ص ٤٣٧.

٣ - ابن قيم الجوزية، روضة المحبين ونزهة المشتاقين، تحقيق: سمير مصطفى رباب، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، ٢٠٠٠، ص ٢٠٦.

فتوفر كلّ هذه الأحوال والقرائن، وتتهيؤ الأسباب إلا أنّ يوسف كان شديد العفة والعصمة برّبّه، وهذا كلّه يبطل الافتراض القائل أنّ "يوسف" قد همّ بامرأة العزيز.

ويقول تعالى أيضاً: ﴿... فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ﴾ (الآية: ٣١)، الفاء هنا للاستئناف الزمني وهنا نقف على افتراض مسبق يتمثل في أنّ خبر المراودة قد شاع في المدينة، وتحدثت به النسوة حتى وصل إلى مسامع امرأة العزيز. وقوله تعالى: "بمكرهنّ" يفترض أنّ حديثهن عن خبر امرأة العزيز ويوسف، بمثابة حيلة مأكرة دبرنها لغاية ما في أنفسهنّ. قال في ذلك ابن كثير: «بل بلغهنّ حسن يوسف، فأحببن أن يرينه، فقلن ذلك ليتوصلن إلى رؤيته ومشاهدته»^(١).

كما أنّ مجيء النسوة بصفة النكرة "نسوة" فيه دلالة على أنّ الخبر لم يشع بين كل أهل المدينة، بل بين جماعة معينة من النسوة. استطاعت امرأة العزيز أن تجمعهنّ في مكان واحد، لتبرر فعلتها أمامهنّ.

وقوله تعالى أيضاً: ﴿نَبَّأْنَا بِتَأْوِيلِهِ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (الآية: ٣٦). إنّ في قول "صاحبي السجن" "إنّا نراك من المحسنين" ما يدلّ على أنّهم يعرفونه من قبل ويعرفون أخلاقه وحسن معاملته. ويشير إلى ذلك الزمخشري من خلال عدة افتراضات: «رأياه يقصّ عليه بعض أهل السجن رؤياه، فيؤوّلها، فقالا له ذلك، أو من العلماء، لأنّهما سمعاه يذكر للناس ما علما به أنّه عالم، أو من المحسنين إلى أهل السجن، فأحسن إلينا بأن تفرّج عنّا الغمة بتأويل ما رأينا إن كانت لك يد في تأويل الرؤيا»^(٢).

وفي قوله تعالى: ﴿يَا صَاحِبِي السَّجْنِ أَرَأَبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمْ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ (الآية: ٣٩). يوسف يتحاور مع صاحبيه في السجن ويسألها عن أيّ عبادة أفضل هل هي عبادة أرباب كثيرين أم عبادة إله واحد؟ من خلال هذه المقارنة يمكن أن نبني افتراضاً مفاده أنّ أهل مصر في تلك الفترة لم يكونوا يعبدون إلهاً واحداً بل كانت عبادتهم قائمة على الشرك وتعدّد الآلهة. ولقد بيّن لهما أنّ التي يعبدونها ويسمونها آلهة

١ - ابن كثير، ج ٣، ص ١٢٩.

٢ - الزمخشري، الكشاف، ج ٢، ص ٤٥٠-٤٥١.

إنّما هو جهل منهم، وتسمية من تلقاء أنفسهم، تلقاها خلفهم عن سلفهم وليس لذلك مستند من عند الله، ولهذا قال: ﴿ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ ﴾.

ويقول تعالى: ﴿ قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ ﴾ (الآية: ٥١) معنى "حصص الحق" أي « تبيين الحق وظهور وبرز »^(١)، « أي ثبت واستقر »^(٢). في كلام امرأة العزيز ما يجعلنا نفترض أنّ الحق كان معلوماً في براءة يوسف، ولكن هذا الحق لم يتم الإعلان عنه. وما يدلّ على صحة هذا الافتراض عدّة أمور هي: ثبتت براءته بمعاينة قميصه الذي قدّم من دبر (الآيات: ٢٦-٢٩)، ففي قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَأَى قَمِيصَهُ قَدْ مِنْ دُبُرٍ قَالَ إِنَّهُ مِنْ كَيْدِكُنَّ ... ﴾ (الآية: ٢٨)، فالعزيز إذن تحقق من صدق يوسف وكذب زوجته فيما قذفت به يوسف ورمته به وكذلك يدلّ على ظهور الحق، قول العزيز "يوسف أعرض عن هذا" أي "الكتمة"^(٣) ولا تحدّث به أحداً. فلعلمه ببراءة يوسف فإنّه يطلب منه التكتّم وعدم إثارة الفضائح في بيته. إلى جانب قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَجُنَّهُ حَتَّى حِينٍ ﴾ (الآية: ٣٥)، فهم سجنوه بعدما عرفوا براءته وظهرت الآيات، وهي الأدلة على صدقه في عفته ونزاهته. يقول ابن كثير: « وذكر السدي إنّما سجنوه لئلا يشيع ما كان منها في حقّه، ويبرأ عرضه فيفضحها »^(٤). فهذا يتبين لنا أنّ براءة يوسف ظاهرة ولكن أحيطت بالكتمان خشية الفضيحة.

فبعد شهادة النسوة بنزاهة يوسف، أقرت امرأة العزيز بالحقّ علانية ثمّ اعتذرت عن يوسف وعن نفسها، ثمّ ذكرت السبب الحامل لها على ما فعلت ثمّ ختمت ذلك بالطمع في مغفرة الله ورحمته.

ومن نماذج الافتراض نجد قوله تعالى: ﴿ قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَاوَدْتُنَّ يُوسُفَ عَنْ نَفْسِهِ ﴾ (الآية: ٥١)، من خلال بنية هذه الجملة، التي هي عبارة عن سؤال أو تساؤل

١ - ابن كثير، ج ٣، ص ١٣٤.

٢ - الزمخشري، الكشاف، ج ٢، ص ٤٦٠.

٣ - الفرّاء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٤١.

٤ - ابن كثير، ج ٣، ص ١٣٠.

الملك عن أمر النسوة مع يوسف، يمكننا أن نشير إلى فكرة متضمنة مفادها أن الملك لم يكن على علم بما حدث ليوسف يوم استضافت امرأة العزيز النسوة.

وقوله تعالى: ﴿ قَالَ هَلْ أَمْنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمْنُكُمْ عَلَىٰ أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ ﴾ (الآية: ٦٤). إنَّ الجمل التي تحتوي على صيغة "من قبل" هي من الجمل المرتبطة بسياقات سابقة تشير إلى معناها. ففي هذه الجملة تحيلنا تلك الصيغة إلى حادثة تفريط الإخوة بيوسف، وتغييبهم إياه عن أبيه رغم ما يعلمون من شدة حبّ أبيهم ليوسف، لذلك نلمح في استفهام يعقوب: "هل أمنكم عليه..." نوعاً من العتاب واللوم الخفي، والتذكير بما مضى. حتى لا يتوهّموا أنّ أباهم قد نسي "يوسف" وبالتالي يستحضر في أذهانهم فعلتهم المنكرة بأخيه حتى لا يكرّروها مع أخيه الأصغر "بنيامين"، فتلك الحادثة تعتبر بمثابة الدافع والحافز إلى الوفاء بما وعدوا بهم أباهم وذلك في قولهم: ﴿ فَأَرْسِلْ مَعَنَا أَخَانَا نَكْتَلْ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ (الآية: ٦٣) وهو نفس قولهم في (الآية: ١٢) عن أخيه يوسف: ﴿ أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾، لذلك يمكن أن يتضمن قول يعقوب افتراضاً يتمثل في أنه فقد الثقة في أولاده، لذلك يقول فيما بعد: ﴿ ... فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴾ (الآية: ٦٤) وكأنه يقول لهم، لا تؤكّدوا على حفظكم أخيكم "بنيامين" لأنكم أكّدتم على ذلك في أخيكم يوسف ولكنكم فرطتم فيه، لذا فالله هو خيرٌ حافظاً وهو أرحم الراحمين.

ويقول تعالى: ﴿ قَالَ إِنِّي أَنَا أَخُوكَ فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ (الآية: ٦٩). في هذا التركيب نلمس معنى متضمناً مسبقاً، فصيغة الماضي الناقص "كانوا" يعلمون تحيلنا إلى فكرة، أو افتراض أن إخوة يوسف كانوا يعملون أشياء تسببت لهم في ابتئاس أخيه. ويتضح لنا في قول الزمخشري افتراضين وهما^(١): « أي فلا تحزن بما كانوا يعملون بنا فيما مضى » أو « فلا تبتئس بما كنت تلقى منهم من الحسد والأذى فقد أمنتهم ».

ونجد أيضاً قوله تعالى: ﴿ كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ ﴾ (الآية: ٧٦). في هذا التركيب نجد لفظ الإشارة "ذلك" الذي حيل إلى شيء سابق، لذا يصحّ أن نبني افتراضاً مفاده أن الله

تعالى قد أوحى إلى يوسف حيلة أو كيداً يكيده لأخيه، لكي يبقيه عنده. وذلك الكيد نجده في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَّازِهِمْ جَعَلَ السَّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ ثُمَّ أَذِنَ مُؤَدِّنَ أَيَّتُهَا الْعَيْرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ ﴾ ﴿ قَالُوا وَأَقْبَلُوا عَلَيْهِمْ مَاذَا تَفْقَدُونَ ﴾ ﴿ قَالُوا نَفَقْدُ صَوَاعَ الْمَلِكِ وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ ﴾ (الآيات: ٧٠-٧٢)، أي أن يوسف قال لأخيه: « فإني أدسّ صاعي في رحلك، ثم أنادي عليك بأنك قد سرقتك ليتها لي ردك بعد تسريحك معهم، قال فافعل^(١). فهذه حيلة أوحى الله بها إلى يوسف ليكيد لأخيه.

وقوله تعالى أيضاً: ﴿ إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ (الآية: ٧٧) في هذا التركيب نجد صيغة "من قبل" التي تحيلنا إلى أمر قد مضى، يتمثل في أن أخاهم "بنيامين" سرق الصواع مثلما سرق أخ له من قبل وهو "يوسف". قال سعيد بن جبير، عن قتادة: كان يوسف عليه السلام قد سرق صنماً لجده أبي أمه فكسره^(٢)... وقد اختلف فيما أضافوا إلى يوسف من السرقة^(٣). وهناك إشارة لطيفة نودّ ذكرها في هذا المقام. ولكن بعد أن نورد مجموعة الشواهد التالية:

﴿ إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا نَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ (الآية: ٨). و﴿ وَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَّازِهِمْ قَالَ أَتُنُونِي بِأَخٍ لَكُمْ مِنْ أَبِيكُمْ ﴾ (الآية: ٥٩)، ﴿ هَلْ أَمْنَكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمْنُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ ﴾ (الآية: ٦٤)، ﴿ إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ (الآية: ٧٧).

من خلال هذه الشواهد نستنتج أن يوسف وأخاه بنيامين أخوان شقيقان بين الإخوة الآخرين (عددهم عشرة)، فهما أخوهم من أبيهم.

وقوله تعالى: ﴿ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (الآية: ٨٦). هذا كلام "يعقوب" توجه به إلى أولاده الذين يلومونه على ذكره الدائم ليوسف، فيقول لهم إنه يعلم ما لا يعلمون، لذا من خلال هذا التركيب نجد معنى متضمناً يتمثل في ما يلي: « عن ابن عباس "وأعلم من

١ - نفسه، ص ٤٧٠.

٢ - ابن كثير، ج ٣، ص ١٣٧ - ١٣٨.

٣ - للتفصيل ينظر: الزمخشري، الكشاف، ج ٢، ص ٤٧٣.

الله ما لا تعلمون" يعني رؤيا يوسف أنها صدق، وأن الله لا بد أن يظهرها، وقال العوفي عنه في الآية: أعلم أن رؤيا يوسف صادقة وأني سوف أسجد له «^(١).

من خلال هذه النماذج التي حاولنا تحليلها نستنتج أن جلّ الافتراضات الواردة مستنبطة من البنى التركيبية للآيات، وميزتها أنها تربط المعاني الصريحة بالضمنية، وتربط ما هو سابق بما هو لاحق فهي بذلك تملك دوراً هاماً في عملية ترابط الخطاب، وتحقيق اتساقه الداخلي. ولاحظنا كيف أنّ بعض تلك الافتراضات تساعد كثيراً في تحقيق بعض الأفعال غير المباشرة خصوصاً تلك المتعلقة بالاستفهام.

والمعاني الضمنية ليست محصورة فقط في الافتراضات المسبقة، بل نجد نوعاً آخر يحتضن هذه الضمنيات، هو المضمورات.

ثانياً - القول المضمّر (المضمورات) (* Les sous - entendus)

تمثّل المضمورات الشكل الثاني من متضمنات القول، و« حاصلها أنّ المتلفظ يقصد ضمناً لفت المتقبل إلى أمر فاتته، أو يهجس بخاطره دون أن يكون على علم بأنّ المتلفظ يعرفه أو يريد أن يصرف انتباه طرف آخر عن موضوع معيّن أو التعريض به دون أن يفطن لذلك متوسّلاً في ذلك بفنون من الخطط منها قلب الحقائق المعروفة، والإشارات المقتضبة أو الواردة في غير محلّها. ويقضي ذلك قدرًا يكثر أو يقل من التواطؤ بين المتخاطبين «^(٢).

فالمضمورات ترتبط أكثر بوضعية الخطاب، على خلاف الافتراضات المسبقة التي تتحدّد أصلاً بمعطيات لغوية.

١ - ابن كثير، ج ٣، ص ١٣٩.

* - أخذنا هذه الترجمة العربية للمصطلح "Sous entendus" من المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (إنجليزي، فرنسي-عربي) عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والفنون، تونس ١٩٨٩، ص ١٤٩.

٢ - محمد الناصر العجيمي، "الظاهر والخفي في النص، القصة نموذجًا"، مجلة الفكر العربي المعاصر (ع ٨٨ - ٨٩ ماي - جوان ١٩٩١)، ص ١٠٩.

إنّ الفعل المنجز ضمناً يمكن إلغاؤه أو حتى تجاهله وذلك دون أن يلحق المعنى الحقيقي أو المعنى الظاهر للقول أيّ تغيير، وبذلك يكون "المضمّر *Sous-entendu*" « تقنية بلاغية جدّ متميزة أكثر من ذلك هي وسيلة أنانية، حيث تسمح للمتكلّم بأن يقول ولا يقول في الآن نفسه، أي أنّه يعطي المجال للمستمع باعتقاد أشياء، بينما يحتمي المتكلّم وراء المعنى الظاهري للقول»^(١).

أمّا ديكر و فتتمثل وجهة نظره - التي تعرف بالتفكير ما بعد "الأوستيني" (***) Post-austiniens فيما يتعلق بالمضمّرات أنّها تستنبط من خلال المعنى الجانبي للخطاب، والسياق في مستوى سيرورة خطابية، أيّ أنّ المضمّرات تتمثل في عملية استنتاجية، وذلك بالاستعانة والتوسّل بقوانين الخطاب وعلى الأخصّ قانوني الإخبارية، والشمول.

ويعطي ديكر و مثلاً للتوضيح وهو التالي: لتكن العبارة التالية "مفتوح يوم الثلاثاء" موضوعة في باب أحد المحلات، فإنّ معناها الجانبي غير متحقق إذا كان المحلّ يتواجد في منطقة تفتح فيها المحلات - عادة - يوم الثلاثاء. ففي هذه الحالة تلك الالافته لا تملك أية قيمة إخبارية. والمفترض أنّ وجود هذه الالافته هو إعطاء المعلومة (قانون الإخبارية)، وإفادة الأشخاص بالأيام المعنية بفتح المحلّ فيها (قانون الشمول). والالافته بالطريقة التي كتبت بها يمكنها أن تجعل القارئ يستنتج أنّ الدكان يفتح فقط يوم الثلاثاء.

ويرى ديكر و أنّ السيرورة الخطابية التي من خلالها نؤول ملفوظاً يحتوي على مضمّرات تقوم أساساً على التحقق من أنّها تدرك من خلال المعنى الجانبي للملفوظ. وهذا مقياس للتواصل، واستناداً إلى مبدأ المشاركة، فإنّنا نعتقد أنّ المتكلّم قام بذلك الخرق من أجل أنّه يعطي تصوّراً بأنّ مقياس التواصل احترم في مستوى آخر من المعنى، أو أنّه لم يخترقه إلا من أجل أن يحترم مقياساً أكثر أهمية. وفي كلّ الأحوال فإنّ ما يدفع إلى التأويل، ليس التساؤل من قبيل: ماذا يقول المتكلّم؟ ولكن التساؤل من قبيل: لماذا

١ - MOESCHLER, L'argumentation et conversation, p. 37.

** - نسبة إلى أوستين، Austin.

المتكلم وفي ظلّ السياق ذاته قال ما قاله؟ وبالتالي فإنّ التأويل يمتلك تساؤلاً لا يقوم على الملفوظ بل على عملية التلفّظ، أي على مستوى كلّ العناصر المشكلة للخطاب^(١).

أمّا أوركينيوني فتعرّف المضمرات على أنّها « كلّ المعلومات التي يمكن للكلام أن يحتويها إلا أنّ تحيينها (Actualisation)، وتحقيقها في الواقع يبقى رهن بعض خصوصيات السياق الملفوظي (Contexte énonciatif)... والمضمرات تتميز بكونها غير ثابتة »^(٢).

وفي حديثها عن محتوى المضمرات ترى أوركينيوني أنه مثلما هو الحال في الافتراضات حين قسّمت إلى افتراضات دلالية وأخرى تداولية، فـ « يمكن أيضاً أن نتحدث عن مضمرات تداولية *Sous-entendus pragmatiques* والتي تتلاءم مع المعلومات التي يوفّرها القول في ما يتعلق بشروط النّجاح غير المهمة، ولكن شروط النّجاح المحتملة أو ببساطة الممكنة للفعل اللغوي المزمع تحقيقه »^(٣).

واللجوء إلى المضمرات لا يعتبر بالضرورة دفاعياً. ولفك رموز الضمنيات، باعتبارها نشاطاً معقداً، يُفترض إجابة كبيرة في استعمال اللغة. ويبدو الأمر معقداً في قضية توضيح المضمرات التداولية، لأنها تعتبر تضمينات قصدية، وهذا لارتباطها باعتقادات المتحدث، وسبب تلفظه بها، وهي بذلك توجد في مستوى أكثر عمقاً، لذلك يقول ديكرود: « إنّه لا يبحث عن الضمني في مستوى الملفوظ كامتداد أو تنمّة، لكن في مستوى أكثر عمقاً، كشرط لوجود فعل الحديث »^(٤). ويعتبر ديكرود كيفية اكتشاف المتكلم الضمني القصدي (أو المضمرات التداولية) خطوة خطابية، وشكلاً من أشكال التحليل، ولكن هذا التحليل، لا يتخذ فقط - كمنطلق - ملفوظاً واحداً، لأنّ المضمرات مدرجة فيما قيل. ومن المستحيل تجاهل ما قيل، لذلك سيرتكز التحليل على الحديث

١ - J. CERVONI, L'énonciation, p.p. 121-122.

٢ - ORECCHIONI, L'implicite, p.p. 34 à 40.

٣ - ORECCHIONI, L'implicite, p.43.

٤ - DUCROT, Dire et ne pas dire, 2^{ème} éd., 1980, p. 9.

الذي يكون التلفظ، وعلى اختيار الملفوظ من قبل المتحدث في الوقت ذاته، وفي الظروف ذاتها^(١).

أمّا منغفو فهو ينطلق من آراء كلّ من غرايس وفرانسوا ريكاناتي في تحديدهما للمضمّرات حيث يقول: « إنّ فيلسوف اللغة "غرايس" هو الذي نظر ووضع تصوراً لظاهرة المضمّرات، وفكرته الأساسية أنّ الممارسة الخطابية تستوجب التعاون فيما بين المشاركين الذي بمجرد دخولهم في التبادل الكلامي، هم معنيون باتباع عدد من القواعد الضمنية أو المقدّرة (Tacites) هي: مبادئ التحادث *Maximes conversationnelles*، فالمتحدّث يعتقد مسبقاً أنّ شريكه (المستمع) على علم بتلك المبادئ، لذلك يعتمد على اعتقاده ذلك من أجل أن يضمّن كلامه مضمّرات، وبذلك، يخترق مبدأ حاملاً المستمع على الاعتقاد أنّ ذلك الخرق كان من أجل استنتاج معنى ضمني آخر يكون متوافقاً مع المبادئ الأخرى للتحادث»^(٢).

أمّا فرانسوا ريكاناتي **F. Récanati** فإنّه يميّز بين ثلاثة أنماط من المضمّرات، فالمتلفظ يوحي بشيء ما (*Laisse entendre*) عندما يستخلص المتلفظ المشارك من كلام (أ) استنباطاً لم يكن في نية (أ) حمل (ب) على استنباطه، ومثال ذلك: إذا قال (أ) لـ (ب) بأنّه عاش عشر سنوات في إنجلترا، فإنّ (ب) يستطيع أن يستنبط بأنّ (أ) يتكلم الإنجليزية، حتى وإن كان (أ) قد قال ذلك بنية أخرى لم يقصد فيها ما استنبطه (ب).

وإذا أنتج (أ) هذا الملفوظ بنية حمل (ب) على القيام بذلك الاستنباط، فإنّه يمكن القول بأنّ (أ) يعطي تصوراً للغير (*il donne à entendre*) بأنّه يتكلم الإنجليزية.

وإذا خرق (أ) وبشكل صريح قانوناً من قوانين الخطاب، فإنّه يجهر بنيته في حمل (ب) على إجراء استنباط، فهو يجعله يعتقد ما يستنبطه (*Lui faire entendre*). وهذا النوع الثالث هو الذي تحدث عنه غرايس، فإن قال (أ) أنّه عاش في إنجلترا عشر

سنوات، في حين نسأله ما إذا كان يحب إيطاليا، فيجيب إجابة جدّ بيّنة يحثّ من خلالها (ب) على تحرّي المحتوى الضمني^(١).

إذن يمكن القول إنّ المضمرات تشمل ميداناً واسعاً، ولكن ما يقترب أكثر من المعنى الدقيق للمضمرات هو النوع الثالث حيث يوجد خرق واضح لقانون الخطاب.

أما إذا نظرنا إلى تحديد الرماني للمضمرات فإننا نجده يقول: «... وأمّا الذي يوجبه (التضمين) معنى العبارة، من حيث لا تصحّ إلا به، فالصفة بقاتل، تدلّ على مقتول، من حيث لا يصحّ معه معنى قاتل ولا مقتول، فهو على دلالة التضمين، والتضمين الذي يوجبه معنى العبارة من جهة جريان العادة فقولهم: الكرّ بستين المعنى فيه، بستين ديناراً، فهذا ممّا حذف وضمّن الكلام معناه لجريان العادة به»^(٢).

ويرى أنّ التضمين كلّهُ إيجاز استغني به عن التفصيل، إذا كان مما يدلّ عليه دلالة الإخبار في كلام الناس، وأمّا التضمين الذي يدلّ عليه دلالة القياس فهو إيجاز في كلام الله تعالى، لأنّ الله تعالى لا يخفى عليه وجه من وجوه الدلالة فأيجازه للدلالة، يوجب أن تكون قد دلّ عليها من كلّ وجه يصحّ أن يدلّ عليها، وليس كذلك سبيل غيره من المتكلمين بتلك العبارة، لأنّه قد يذهب عنه دلالتها من جهة القياس، ولا يخرج ذلك من أن يكون قصد بها الإبانة عما وضعت له في اللغة من غير أن يلحقه فساد في العبارة»^(٣).

وهذا التصرّ الذي جاء به الرماني يتوافق كثيراً مع التصور الغربي الحديث من حيث إنّ المضمرات متصلة بمعنى العبارة وليس بالبنية اللغوية لها، كما أنّ المضمرات ذات طبيعة استنباطية واستنتاجية، وذلك قياساً للمعطيات الموجودة والتي يوفرّها الإطار العام للخطاب من مشاركين، ومعتقدات وأفكار، وقوانين خطابية...

فمن خلال هذه المجموعة من التحديدات المتعلقة بالمضمرات، نستخلص أنّ لهذا النوع من الضمّنات خصائص ومميزات تتمثّل في: أنّ وجودها مرتبط بسياق معيّن،

١ - D. MAINGUENEAU, Termes clés de l'analyse du discours, p.p. 77-78.

٢ - الباقلائي، إعجاز القرآن، ص ٢٧٢.

٣ - الباقلائي، إعجاز القرآن، ص ٢٧٢-٢٧٣.

وفكّها واستنتاجها يكون بفضل حساب يجريه المتلفظ المشارك^(*)، كما أنّ المتلفظ يمكنه أن يرفض هذه المضمرات ويحتمي وراء المعنى الحقيقي الملفوظ.

ويشرح ديكرود هذه المميزات التي تتصف بها المضمرات، حيث يرى أنّ الميزة الأولى للمضمرات أنّها غير مستقرّة وغير ثابتة فهي تابعة للحال التي صدرت ضمنها، فحينما يقول الزبون لصاحب الفندق "إنّ الكعكة طريّة هذا الصباح" فقد يفهم أنّها كانت غير ذلك في اليوم السابق، وقد يلجأ صاحب الفندق إلى تبرير ذلك، بأنّ الخبازين كانوا في إضراب ذلك اليوم.

وميزته الثانية هي أنّ المتكلّم، يلجأ أحياناً إلى التخفي وراء المعنى الجانبي للقول خشية تعرّضه إلى ردود أفعال قد تضرّ به من قبل مستمعيه، وهو بذلك يبعد عنه مسؤولية ما يعتقدّه الآخرون. فالقول المضمّر هو الذي يملك صاحبه القدرة على التبرؤ من مسؤولية ما يترتب عن القول من نتائج قد تكون غير مرغوب فيها.

والميزة الثالثة لها أنّها تعرف عن طريق عملية استنتاجية، ولكنّها لا تتوقف فقط على محتوى الكلام، بل إنّ العملية الاستنتاجية تعتمد على سياق الحديث^(١) وتتمثّل الحركة الفكرية التي تنتج القول المضمّر في ما يلي:

(س) قال لي (ج)، أو إذا كان (س) قال (ج) وهو يريد أن يقول (ك) فإنّ (س) قد قال لي بذلك (ك) «^(٢).

ونختم حديثنا عن المضمرات بذكر أهمّ الفروق بينها وبين الافتراضات المسبقة، حيث تقول أوركينيوني: « إنّ الافتراض المسبق يتعلق مباشرة بالبنى التركيبية العامة، كما أنّه يرافق القول أيّ أنّه ذو طابع تحييني، ... على عكس المضمرات التي يتمّ

* - يراجع مثلاً، موشر، ص ٣٧: Argumentation et conversation يقول: « يحتاج كلّ مضمّر عند فكّه رموزه إلى حساب يجريه المتلفظ المشارك ».

١ - DUCROT, Dire et ne pas dire, 2^{ème} éd., Editions Harman, 1980, p. 132.

٢ - MOESCHLER, Argumentation et conversation, p. 37.

استنتاجها انطلاقاً من الملكة البلاغية - التداولية، والموسوعية والمنطقية للمستمع وكذا المتكلم.

وفي مقابل الافتراضات المسبقة، فإنّ المضمرات (والتي من جهتها لا تقاسم اهتماماتها المتمثلة في اللإخبارية وعدم الاكتراث لاختبار النفي، وهما اهتمامان نلاحظهما دوماً في الافتراضات المسبقة) تتميز بطابع اللااستقرار «. لأنها مثلما أشرنا سابقاً فهي تتماشى مع السياق العام للخطاب. ويلخص سرفوني هذا الفرق، مستمداً إياه من وجهة نظر ديكر و فيقول: « الفرق بين الشكليين الاثنيين للضمنيات والمتمثلان، في الافتراضات المسبقة والمضمرات، يمكن تلخيصه فيما يلي: الفعل الذي يحققه الافتراض، هو فعل آني وأصلي. غير مشتق، بينما الفعل الذي يحقق عن طريق المضمرات هو فعل مشتق»⁽¹⁾، لأنه يمكن أن ينجز بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مثلما رأينا ذلك عند فرانسواز ركاناتي.

تلك إذن هي أهمّ التحديدات والمبادئ والأسس التي تقوم عليها المضمرات. وستتضح كلّ هذه الأمور من خلال تحليل النماذج التي وردت في "قصة يوسف" ومحاولة اكتشاف المعاني المضمرة التي تتدرج ضمن أقوال وحوار شخصيات القصة فيما بينها، ولكنّ دون الابتعاد - في عملية استنتاج المضمرات - عن أقوال المفسرين. وذلك حتى نضفي على تلك المعاني المضمرة نوعاً من التنزيه، حتى لا ندخل في متاهات التأويل الذي يضرّ بالنص القرآني المقدّس.

ومن خلال القراءات المتكرّرة لـ "سورة يوسف" استوقفنا بعض النماذج التي رأينا أنّها تستجيب كثيراً للمبادئ والأسس والمميزات التي تقوم عليها المضمرات. كما أنّ الخطاب القصصي يتمتع بالكثير من الخصائص التي تجعل منه نصّاً ذا حركة، وتفاعل بين الشخصيات، كما أنه نص يستجيب كثيراً لعاملي الزّمان والمكان، وحوار الشخصيات فيه الكثير من المعرفة الموسوعية، والكفاءة البلاغية والتداولية، ومختلف القوانين التي نبني عليها الحوار والتحدث. وتتمثل تلك النماذج فيما يلي:

١ - CERVONI, L'énonciation, p. 122.

يقول: ﴿ قَالَ يَا بُنَيَّ لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَىٰ إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ ﴾ (الآية: ٥) بمعابنة الظروف المحيطة، ونفسيات الإخوة، وأهمية الرؤيا التي قصّها يوسف، فإنّ "يعقوب" يضمن كلامه هذا معنى النصح، وأخذ الحيطة والحذر. من الإخوة الذين يحسدون يوسف، ويضمرون له الشرّ، كما تفهم من هذا الكلام أنّ يوسف لم يكن على علم بنوايا إخوته وكرههم له، لذلك فإنّ فعل النهي "لا تقصص" يفيد نوعاً من النصح والإرشاد "ليوسف".

ويقول تعالى أيضاً: ﴿ قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ لَا تَقْتُلُوا يُوسُفَ ... ﴾ (الآية: ١٠)، هذا القول يتضمن أنّ الإخوة اتفقوا على القتل ولكن يجيء أحدهم ويدلي برأي غير القتل، فهو يقول لهم: القتل عظيم^(١)، وكأنّه يبرّر مخالفته إياهم وينصحهم بفكرة إلقائه في الجبّ، فهذا أيضاً نوع من الهلاك والإبعاد عن أبيه يعقوب، هذا لكي لا يتهموه بالميل إلى "يوسف" وخروجه عن عصبتهم.

ويقول تعالى: ﴿ قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنَّ تَذَهَبُوا بِهِ ... ﴾ (الآية: ١٣)، هذا جواب يعقوب عن طلب أبنائه في إرسال يوسف معهم، وهو يتخذ حزنه على يوسف وسيلة يعتذر بها لأولاده وهو بذلك يخفي رفضه لطلبهم، لأنّه لو رفض طلبهم صراحة يكون بذلك قد قدّم لهم ما يبرّر، ويثبت صحة شكوكهم المتمثلة في أنّ أباهم لا يأمنهم على أخيهم يوسف. وبالتالي يزداد حقدهم عليه. لذا فإنّ تخفي "يعقوب" وراء حزنه على فراق يوسف، وخوفه من أن يأكله الذئب أمر مقصود، ووسيلة جيّدة للرفض.

ويجيبه أولاده بقولهم: ﴿ قَالُوا لَنْ نَأْكُلَهُ الذُّبُّ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَخَاسِرُونَ ﴾ (الآية: ١٤)، في هذا الجواب معنى مضمّر يتمثل في أنّ أبناء يعقوب يفتنون خوف أبيهم، ولا يجدون له مبرراً وكأنّهم يقولون له، لا تتحجج بالخوف من الذئب، لأننا عصابة من عشرة رجال، فلا يعقل أن يقترب الذئب منا وتلك حالنا. وبطريقة غير مباشرة يضعونه أمام الأمر الواقع المتمثل في أنّهم إخوة يوسف، ويحبّونه ويحافظون عليه، ولا يجدر به أن يتصور غير ذلك.

يقول تعالى في موضع آخر: ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُمْ بِأَمْرِهِمْ هَذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ (الآية: ١٥)، من خلال هذا التركيب تبرز لنا عدة معانٍ مضمرة يمكن استنتاجها من مجموعة من معطيات واقعية. وهي: أنّ هذا الوحي كان من باب الاستثناس في ظلمة البئر، ووحشته، كما أنّ الله تعالى يبشّره بالخلاص لأنّه سيحدث إخوته بعد ذلك بما فعلوه به. وفي كلّ هذا معنى متضمّن هو أنّ الله إذا أراد أمراً فإنّه يحقّقه رغم كيد الكائدين، وقد اختار يوسف واصطفاه وبشّره بالمقام الرفيع الذي يليق به، ولن تتغير مكيده إخوته من ذلك الأمر شيئاً.

وفي قوله تعالى: ﴿ قَالَتْ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (الآية: ٢٥)، هذا الخطاب توجّهت به امرأة العزيز إلى زوجها بعدما صادفته هي ويوسف عند الباب، ونلاحظ أنّها هي التي بادرت بالكلام، لكي تبرأ نفسها لأنّ الحال والوضعية التي وجدهما فيها العزيز هي حال مريبة وتدعو إلى الشك... وفي الحيلة التي جاءت بها غرض مضمّر، بحيث إنّها هي التي سألت عن جزاء من يريد بها سوءاً - وهو يوسف - وهي التي قدّمت الجواب بقولها: إمّا أن يسجن أو عذابٌ أليم. وكأنّها بذلك تبعد فكرة القتل - ليوسف - عن ذهن زوجها، لكي يبقى لديها أمل في أن يستجيب لها، أو أنّها تخوّف يوسف « طمعاً في أن يؤاتيتها خيفة منها ومن مكرها، وكرهاً لما أيست من مؤاتاته طوعاً^(١). فهي في جميع الأحوال تضرر في نفسها، ذلك الإصرار على مراودة يوسف والإيقاع به. وهذا ما يدلّ عليه قولها في (الآية: ٣٢) ﴿ وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا أَمْرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴾.

ويقول تعالى: ﴿ قَالُوا يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا ﴾ (الآية: ٧٨). نلمس في هذا القول معنى خفياً يتمثل في استعطاف العزيز، فالإخوة في ظاهر قولهم يقرّون أنّ أباهم شيخ كبير والحال كذلك، ولكنهم يقصدون من وراء ذلك غاية أخرى تتمثل في تحريك مشاعر العزيز ودفعه بطريقة غير مباشرة إلى أن يرأف بحال أبيهم ولا يأخذ أخاهم الصغير.

ويقول: ﴿ قَالُوا تَاللّٰهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللّٰهُ عَلَيْنَا وَإِنْ كُنَّا لَخَاطِئِينَ ﴾ (الآية: ٩١). في هذا القول الذي يتوجّه به الإخوة إلى يوسف، بعدما عرفوا حقيقته نلمس معاني الإحساس بالذنب، والندم على تفريطهم بأخيهم. فاعترافهم بخطئهم ينمّ عن صدق سريرتهم تجاه أخيهم "يوسف".

لنتأمل قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعِيرُ قَالَ أَبُوهُمْ إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ لَوْلَا أَنْ تُغْنَّوْنَ ۖ قَالُوا تَاللّٰهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ ﴾ (الآيتان: ٩٤، ٩٥). في هذا الحوار القصير بين يعقوب وأولاده تستوقفنا معانٍ خفية، مضمرة هي المحركة لمجريات الأحداث، ففي كلام يعقوب نجده يستعمل مؤكدين هما "إن" و"اللام" التي تفيد هنا التوكيد. فيمكن أن نقول أنه على يقين بأنه يجد ريح ابنه "يوسف" على الرّغم من بعد المسافة، وسنوات البعد. حيث يقول في هذا الشأن الزمخشري: « يقال فصل فصولا إذا انفصل منه وجاوز حيطانه... وأوجده الله ريح القميص حين اقبل من مسيرة ثمان »^(١).

ويقول ابن كثير: « ... فوجد ريحه من مسيرة ثمانية أيام، وكذا رواه سفيان الثوري وشعبة وغيرهما عن أبي سنان به وقال الحسن وابن جريج كان بينهما ثمانون فرسخاً، وكان بينه وبينه منذ افترقا ثمانون سنة »^(٢). وهذا من فضل الله عليه، ولكنه في نفس الوقت يعقب على كلامه ذلك أنه صادق فيه إذا لم يفندوه أي أنهم يصدّقون أباهم إذا لم يتهموه بالسفه والهرم. ولكن الأخوة قد وقع في علمهم بعد مكيدتهم أن يوسف قد مات، ولكنهم التقوا به وتعرّفوا عليه. ورغم ذلك نجدهم لا يزالون يستخفون بمشاعر أبيهم رغم إدراكهم أنه على حق في إيجاده ربح يوسف، وإلا فلماذا قالوا له: ﴿ تَاللّٰهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ ﴾، فهم يحسبون حزن أبيهم، وذكره الدائم ليوسف منذ أن فقده من الضلال، والسفاهة: والذهاب عن الصواب، وقد قالوا لوالدهم كلمة غليظة لم يكن ينبغي

١ - نفسه، ص ٤٨٤.

٢ - ابن كثير، ج ٣، ص ١٤١.

لهم أن يقولوا لوالدهم ولا لنبيّ الله ﷺ (١) وكأنّهم لا يزالون يضمرون الحقد لأبيهم رغم خلو ساحته من يوسف وأخيه بنيامين.

تلك إذن أهمّ النماذج التي حاولنا استجلاء المعاني المضمرّة فيها. وتجدر الإشارة إلى أنّ أغلب المعاني المضمرّة نجدها في الأفعال غير المباشرة، أو الأغراض الأخرى التي تخرج إليها الأساليب الواردة في القصة.

نخلص في نهاية الفصل المتعلق بدراسة البعد التداولي في قصة "يوسف" عليه السلام، إلى أنه لكي تحقق أية دراسة تداولية أهدافها يجب الإلمام بالكثير من الأمور التي تساهم في إقامة دراسة تداولية متكاملة.

فيجب الإلمام ببنية النص أو الخطاب ومعرفة المعاني اللغوية، والعناصر المحققة للترابط النصي، والتي تحقق الانسجام والاتساق العام له، ولا يتأتى ذلك إلا بمعرفة أمور التركيب والإسناد.

كما يجب الإلمام بالمعاني المستلزمة دلاليًا من التراكيب، وبالسياق اللغوي والمقامي اللذين يؤطر فيهما الخطاب.

كما يجب الإلمام بمختلف الظروف الخارجية المحيطة بالخطاب، ومختلف التفاعلات التي تحرّكه، وتلك الفعّالات والنوايا التي توجّهه. وكذا الإلمام بشروط أو قوانين الخطاب التي تعتبر بمثابة الهيكل الذي يقيم الخطاب، ويعطيه منطلقاً وسيوراً، وهدفًا وغاية.

وقد تبين لنا - قدر المستطاع - كيف أنّ أغلبية المعاني التداولية هي معان متضمنة في الخطاب وليست صريحة. وهذا الأمر مردّه أنّ التداولية هي استعمال اللغة وفق ما تمليه الظروف الخارجية وشروط مقام التواصل أو التخاطب، ووفق مبادئ الحوار.

ونستطيع القول، بعد هذه الدراسة البسيطة، إنّ الخطاب القصصي القرآني قد احتوى كلّ أبعاد التحليل التداولي وشتى طرقه سواء التي ذكرناها في هذا المقام أو تلك التي لم نذكرها. ذلك لأنّه خطاب ذو خصوصية متفرّدة، يصلح لكلّ زمان ومكان،

ومعانيه ودلالاته تتوالد بصفة مستمرة. فقصة "يوسف" تتجدد عند كل قراءة. وقد ثبت لنا ذلك من خلال قراءتنا العديدة لها، ففي كل مرة نكتشف أموراً جديدة، ومعاني، متميزة، لذلك لا نعتقد على الإطلاق أننا وفيها حقاً من التحليل.

مخاطبات

بعد تناول الخطاب القصصي القرآني بالدراسة والتحليل وفق ما تيسر من آليات وأسس تحليل الخطاب من خلال أبعاده الثلاثة: التركيبي والدلالي والتداولي، نستطيع القول إنّ هذا التناول أفضى بنا إلى استخلاص مجموعة من النتائج التي تعكس خصائص وأهداف كل بعد من أبعاد هذه الدراسة، ولا سيما أنّ الدراسة كانت تزوج في كلّ مرّة بين الموروث العربي القديم في مجال تناوله للغة أو الشكل اللغوي، سواء أكان نصّاً أم خطاباً من زاوية التركيب أو الدلالة أو المعاني، وبين ما تقدمه النظريات الغربية الحديثة في مجال تناولها للنصوص والخطابات وما توصلت إليه الدراسات اللغوية والأسلوبية، وبخاصّة مدارس تحليل الخطاب، ولسانيات النص، وتيار الفلسفة التحليلية الذي بفضلها نما وازدهر حقل جديد يعرف بالتداولية.

ففي مجال تناولنا للخطاب القصصي القرآني من زاوية التركيب لاحظنا أنّ هذا الخطاب هو بنية لغوية محكمة. وباعتمادنا على مبدأ البساطة والتركيب في تحليل هذا الخطاب لاحظنا وجود تناسق وتكامل بين ما هو بسيط وما هو مركّب، فكان أن أشرنا إلى نوعين من الإسناد، وهما الاسمي والفعلية، وأشرنا إلى أغلب أنماط وصور هذين النوعين. وتجدر الإشارة إلى أنّ تردّد أنماط الإسناد الفعلية كان أكثر من أنماط الإسناد الاسمي، وذلك راجع إلى طبيعة هذا الخطاب الذي يتمتّع بفضاء واسع وأحداث متتالية، وحوارات بين الأشخاص. وكلّ هذا يظهر في كثرة الأفعال، فهو بذلك يكون "نصّ تحوّل" وليس "نصّ حالة" على حدّ تعبير محلّي الخطاب.

ونقول إنّ الخطاب القصصي القرآني قد أخضع قواعد النحو العربي ببنائه المتماسك، ممّا أدّى إلى عجز هذه القواعد عن تفسير بعض علل التراكيب الواردة في القرآن. وقد ذكر الجرجاني في الدلائل، وفي أكثر من موضع، أنّ مدار الإعجاز في القرآن كلّهُ يتمركز في نظمه وإحكام بنائه.

أمّا في تناولنا لهذا الخطاب من زاوية الدلالة، ومحاولة اكتشاف الدلالات والمعاني المترتبة عن أشكال معينة من التراكيب، فقد كان لنا أن استفدنا ممّا قدّمه علم الدلالة؛ هذا العلم الذي ازدهر مؤخراً، بفضل مواضيعه وتناولاته التي تتصل أكثر

بحقل اللغة ودراستها. ومن بين تلك المواضيع التي تطرقنا إليها: مفهوم السياق بنوعيه اللغوي والمقامي. وقد لاحظنا أنّ أيّ تناول للغة من حيث هي وسيلة تواصل لا يمكن أن يغفل عن الدور الرائد للسياق من أجل فهم مرامي التواصل ومقاصده. وقد ركّزنا من خلال دراسة البعد الدلالي للخطاب القصصي القرآني على السياق اللغوي الذي يتحكّم في الدلالات المنبثقة عن التراكيب. هذا السياق الذي يسهم كثيراً في ربط أجزاء الخطاب، ويسمّها بالاتحاد والتكامل.

وقد لاحظنا أنّ هذا الخطاب اشتمل على كثير من المظاهر التي تشكّل حقل الدراسات الدلالية، وقد اكتفينا بالإشارة إلى ثلاثة منها، وهي التقديم والتأخير، والحذف، والعائد. وقد تبيّن لنا ما لكلّ مظهر من آثار في فهم دلالات الخطاب القصصي القرآني، وما لمظهر العائد خاصّة من أثر كبير في تحقيق الاتساق العام والتماسك والترابط بين أجزاء هذا الخطاب. ونستطيع القول إنّ مدار الدراسات الدلالية الحديثة يكمن خاصة في البحث عن تماسك الشكل اللغوي وانسجامه العام، وعن الآليات التي تحقّق ذلك كلّها، وهي آليات تكاد تكون كلّها مبنوثة في الشكل اللغوي ذاته.

أمّا ما يمكن استنتاجه من خلال تناولنا للخطاب القصصي القرآني من زاوية الآليات والمفاهيم التي يقدّمها المنهج التداولي، فيمكن القول إنّ الخطاب القصصي بصفة عامّة هو خطاب موجّه، وفضاؤه الداخلي فضاء واسع تتوفّر فيه عدّة عناصر كالزمان، والمكان، والأشخاص، والتفاعلات... وما إلى ذلك. والمنهج التداولي مثلما كانت الإشارة إلى ذلك لا ينظر إلى لغة الخطاب أو حتّى النص على أنها قائمة من المفردات فحسب، بل يتجاوز كلّ ذلك إلى النظر إلى اللغة في الاستعمال. وما ينجرّ عن ذلك الاستعمال والمستعملين لتلك اللغة، والظروف التي استعملت فيها، ونتائج ذلك الاستعمال. وهذه هي – تقريباً – الإشكاليات التي تطرحها التداولية وتناقشها، بفضل استعانتها بالكثير من الاتجاهات التي تتناول قضايا اللغة، وتحليل الخطابات وعلوم الاجتماع والنفوس... وكذا نظريات الحديث، وأفعال الكلام، ونظرية التفاعل في الحديث والضمنيات.

وقد حاولنا من خلال تحليلنا لنماذج الخطاب القصصي القرآني الاستعانة بآليات وأسس الدراسة التداولية في مجال تحليل الخطاب، وذلك عند المحدثين الغربيين، الذين كانت لهم الريادة والتفوق في تطوير هذا النوع من الدراسات. وكذا آراء وجهود العرب القدامى والمحدثين الذين كانت لهم أفكار رائدة، واجتهادات معتبرة في محاولة تقريب الموروث اللغوي العربي القديم، بالاعتماد على الأسس التي تقدمها التداولية اللسانية الحديثة. وهذا يقودنا إلى نتيجة مفادها أن الدراسة العربية القديمة لم تكن قائمة على دعائم وأسس علمية من أجل إرساء قواعد لنظرية تداولية عربية. على أن بذور هذه النظرية كانت ماثرة في مصادر أولئك الذين تناولوا دراسة الإعجاز القرآني كالجرجاني والجاحظ، والرماني والباقلاني... ولكن اللافت للنظر أن العرب القدامى انطلقوا - في مجال دراستهم للمعاني الدلالية ومقاصد الكلام - من شكلين لغويين متميزين يمثلان قمة الفصاحة والسليقة، وهما النصّ القرآني، والموروث الشعري القديم. وعلى العكس من ذلك كانت تحليلات الغربيين ودراساتهم تنطلق أساساً من اللغة المبتدلة، حيث يقومون بتحليل تعابير وحوارات عادية، تتصل أكثر بالحياة العملية والمحيط الاجتماعي والثقافي لمنشئها، الشيء الذي يؤدي إلى نتائج مختلفة ومتباينة من محلّ لآخر.

ومن خلال تطبيق بعض أسس المنهج التداولي على الخطاب القصصي القرآني من خلال قصة يوسف عليه السلام، لاحظنا أن هذا الخطاب استوعب كل تلك الأسس، ووجدت لنفسها صدى ومكاناً في بنية ذلك الخطاب. فقد تمظهرت فيه الأفعال الكلامية بنوعها المباشرة وغير المباشرة. ورأينا كيف أن هذا الخطاب القصصي فيه الكثير من مظاهر التضمين والإضمار، وكذا توافر عناصر السياق المقامي فيه، والتي تساعد كثيراً على فهم مقاصد ومرامي هذا الخطاب. وهذا يقودنا إلى القول إن الخطاب القصصي القرآني، خطاب ذو خصوصية متفردة تؤهله لأن يكون صالحاً لكل زمان ومكان - على غرار النصّ القرآني كله - وأنه خطاب يستوعب كل المناهج التي تحاول دراسته وتحليله من بنوية وسميائية وأسلوبية وتداولية. كما أن قصة "يوسف"

قصة تتجدد عند كل قراءة، فهي لا تزال ميداناً خصباً لمن يريد تناولها بالدرس، فلا نعتقد على الإطلاق أننا وفيها نصيبها من التحليل.

بعد تناول الخطاب القصصي القرآني بالتحليل من خلال الأبعاد الثلاثة تمكنا - إلى حد ما - من الاطلاع على طبيعة هذا الخطاب الذي يعطي لنا في كل تناول وجهاً جديداً وكاملاً. ويطلعنا على خفايا كامنة إما في الشكل اللغوي، وإما في الدلالات المنبثقة عن ذلك الشكل، وإما في مقاصد وأغراض هذا الخطاب منظوراً إليه على أنه خطاب ساهمت في تكوينه عناصر متضافرة تتمثل خاصة في الأشخاص المشاركين في الحوارات، والبيئة، والزمن، والتفاعلات بين الأشخاص ونواياهم، ومقاصدهم.

لذلك يمكن الخوص إلى نتيجة نهائية تتمثل في أن الدراسة الأسلوبية التي تعنتي بدراسة أسلوب الخطاب أو أي شكل لغوي آخر، واكتشاف دلالاته الكامنة في تعابيره، والدراسة التداولية التي تتناول الخطاب من وجهة نظر مقاصده وأغراضه، والتي تأخذ بعين الاعتبار الظروف المساهمة في إنتاجه، هما دراستان متكاملتان يمكن لهما أن تشكلا منهجاً منسجماً في تناول الخطاب أو النص منظوراً إليهما داخلياً وخارجياً.

أبجد المصطلحات

(عربي - فرنسي)

(أ)

Style	أسلوب
Cohérence	اتساق
Cohésion	انسجام
Actes de langage	أفعال كلامية
Actes verdictifs	أفعال الحكم
Actes exercitifs	أفعال الممارسة
Actes Promissifs	أفعال الوعد
Actes Comportatifs	أفعال السلوك
Actes expositifs	أفعال العرض
Actes Assertifs	أفعال الإثبات
Actes Directifs	أفعال التوجيه
Actes expressifs	أفعال التعبير
Actes de déclaration	أفعال الإعلان
Les directifs indirectes	أفعال التوجيه غير المباشرة
Les promissifs indirectes	أفعال الوعد غير المباشرة
Présumé	افتراض مسبق
Test de négation	اختبار النفي
Déclarations surnaturelles	إعلانات ما فوق الطبيعة
Déclarations assertives	إعلانات إثباتية
Maximes Conversationnelles	أحكام/ مبادئ/ مسلمّات، الحديث
Maxime de coopération	مبدأ المشاركة
Maxime de quantité	مبدأ الكمّ
Maxime de qualité	مبدأ الكيف
Maxime de relation	مبدأ العلاقة
Maxime de manière	مبدأ الطريقة (الأسلوب)

(ب)

Structure	بنية
Endophore	بدل

(ت)

Actualisation	تحيين
Analyse pragmatique	تحليل تداولي
pragmatique	تداولية
Pragmatique linguistique	تداولية لسانية

(ج)

Phrases Hypothétiques	جمل افتراضية
-----------------------	--------------

(خ)

Discours	خطاب
Discours en situation	خطاب في مقام

(د)

Sémantique	الدلالة (علم)
Sémantique phrastique	دلالة الجملة
Sémantique énonciative	دلالة حديثية (دلالة الحديث)
Sémantique Référentielle	دلالة مرجعية
Sémantique globale	الدلالة العامة

(س)

Contexte	سياق
Contexte situationnel	سياق مقامي
Contexte verbal	سياق لغوي
Contexte énonciatif	سياق ملفوظي
Cataphore	السابق

(ض)

Implicites conversationnelles	الضمنيات التحادثية
Implicites sémantiques	الضمنيات الدلالية
Implicites pragmatiques	الضمنيات التداولية
Implicites discursifs	الضمنيات الخطابية

(ع)

Eléments déictiques	عناصر إشارية
Anaphore	العائد
Anaphore/ Cataphore segmentale	العائد/السابق الجزئي (المقطعي)
Anaphore/ Cataphore Resumptive	العائد/السابق الجزئي (المحوصل)

(ف)

Acte	فعل
Acte d'énonciation	فعل التلفظ
Acte phonétique	فعل صوتي
Acte phatique	فعل تبليغي
Acte Rhétique	فعل بلاغي
Acte locutoire	فعل كلامي
Acte illocutoire	فعل إنشائي/ إنجازي
Acte perlocutoire	فعل تأثيري
Acte illocutoire primaire	فعل إنجازي أولي
Acte illocutoire secondaire	فعل ثانوي
Philosophie du langage	فلسفة اللّغة

(ق)

Lois du discours	قوانين الخطاب
Lois d'informativité	قانون الإخبارية
Lois d'exhaustivité	قانون الشمول/الاستيفاء
Valeur illocutoire	قيمة إنجازية
Valeur Juridique	قيمة قانونية

Force illocutoire	قوة إنجازية
Force promissive	قوة وعدية
Enoncé performatif	قول إنشائي
Règles du Discours	قواعد الخطاب
Sous - entendu	قول مضمر

(ل)

Langage ordinaire	لغة مألوفة
Linguistique textuelle	لسانيات نصية

(م)

Embrayeurs	المبهمات
Situation	المقام
Situation du Discours	مقام الخطاب
Situation d'énonciation	مقام التلفظ (حالة التلفظ)
Les implicites	متضمنات القول
Sous - entendu pragmatique	مضمورات تداولية
Post - austinien	ما بعد الأوستيني
Etape de la dichotomisation	مرحلة التفرّع الثنائي
Etape de la neutralisation	مرحلة التعديل

(ن)

Système	نظام
Grammaire	نحو
Théorie	نظرية
Théorie d'énonciation	نظرية الحديث
Théorie des actes de langage	نظرية أفعال الكلام
Texte	نصّ

(و)

Code	الوضع
Fonction énonciative	وظيفة تحادثية

المصادر والمراجع

أولاً - باللغة العربية:

القرآن الكريم (رواية حفص).

1 - المصادر:

ابن الأثير، ضياء الدين نصر الله ابن محمد:

1. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تقديم: د. أحمد الحوفي، د. بدوي طبانة، عن دار النهضة، مصر، ط 2، د.ت.

الاسترابادي، رضي الدين:

2. شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تأليف ابن الحاجب النحوي، تحقيق وشرح: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، ط 1، 2000.

ابن الانباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد:

3. - أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجت البيطار، دار الآفاق العربية، د. ت.

4. - كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت، 1987.

الأنصاري، ابن هشام:

5. - شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ضبط وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، 2001.

6. - مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1996.

7. - مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط 2، 1997.

8. - شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط 1، 1988.

الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب:

9. إجاز القرآن، تحقيق: أحمد صقر، دار المعارف، مصر، 1971.

التوحيدي، أبو حيان:

10. الإمتاع والمؤانسة، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر:

11. البيان والتبيين، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، مصر، 1960.

- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن:
12. - دلائل الإعجاز في علم المعاني، شرح وتقديم د. ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، ط 1، 2000.
- ابن جني:
13. - الخصائص، تحقيق: محمد علي النجّار، المكتبة العلمية، د.ط، د.ت.
14. - سرّ صناعة الإعراب، دار القلم، بيروت، ط 2، 1993.
- ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن:
15. - المقدمة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط 3، 1967.
16. - المقدّمة، (كتاب العبر...)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1993.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق:
17. كتاب اللامات، تحقيق: د. مازن المبارك، دمشق، 1969.
- الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله:
18. البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، 1988.
- الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر:
19. - تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، رتبه وضبطه وصحّحه محمد عبد السلام شاهين، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1، 1995.
20. - المفصل في علم العربية، دار الجيل، د.ت.
- السكاكي، ابن علي:
21. - مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت.
22. - مفتاح العلوم، تقديم وتحقيق: د. عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2000.
- سبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان ابن قنبر:
23. - الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1988.
24. - الكتاب، دار الجيل، بيروت، ط 1، 1991.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر:
25. - الإتيقان في علوم القرآن، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د.ت.

26. - الأشباه والنظائر في النحو، مراجعة وتقديم: د. فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط 1، 1984.
27. - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد السلام محمد هارون وعبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، 2001.
- الصّبّان، محمد بن علي:
28. حاشية الصّبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المطبعة الخيرية، مصر، ط 1، 1884.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين:
29. التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد الجاوي، دار الجيل، بيروت، ط 2، 1987 م-1407 هـ ..
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله:
30. - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر، 1994.
- الف.راء:
31. معاني القرآن، عالم الكتب، ط 3، 1983.
- القرطاجني، حازم:
32. منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقديم وتحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، تونس، 1966.
- ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله شمس الدين:
33. - روضة المحبين ونزهة المشتاقين، تحقيق: سمير مصطفى رباب، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، 2000.
34. - بدائع الفوائد، دار الطباعة المنيرية، مصر، د.ت، د.ط.
- ابن كثير:
35. - تفسير القرآن العظيم، مكتبة الرشد، دار صادر، ط 1، 1999.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد:
36. - المقتضب، تحقيق: حسن أحمد، مراجعة: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط 1، 1999.
- ابن يعيش:
37. - شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

2 - المراجع:

1. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو - مصرية، ط 7، 1994.
2. إبراهيم رمّاني، الغموض في الشعر العربي الحديث، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1991.
3. أحمد درويش، دراسة الأسلوب بين المعاصرة والتراث، دار غريب للطباعة، القاهرة، 1998.
4. أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ط 1، 1406هـ / 1986م.
5. أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، مصر، ط 2، 1988.
6. أحمد محمد قدّور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر المعاصر، ط 2، 1999.
7. بالمر ف.ر.، علم الدلالة - إطار جديد - ترجمة: د. صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1992.
8. برند شبلنر، علم اللغة والدراسات الأدبية، ترجمة: محمود جاد الرب، الدار الفنية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط 1، 1991.
9. بيار غيرو، السيمياء، ترجمة: أنطوان أبو زيد، منشورات عويدات، بيروت، ط 1، 1984.
10. تزفيتان تودوروف، ر. بارث، أ. إيكو، م. أنجينو، في أصول الخطاب النقدي الجديد، ترجمة وتقديم: أحمد المدني، نشر وطبع مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، ط 2، 1989.
11. توفيق الزيدي، أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث من خلال بعض نماذجه، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984.
12. تمام حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها، دار الثقافة، المغرب، 1994.
13. جعفر دكّ الباب، الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني، دار الجيل، دمشق، ط 1، 1980.
14. جورج يول، معرفة اللغة، ترجمة: محمد فراج عبد الحافظ، دار الوفاء، 1999.
15. جيليان ب. براون، جورج يول، تحليل الخطاب، ترجمة وتعليق: د. مصطفى لطفي الزليطني، د. منير التريكي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1997.

16. جيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ترجمة: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

17. خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصة للنشر، 2000.

18. داسكال مارسيلو، الاتجاهات السيميولوجية المعاصرة، ترجمة: حميد الحميداني وآخرين، منشورات إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1987.

دايك فان:

19. - النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، تر: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق - المغرب ولبنان، 2000.

20. - علم النص، مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة وتعليق: د. سعيد حسين بحيري، دار القاهرة للكتاب، مصر، ط 1، 2001.

21. ديان ماكدونيل، مقدّمة في نظريات الخطاب، ترجمة وتقديم: د. عزّ الدين إسماعيل، المكتبة الأكاديمية، مصر، ط 1، 2001.

22. رشيد بن مالك، قاموس مصطلحات التحليل السيميائي للنصوص، عربي - إنجليزي - فرنسي، دار الحكمة، فيفري 2000.

23. روبرت هولب، نظرية التلقي، مقدّمة نقدية، ترجمة: عزّ الدين إسماعيل، المكتبة الأكاديمية، مصر، ط 1، 2000.

24. سعد مصلوح، الأسلوب، دراسة لغوية إحصائية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط 1، 1985.

25. السيد يعقوب بكر، نصوص في النحو العربي من القرن السادس إلى الثامن، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.

26. صالح الكشور، مدخل في اللسانيات، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985.

27. صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، ج 1، دار قباء، مصر، 2000.

28. عبد الحكيم راضي، نظرية اللغة في النقد الأدبي، مكتبة الخانجي، مصر، 1980.

29. عبد السلام المسدي، الأسلوبية والأسلوب، الدار العربية للكتاب، تونس، ط 2، 1982.

30. عبد العزيز عتيق، علم المعاني - البيان - البديع، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1985.

31. عدنان بن ذريل، النقد والأسلوبية بين النظرية والتطبيق، دراسة، منشورات اتحاد الكتاب العرب ط1، 1989.
32. محمد بركات حمدي أبو علي، دراسات في الإعجاز البياني، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1، 2000.
33. محمد خطابي، لسانيات النصّ، مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان والدار البيضاء، المغرب، 1991.
34. محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري، استراتيجية التناص، دار التتوير، بيروت-لبنان، ط 1، 1985.
35. محمود أحمد نخلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربيّة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1988.
36. مصطفى ناصف، اللغة والتفسير والتواصل، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، رجب 1415 هـ، يناير-كانون ثان 1995، سلسلة عالم المعرفة، رقم 193.
37. منذر عياشي، مقالات في الأسلوبية، دراسة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1990.
38. نور الدين السد، الأسلوبية وتحليل الخطاب، دراسة في النقد العربي الحديث، الأسلوب والأسلوبية، دار هومه، 1997.
39. وولف كانغ كايزر، العمل الفني اللغوي، مدخل إلى علم الأدب، ترجمة: أبو العيد دودو، دار الحكمة، فيفري 2000.
40. يمني العيد (حكمت صباغ الخطيب)، في معرفة النصّ، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط 1، 1983.

3 - المعاجم اللغوية:

- 1 - إيميل يعقوب، معجم الإعراب والإملاء، دار الشريفة، الجزائر، د.ت.
- 2 - سهيل إدريس، المنهل: فرنسي-عربي، دار الآداب، ط 16، 1995.
- 3 - علي توفيق الحمد ويوسف جميل الزعبي، المعجم الوافي في النحو العربي، دار الآفاق الجديدة، ط 1، 1992.
- 4 - المنظمة العربية للتربية والثقافة والفنون، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (إنجليزي، فرنسي-عربي)، تونس 1989.

4 - الرسائل الجامعية:

مفتاح بن عروس، الاتساق النصي، دراسة للعائد في اللغة العربية، رسالة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية، جامعة الجزائر.

5 - المقالات:

1. أحمد المتوكل، "اقتراحات في الفكر اللغوي العربي القديم لوصف ظاهرة الاستلزام التخاطبي، البحث اللساني السيميائي"، أعمال الندوة الثالثة في البحث اللساني السيميائي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط 1981.
2. طالب هاشم طبطبائي، "نظرية الأفعال الكلامية"، مجلة الفكر العربي المعاصر، ع: 98-99، 1992.
3. عادل فاخوري، "الدلالة والتداول - الافتراض والتفسير"، مجلة الفكر العربي المعاصر، ع 112-113، خريف 1999 وشتاء 2000.
4. عبد القادر بوزيدة، "فان دايك" وعلم النصّ، مجلة اللغة والأدب، عدد 11، محرّم 1418 هـ،، ماي 1997.
5. عبد المالك كجور، "النص الأدبي في ضوء بعض الاتجاهات النقدية الحديثة"، مجلة اللغة والأدب، جامعة الجزائر، عدد 11، ماي 1997.
6. محمد الناصر العجيمي، "الظاهر والخفي في النصّ، القصة نموذجاً"، مجلة الفكر العربي المعاصر، ع 88-89، ماي-جوان 1991.
7. ميشال زكرياء، "المكوّن الدلالي في القواعد التوليدية التحويلية"، مجلة الفكر العربي المعاصر، ع 18-19، شباط - آذار 1989.
8. نبيلة إبراهيم، "القارئ والنصّ"، مجلة فصول (عدد خاص بالأسلوبية)، مجلد 5، عدد 1، (أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر) 1984.
9. نصر أبو زيد، "مفهوم النظم عند عبد القاهر الجرجاني، قراءة في ضوء الأسلوبية"، مجلة فصول، مجلد 5، عدد 1، (أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر)، 1984.
10. نوال إبراهيم، "مبحث الحذف والذكر في البلاغة العربية في ضوء الدراسات الأسلوبية الحديثة"، مجلة فصول، مجلد 13، عدد 3، خريف 1994.
11. نوام شومسكي، "الطبيعة الشكلية للغة"، ترجمة: ميشال زكرياء، مجلة الفكر العربي المعاصر، العددان 18-19، شباط-آذار 1989.

ثانياً – باللغة الفرنسية:

1. **ARMENGAUD Françoise**, La pragmatique, PUF, Paris, 3^{ème} éd., 1993.
2. **AUSTIN J.L.**, Quand dire, c'est faire tard. et introduction de G. LAUE, Ed. Seuil, Paris, 1970.
- BENVENISTE Emile :**
3. - Problèmes de linguistique générale, T1, Ed. Gallimard, 1966.
4. - Problème de linguistique G^{al}, T. 2, éd. Cérès, Tunis, 1995.
5. **CERVONI Jean**, L'énonciation, Ed: PUF, Paris, 1987.
6. **DALACHE Djillali**, Introduction à la pragmatique linguistique, O.P.U, Alger, 1993.
- DUBOIS Jean :**
7. - Dictionnaire de linguistique, Paris 1989.
8. - Dictionnaire de linguistique, Ed. Larousse, Paris, 1973.
- DUBOIS Jean et autres :**
9. - Dictionnaire de linguistique, Larousse, Paris, 1980.
10. - Dictionnaire de linguistique, Larousse, Bordas/V.U.E.F, 2002.
11. **DUCROT Oswald.**, Dire et ne pas dire principes de sémantique linguistique, Editions Harman, Paris, 2^{ème} éd (1980), et 3^{ème} éd. (1991).
12. **DUCROT O. et TODOROVE T.**, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Ed. Seuil, 1972, coll. Point- essais
13. **EI-MOUTAOUAKIL Ahmed**, Réflexions sur théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe, publication (F.L.S.H) Faculté des lettres et des sciences humaines de Rabat, thèses et mémoires, N° 8, 1982.
14. **FUCHS Catherine et LE GOFFIC Pierre**, Les linguistiques contemporaines – repères théoriques, N^{elle}. Edition, Hachette supérieure, 1992.
15. **GARY – PRIEUR Marie – Noelle**, Les termes clés de la linguistique, éd. Seuil, Oct. 1999.
- GRILLO Eric :**
16. - Les grandes œuvres de la philosophie analytique, éd. Seuil 1999.
17. - La philosophie du langage, Ed. Seuil, 1997.
18. **Groupe d'Entreverne**, Analyse sémiotique des textes: Introduction-pratique-théorie, Ed. Toubkal, Maroc, 1987.
- MAINGUENEAU Dominique :**
19. - Analyser les textes de communication, Ed. Dunod, Paris, 1998.
20. - Aborder la linguistique, éd. Seuil, Fév. 1996.
21. - Genèses du discours, Ed, Pierre Mardaga, Bruxelles, 1984.
22. - Les termes clés de l'analyse du discours, Ed. Seuil, 1996.
23. - Pragmatique pour le discours littéraire, Dumod , Paris, 1997.
24. - Nouvelles tendance en analyse du discours, Ed. Hachette, 1987.

25. **MARTINET André**, Eléments de linguistique générale, Ed. Armand Colin, Paris, 1980.
26. **MOESCHLER Jacques**, Argumentation et conversation, Eléments pour une analyse pragmatique du discours, Ed. Hatier Credif.
27. **MORTUREUX Marie Françoise**, La lexicologie entre langue et discours collection linguistique, campus. Ed: SEDES, 1997.
- ORECCHIONI Catherine Kerbrat:**
28. - L'énonciation de la subjectivité dans le langage: Librairie Armand Colin, 1981.
29. - L'implicite, Ed. Armand Colin, Paris, 1986.
30. **Petit Larousse** (Dictionnaire), 1984.
31. **REBOUL Anne et Jacques MOESCHLER**, La pragmatique aujourd'hui «une nouvelle science de communication », Ed. Seuil, 1998.
32. **SEARL J.R.**, Sens et expression, études de théorie des actes de langage, trad. Et préface par: Joëlle PROUST, Ed. Minuit, Paris 1982.
33. **SERFATI Georges-Elia**, Elément d'analyse du discours, Ed. Nathan, Paris, 1997, coll. 128.

فهرس الموضوعات

أ	مقدّمة.....
1	
2	المبحث الأول: النظام اللغوي عند اللسانيين المحدثين.....
16	المبحث الثاني: طبيعة العلاقة التركيبية (العلاقة الإسنادية).....
18	العنصر الأول: الإسناد الاسمي.....
18	أولاً: الإسناد الاسمي البسيط.....
33	1 - خصائص الجملة الاسمية البسيطة.....
33	أ - من حيث البنية.....
33	ب - من حيث المسند إليه.....
34	ج . - من حيث المسند في.....
35	ثانياً: الإسناد الاسمي المركّب.....
47	1 - خصائص الجملة الاسمية المركبة.....
47	أ - من حيث البنية.....
47	ب - من حيث المسند إليه.....
47	ج . - من حيث المسند.....
48	د - من حيث الربط بين المسند إليه والمسند.....
48	هـ . - من حيث الرتبة.....
49	العنصر الثاني: الإسناد الفعلي.....
52	أولاً: الإسناد الفعلي البسيط.....
80	ثانياً: الإسناد الفعلي المركّب.....

107

110المبحث الأول: مفهوم علم الدلالة.
114المبحث الثاني: مفهوم السياق.
115العنصر الأول: السياق اللغوي.
120العنصر الثاني: السياق المقامي.
123المبحث الثالث: التقديم والتأخير.
128العنصر الأول: التقديم على مستوى الجملة الفعلية.
128أولاً: تقديم المفعول به على الفاعل.
130ثانياً: تقديم الجار والمجرور.
132العنصر الثاني: التقديم على مستوى الجملة الاسمية.
133أولاً: تقديم الخبر على المبتدأ.
133ثانياً: تقديم متعلق الخبر عليه.
135المبحث الرابع: الحذف.
135العنصر الأول: مفهوم الحذف.
139العنصر الثاني: أنواع الحذف.
139أولاً: حذف الحرف.
142ثانياً: حذف المفرد.
150ثالثاً: حذف الجملة.
154المبحث الخامس: العلاقة العائدية (دراسة في الاتساق).
155العنصر الأول: تعريف الاتساق والانسجام.
163العنصر الثاني: أنواع العائد.
163أولاً: العائد الضميري.
169ثانياً: العائد الإشاري.

176

177	المبحث الأول: التداولية في المفهوم والمنهج.....
177	أولاً: عند الغرب.....
184	ثانياً: عند العرب.....
185	1 - العرب القدامى.....
187	2 - العرب المحدثون.....
190	المبحث الثاني: القوة الإنجازية.....
190	العنصر الأول: الأفعال الكلامية (Les actes de langage).....
192	أولاً: نظرية أوستين في أفعال الكلام.....
203	ثانياً: إسهامات سيرل في دراسته لأفعال الكلام.....
215	ثالثاً: جهود العرب (قدامى ومحدثين) في مجال دراسة الأفعال الكلامية.....
215	1 - جهود العرب القدامى: (السكاكي).....
224	2 - جهود العرب المحدثين: (أحمد المتوكل).....
240	العنصر الثاني: مبدأ التضامن (الضمني القصدي في الخطاب).....
248	أولاً: الافتراض المسبق.....
261	ثانياً: القول المضمّر (المضمّرات Les sous-entendus).....
272	خاتمة.....
277	ثبت المصطلحات.....
282	قائمة المصادر والمراجع.....
292	فهرس الموضوعات.....